

الكافي في النحو

تأليف
الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي
(٥٥٧٠ - ٦٤٦هـ)

شرح
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي
(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الرابع

عالم الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن
الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ؛ تحقيق
عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج ١ / ج ٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٢٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٢٩٢٩٠٢٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٢٩٥٩٥٢٤ - ٢٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[أسماء الأفعال؛ بناؤها، وتعيين أصولها، وأنواعها]

(ص): «أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: رُوِيَ زَيْدًا أَي أَمَلَهُ، وَهِيَهَات ذَاكَ أَي بَعْدَ».

(ش): «أعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابقتها مبنى الأصل، وهو فعل الماضي والأمر».

ولا نقول إن «صه» اسم لـ «لا تتكلم» ومه، اسم لـ «لا تفعل»، إذ لو كانا كذلك، لكانا معربين، بل هما بمعنى: اسكت، واكفف.

وكذا لا نقول: إن «أفّ» بمعنى أتضجرّ، و«أوه» بمعنى أتوجّع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرت وتوجّعت الإنشائيين.

[ويجوز / أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو ٦٦/٢ مطلق الفعل، سواء بقى على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور^(١)].

والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها.

ويدخل اللام على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً، وبعضها جاراً ومجروراً.

وأما تعيين أصولها، وأنها عن أي شيء نُقلت، فنقول:

النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر، كروِيَ زَيْدًا، وبله زَيْدًا، بنصب المفعول به.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

و:

فداء لك الأقسام^(١)

= ٥٣٣

بالكسر، وأمامك زيدا، وعليك زيدا^(٢)؛ إذ استعمال هذه الكلمات على أصلها كثير، كرويد زيدا، وبله زيدا، بالإضافة، وفداء لك، بالرفع والنصب، وأمامك زيدا، برفع زيدا.

وبعضها يشبه أن يكون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدراً، كوشكان، وسرعان، وبطآن، وشتآن، فإنها، كلياً في المصادر، وكهيهات فإنه كقوأة^(٣)، ونزال، فإنه كفجار، وتيد^(٤)، كضرب؛ فنقول: إنها كانت في الأصل مصادر، لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني^(٥) الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها: المصادر، للمناسبة بينهما، وزناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: رويد وبله وفداء.

والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتاً ثم نقلت إلى المصادر، ثم منها إلى أسماء الأفعال؛ ثم نقول: الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضربين:

ضرب: لزم المصدرية ولم يصير اسم فعل، نحو: إيهاً في الكف، وويهاً في الإغراء^(٦)، وواهاً في التعجب والاستطابة، ولعاً، ودعدعاً، في الانتعاش،

(١) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد الأربعمائه في الخزانة.

وإستشهد به على أن «فداء» اسم فعل منقول من المصدر.

والشاهد للتأنيق الذي ياني، ديوانه/٨٧.

والبيت بتمامه.

مهلا فداء لك الاقسام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد

من شواهد ابن عيش ٧٤ / ٧١ - ٧٣، واللسان: «فدى» والاشباه والنظائر رقم ٦٩١.

(٢) في المخطوطات: «عمراً» بدل: «زيداً».

(٣) في القاموس: «قوق»: وفاقت الدجاجة: صوتت كقوأة

(٤) التيد: الرفق، يقالك تيدك يا هذا أى أتند.

(٥) في ب فقط ٨٤/٣: معنى.

(٦) في ب ٨٤/٣: «الإغراء» بالزاي تحريف.

وويلك، وويحك وويسك^(١) ووي لعمرؤ، على ما مرَّ في باب المفعول المطلق.

وبعضها: انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال، نحو: صه، ومه، وهأ، ودع أي انتعش، وبس أي ارفق، وهيا، وهلا، وحى، وإيه، وهيك وهيك وهيت - وستجى معانيها.

ويجوز أن يدعى في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسم الفعل، والتنوين فيه كما في صه، ومه، وإيه وهي مفتوحة لامنصوبة.

وفي الضرب الثاني: بقاؤه على المصدرية، وبقاؤه مراعاة^(٢) لأصله أعنى اسم الصوت، كما مرَّ في المفعول المطلق.

وأما: أخ^(٣)، وكخ^(٤)، وأف، وأوه، وبخ^(٥)، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب، نحو: «أفا»، أو تبين بالحرف، كأف لك فالأولى أن يقال^(٦) يبقائها على ما كانت عليه وأنها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه، كما أن الأولى في: فرطك بمعنى تقدم، أو احذر من قدأمك، وبعذك، أي احذر من خلفك، وحذرك^(٧) عمرًا، والنجاءك؛ أن يقال: إنها باقية على المصدرية، إذ لم يبق دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال.

والفرط: التقدم، أي: تقدم تقدمًا، أو: احذر فرطك أي تقدمك، وبعذك، أي: ابعد بعدًا، وحذرك وحذارك عمرًا، أي احذر عمرًا حذرًا، أو حذارًا، والنجاءك أي: انج النجاء، والكاف حرف، كما في: ذلك.

(١) في ب فقط ٤/٣: «ويك» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.

وفي أساس البلاغة: «ويسه»: ما أملهه.

(٢) كلمة: «مراعاة» سقطت من ب ٨٥/٣.

(٣) في القاموس: «أخ» كلمة تكره، وإخ بالكسر: صوت إناخة الجمل.

(٤) «كخ» في القاموس بمعنى: اطرح.

(٥) «بخ» في القاموس: أي عظم الأمر وفخه.

(٦) في المخطوطات: يقال: «إنها باقية على كونها أسماء أصوات ولم تصر ... إلخ.

(٧) في ب فقط ٨٥/٣: «وحذاره».

فإذا تقرر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظروف، أو عن الجار والمجرور، فلا تقدر، إذًا، باعتبار الأصل، لا في حدّ الاسم، ولا في حدّ الفعل. وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر، لما ثبت كونه عارضاً بالدليل، إذ ربَّ أصل / مرفوض، وعارض لازم.

٦٧ / ٢

وأما «أمين» فقليل: سريانيّ، وليس إلّا من أوزان الأعجمية، كقبايل، وهابيل، بمعنى: افعال. [على ما فسره النبي عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنه]^(١)، وبُنِيَ على الفتح، ويخفف بحذف الألف، فيقال: أمين، على وزن كريم، ولا منَع أن يقال: أصله القصر ثم مُدّ، فيكون عربيّاً، مصدرّاً في الأصل، كالنذير، والنكير، ثم جعل اسم فعل.

وكان القياس ألا يقال لاسم الفعل الذى هو فى الأصل جار ومجرور، نحو عليك، وإليك: اسم فعل، لأننا نقول لمثل صه ورويد، أنه اسم بالنظر إلى أصله، والجار والمجرور لم يكن اسماً، إلا أنهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول إلى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كالمطرد، فى نحو: رحمك الله، ولم يضرب، فيصح أن يقال فى: كذب العتيق^(٢) بالنصب: ان «كذب» اسم فعل كما يجىء.

ثم اعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، كما فى: أقائم الزيدان.

وليس بشيء، لأن معنى قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أى: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن فى قولك: «تسمع بالمعدي»^(٣) تسمع مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم، فاسم الفعل، إذن ككاف «ذلك»، وكالفصل عند من قال: إنه

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) إشارة إلى بيت سيأتى بعد قريب، وفى ب: «العتيق» بقافين بتحريف.

(٣) مثل تقدم ذكره.

حرف، كان لكل واحد منهما محل من الأعراب لكونهما اسمين، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية، لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محل من الأعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل لم يبق له محل من الأعراب، كما ذكرنا في المفعول المطلق.

وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدره، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.

ولانقول في أمامك بمعنى تقدم: إنه منصوب بفعل مقدر بل النصّب فيه كفتح فاء جعفر.

وكذا لاتقول في: عليك وإليك اسمى فعل؛ إنهما حرفاً جرّاً مع مجرورهما^(١) متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، في الأول صاراً ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني.

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمى فعل: كالفضل وبية^(٢)، علمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور في نحو: أمامك وعليك، اسمى فعل، كعبد الله، وتأبط شراً، علمين، فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام.

(١) في المخطوطات: «إنهما جاران متعلقان بمقدر».

(٢) في «الدرر اللوامع»: ٢٢٦/١ وردت هذه الكلمة في رجز على أن «ببة» علم نقل من الصوت،

والصحيح في ببة أنه الغلام السمين كما قال ابن خالويه، والرجز هو:

والله رب الكعبه لأنكحن بيه

جارية خيدبة مكرمة محبه

تجب أهل الكعبه

والخديبة: الجارية المشتدة الممتلئة

والرجز منسوب لهند بنت أبي سفيان ترقص به ابنا عبد الله بن الحارث ومعنى تجب: أى تغلبهم حسناً.

وليس ما قال بعضهم: إن «صه» مثلاً اسم للفظ «اسكت» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو عَمَّ للفظ الفعل لا لمعناه: بشيء، إذ العربي القحّ ربّما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربّما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت: إنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كفّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصحّ، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ.

وقد صار الفعل اسم فعل، كما في قول عنترة.

٥٣٤ = كذب العتيق وماء شنّ بارداً إن كنتِ سائلتي غبوقاً فاذهبي^(١)

إذا روى بنصب العتيق.

وكذا في قول من نظر إلى بعير نضو فقال لصاحبه: كذب عليك البزّر والنوى^(٢)، بنصب البزّر.

قال محمد بن السّريّ: إن مُضَرَ تنصب به، واليمن ترفع، فمعنى كذب عليك البزّر، أى الزمه وخذه؛ ووجه ذلك أن الكذب عندهم فى غاية الاستهجان ومما يُغرى بصاحبه وبأخذه المكذوب / عليه؛ فصار معنى كذب فلان الإغراء به، أى: الزمه وخذه فإنه كاذب، فإذا قرن بعليك صار أبلغ فى الإغراء، كأنك قلت: افترى عليك فخذه، ثم استعمل فى الإغراء بكل شىء، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب، كقولهم: كذب عليك العسل^(٣) أى عليك بالعسلان، قال:

(١) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «كذب» فى الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى: الزم. والشاهد لعنترة صاحب المعلقة، وروى أنه لحزب بن لوذان السّدوسى. و«الغبوق»: شرب اللبن بالعشى وهو ما بين الزوال إلى الغروب. و«العتيق»: التمر القديم، و«الشن»: القرية الخلق.

يقول: عليك بالتمرّ فكله، والماء البارد فاشربه، ودعيني أوثر فرسى باللبن من شواهد: سيويه ٣٠٢/٢، وأمالى ابن الشجرى ٢٦٠/١ واللسان: كذب.

(٢) معناه: أن البزّر والنوى ذكرا أنك لاتسمن بهما فقد كذبا عليك، فعليك بهما فإنك تسمن بهما.

(٣) فى الحديث: كذب عليك العسل «بنصب العسل».

ورفعه، أى عليك بسرعة المشى، وانظر الفائق ٢٥٠/٣.

وذبيانية أوصت بينها **بأن كَذَبَ القِرَاطِفُ والقِرَوفُ**^(١) = ٥٣٥

أى عليكم بهما، وكذب الحج^(٢)، أى عليك به، فكما جاز أن يصير نحو: عليك وإليك بمعنى فعل الأمر، فينصب به، جاز أن يصير «كذب»، و«كذب عليك» بمعنى الأمر، فينصب به كما ينصب بـ «الزَمَ».

قال أبو على فى كذب عليك البزر: إن فاعل «كذب» مضمّر، أى كذب السَّمَنَ، أى لم يوجد، والبزر منصوب بعليك، أى الزمه.

ولا يتأتى له هذا فى قول عنترة: كذب العتيق... على رواية نصب العتيق، وما ذكرناه أقرب.

[أسماء الأفعال من حيث التعدى واللزوم]

وأسماء الأفعال حكمها فى التعدى واللزوم: حكم الأفعال التى هى بمعناها، إلا أن الباء تزداد فى مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها فى العمل، فتعمد بحرف عادته إيصال اللزوم إلى المفعول.

ولا تتقدم عند البصريين منصوباتها عليك نظراً إلى الأصل، لأن الأغلب فيها إمّا مصادر، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها، وإمّا صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإمّا ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً، لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل.

وجوز الكوفيون ذلك استدلالاً بقوله:

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، تقدم ذكره رقم ٣٧٢ وهو لمعقّر البارقي واستشهد به على أن «كذب» فيه مستعمل فى الإغراء، و«القراطف»: القטיפه وهو دثار مخمل و«القروف»: وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهى قشور الرمان، ويجعل فيه لحم يطبخ بتوابل، فيفرغ فيه.

(٢) من حديث عمر رضى الله تعالى عنه: «كذب عليكم الحج - كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثلاث أسفار كذبن عليكم». انظر الفائق فى غريب الحديث ٣/ ٢٥٠.

يأيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا^(١)

ودونك، عند البصريين ههنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف، خبر لدلوي، أي دلوي قدامك فخذها.

وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر، إذ الأمر كثيراً ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه؟ ولا كذلك الخبر.

ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره: أبلغ وأكد من معاني الأفعال التي يقال: إن هذه الأسماء^(٢) بمعناها.

أما ما كان مصدرراً في الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء أفعال، فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً.

وأما الظرف، والجار والمجرور فلأن نحو: أمامك، ودونك زيداً، بنصب زيداً، كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد، فحذفه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل، لفرض^(٣) حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد.

وكذا، كان أصل عليك زيداً: وجب عليك أخذ زيد.

وإليك عنى: أي ضم رحلك^(٤) وثقلك إليك واذهب عنى.

(١) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن معمول اسم الفعل يجوز تقدمه عليه كما هنا، فإن قوله «دلوي» مفعول دونكا والمعنى خذ دلوي.

والبيتان لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم أو لجرارية من بني مازن.
من شواهد: ابن يعيش ١١٧/١، والمغنى ٢/٢٥٩، وأوضح المسالك رقم ٤٦٣، وشرح شذور الذهب/١٠٧، والتصريح ٢/٢٠٠، والهمع والدرر رقم ١٥٠٨، والتصريح ٢/٢٠٠، والأشموني ٢٠٦/٣، واللسان: ميح. وانظر تفسير القرطبي ٦/٣٤٢. والمائح من ماح، وهو الذي ينزل البثر فيملا الدلو إذا قل ماؤها.

(٢) في المخطوطات: «إنها بمعناها».

(٣) في ب ٣/٨٩: «لفرض» بالفاء تحريف.

(٤) في ط: «رجلك» بالجيم تحريف.

ووراءك أى: تأخر وراءك، فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد.
وكل هذا بمعنى الخبر، ففيه معنى التعجب.

فمعنى هيهات، أى ما أبعد، وشتان، أى ما أشد الافتراق، وسرعان^(١)،
ووشكان، أى: ما أسرع، وبُطآن أى ما أبطأه، والتعجب هو التأكيد المذكور،
وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه فى شىء منها دليل فعليته، وأنه ليس
منها، كهلم، وهيهات، على ما يجىء.

[كاف الخطاب مع أسماء الأفعال]

وليس لحاق كاف الخطاب، ولا التنوين فى جميع هذه الأسماء قياساً، بل
سماع فيقتصر على المسموع، فنقول:

الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظر، فإمّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف، أو
حرف جر فى الأصل، نحو: أمامك وإليك، أو، لا.
فهو فى الأول اسم مجرور، نظراً إلى أصله.

وفى الثانى يُنظر، فإن كان الاسم الذى اتصل به كاف الخطاب مما جاء مصدراً
مضافاً، واسم فعل معاً، نحو: رويد / زيد، وزيداً، احتمال أن يكون الكاف اسماً
مجروراً نظراً إلى كون الاسم مصدراً مضافاً إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب
نظراً إلى كون الاسم اسم فعل، نحو: رويدك زيداً.

وإن لم يجز كون الكاف مضافاً إليه فهو حرف، كما فى: هاك، إذ لم يأت:
هازيد، بالإضافة، كما جاء فى: رويد زيدٍ ومثله: النجاءك، وإن لم يكن اسم فعل،
على ما ذهبنا إليه.

وقال الفرّاء: الكاف فى جمعيتها: مرفوع لكونه فى مكان الفاعل؛ وليس
بشىء، لأننا نعرف أن الكاف فى: عليك وإليك ودونك، هو الذى كان قبل نقل
هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجروراً.

(١) «سرعان» مثلثة الفاء.

بَلَى، يمكن دعوى ذلك في نحو: حَيْهَلِك، وهاك لأن الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمى فعل، مع أن وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل؛ وينبغي له أن يقول: إن في نحو: رويد، وها، مجردين عن الكاف، ضميراً مستتراً كما في: اضرب، ولا يقول بحذف الكاف [لأن الفاعل لا يحذف].

وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب. وهو أضعف، لأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً، نحو: رويدك زيداً وعلبك زيداً^(١).

وقال ابن بابشاذ: الكاف في الجميع حرف خطاب، كما في «ذلك»؛ ويبطل قوله بما أُورد على الفراء.

[التنوين في أسماء الأفعال]

وأما التنوين اللاحق^(٢) لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتذكير، وليس لتذكير الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه، إذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكرأ، كما ذكرنا في علامات الأسماء، بل التذكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيروته اسم فعل كان بمعناه، لأن المنون منها إما مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أولاً، فينتقل^(٣) عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً - كما مر - فصح، بمعنى سكوتاً، وإيه بمعنى زيادة، فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف، فمعنى صه: أسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعين، فجاز، على هذا، ألا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه.

وكذا مه، أي كُفَّ عن هذا الشيء.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) في المخطوطات: «اللاحقة» بالتاء.

(٣) في ب ٩١/٣ «ثم ينتقل».

وإيه، أى، هات الحديث المعهود، فالتعريف فى المصدر راجع إلى تعريف متعلقه^(١)، [وأماً التنكير فيه، فكأنه للإيهام والتفخيم كما فى قوله:

ألا أيها الطير المربّة بالضحي على خالد، لقد وقّعت على لحم^(٢) = ٥٣٧
أى: لحم وأى لحم، فكأن معنى صه، اسكت سكوتاً وأى سكوت أى: سكوتاً بليغاً، أى: اسكت عن كل كلام^(٣) [٤].

وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف.

وقال ابن السكيت، والجوهري، دخوله فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه، تقول: صه صه، ومه مه، بتنوين الأول وسكون هاء الثانى.

وقال^(٥)، قول ذى الرمة.

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم وما بال تكليم الديار البلاقع^(٦) = ٥٣٨

(١) بعد متعلقة فى المخطوطات النص التالى:

«وكذا التنكير، فمعنى «صه»: اسكت سكوتاً، أى افعّل مطلق السكوت عن كل كلام، لأن: «سكوتاً» جنس لا تعين فيه، فيكون المعنى على أنه يأمره بالسكوت عن كل كلام، لأن مطلق السكوت واقع على كل سكوت يفرض عن أى حديث كان» وليس ترك... إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٩٣.

واستشهد به على أن تنوين «لحم» للإيهام والتفخيم، أى لحم وأى لحم.

(٣) فى ط: «طلال» مكان: «كلام» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فى ط: «فالاول» بدل: «وقالا».

(٦) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ابن السكيت والجوهري قالوا: إنما جاء ذو الرمة هنا بـ «إيه» غير منون مع أنه موصول بما بعده، لأنه نوى الوقف.

والشاهد من قصيدة مشهورة لذى الرمة، مطلعها:

خليلى عوجا عوجة ناقتيكما على طلل بين القلات وسارع

والقالات وسارع: موضعان. وانظر ديوان ذى الرمة / ٤٥٥.

من شواهد: المقتضب ١٧٩/٣، وابن يعيش ٣١/٤، ٧١، ٣٠/٩ وشرح شذور الذهب / ١١٠، والأشبه والنظائر رقم ٦٣٨.

إنما جاء غير منون وقد وصل، لأنه نوى الوقف؛ فيكون التنوين عندهما في الأصل، تنوين التمكين الدال على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه جُرد عن معنى التمكين في هذه الأسماء، وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط.

هذا هو الكلام على هذه الأسماء إجمالاً.

[الكلام على أسماء الأفعال تفصيلاً]

وأما الكلام عليها تفصيلاً فنقول: هي إما متعدية، أو لازمة.
فمن المتعدية «ها»، وهو اسم لـ «خذ»^(١)، وفيه ثمانى لغات:

[ها]

الأول: ها، بالألف مفردة ساكنة للواحد، والاثنين والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً.

الثانية: أن تلحق / هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتصرفها، نحو: هاك، هاكما، هاكم، هاك، هاكن.

٧١ / ٢

الثالثة: أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف، نحو: هاء هاؤما، هاؤم، هاء، هاؤما، هاؤن.

الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف.
الخامسة: ها، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل.

السادسة: أن تصرف هذه الخامسة، تصريف: دَعْ وذُر.

السابعة: أن تصرفها تصريف: خَفْ؛ ومن ذلك ما حكى الكسائي، من قول مَنْ قيل له هاء، فقال: إلامَ أهَاءُ وإهَاءُ؟ بفتح الهمزة وكسرها^(٢).

(١) فى ب ٩٢ / ٣ : «خذ» بدون اللام.

(٢) وكسر الهمزة من «إهَاء» على لغة من يكسر أول المضارع.

الثامنة: أن تلحق الألف همزة وتصرفها تصريف: ناد.
والثلاث^(١) الأخيرة أفعال غير متصرفة، لا ماضى لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال.

قال الجوهري: هاء بكسر الهمزة بمعنى هات، ويفتحها بمعنى خذ، وإذا قيل لك: هاء، بالفتح قلت: ما أهاء، أى: ما آخذ، وما أهاء، على ما لم يسم فاعله، أى: ما أعطى وهذا الذى قال، مبنى على السابعة، نحو: ما أخاف، وما أخاف.

[هات]

ومنها: هات، بمعنى أعط، وتتصرف بحسب الأمور، إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً، فتقول: هات، هاتياً، هاتوا، هاتى، هاتين.
وتصرفه دليل فعليته، تقول: هات لا هاتيت، وهات إن كان بك مهاتاة، وما أهاتيك، كما أعاطيك.

قال الجوهري: لا يقال منه: هاتيت، ولا يُنهى عنه، فهو، على ما قال، ليس بتام التصرف^(٢).

[وقال الخليل: أصل هات: آت، من آتى يؤتى إيتاءً، فقلبت الهمزة هاء]^(٣).
ومن قال هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال، ويقول فى نحو: مهاتاة، وهاتيت: إنه مشتق من: هات، كأحاشى من حاشى، ويسمى من بسم الله.

[بله]

ومنها: بله، أى دَع، ويستعمل مصدرًا، واسم فعل، كما ذكرنا، فيقال: بله زيد بالإضافة إلى المفعول، كترك زيد، وبله زيداً، كدَع زيداً.

(١) فى ب فقط: «الثلاثة» بالتأنيث خطأ، لأن المعدود مؤنث وهو اللغات وفى ط والنسخ المخطوطة: «والثلاث».

(٢) بعد قوله «التصرف» فى المخطوطات: «وكذا يدخل فى باب الفعل الصريح».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ فى هذا الموضع، وأعيد بعد قوله: «من بسم الله».

وحكى أبو على عن الأخصش: أنه يجيىء بمعنى «كيف» فيرفع ما بعده، وينشد قوله:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تُخلَق^(١) = ٥٣٩

بنصب الأكف ورفعها وجره.

وإذا كان بمعنى^(٢) «كيف» جاز أن يدخله «من»، حكى أبو زيد: «إن فلاناً لا يطيق أن يحمل الفهر^(٣) فمن بله أن يأتي بالصخرة» أى كيف ومن أين، ويروى من بهل بالقلب.

وذكر^(٤) الأخصش في باب الاستثناء في قوله:

* أعطيتهم الجهد مني بله ما أسع^(٥) * = ٥٤٠

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد روى «الأكف» بالحركات الثلاث. وروى: «فتري» وذكر البغدادي: أن الرؤية في «فتري الجماجم» بصرية، و«ضاحياً حال سببية من الجماجم، و«هامانها» فاعل «ضاحياً» وهو من ضحا يضحو: إذا ظهر وبرز عن محله. و«الجماجم»: جمع جمجمة، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ.

ومعنى: «بله الأكف» على رواية نصب «الأكف» أنك ترى بعض رؤوس الرجال بارزة عن محلها بضرب السيوف كأنها لم تخلق على الأبدان، فدع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرؤوس، ف «بله» على هذا اسم فعل.

والشاهد نسب إلى كعب بن مالك شاعر الرسول ﷺ من قصيدة أنشدها في وقعة الخندق. من شواهد: ابن يعيش ٤٨/٤، والمغنى ١/١٠٥، وشرح شذور ٣٥٤/، والتصريح ١٩٩/٢، والهمع والدرر رقم ٩٢٨، والأشموني ١٢١/٢.

(٢) فى ط: بمعنى أى كيف» بزيادة «أى».

(٣) فى القاموس: «الفهر»: الحجر قَدْر ما يدقُّ به الجوز، ومؤنث جمعه: أفهار، وفهور.

(٤) فى المخطوطات: «وحكى الأخصش».

(٥) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الأخصش أورده فى باب الاستثناء وقال: «بله» فى حرف جرّ كعدا وخلا بمعنى سوى.

والشاهد لأبى زبيد الطائى، وصدرة:

* حمّال أثقال أهل الودّ آونة *

من هوامجد. ابن يعيش ٤٩/٤، واللسان: «بله».

أن «بله» حرف جر، كعداء، وخلا، بمعنى سوى، قيل: ومنه قوله عيه الصلاة والسلام: «بله ما أطلعتم عليه»^(١).

[تيد]

ومنها: تيد زيدا، أى أمهله، وحكى البغداديون: تيدك زيدا.

قال أبو على: لم يحك أحد لحاق الكاف ببله، قال: وقياس قول من جعله اسم فعل، جواز إلحاقها به، فعلى ما قال، كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياساً، وفيه نظر، كما مر.

قال أبو على: تيد^(٢)، من التؤدة، قلب الواو تاء^(٣) وأبدلت الهمزة ياءً، كما حكى سيويه: بيّس الرجل، فى: بيّس.

[رويد]

ومنها رويد زيدا، وهو فى الأصل تصغير «إرواداً» مصدر: أرود أى رفق، تصغير الترخيم، أى ارفق رفقاً، وإن كان صغيراً قليلاً.

ويجوز أن يكون تصغير «رود» بمعنى الرفق، عدى إلى المفعول به مصدراً واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه.

ويجىء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر، وهو أصل الباقيين، نحو: رويد زيد بالإضافة إلى المفعول، ك: «فَضْرَبَ الرَّقَابِ»^(٤)، ورويداً كضرباً زيدا.

الثانى: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل إما صفة للمصدر نحو: سر سيرا رويداً أى مُروداً، أو حال نحو: سيرُوا / رويداً، أى مُرودين.

٧١ / ٢

(١) رواه مسلم رقم ١٣١٤٢؛ بله ما أطلعتم الله عليه ذكر فى «باب الجنة».

(٢) فى ط: «تيل» باللام تحريف.

(٣) فى ب ٩٤/٣: «قلب التاء واواً».

(٤) محمد / ٤.

ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، وقوله تعالى: ﴿أَمَّهُمْ رُؤِيدًا﴾^(١) يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

والثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال^(٢) بأن يقام المصدر مقام الفعل ولا يُقَدَّرُ الفعل قبله، نحو: رويدَ زيدًا، بنصب زيدًا، وإنما فتح^(٣) رعاية لأصل الحركة الاعرابية.

وقولهم: رويدك زيدًا، يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل - كما مرَّ.

وقد تزداد «ما» على رويد، اسم فعل، كما قال بعض العرب، لصاحبه: لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويدًا ما الشعر، أي دع الشعر^(٤).

[صه ومه وإيه]

ومن اللازمة: صَهْ، أي اسكت، ومَهْ، أي اكفف، وإيه، أي زد في الحديث أو في العمل.

وصه ومه، يستعملان منونين وغير منونين، والكسر مع التنوين للساكنين، وزعم الأصمعي: أن العرب لاتستعمل «إيه» إلا منونًا، وخطأً ذا الرمة في قوله:

* وَقَفْنَا فقلنا إيه عن أم سالم^(٥).... *

= ٥٤١

(١) الطارق/١٧.

(٢) في النسخ المخطوطة: «لكثرة الاستعمال» بأن لايقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه.

(٣) في النسخ المخطوطة: «وإنما فتح» لبنائه على الحركة المستحقة في حال الإعراب.

(٤) هذا السماع ورد في كتاب سيويه تحقيق هارون ١/٢٤٣ على النحو التالي:

«وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشَّعْرُ بريد أُرود الشعر

كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فقد تبين لك أن زويد في موضع الفعل».

(٥) سبق ذكره رقم ٥٣٨ ، ورقمه في الخزانة / ٤٥٥ .

وقال ابن السرى، إنه أراد المتون، إذ معناه: هات حديثاً أى حديث كان عن أم سالم، فتركه للضرورة.

[إيهأ]

ومنها: إيهأ أى كُفَّ عن الحديث واقطعه، ويستعمل لمطلق الزجر؛ ويجوز أن يكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً، كسقباً ورعيّاً، أى: كفاً، يقال: إيهأ عناً.

ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً، فالتنوين، إذن، كما فى صه^(١). وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو: رُويداً وحيهلاً وويهأ. وجوز ابن السرى فى: أيها الفتح من غير تنوين على قلّة، وأوجب غيره تنوينه.

وقد تبدل همزة إيه وأيهأ، هاء فيقال: هيه، وهيها.

[فداء]

ومنها: فداء بالكسر مع التنوين، قال:

مهلاً فِداءً لك الأقسام كلهم
وما أثمر من مال ومن ولد^(٢) = ٥٤٢
أى: ليفدك.

[هيت]

ومنها: هيت، مفتوح الهاء مثلث التاء، كئاء حيث، وفيه لغة رابعة، وهى كسر الهاء وفتح التاء، ومعناه أقبل وتعال.

وقال الزمخشري: أسرع، وإذا بين باللام نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾^(٣) فهو صوت

(١) فى ب ٩٦/٣: «صه ومه» بزيادة: «مه».

(٢) سبق ذكره رقم ٥٣٣، وهو الشاهد الثانى والخمسون بعد الأربعمئة.

(٣) يوسف/٢٣.

قائم مقام المصدر، ك: ﴿أَفٍ لِّكَمَا﴾^(١)، إلا أن «أف» يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو: أفا لك. وهيت، واجب البناء، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدرًا.

وإذا لم يبيّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أنّا قد بينّا في المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر، التي يقال إنها أسماء أفعال^(٢)، يجوز فيها: أن يقال ببقائها على مصدريتها؛ وبنائها نظراً إلى أصلها حين كان صوتاً^(٣)، وهو الأقوى في نفسى، إذ لا ضرورة ملجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بينّا هناك.

فالأولى، إذاً أن نقول: إن ماهو في صورة المنصوب، نحو: أفا وتفا^(٤)، مبنى على الفتح والتنوين فيه، كما في صه، لأن الأصل بقاء كل شيء على ما كان عليه^(٥).

[دع ودعا ولعا ولعلا]

ومنها: دَعٌ، ودَعَا، ولعَا، ولَعَلَعَا، أى انتعش، ودعدعَا: تكرير دَع، للتوكيد، وقد اشتق منه: الددعة بمعنى قول دَع دَعٌ، للعائر.

[هلا]

ومنها: هَلَا، وله معنيان: اسكن، وأسرع، قال:

ألا حياً ليلي وقولا لها هلاً = ٥٤٣

أى: أسرعى.

(١) الأحقاف/ ١٧.

(٢) فى المخطوطات: «التي يدعى صيرورتها أسماء أفعال».

(٣) فى المخطوطات: إلى أصلها فى الصوت، وفى ب ٩٧/٣: «حين كانت أصواتاً».

(٤) فى القاموس: التّف بالضم: وسخ الأظهار أو إتباع لـ «أف».

(٥) فى المخطوطات: «على ما كان» بدون: «عليه».

(٦) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الأربعمئة فى الحزاة.

واستشهد به على أن «هلا» فيه اسم فعل بمعنى: أسرعى.

والبيت أول أبيات للناطقة الجعدى الصحابى هجابها ليلي الأخيلىة، ديوانه/ ١٢٣.

[هياً]

ومنها: هياً، وقد يلحقه الكاف نحو: هياًك، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف نحو: هياًك، وقد يخفف فيقال هياًك، والمعنى: أسرع.

[قدك وقطك وبجلك]

ومنها: قدك وقطك، وبجلك، وكأن الأصل: قدك وقطك، أى اقطع هذا الأمر قطعاً، فهو فى الأصل مصدر مضاف إلى الفاعل، فأقيم مقام الفعل، فبنى، فحذف المدغم فيه تخفيفاً كما قلنا: إن وضع أسماء الأفعال على التخفيف.

وكذا بجلك، أى: اكتفاءك، يقال: /: أبجلىنى أى كفانى، إلا أن الضمير^(١) قد ٧٢ / ٢ يحذف من بجل، بخلاف: قد، وقط، فمعنى: قدك، أى اكتف، ومعنى قدنى: لأكتف؛ قال:

قَدْنِي من نصر الخبيبين قدي ليس الأمام بالشحيح الملحد^(٢) = ٥٤٤
وقال:

ومتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل^(٣) = ٥٤٥
ولم يصّر «حسب»، وإن كان قريباً منها فى المعنى: اسم فعل، بل هو معرب متصرف، يقع مبتدأ وحالاً - كما مر - فى باب الإضافة.

(١) فى المخطوطات: «المضاف إليه».

(٢) هو الشاهد الثالث بعد الأربعمئة فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٤٦٦.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

وأستشهد به على أن: بجل كان فى الأصل مصدرأ بمعنى الأكتفاء، ثم صار اسم فعل بمعنى فعل الامر، فإن اتصل به الكاف كان معناه: اكتف أمر مخاطب حاضر وإن اتصل به الياء كان معناه: لأكتف، أمر متكلم نفسه.

والشاهد للبيد بن ربيعة الصحابى، ديوانه/ ١٤٨ من قصيدة طويلة مطلعها:

إن تقوى ربنا خير نفل وياذن الله ربي وعجل.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوفى/ ٢٩١ - ٦٠٨.

ويجب نون الوقاية في قد، وقط، دون بَجَل، في الأعراف^(١)، لكونهما على حرفين دونه، كما مرَّ في باب المضمرات.

[حى]

ومنها: حىّ، أى أقبل، يعدى بعلَى نحو: حىّ على الصلاة، أى أقبل عليها، وعن أبى الخطاب، أن بعض العرب يقول: حيَّهل الصلاة^(٢)، وقد جاء «حىّ» متعدياً بمعنى: اتت قال:

٥٤٦ = أنشأت أسأله، ما بال رُفقتَه حيّ الحمولَ فإنَّ الركب قد ذهباً^(٣)

وقد يركب «حىّ» مع «هلاً» الذى بمعنى «أسرع»، و«استعجل»، فيكون المركب بمعنى: أسرع، أيضاً فيعدى: إمّا يالى، نحو: حيَّهل إلى الثريد، وإمّا بالباء، نحو: حيَّهلاً بعمر أى أسرع بذكره، والباء للتعدية كذهب به؛ أو بمعنى أقبل فيتعدى بعلَى نحو: حيَّهل على زيد، أو بمعنى: اتت فيتعدى بنفسه نحو: حيَّهل الثريد.

وفى المركب لغات: حيَّهل، بحذف ألف «هلاً» للتركب حتى يكون كخمسة عشر، وقد تسكن هاؤه لتوالى الفتحاح نحو: حيَّهل، كما قيل خُمسه عشره^(٤)، وقد يلحقهما التنوين مركبين، فيقال: حيَّهلاً وحيَّهلاً، بفتح الهاء وسكونها. وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنوينهما ألفاً؛ وإثبات الألف فيهما فى الوصل، لغة رديئة؛ وقول لبيد:

(١) فى ط: «فى الإعراب» بدل: «فى الأعراف» تحريف واضح.

(٢) فى هامش ط: أى يصل بـ «هل» كما يوصل بـ «على» ومعناه: اتوا الصلاة.

(٣) هو الشاهد الستون بعد الأربعمئة فى الحزانة.

واستشهد به على أن «حىّ» جاء متعدياً بمعنى: اتت الحمول والبيت لابن أحمر، ديوانه/٤٣، من قصدة مطلعها:

عرانينَ من عيد بن غنم ابوهُم هجانَ فسامى فى الهجان وأنجيا
والعرانين: سادة القوم وأشرفهم، ورجل هجان، كريم الحسب.
من شواهد: اللسان حيا.

وفى هامش ط: الحمولة: الأبل التى تحمل، واما الحمول بالضم بلا هاء فهى الأبل التى عليها الهوادج.

(٤) فى ط وب ٩٩/٣: «خمسة عشر».

يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمعُ قولى حيَّهَلْ^(١) ٥٤٧=

سكن اللام فيه للقافية، ولا يجوز فى غير الوقف.

وفى الكتاب الشعرى لأبى على: حيَّهَلْ بكسر اللام وتنوينه.

وعند أبى على، حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير، كحال نحو: حلو حامض، يعنى أن فى كل منهما ضميراً، كما كان قبل التركيب، وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث، هو فاعل المجموع، لكون المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو آت.

وعند غيره أن فيهما ضميراً واحداً، وليس فى كل واحد منهما ضمير لأنه انمحق عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال؛ وأما قوله:

وهيَّج الحىَّ من دارٍ فظلاً لهم ٥٤٨=

يوم كثيرٌ تناديه وحيَّهَلْ^(٢)

فضمة اللام: حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير، وذلك أن كل لفظ مبنى غير جملة نسب إلى لفظه حكم جاز أن يحكى كقولك: ضرب: فعل ماض.

قال:

بحيَّهَلْ يزجونُ كلَّ مطيَّةٍ ٥٤٩=

أمامَ المطايا سيرها المتقاذفُ^(٣)

(١) هو الشاهد الحادى والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ليبدأ سكن اللام للقافية، ولايجوز تسكين اللام فى غير الوقف والشاهد للبيد، ديوانه/١٤٢.

من شواهد: ابن يعيش ٤٢/٤، ٤٥.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ضمة اللام حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير. والشاهد مجهول القائل.

من شواهد: سيويه ٥٢/٢، والمقتضب ٢٠٦/٣، وابن يعيش ٤٦/٤.

(٣) هو الشاهد الثالث والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حيَّهَلْ بلا تنوين محكى أريد به لفظه والشاهد للنابعة الجعدى الصحابى. انظر ملحقات ديوانه/٢٤٧.

وفى الخزانة: «المتقاذف: الذى يتبع بعضه بعضاً، كأن كل سير تسيره هذه المطيَّة يقذف بها إلى سير آخر.

فحكى، وجاز أن يجرى بوجوه الاعراب، كقوله:

* إن لَوْأَ وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءُ*^(١)

= ٥٥٠

وقوله: *تناديه وحيهله*^(٢)، فأعرب، وذلك لأنه صار اسماً للكلمة، كما يجيئ في باب العَلَمِ وقد يقال: حيهَلَك.

[هلم]

ومَّا جاء متعدياً ولازمًا: «هلم» بمعنى أقبل، فيتعدَّى بـ «إلى»، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٣)، وبمعنى أحضره نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾^(٤).

وهو، عند الخليل: هاء التنبه ركب معها «لم» أمرٌ من قولك: لَمَّ اللهُ شعثه، أى جمعه، أى: اجمع نفسك إلينا، فى اللازم، واجمع غيرك فى المتعدى؛ ولَمَّا غيَّر معناه بالتركيب^(٥)، لأنه صار بمعنى: أقبل، أو: أحضر بعد ما كان بمعنى: اجمع صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها، فلم يتصرَّف فيه أهل الحجاز مع

= ونقل البغدادي عن ابن الحاجب فى أماليه: يريد أنهم مسرعون فى السير، فهم يسوقون بهذا الصوت لتسرع فى سيرها.

وقال: «أمام المطايا، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها، بخلاف سوق الأواخر وسيرها المتقاذف: جملة ابتدائية صفة لـ «مطية، والجار والمجرور متعلق: بـ «يزجون».

من شواهد: سيبويه ٥٢/٢، والمقتضب ٢٠٦/٣، وابن يعيش ٣٦/٤.

وشرح شواهد الشافية / ٤٧٨.

(١) هذا عجز وصدرة:

* لبت شعرى وأين منى لبت*

وفى ب فقط ١٠٠ / ٣:

* إن لَيْتًا وَإِنَّ لَوْأَ *

ورقمه فى الخزانة ٥٣٧ وسيأتى.

(٢) جزء من بيت سبق ذكره رقم ٥٤٨.

(٣) الأحزاب/ ١٨.

(٤) الأنعام / ١٥٠.

(٥) فى المخطوطات: «فلما غير عند التركيب معناه».

أن أصله التصرف، ولم يقولوا: المم، كما هو القياس عندهم في نحو: ارددُ، وامددُ، ولم يقولوا: هلم وهلمم، كما يجوز ذلك في نحو: مد؛ كل ذلك لثقل التركيب، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ ولم يقل: هلموا.

وقال الكوفيون/ : أصله: هَلَا أُمَّ، وهلا: كلمة استعجال كما مرَّ، فغيَّرت إلى ٧٣ / ٢ «هَلَّ» لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت، كما هو القياس في نحو: «قد افلح» إلا أنه الزم هذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب.

وقال أبو علي في كتاب الشعر، ردًّا عليهم: إن هَلَّ بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه: هَلُمَّ.

وقال الزمخشري: يجيئ «هل» ساكن اللام^(١).

ضمَّن «أُمَّ»، عند الكوفيين معنى أسرع وأقبل، وتعدَّى بيالى في اللازم، فقيل: هلمَّ إلى، وأما في المتعدى نحو: هلمَّ زيدا فهو باقٍ على معناه، أى: أسرع واقصد زيدا فأحضره.

وبنو تميم يصرِّفونه نظراً إلى أصله، وليست بالفصيحة، نحو: هلمَّا، هلمِّي، هلمُّوا، هلمُّمن.

وزعم الفراء أن الصواب أن يقال: هلمنَّ، بإبقاء «هلمَّ» على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على تلك النون المزیدة، وتبقى ميم هلمَّ على تشديدها، وفتحها، كما زيدت النون في: منِّي وعنِّي محافظة على سكون نون من وعن قال:

وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الألف في نحو: ردأتُ، وذلك أن من العرب من يدغم في ردَّدت، كما أدغم قبل دخول التاء فيزيد ألفاً قبل التاء

(١) بعد قوله: «ساكن اللام» وردت العبارة في المخطوطات على النحو التالي: «وكان بمعنى أسرع أصل هلم إلى عند الكوفيين: اقصد إلى. وهلم زيدا أى اقصد بالإحضار» وبنو تميم: . . . إلخ.

ليسكن ما قبل التاء^(١) كما هو الواجب.

ويروى عن بعض العرب: هلمين، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياءً.

وقد يقال: هلم لك مبيئاً باللام إجراً له وإن لم يكن في الأصل مصدرًا مجرى أخواته من أسماء الأفعال التي تُبين بحرف الجر نظراً إلى أصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى: ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾^(٢)، أي بعداً.

وحكى الأصمعي: أنه يقال: هلم إلى كذا فيقول المخاطب: لا أهلم إليه، مفتوحة الألف^(٣) والهاء؛ وكذا يقال: هلم كذا، فيقول المخاطب: لا أهلمه معدى بنفسه؛ كأنك قلت: لا ألم، والهاء المفتوحة زائدة أو: لا أؤم على المذهب الآخر، فلم تغيّر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب، - هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الأمر.

[هيهات]

ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر: هيهات، وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الأولى همزة، مع تثليث التاء أيضاً، وقد تنون في هذه اللغات الست، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً، لإجرائها فيه مجراها في الوقف، وقد تحذف التاء، نحو: هيهات، وأيهما، وقد تلحق هذه الرابعة عشرة، كاف الخطاب نحو: أيهاك، وقد تنون، أيضاً، نحو: أيها، وقد يقال: أيهان بهمزة ونون مفتوحتين.

وقال صاحب المغني: بنون مكسورة.

وقال بعض النحاة: إن مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية، كزلزاة، نحو: قوقاة^(٤)، قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث،

(١) في ب ١٠١/٣: «ليسكن ما قبلها».

(٢) المؤمنون / ٣٦. (٣) في ب فقط ١٠٢/٣: «الهمزة» بدل الألف.

(٤) في القاموس «قوى» وقوقى قوقاة وقيقاء: صياح الدجاج.

فالوقف عليها إذا، بالهاء وأماً مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء، كمسلمات، فالوقف عليها بالتاء.

وكان القياس: هيهيات، كما تقول: قويات في جمع قوفاة، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنة، كما حذفوا ألف «هذا»، وباء «الذي» في المثني، والمضمومة التاء تحتل الأفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء.

وهذا كله وهم وتخمين؛ بل لا منع أن نقول: التاء والألف فيها زائدتان، فهي مثل «كوكب»، ولا منع، أيضاً، من كونها في جميع الأحوال مفردة، مع زيادة التاء فقط، وأصلها: هيهية، ونقول: فتح التاء، على الأكثر، نظراً إلى أصله، حين كان مفعولاً مطلقاً، وكسرت للساكنين، لأن أصل البناء^(١) السكون.

وأماً الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى / البعد فيه، إذ معناه: ما أبعد ٧٤ / ٢ كما ذكرنا.

وكان القياس، بناء على هذا الوجه الأخير، أعنى أن أصله: هيهية في الأحوال^(٢) ألا يوقف عليه إلا بالهاء، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى، فكان^(٣) تاءها مثل تاء: «قامت»، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول.

وأيضاً، من جعل الألف والتاء زائدتين لأن باب: قلقال^(٤) أكثر من باب: سلس، ويبر^(٥).

(١) في ب ١٠٢ / ٣: «التاء» بدل: «البناء» تحريف.

(٢) في الأحوال سقط من ب ١٣ / ٣.

(٣) في ط وب ١٠٣ / ٣: فكانت تاؤها.

(٤) في القاموس: «قلل»: القلغال المسفار وكهدهد: الخفيف.

(٥) الببر: سبع، جمعه: ببور انظر القاموس: «ببر».

[شْتَان]

ومنها: شتان، بمعنى افترق، مع تعجب، أى: ما أشد الافتراق، فيطلب فاعلين فصاعداً، كافترق، نحو: شتان زيد وعمرو. وقد تزايد بعده «ما» نحو: شتآن ما زيد وعمرو، وقد يقال فى غير الأكثر الأفصح: شتآن ما بين زيد وعمرو^(١)، قال ربيعة الرقى:

٥٥١ = لشتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيدٌ سليمٌ والأغرُّ ابن حاتم^(٢)

وأنكره الأصمعى وقال: الشعر لمولّد، وذلك بناء على مذهبه، وهو أن شتان، مثنى «شت» وهو المتفرّق، وهو خبر لما بعده.

ومؤممه شيتان: أحدهما: لغة فى شتان وهى كسر النون، والثانى: أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى، ولا يكون جمعاً؛ ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاً له.

واللغة الفصحى، وهى فتح النون تبطل مذهبه.

وأيضاً لو كان خبراً لجاز تأخيره عن المستدأ، إذ لا موجب لتقدمه، ولم يسمع متأخراً؛ وكان ينبغى ألا يجوز: شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور أيضاً، وهو أن شتان بمعنى افترق، لأن لفظ «ما» لا يصلح ههنا أن يكون عبارة عن شيئين. والمعنى: افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال: بين زيد وعمرو حالتان: بخلٌ وجودٌ مثلاً على معنى أن إحدى الخصلتين مختصة بأحدهما، والأخرى

(١) فى ب ٣/١٠٣: «وعمر» بدل: «وعمر».

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يقال فى غير الأفصح: شتان ما بين زيد وعمرو كما فى البيت.

والشاهد من قصيدة لربيعة الرقى مدح بها يزيد بن حاتم المهلبى، وأولها:

حلفت يميناً غير ذى مثنوية بين امرئ آلى بها غير آثم

من شواهد: ابن يعيش ٣٧/٤، ٦٨، وشرح الشذور/٥١٩.

بالآخر؛ كما يقال في الأعيان بينى وبينك نهران، مع أن يكون أحد النهرين يجنب أحدهما، والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال في المعانى: بينهما شىء أو شيطان أو أشياء إلا إذا كانا مشتركين في ذلك الشىء أو الشئيين أو الأشياء.

فلو فسرنا قوله: شتان ما بين اليزيديين، بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيديين، وهما: البخل والجدول فكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيها، وهو ضد المقصود.

ف نقول: إنما جاز: شتان ما بينهما، على أن شتان بمعنى بُعد، لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعداً، و«ما» كناية عن البون أو المسافة، أى: بُعد ما بينهما من المسافة أو البون. ويجوز أن تكون «ما» زائدة، كما كانت من دون «بين» وشتان بمعنى بُعد ويكون «بين» فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾^(١)، قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرفع، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له فى أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٢)، وقولهم: «لى فوق الخماسى ودون السادسى»^(٣).

وقال الزجاج: بنى شتان على الفتح، لأنه مصدر لانظير له.
وورود «ليان» يكذبه.

(١) الممتحنة ٣، ووردت هذه القراءة بالبناء للمفعول، إما بتشديد الصاد وهى قراءة ابن عامر، وإما بتخفيفها وهى قراءة غيره.

وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٩١٦٠.

ومن الغريب فى هامش نسخة ب ١٠٤/٣ ذكرانها لاتصلح للتمثيل فهى تحريف بدون ريب، وحذفت من الأصل، وآتى بالآية ٩٤ من سورة الأنعام وهى: «لقد تقطع بينكم» ولم يتنبه ناشر نسخة ليبيا إلى أن هذه قراءة مختلفة عن قراءة حفص عن عاصم.

(٢) الجن/ ١١.

(٣) المراد بذلك الثوب الذى طوله خمس أذرع أوست.

[سرعان ووشكان]

ومنها: سرعان، ووشكان، مثلثى الفاء، بمعنى: سرُّع وقرب، مع تعجب، أى ما أقرب وما أسرع^(١).

[بطآن]

ومنها: بطآن، بضم الباء وفتحها، أى بَطُوْ؛ ووجه فتح شتان وما بعدها: ما مرَّ فى: هيهات.

[أف]

ومنها: أف، وفيها إحدى عشرة لغة:
 أفّ، مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثتها، بتنوين ودونه.
 وإفّ بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين.
 وأفّى، كُبشرى، ممالاً.
 وأفّ، كخذ.
 وأفّة منونة وغير منونة.
 وقد تتبع المنونة «تفّة» فيقال: أفّة وتفّة^(٢)، وقد ترفع «أفّة» كويلٌ.

[أوه]

ومنها: أوه، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء.
 وآه بقلب الواو ألفاً.
 وأوه بكسر الواو / مشددة وسكون الهاء. وأوه بكسر الواو المشددة، وكسر الهاء بلا إشباع، وأو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء.
 وأوه وأوه، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد.

٧٥ / ٢

(١) فى ب فقط ١٠٤/٣ : ما أسرع وما أقرب .

(٢) فى ب فقط ١٠٥/٣ : أفّة تفّة .

وجاء: **أَوَّة** بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدّ الهمزة في هذه فيقال: **أَوَّة**، **كَأَمِين** في أمين، وليست على وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبت اللام ياء، كما في: **قَاوِيَة** من قويت.

ويقال في **أَوَّة**: **أَوَّاه**، وفي: **أَوَّة**، **أَوَّاه** بزيادة الألف والهاء كما في الندبة؛ فتكون الهاء ساكنة في الوقف، ومضمومة أو مكسورة في الوصل كما مر.

وجاء: **أَوِيَّة** تحقير «أَوَّة» تحقير الأسماء المبهمة بفتح الأول، قال أبو علي: وهذه أجدر، لأنها أقلّ تصرفاً.

ويجوز أن تكون تصغير **أَوَّة** تصغير الترخيم، كحريث في حارث.

[الظروف وشبهها]

ومنها الظروف وشبهها، تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً نحو: عليه شخصاً ليسني، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ اشْتَهَى مِنْكُمْ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(١).

فعندك، ودونك، ولديك، بمعنى: خذ، والأصل: عندك زيد فخذ، وكذا لديك زيد، ودونك زيد، برفع ما بعدها على الابتداء، فاقصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف، فكثرت استعماله حتى صار بمعنى خذ، فعمل عمله.

والظروف مبنية على الفتح، لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظرفاً، كما قلنا في المصادر الصائرة أسماء أفعال، ولا محلّ لها كتلك المصادر لقيامها قيام مالا محلّ له.

وراءك، أي تأخر، وأمامك أي تقدم، أو احذر من جهة أمامك. ويجوز أن يقال: هما باقياں على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولاً كعندك، ولديك، فيكون التقدير: استقرّ وراءك وأمامك، وكذا مكانك، أي الزم مكانك.

(١) رواه مسلم في باب النكاح: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج». انظر: الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم رقم ٢١١٣.

ويقال: عليك زيداً، أى خذه، كأن الأصل: عليك أخذه؛ ويقال: إليك عنى، والأصل: ضمَّ علقك^(١) إليك، وتنحَّ عنى، فاختصر كما ذكرنا.

وسمع أبو الخطاب، مَنْ قِيلَ له: إليك فقال: إلىَّ، أى أتنحَّى فهو خبر شاذ، مخالف لقياس الباب، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر، فلا يقال: علىَّ ودونى، قياساً عليه.

وأما علىَّ بمعنى أولنى أى أعطنى، فهو مخالف للقياس من وجه آخر، إذ هو أمر، لكن الضمير المجرور به فى معنى المفعول، يقال: علىَّ زيداً أى: قُربنيه والقياس أن يكون المجرور فاعلاً.

وسمع الأخفش: علىَّ عبدِ الله زيداً، أى قُربه إياه، وهو أشدَّ من: علىَّ، لجره المظهر.

والكسائى يجوز انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياساً وغيره يقصره على السماع، وهو الوجه.

ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز فى هذه الظروف وشبهها بالجرِّ نحو: عليك نفسك باعتبار الأصل قبل صيرورتها أسماء أفعال، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال، نحو: عليكم كلكم، بالرفع.



(١) كل ما يعلق من متاع أو غيره.

[استعمالات فعال بمعنى الأمر والمصدر وللأعلام المؤنثة]

(هـ): «وَفَعَالٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٌ، كَنَزَالٍ بِمَعْنَى أَنْزَلَ، وَفَعَالٌ مُصَدَّرٌ: مَعْرِفَةٌ كَفَجَارٍ، وَصِفَةٌ كَفَسَاقٍ: مَبْنِيٌّ لِمَشَابَهَتِهِ لَهُ عَدْلًا وَزِنَةً، وَعَلَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثًا، كَقَطَامٍ، وَغَلَابٍ، مَبْنِيٌّ فِي الْحِجَازِ، مَعْرَبٌ فِي تَيْمِمْ، إِلَّا مَا آخَرَهُ رَاءٌ، نَحْوُ حَضَارٍ».

(ش): فعال، المبني، على أربعة أضرب:

الأول: اسم فعل، كَنَزَالٍ بِمَعْنَى: أَنْزَلَ، قَالَ سَيُويَه: هُوَ مُطْرَدٌ فِي الثَّلَاثِي، نَظْرًا إِلَى كَثْرَتِهِ فِيهِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَوْ قِيلَ عَلَى مَذْهَبِهِ: إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ مِنَ الثَّلَاثِي فَعَلٌ / أَمْرٌ، لَا اسْمَ فَعَلٍ^(١) لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، لِأَنَّهَا جَرَّتْ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، ٧٦/٢ كَجَرِيَانِ صِيغَةَ «أَفْعَلٍ»، قَالَ: وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ «فَعَالًا»^(٢) مِنْ صِيغِ الأَسْمَاءِ.

وهذه علة ضعيفة لأنه لا يمنع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في: فَعَلٌ، وَفَعُلٌ، وَفَعُلٌ، قَالَ: وَلَمَّا رَأَوْا مِنْ دُخُولِ الْكَسْرِ فِيهِ مَعَ اجْتِنَابِ الْعَرَبِ مِنْ ادْخَالِ الْكَسْرِ عَلَى الْأَفْعَالِ، حَتَّى زَادُوا نُونَ الْوَقَايَةِ حَذْرًا مِنْهُ، وَهَذَا عِذْرٌ قَرِيبٌ^(٣).

وفتح فعال في الأمر لغة أسدية.

وأقول: لو كان «فعال» فعلاً لَاتَّصَلَ بِهِ الضَّمَاثِرُ، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ.

وقال المبرد: فعال، في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: قوام وقَعَاد، في: قم، واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، فلا نقول في شاكر، وغافر: شكير، وغفير.

(١) في ط: «الاسم فعل» مكان: «لا اسم فعل» تحريف.

(٢) في ط: «أفعال» بدل «فَعَالٍ» تحريف.

(٣) في المخطوطات: «وهذه قرينة» بدل: «وهذا عذر قريب».

قلت: هذا القول منه مبنى على أن «فَعَالٌ» معدول عن: افعل، للمبالغة وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر، كما يجيء.

قال الأندلسي: منع المبرد قوى، فالأولى أن يُتَأَوَّلَ ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد: الكثرة، فكأنه قياس، لكثرتة.

وأما في الرباعي، فالأكثر (١) على أنه لم يأت منه إلا حرفان: قرقار، أى صوت، قال:

* قالت له رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٌ (٢) * = ٥٥٢

والثاني: عَرَعَارٍ، أى: تَلَاعَبُوا بِالْعَرَعَرَةِ، وهى لعبة لهم، قال:

* يَدْعُو وَيَدْعُهُمْ بِهَا عَرَعَارٍ (٣) * = ٥٥٣

(١) فى المخطوطات: «فاتفقوا» مكان: «فالأكثر».

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

وأستشهد به على أن الأكثرين قالوا: لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا كلمتان: إحداهما: «قرقار» يريد بذلك قالت لك قَرَقَرٍ بالرعد ياسحاب. وكذلك: «عرعار» بمنزلة: «قرقار» وهى لعبة، وإنما هى من عرعرت. وأنشد الجوهري - كما فى الخزانة - بعده بيتاً آخر وهو: واختلط المعروف بالإنكار

وهذا هو المشهور فى كتب النحو.

يريد: قالت الرِيحُ للسحاب قرقر بالرعد. وكما كان إنشاء السحاب بسبب الريح صار كأن الريح قالت لك قرقر بالرعد. والقرقرة: صوت فحل الإبل وقوله: «واختلط المعروف» أى من صوت الرعد بالمتكر منه.

والرجز لأبى النجم العجلي، وهو راجز إسلامي.

من شواهد: سيبويه ٤٠ / ٢، وابن يعيش ٥١ / ٤. واللسان: «قرر».

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

وأستشهد به لما تقدم قبله.

وصلده:

«متكفنى جنبي عكاظَ كليهما»

يعنى يقيمون فى كنفى جنبي عكاظ.

قال البغدادي: و«الكف»: الناحية، وهو جمع مذكر سالم حذف نونه للإضافة. =

قال المبرد: لم يأت في الرباعي عدل أصلاً، وإنما قرّار حكاية صوت الرعد،
وعرعار: حكاية أصوات الصبيان، كما يقال: غاق غاق^(١).

قال السيرافي: الأولى: ما قال سيويه، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها
الأول الثاني، مثل: غاق غاق، ولو أرادوا الحكاية لقالوا: قار قار، [وعار عار]^(٢).

= والإضافة لفظية. وضمير «بها» لـ «عكاظ».

و«عرعار»: لعبة للصبيان، إذا خرج الصبي من بيته لم يجد أحداً يلعبه رفع صوته، فقال:
عرعار، أى هلموا إلى العرعة، فإذا اسمعوا صوته خرجوا، ولعبوا معه تلك اللعبة.
و«عرعار» - كما قال الأعلام -: معدولة عن قولهم: عَرَعَرُ أى اجتمعوا للعب كما أن خراج: اسم
لعبة لهم معدولة عن قولهم: اخرج. ومعنى البيت: أنهم آمنون فى إقامتهم هنا لعزهم وكثرتهم.
وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهتهم.
والبيت للنابعة الذبياني وهو آخر أبيات تسعة حذريها عمرو بن المنذر بن ماء السحاب ملك الحيرة،
وأولها:

من مبلغ عمرو بن هند آيةً ومن النصيحة كثرة، الإنذار.

هكذا قال البغدادي.

ولما رجعت إلى الديوان وجدت البيت هو أول أبيات ثلاثة وليس فيها الشاهد.

انظر ديوان النابعة ١١٤ بتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور.

أما البيت الشاهد فهو من قصيدة أخرى يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد من بنى كلاب. انظر
ديوان النابعة بتحقيق عاشور / ١٠٧ وأول القصيدة.

طال الثواء على رسوم ديار قفر أسائلها وما استخبارى

وقبل الشاهد فى الديوان:

وبنو جدّيمة حى صدق سادة غلبوا على خبّت إلى تعشار

وفى هامش الديوان: خبت وتعشار: موضعان.

وبعده:

قوم إذا اكثر الصباح رأيتهم وقراً غداة الرّوع والإنفار

ووقرا: جمع وقور أى بهم ثبات جأش.

ورواية الشاهد فى الديوان:

* يدعوا بها ولدانهم عرعار *

(١) فى القاموس: «الغاق»: طائر مائى كالغاقّة: والغراب. و«غاق» بالكسر: حكاية صوته.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ١٠٩/٣.

وعند الأَخْفَش: فَعَلَّالٍ أَمراً من الرباعي: قياس.

واعلم أن مذهب النحاة: أن «فعال» هذه معدولة عن الأمر الفعلى، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كفعَّال، وفِعُول مبالغة فاعل، وكذا قالوا في: شَتَّان، ووشكان، وسرعان: إنها معدولة، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه.

قال عبد القاهر: أصل «نزال»: انزل انزل انزل، ثلاثاً أو أكثر، والثلاث وما فوقها: جمع، والجمع مؤنث، فقيل: انزلى، ألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلاً على التكرار المثلث، كما ألحقوا الألف في: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(١)، دليلاً على التكرار المثني، وأصله: ألق، ألق.

والمراد بالتكرار: المبالغة، ثم عدلوا: نزال عن: انزلى؛ فنزال، إذا مؤنث كانزلى [يعنى أنهم جعلوا الألف التي هي دليل تثنية الفاعل، دليل تثنية الفعل للتكرير، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل^(٢)، أى كونه مكرراً ثلاثاً أو أكثر؛ قال: ودليل تأنيث «فعال الأمرى»^(٣) قوله:

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزالٍ ولجَّ في الدُّعْرِ^(٤) = ٥٥٤

(١) ق / ٢٤.

(٢) كلمة «الفعل» سقطت من ط.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) هو الشاهد السابع والستون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن عبد القاهر استدل على تأنيث فعال الأمرى بما هنا، فإن نزال «نائب فاعل: دُعيت» ولولا أنها مؤنثة ما ألحق علامة التأنيث للفعل المسند إليها.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى ديوانه/ ٢٨ . . من قصيدة يمدح بها هرما مطلعها:

لمن الديار بقنَّة الحَجْرِ أفوين من حجج ومن شَهْرُ

وصدر الشاهد فى كتب النحو يختلف عن صدره فى الديوان فهو فى الديوان .

* ولنعم حشو الدرع أنت إذا *

من شواهد: سيبويه ٣٧/٢، وابن السجري ١١١/٢، وابن يعيش ٥٠/٤ والهمع والدرر رقم

١٥٠٧، والمقتضب ٣/٣٧٠، والإنصاف ٥٣٥.

وذا كلامه.

والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه، والأصل فى كل معدول عن شىء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استقراء كلامهم^(١)، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية. وأما المبالغة فهى ثابتة فى جميع أسماء الأفعال، على ما بينا قبل^(٢)، لا من الوجه الذى ادعى عبدالقاهر.

وتأنيث الفعل فى: دُعيت نزال، لا يدل على أن أصل نزال: فعل أمر مكرر، بل هو لتأويل «نزال» باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، كما يجىء فى باب العلم.

وكذا لا يخلوا قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة، فحماد، ولكاع: أبلغ من: الحمد، ولكعاء.

الثانى: من أقسام فعال المصدر، وهو، على ما قيل^(٣)، مصدر معرف مؤنث، ولم يقم لى، إلى / الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه.

٧٧ / ٢

ومذهبهم أنه من أعلام المعانى، كزوير^(٤)، وسبحان، على ما يجىء فى باب العلم.

وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقاً، إذ لا يطلقان إلا على المؤنث - كما يجىء - وهذا استدلال عجيب؛ وقيل: فجار معرفة فى قوله:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْيَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(٥) = ٥٥٥

(١) العبارة فى المخطوطات: «ألا يخرج ذلك النوع الذى ذلك الشىء منه أخذ من كلامهم».

(٢) العبارة فى المخطوطات: «من الفعلية إلى الاسمية على المبالغة فى جميع أسماء الأفعال ثابتة على ما بين فى المفعول المطلق».

(٣) فى المخطوطات: «وهو على ما قالوا».

(٤) فى المخطوطات: «أخذه بزويره: أى أجمع».

(٥) هو الشاهد الثامن والستون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

لتعريف قرينته، وهي «بَرَّة». وهذا الدليل كالأول في الغرابة، إذ حمل كلمة على أخرى في التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثاً شيء بديع؛ بَلَى لو ثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المَعْرَف، نحو: القبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين: التأنيث والتعريف.

على أن السيرافي جوزَّ كون «بَرَّة» بمعنى البارة، فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة^(١) كأنه قال: احتملتُ الخصلة البرَّة^(٢)، واحتملتُ الخصلة الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علمين - كما يجيء في القسم الثالث.

ولو سلمنا، فأيش^(٣) الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم^(٤)؟! على أن قولهم في الظباء: إذا وردت الماء فلا عَبَاب^(٥)، أي: فلا عَبٌّ، وإذا لم ترد فلا أَبَاب، أي: لا أَب^(٦)، أي لا نزاع إليه، وقول المتلمس:

جمادٍ لها جمادٍ ولا تقولي طَوالِ الدهر ما ذُكرتُ: حمادٍ^(٧) = ٥٥٦

= واستشهد به على أن: «فجار» مصدر معرفة مؤنث.

وقال الأعلام: الشاهد في: «فجار» وهو اسم للفجرة معدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سُمِّيَ بها الفجور كما سُمِّيَ البرُّ: برة، ولو عدلها لقال: براير كما قال: فجار.

والشاهد للتابعة الذبباني، ديوانه/٥٩ من تصيدة مطلعها:

نَبِثْتُ نُدْعَةَ والسفاهة كاسمها يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الأشعار

من شواهد: سيبويه ٣٨/٢، ومجالس ثعلب ٣٩٦/١، والخصائص ٢٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥ وابن الشجري ١١٣/٢، وابن يعيش ٣٨/١، ٥٣/٤، والهمع والدرر رقم ٣٥، والأشباه والنظائر رقم ١٠٠، والعيني ٤٠٥/١، والأشموني ١٣٧/١.

(١) كلمة: «الفاجرة» سقطت من ب ١١١/٣.

(٢) في المخطوطات وط: «البرَّة»، وفي ب فقط ١١١/٣: اليارة.

(٣) كلمة منحوته من «أى شيء» ويستعملها الرضى كثيراً.

(٤) في المخطوطات: «على تعريف أخواته» مكان: «كل ما هو من هذا القسم».

(٥) في هامش ط: «العَب»: شرب الماء من غير مص.

(٦) في القاموس: «وأَبٌ للسيريب ويؤبُ أباً وأبياً وأبأباً وأبابة: تهباً.

(٧) هو الشاهد التاسع والستون بعد الأربعمئة في الخزنة.

واستشهد به على أنهم قالوا: معناه: قولى له جموداً، ولاتقولى: حمداً بالتذكير والتذكر. وهو وارد

على قولهم: إن فعال معدول عن معرّف مؤنث.

أى: قولى لها: جموداً، ولا تقولى لها حمداً وشكراً، وقول العرب: لامسأس،
أى: لامس ظاهراً^(١) فى التنكير.

ومن كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أسماً أو صفة أو مصدرًا، أو علمًا مؤنثة،
فإذا سمى بها مذكر، وجب عدم انصرافها، كعناق.

ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، كصباح، وهذا منهم دليل على ترددهم فى
كونها مؤنثة.

الثالث: الصفة المؤنثة، ولم تجى فى صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون
الموصوف، وهى بعد ذلك، على ضربين:

إمّا لازمة للنداء سماعاً نحو: بالكاع أى: بالكعاء، ويا فساق، ويا حَبَات^(٢)،
أى: يافاسقة ويا خبيثة، ويا رَطَاب^(٣)، ويا دِفَار^(٤)، وكذا: يا خِصَافٍ ويا حَبَاقٍ
كلاهما بمعنى الضراطة، ويا خِزَاقٍ من الخِزَق وهو الذرق^(٥).

ولا تجىء هذه اللازمة للنداء علمًا للجنس، أى لا تكون بسبب الغلبة فى
موصوف بحيث تصير علمًا له، كالصَّعِق^(٦)، ونحوه على ما يجىء فى الأعلام.

= والشاهد للمتلمس ديوانه/١٦٧ من قصيدة مطلعها:

صبا من بعد سلوته فؤادى وأسمع للقرينة بانقياد

وفى هامش الديوان: القرينة: النفس.

من شواهد: سيبويه ٣٩/٢، وامالى ابن الشجرى ١١٣/٢، وابن يعيش ٥٥/٤، واللسان:
«حمد».

(١) خبر عن قوله: «على أن قولهم فى الطباء» بمعنى أن هذه الأمثلة المتكررة ظاهرة فى التنكير.

(٢) فى ب ١١١/٣: «يا حبات» بالتاء، تحريف.

(٣) فى هامش ط: أى يارطبة الفرج، وهذا شتم. كناية عن الاستحاضة.

(٤) «دفار» أى متنتة. ا هامش ط.

(٥) «الذرق» = هو ما يخرج من بطن الطائر: ذرق يذرق ويذرق كاذرق: (القاموس).

(٦) الصَّعِق - كما فى القاموس -: لقب خويلد بن نضيل، وفارس لبني كلاب ويقال فيه: الصَّعِق

كإبل، والنسبة صَعَقِي محرّكة. وصَعَقِي كعِنَبِي على غير قياس

وإمّا غير لازمة للنداء وهي على ضربين:

أحدهما: ما صار بالغلبة علماً جنسياً، كما في أسامة، وهو الأكثر، وذلك نحو: حلاق وجباز للمنية، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يُحلق به، ويجذب، أى يجذب، ثم اختصت بالغلبة بجنس المتايا.

وكذا: حنّاذ وبرّاح للشمس، من الحنذ، وهي (١) الشئ والبراح وهو الزوال.

وكلاح وأزام وجداع للسنة، وسباط للحمى لانسباطها في البدن، من الشعر السبّط؛ ومثله كثير، ككرار للخرزة التي تؤخذ بها (٢) المرأة زوجها، سميت كرار، لأنها تكرّ الزوج أى ترده، بزعمهم، يقال: يا كرار كرىه، ان أدبر فردّيه، وان أقبل فسرىه؛ وفشاش وحياد وصمام، للداهية لأنها تفش، أى تخرج ريح الكبر، وتحيد أى تميل، سميت به تفاؤلاً، وتصم أى تشتد، يقال: فشاش فشيته من استه إلى فيه، أى أخرجى ريح الكبر منه، من استه مع فيه.

ويقال: حيدى حياد، أى: ارجعى يا راجعة، ويقال: صمى صمام، أى اشتدى يا شديدة، أى: زبدي في الشدة، أو: ابقى على شدتك، كالتأويلين في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ (٣).

ويقولون عند طلوع من يكرهون طلوعه: حداد حدّيه، أى: ياداهية الحادة المانعة؛ وفياح للغارة، يقولون/ : فيحى فياح، أى اتسعى يامتسعة على تأويل: صمى صمام؛ ويقال: كويته وقاع، وهي علم كية (٤) على الجاعرتين (٥)، وانتصابها على المصدر من «كويته» أى كية واقعة لازمة.

٧٨ / ٢

(١) في المخطوطات: وهو.

(٢) في القاموس: كرار كقطاع خرزة للتأخير، تقول الساحرة باكرار كرىه... إن أقبل فسرىه، وإن أدبر فسرىه.

(٣) الفاتحة/ ٥. لعل المراد بالتأويلين ما ذكره الزمخشري في الكشاف حينما قال: «ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون: طلب زيادة الهدى بمنح الإلطف» والتأويل الآخر: «عن على وأبى رضى الله عنهما: اهدنا: ثبتنا» والله أعلم.

(٤) الكية: من الكى.

(٥) في القاموس: الجاعرة: الاست أو حلقة الدبر. والجاعرتان: موضع الرقمتين من است الجمار ومضرب الفرس بذبته على فخذه.

ويقال: طمار للمكان المرتفع، كأنها طامرة أى واثبة، ويقال للضبع: قنام، وجَعَار، وفشاح، من القثم وهو الجمع، ومن الجعر ومن الفشح، وهو تفريج ما بين الرجلين.

فهذه وأمثالها: أعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو: حناذ الطالعة ولو لم تكن معارف، لم يجز حذف حرف النداء معها، نحو: فشاشٍ فشيّه، وحدادٍ حدّيه، وحيدى حياذ، كما مرّ فى باب النداء.

والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء: ما بقيت على وصفيتها، نحو: قطاط، أى: قاطّة كافية، قال:

أطلتُ فراطهمُ حتى إذا ما قتلتُ سراتهمُ كانت قَطاطٌ^(١) = ٥٥٧
وسببته سبّة تكون لزام، أى لازمة، ولا تُبلُّ فلانًا عندى بلال، أى بالّة، أى
لأُصيّبه عندى ندّى، ولا يصله منى صلة، وقال:

٥٥٨= * والخيلُ تعدو فى الصّعيدِ بدادٍ^(٢) *

(١) هو الشاهد السبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «قطاط» فيه وصف مؤنث بمعنى قاطّة - أى كافية وفراطهم بكسر الفاء أى إمهالى إياهم، فهو مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف.

والشاهد من أبيات لعمر بن معد يكرب الصحابى قالها قبل إسلامه. ديوانه/١٢٤.

من شواهد: ابن يعيش ٥٨/٤، ٦١، واللسان قطط.

(٢) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «بداد» وصف مؤنث معدول عن متبدّدة أى متفرّقة، فهو حال. وصدر الشاهد.

* وذكرت من لبن المحلّق شربة *

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز وليس فى الأصل.

وهو منسوبٌ لعوف بن الحرق التميمى يعبر به لقيط بن زرارة لما فرّ من أخيه معبد.

من شواهد: سيبويه ٣٩ - ٢، والمقتضب ٣٧١/٣، وابن الشجرى ١١٣/٢ وابن يعيش ٥٤/٤،

والهمع والدرر رقم ٣٦.

أى متبددة متفرقة، فهي حال.

والرابع: الأعلام الشخصية، وجميع ألفاظها مؤنثة، وإن كان المسمى بها مذكراً، أيضاً، وأما قوله:

٥٥٩ = قد كنت أحسبكم أسودَ خفيةً فإذا لَصَافٍ تبيض فيه الحمرُ^(١)

بتذكير الضمير الراجع إلى «لصاف» فلتأويله بالموضع، ويروى: تبيض فيها، ولصاف: منزل من منازل بني تميم؛ - وخصاف: فحل، وفي المثل: «أجرأ من خاصي خصاف^(٢)» وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة، فمنعه، وخصاه، وكذا حضار، في كوكب، وظفار: مدينة؛ وقد يسمّى بنحو هذه المؤنثة رجل، كما يسمّى بنحو: سعاد وزينب.

وقطام، وحذام، وبهان، وغلاب، وسجاح: لنسوة معينة، وسكاب لرمكة^(٣)، وكساب وخطاف، لكلبتين، ومناع وملاع لهضبتين، ووبار، وشراف لأرضين، وعرار لبقرة، [وظفار لمدينة]^(٤).

[علة بناء المصادر والصفات]

وجميع^(٥) المصادر، والصفات مبنية اتفاقاً، وقد اختلف في علة بنائها. قال المبرد: فيها ثلاثة أسباب: التأنيث والعدل والعلمية، قال: بسببين يُسلب الاسم بعض التمكن، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب، وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

(١) هو الشاهد الثاني والسبعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن فعال في الأعلام الشخصية جميع ألفاظها مؤنثة، وأما لصاف هنا فإنما ذكره بإرجاع الضمير عليه من «فيه» لتأويله بالموضع وهو نزل من منازل بني تميم. و«لصاف» موضع رفع بالابتداء، وجملة: «تبيض» الخ خبره. و«الحمر»: ضرب من الطير كالعصفور، الواحدة: حمرة. والبيت منسوب إلى أبي المهوش الأسدي من أبيات هجائها نهشل بن حرّى.

من شواهد: إصلاح المنطق / ١٧٨، وأمالى القالى ٢/ ٢٣٦، والسّمط / ٨٥٩، وابن يعيش ٤/ ٦٣.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٨٢.

(٣) في هامش ط علق الشريف بقوله: الرمكة: الأثني من البراذين.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ١١٤. (٥) في المخطوطات: «وقسم» بدل: «وجميع».

وفى قوله نظر، وذلك لأنه لم يقم دليل، كما ذكرنا، على عدلها، ولا على علمية المصادر، ولا على علمية جميع الأوصاف، بل قام على علمية بعضها، كما مضى، ولو ثبت التأنيث فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية.

ولو سلّمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو: أذربيجان، فإن فيه أكثر من سببين، وبنحو: عمر، إذ سمى به مؤنث، فإنه إذًا، معرب اتفاقاً مع اجتماع التأنيث فيه، والعدل والعلمية.

وقيل: بنيت لتضمن تاء التأنيث. وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر، فهو منقوض بنحو: هند، ودار، ونار مما لا يحصى.

وقال المصنف: لمشابهته نزال زنة^(١): فوردّ عليه نحو: سحاب وكهام وجهام^(٢)، من المعربات، فضمّ إلى الوزن العدل.

فإن ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه؟ وثبوت الفجور، وفاسقة، لا يدل على كون فجار وفاسق معدولين عنهما، إذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر.

وإن ادعى العدل المقدّر، لا ضطرار وجودهما مبنيين إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عمر» وهو الظاهر من كلامه، فما الدليل على كون نزال الذى هو الأصل معدولاً؟ وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وإن قدر العدل فى الأصل، أيضاً، فهو تكلف على تكلف.

والأولى أن يقال: بنى قسم المصادر، والصفات لمشابهتهما^(٣) لفعال الأمرى وزناً ومبالغة، بخلاف نحو: نبات، وكلام، وقضاء/ فإنه لا مبالغة فيها.

٧٩/٢

وأما الأعلام الجنسية، كصرّام، وحداد، فكان حقها الإعراب لأن الكلمة المبنية

(١) كلمة: «زنة» سقطت من ب ١١٥/٣.

(٢) الكهام: السيف الكليل، وجهام: السحاب لاماء فيه.

(٣) فى ب فقط ١١٥/٣: «لمشابهتها» تحريف.

إذا سمى بها غير لفظها وجب إعرابها، كما إذا سمى بـ «أين» شخص - على ما يجيء في باب الأعلام لكنّها بُنيت لأن الأعلام الجنسية أعلام لفظية فمعنى الوصف باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبية.

وأما الأعلام الشخصية، كقطام، وحذام، فبنو تميم جروا فيها على القياس بإعرابهم لها غير منصرفة، أما الأعراب فلعريتها عن معنى الوصفية، وأما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث.

وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، ولكنهم رأوا أنه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى - كما مرّ في باب ما لا ينصرف - فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف، اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف، لأنه أكثر من غيره.

ونقول: أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية.

وقال المصنف: هي معربة غير منصرفة [عند بنى تميم]^(١) لاجتماع العدل والعلمية فيها. وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: فساق [عند النحاة]^(٢)، والعدل والعلمية في: فشاش^(٣) وفيات^(٤) ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها؛ وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر، كما مضى [وهذا مذهب الأقل من بنى تميم]^(٥).

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) الفشوش: المرأة الحلابة، وفشاش كقطام: المرأة الفاتنة (القاموس).

(٤) في القاموس: «فيات» كقطام: اسم للغارة.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وأماً مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره راء، نحو حضار فإنهم بينونه، وذلك لأن تقديرى الإعراب والبناء فى جميع^(١) الشخصية مستقيمان لكن قد يترجَّح^(٢) أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذى الراء: قصد الامالة، إذ هى أمر مستحسن، والمصحح للامالة ههنا: كسرة الراء، وهى لا تحصل إلا بتقدير علة البناء، لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذ بُنى كُسِرَ دائماً^(٣)، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أولى من تقدير علة منع الصرف، وإن كان أيضاً، مستقيماً بالوضع.

وأماً القليل من بنى تميم، فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع، دون قياس البناء.

وقال المصنف فى القسم الأخير، أى العَلَمُ الشخصى: إن فيه عند أهل الحجاز عدلاً تقديرياً، أى ليصلح بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال، بالوجهين: العدل والوزن، فيحصل موجب البناء، إذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام، وكلام.

قال: وإنما كان العدل تقديرياً، إذ ليس لنا قاطمة، وحاذمة، عدل عنهما قطام وحذام، كما أنه ليس لنا عامر، المعدول عنه عمر.

قال: وعند فصحاء بنى تميم فى نحو: حضار: العدل التقديرى والوزن، وفى نحو قطام: التأنيث والعلمية، لأننا غير مضطرين، لمنع الصرف، إلى العدل، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية.

(١) كلمة «جميع» سقط من ب ١١٦/٣.

(٢) فى باب فقط «يرجح»

(٣) بعد قوله: «دائماً» فى المخطوطات: «فلما كان إلامة مقصودة فى اللغة ولا تحصل إلا بالكسرة، والكسرة لا تحصل إلا بتقدير علة البناء كان تقديرها للغرض المذكور أولى... إلخ.

قال: وبعضهم يقدر فيه أيضاً العدل، لأنه من باب حضار، المضطر فيه إلى تقدير العدل [أى من باب العلم الشخصى] ^(١)، فيطرد تقدير العدل فى جميع أفراد العلم الشخصى، لما اضطروا فى بعضه، أى ذى الرءاء، [إلى هذا] ^(٢).
وقد مرَّ الكلام على تقدير العدل.

[أقسام الأصوات وأحكامها]

(ص): الأصوات: كل لفظ حُكى به صَوْت، أو صَوْتٌ به للبهائم، فالأول: كـ«غاق» والثانى: كـ«نخ».

(ش): اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاة أصواتاً، على ثلاثة أقسام:
أحدها: حكاية صوت صادر، إمَّا عن الحيوانات / العجم كـ«غاق» ^(٣) أو عن الجمادات، كـ«طق».

وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى. وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة، وليس المحكى كذلك، لأنه شبه ^(٤) المركب من الحروف، وليس مركباً منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان ^(٥)، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف، فى أثناء كلامهم، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم، أو يتعذر، مثل تلك الأجراس الصادرة ^(٦) منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس، إلا فى النادر، كما

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب ١١٧/٣: «كفاق» بالفاء، تحريف.

(٤) فى ط: «شبة» بالتاء تحريف،

(٥) فى المخطوطات بعد قوله: «إحسان الإنسان»: «إلأنهم لما حكوا أصواتها فى أثناء كلامهم

أعطوها... وُلخ

(٦) فى ط: «الصارة» بدل «الصادرة» تحريف.

فى الببغاء؁ فأخرجوها على أذنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين؁ أعنى الحكاية والمحكى قضاءً لحق الحكاية؁ أى كونها كالمحكى سواء؁ [فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات] (١).

وثانيها: أصوات خارجة (٢) عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً (٣)؁ بل دالة طبعاً على معان فى أنفسهم؁ كأف؁ وتف؁ فإن المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف»؁ وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب.

فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً؁ كأح؁ لذى (٤) السعال؁ إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياهم إليها؁ نسقوها كلامهم وحركوها بتحريكها (٥)؁ وجعلوها لغات مختلفة؁ كما مر من لغات: أف؁ وأوه.

وثالثها: أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إما المجرىء كألفاظ الدعاء؁ نحو: جوت؁ وقوس؁ ونحوهما؁ وإما الذهاب كهلا (٦)؁ وهج وهجا (٧)؁ ونحوهما؁ وإما أمر آخر؁ كسأ؁ للشراب؁ وهديغ للتسكين.

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواه؁ كما ذهب إليه بعضهم؁ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام؁ كما قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ (٨)؁ بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال؁

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ب ١١٨/٣: «صادرة» بدل: «خارجة».

(٣) فى المخطوطات: «موضوعة للواضع».

(٤) فى ط «كأح الذى السعال» تحريف

(٥) فى ط وب ١١٨/٣: «بتحريكه».

(٦) فى ط: «كهده» بالبدال.

(٧) و«هجا» سقطت من ط وب ١١٨/٣.

(٨) البقرة/ ١٧١.

فيصوّت لها إمّا بصوت غير مركب من الحروف، كالصفيّر للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك.

وإمّا بصوت معيّن مركب من حروف معيّنة، لا معنى تحته، ثم يحرضه مقارناً لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه، وإمّا بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل^(١) المراد منه، إمّا رهبة من الضرب، أو رغبة في ذلك البرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البرّ، إلى أن يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البرّ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمثل عقيب الصوت عادة ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان. وإنما وضعوا مثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأن الصوت من حيث هو مشتبه^(٢) الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهّل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب، يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد، والكلب وغير ذلك.

هذا، وأنا لا أرى منعاً من ارتكاب^(٣) صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البرّ، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، [فتكون أوامر^(٤)، ونواهي] لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء.

(١) في ط «يمثل» تحريف.

(٢) في ب فقط ١١٩/٣: «متشابه».

(٣) العبارة في المخطوطات: وأنا لا أرى منعاً من «كون هذه الأصوات التي يصوت بها للبهائم» أسماء أفعال.

(٤) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات

ثم نقول : إنما سميت الأقسام الثلاثة أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً^(١) صوتاً، لأن هذه، فى الأصل: إمّا أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالألفاظ الطبيعية، وكما يصوت به للحيوان. وهذه الأقسام الثلاثة ليست فى الأصل كلمات، إذ ليست موضوعة، فسميت باسم ساذج الصوت، فقيل: أصوات، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل، لاحتياجهم إلى استعمالها فى أثناء الكلام، كالكلمات، فعاملوها معاملتها، وألقوها بأشرف الكلمات أى بالأسماء، ليكون أدل على دخولها فى ظاهر أقسام الكلمات، فصرّفوها تصريف الأسماء فأدخلوا التنوين الذى هو من أخصّ علامات الأسماء فى بعضها نحو، غاق ، وأفّ ، والألف واللام فى بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه. كقوله:

* باسم الماء *^(٢)

٥٦٠ =

وقوله

* كما رعت بالجوت *^(٣)

٥٦١ =

(١) بعد قوله: «أيضاً» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى:

«من جنس الأصوات، لأن هذه فى الأصل أصوات ساذجة أو مقطعة لا كلمات دالة على معان أى بالوضع كما بينا فى كل واحد من الأقسام الثلاثة إذا إكشّيات أصلها، أعنى المحكى لم يكن مركباً من الحروف الصحيحة، فلا يكون كلاماً، وما صوت به لئيهانم كانت مركبة من الحروف، لكن كانت فى الأصل غير دالة على معنى كما مرّ، ومثل أف. وتف، وأخ، كانت فى الأصل ألفاظ طبيعية لا وضعية فسميت باسم ساذج الصوت، ثم جعلت الأقسام الثلاثة بعد هذا الأصل لاحتياجهم إلى استعمالها فى أثناء كلامهم». إلخ

(٢) باسم الماء إشارة إلى بيت من الشعر هو بكماله:

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داح يناديه باسم الماء مبعوم

وهو الشاهد السابع بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة وهو قطعة من بيت:

=

فهو كقولك: أمرته باضرب، أى بهذا اللفظ، وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر^(١)، فحيثئذ، إمّا أن تعربها إعراب المصادر، نحو: واهاً لك، أو، لا نحو: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾^(٢) فهذه الأصوات من الكلمات، كالسناس من الناس، صورتها، صورتها وماهيتها غير ماهيتها، إذ ليست موضوعة فى الأصل لمعنى كالكلمات.

والتنوين فيما دخله: تنوين الإلحاق، وتنوين المقابلة، كما قيل فى تنوين مسلمات.

وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين نحو: غاق للتنكير: بشىء، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه، ولا منع أن نقول فى تنوين نحو: صه، وإيه، مثل هذا لما تقدم فى أسماء الأفعال، أن نحو صه، كان صوتاً، ونستريح إذاً مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين، على ما سبق، من الوجهين.

وإنما بنيت أسماء الأصوات، لما ذكرنا من أنها^(٣) ليست فى الأصل، كلمات

= دعاهن ردفي فارعون لصوته
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
واستشهد به على أن بعض الأصوات قد يدخله أداة التعريف والشاهد وقع فى شعرى شاعرين :
أحدهما: فى شعر عريف القوافى وهو المشهور .
والثانى وقع فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس .
واختلف فى معناه، فقيل : أراد بالردف تابعه من الجن، فإن القوافى إذا تزاومت فى خاطره
ووسوسته يقولون: إن له شيطاناً يوسوسه .
وضمير دعاهن لقوافى: أى دعا شيطانى القوافى فأجبه وانشغل عليه و«الردف» فى الأصل:
المرتدف: وهو الذى يركب خلف الراكب .
من شواهد: ابن يعيش ٧٥/٤، والعينى ٣٠٩/٤.

(١) بعد قوله: «معانى المصادر» ورد فى المخطوطات النص التالى:
«نحو:» أف لك أى كراهة لك، ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو: «واهاً لك أى طيباً فهذه» إما
أن تعربها إلخ

(٢) الأحقاف ١٧

(٣) بعد قوله: «من أنها» ورد النص التالى فى المخطوطات «من أنها»: فى الأصل أصوات ساذجة
غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الإعراب، ولكون وضع بعضها وضع الحروف أعنى على
حرفين كما قيل إلى قوله: «وإذا وقعت مركبة».

قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب، وإذا وقعت مركبة، جاز أن تعرب . [اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كأها منك مثل «أف لكما»، وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها]^(١)، قال جهم بن العباس:

تُرْدُ بِحِيَهْلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحِيَهْلِ جُنٌّ جَنُونَهَا^(٢)

٥٦٢ =

وقال:

تداعين باسم الشيب في متلّم جوانبه من بصرة وسلام^(٣)

٥٦٣ =

وقال:

* كما رعت بالجوت الظماء الصواديا*^(٤)

٥٦٤ =

على الحكاية مع الألف واللام، وتقول: زجرته بهيد وبهيد، وهذا كما تقول، في الكلمات^(٥) المبنية إذا قصدت ألفاظها

* إِنَّ لَيْتَا وَإِنْ لَوْا عَنَاءَ*^(٦)

٥٦٥ =

و: لَا يُحَدُّ اللَّهُ بَأَيْنَ، وَلَا بَأَيْنَ^(٧) عَلَى مَا يَجِيءُ فِي الْأَعْلَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما في البيت، فإن «عاج» وهو زجر للإبل لتسرع لما قصد لفظه.. أعرب كما في البيت بالجر والتنوين أولاً، وبالجر والتعريف ثانياً أي أنها تُرْدُ بمجرد ذكر هذه الكلمة، وهي اسم فعل كما تقدم.

وعلق البغدادي على الشارح بالنسبة للبيت الشاهد حيث ذكر أن الشارح نسبه لجهم بن العباس، ولم أره إلا في شرحه، ولا أعرف جهماً من هو؟ والله أعلم.

(٣) هو الشاهد الثامن في الخزانة، وتقدم ذكره برقم ٨.

(٤) سبق ذكره رقم ٥٦١. (٥) في المخطوطات: «الحروف» بدل «الكلمات».

(٦) سبق ذكره رقم ٥٥٠ وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد الخمسمئة في الخزانة وسيأتى في باب «العلم».

(٧) في المخطوطات: وفي الاسم المبنى: «لَا يُحَدُّ اللَّهُ بَأَيْنَ .. إلخ».

والإعراب مع اللام أكثر من البناء^(١) نحو: من العاج والحيهل بالجر، وباسم الشَّيب، لكونها علامة الاسم الذي أصله الإعراب.

وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين / : كل الأين وكل الأينِ معرباً ومبنيّاً، مع اللام. ٨٢ / ٢

ومثله: ما يحكى أن الخليل قال لأبى الدُقَيْش: هل لك فى ثريدة كأن ودكها عيون الضياون^(٢)، فقال: أشدُّ الهلّ، معرباً .

والألف والام لا توجب الإعراب، بدليل: الآن، والذى، والخمسة عشر [وأما إذا أدخلت التنوين فى هذه الأسماء، فإن قصدت بها ألفاظها، كقوله: بحيهلّ وعاج، فأعرابها واجب، لأنه، إذن، تنوين التمكين، وإن أدخلته من غير هذا القصد، كما فى: غاق، وصه فهى مبنية، لأنه تنوين الإلحاق والمقابلة، لا تنوين التمكين، كما مرّ.

[الكلام على الأصوات تفصيلاً]

[هذا هو الكلام عليها إجمالاً، وأما الكلام عليها تفصيلاً، فنقول]^(٣): من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الإنسان، أو العجماوات، أو الجمادات.

طبخ، وهو حكاية صوت الضاحك، وعيط: حكاية صوت الفتيان^(٤) إذا تصايحوا فى اللعب، وغاق بكسر القاف، وقد ينون، وهو صوت الغراب. وشيب: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب. ومنها: ماء بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الألف، وقيل: هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة: صوت الظبية إذا دعت ولدها.

(١) كلمة «البناء» ليست فى المخطوطات.

(٢) الضيَّون : السُّنور الذكر، جمعه: ضيَّاون (القاموس)

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى المخطوطات «الصبيان» بدل الفتيان.

وطاق، بكسر القاف، وطَقُّ، كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، وَقَبٌ: حكاية وقع السيف على الضريبة.

ومن الأصوات التي يصوتُ بها للبهائم: هَلَا لَزَجِرِ الخيل، أَى تَوَسَّعِي [فى الجرى]^(١)، وَقَد تَزَجِرُ بِهَا السَنَاقَةُ أَيضاً، وَعَدَسٌ: لَزَجِرِ البغل، وَقَد سَمِّيَ بِهِ بَغْلٌ، وَفِي قَوْلِهِ:

٥٦٦= * عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *^(٢)

زجر، وليس باسم البغل، وإلا لم يسكن آخره، إلا أن يقال: أجزى الوصل مجرى الوقف.

وهيدٌ: زجر للإبل، بكسر الهاء وفتحها، وكذلك الدال بلا تنوين، ففيه أربع لغات، وهَادَ بفتح الدال، بمعناه، وقد أعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال:

٥٦٧= حتى استقامت له الآفاق طائعةً فما يقال له هيدٌ ولا هاد^(٣)

أى: لا يُمنع من شيء، ولا يُزجر عنه، ويقال: أتاهم فما قالوا له: هيدٌ ولا هاد، أى لم يسألوه عن حاله.

وسَعٌ، وَجَهُ، لَزَجِرِهَا، وَقَد يُقَالُ لِلسَّبْعِ أَيضاً: جَه.

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٥٠١ وبعد الشاهد وردت فى المخطوطات العبارة التالية: «يحتمل الأمرين إلا أن الوقف على السنين يقوى كونه زجراً».

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر لما قصد لفظ: هيد وهاد أعربهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعل «يقال» والثانى معطوفاً عليه.

والشاهد لابن هرمة، من قصيدة يمدح بها أبا جعفر المنصور مطلعها:

إرْبَعٌ عَلَيْنَا قَلِيلاً أَيُّهَا الحادى قَلَّ الثَوَاءُ إِذَا نَزَعْتَ أوتارى

ديوانه ١٠٥

من شواهد: ابن يعيش ٨٠ / ٤.

وَحَوْبٌ^(١): مثلث الباء، بتنوين ودونه، زجر للإبل أيضاً.

وكذا: حاي وعاي بياء مكسورة بعد الألف، منونة وغير منونة، وحاء وعاء بهمز مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة، وقد يُقصران، ويقال إذا بنيت الفعلُ منهما: حاحيت، وعاعيت بإبدال الألف ياء، وأصلهما: حَاحَى وعَاعَى، كما تقول: لالَيْتَ، لمن أكثر من قول: لآ، لا.

وتقول جى، وجوت بفتح التاء^(٢) دعاء لها إلى الشرب.

وحلّ: زجر للناقة وكذا: هيّج، بفتح الهاء وكسر الجيم، أو سكونها، وكذا: عاج بكسر الجيم منوناً وغير منون، وهدع: تسكين لصغار الإبل إذا نفرت.

ودوه: بكسر الهاء وقد تسكن: دعاء للربيع^(٣)، ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة، وقد تخفف مسكنة: صوت إناخة البعير، وكذا: هيّج، وإيخ، بكسر أولهما، ويجوز في الخاءين: الكسر والسكون.

ويقال لزجر الغنم: إس مكسورة الهمزة ساكنة السين، وكذا: هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة، وكذا: هج، بفتح الهاء وسكون الجيم. ويقال، أيضاً، فى تسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها، وقد تكسر الجيم منونة.

وكذا، هجا، وقع، وقاع لزجر الغنم أيضاً، وبس: دعاء لها، بضم الباء وسكون السين، وقيل: السين مفتوحة مشددة.

(١) فى ط والمخطوطات: «جوب» وليست للزجر فى القاموس، والصواب: «حوب» بالحاء فى القاموس: «حوب»: الحوب: الحزن والوحشة.. والجمل ثم كثر حتى صار زجراً له، فقالوا: حوب مثلثة الباء وحاب بكسرها.

(٢) «بفتح التاء» سقط من ب ١٢٣/٣.

(٣) فى هامش ط: الربيع: ما ينتج فى الربيع، وهو أول النتاج، وما ينتج فى آخر النتاج فهو هُبع.

وثنى، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها/ وسكون الهمزة: دعاء للئيس عند السفاد^(١) ، ٨٣/٢
وحج، وعه، وعيز بكسر العين والزاي، وروى فتح العين: زجر للضأن .
وسأ، وتشؤ للحمار المورّد، وعوه، دعاء للجحش، وهى دعاء للفرس.
ودج: صياح بالدجاج.

وقوس: زجر للكلب، بسكون السين، وقس دعاء له.
ودّه، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجر مطلقاً، بمعنى اضرب،
وأصله فارسىّ،

وقد جعلت بمعنى المصدر مُراعى أصلها فى البناء فى قولهم:

* إن لا ده فلا ده * (٢)

٥٦٨=

(١) فى ط: «الفساد» مكان: السفاد» وهو تحريف واضح.

وفى القاموس: سفّد الذكر على الأنثى كضرب وعلم سفاداً بالكسر: نزا.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ده» جعلت بمعنى المصدر مراعى أصلها فى البناء.

قال البغدادي: هو مثل وقع فى قطعة من رجز لرؤية بن العجاج، يورد التحويون منه أربعة أبيات
وهى:

فاليوم قد نهتهنى تنهتهى وأول حلم ليس بألسفَه

وقولٌ إلا ده فلا دهٍ وحقةٌ ليست بقول الترةِ

وصف قيل هذه الأبيات شبابه، وما كان فيه من مغازلة الغوانى: إلى أن قال: فاليوم زجر لى عمّا
كنت فيه أربعة أشياء.

الأول: النهته، وهو مطاوع نهته عن كذا فتنه، أى كفته، وزجرته فكف.

الثانى: أول حلم، أى رجوع عقل لا ينسب إلى السفَه.

الثالث: عدل القائلين إن لم تبب الآن مع هذه الدواهى إلى التوبة فلا تتوب أبداً.

فقوله: وقولٌ على حذف مضاف.

والرابع: حقةٌ: أى خُطّةٌ حقة، فالموصوف محذوف، وأراد بها الموت وقربه. والترة: اسم مفرد

بمعنى الباطل: يقال ترةٌ وتُرّهةٌ وجمع الأول: ترارية وجمع الثانى: ترهات.

انظر ديوان رؤية/٦٦، وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه.

من شواهد: ابن يعيش ٨٩/٤، واللسان: «دهوه» والأشبه والنظائر رقم ٦٠٦.

[أى إن لا يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا]^(١)

ومن الأصوات الدالة على أحوال فى نفس المتكلم: وى، وهى للتندم، أو التعجب وقد ذكرنا فى المفعول المطلق أن «ويل» عند الفراء، أصله «وى»^(٢) وأن اللام كان حرف جر، وكان الأصل: وى لك، أى عجب لك، ثم كثر استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل، وصار: ويلك كقولك حتى قالوا: ويلاً وويلٌ.

ومذهب غيره أن ويل، وويح، وويس، وويب: كلمات برأسها بمعنى الهلاك وأنها مصادر لا أفعال لها.

وقولهم: ويلُمَّ، يُروى بكسر اللام وضمها، فالضم على وجهين:

إمّا أن يقال الأصل: ويلٌ أمّه، مبتدأ محذوف الخبر، أى: هلاكها حاصل، أى: أهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب: قاتله الله، فإن الشىء إذا بلغ غايته: يُدعى عليه، صوتاً له عن عين الكمال، كما قال:

رمى الله فى عينيّ بثينة بالقذى وفى الغرّ من أئبابها بالقوادح^(٣) = ٥٦٩

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ١٢٤/٣.

(٢) فى ط: «وال» مكان: «أى» تحريف.

(٣) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشىء إذا بلغ غايته يدعى عليه صوتاً عن عين الكمال كما فى هذا الشاهد وذكرابن الأنبارى فى «الزاهر»: معنى البيت: ما أحسن عينيها مثل قولهم «قاتل الله فلاناً ما أشجع».

وأئباب القوم: ساداتهم، أى روى الله الفساد والهلاك فى سادات قومها، لأنهم حالوا بينها وبين زيارتى.

والشاهد لجميل بثينة، ديوانه/١٧ من مقطوعة عدتها ستة أبيات، وبعده:

رمتنى بسهم ريشه الكحل لم يضر ظواهر جلدى فهو فى القلب جارحى.

من شواهد: الخصائص ١٢٢/٢، والأمالى للقالى ١٠٩/٢.

وقولهم: قاتله الله من شاعر، فحذقت الهمزة على غير القياس تخفيفاً، لما صار: ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى: عجباً.

وإمّا أن يقال: أصله: وى لأمه، أى عجباً لها، أى ولد ولدت، فنقل ضمة الهمزة إلى الأم المتحركة على غير القياس، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور.

والكسر على أن أصله: وى لأمه، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صحتها.

وأما نحو: ويكأن، نحو ﴿وَيَكْأَنَّ اللَّهَ﴾^(١) فهو عند الخليل وسيبويه:

وى التى للتعجب، ركبت مع «كأن» مثقلة، كما فى الآية، أو مخففة، كما فى قوله:

وَيَ كَأَنَّ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَدِّبُ سَبَبٌ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضَرٍّ^(٢) = ٥٧٠

وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى، لأن معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكْأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾^(٣) ﴿وَيَكْأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤) وفى قوله: «ويكأن من يكن له نشب»

وقال الفراء: وى، كلمة تعجب، ألحق بها كاف الخطاب، كقوله:

(١) القصص / ٨٢، وفى ب فقط ١٧٥ / ٣ بزيادة: «يبسط الرزق» وليست فى الأصل.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «وى كأن» عند الخليل وسيبويه مركبة من وى التعجبية وكان «المخففة من الثقيلة».

والشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل.

من شواهد: سيبويه ١ / ٢٩٠، ٢ / ١٧٠، والهمع والدرر رقم ١٥١٠. والأشمونى ٣ / ٩٩، وانظر تفسير القرطبي ٨ / ٣١٧.

(٣) القصص / ٨٢، وقد سبق ذكرها وفى ب زيادة ليست فى الأصل.

(٤) القصص / ٨٢ وقد سبق ذكرها.

* قيل الفوارس ويك عنتر أقدم*^(١)

أى ويلك، وعجباً منك، وضم إليها أن.

ومعنى: ﴿وَيَكْأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ ألم تر، كأن المخاطب كان يدعى أنهم يفلحون، فقال له: عجباً منك، فسل: لم تتعجب منه؟ فقال: لأنه لا يفلح الكافرون، فحذف حرف الجر مع أن وأن كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى: ألم تر، بأن أعرابية سألت زوجها: أين أبنيك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت، أى: ألم ترى أنه وراء البيت.

ثم لما صار معنى «ويكأن»: ألم تر، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع، بل لزمت حالة واحدة.

وهذا الذى قاله الفراء أقرب من جهة المعنى.

ومن هذا النوع: أف، وأوه، وقد ذكرناهما فى أسماء الأفعال.

ومنه: حس، بفتح الحاء وكسر السين، كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتة ما مايمضه، وبوجهه، كالجمره^(٢) والحزرة.

ومنه: بخ، وهى كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشىء، وتكرر للمبالغة فيقال: بخ بخ، فإن وصلته، خففته^(٣)، ونونته مكسور الحاء، وربما شدد منوناً مكسوراً، قال الشاعر، وقد جمعهما:

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء قال: «وى» فى: «ويكأنه» كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله: ويك عنتر أى ويلك وعجباً منك والشاهد من معلقة عنتر المشهورة وصدده.

وقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

وفى ب أضيف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل

من شواهد: المحتسب ١٥٦/٢، وابن الشجرى ٦٠٥/٢، وابن يعيش ٧٧/٤، والمنغى ٤٠٩/١، والعينى ٣١٨/٤، والأشمونى ١٩٨/٣، وانظر تفسير القرطبى ٣١٨/١٣.

(٢) فى ب فقط: «كالجمره» بدل: «الجمره» ١٢٦/٣، تحريف.

(٣) فى ط: «خففته» بالحاء، تحريف.

٥٧٢ =

روافده أكرم الرفاداتِ بخ لك بخ لبحر خصم^(١)

وإذا بين باللام، فهو مستعمل استعمال المصادر، كما مضى.

وحكى ابن السكيت به به^(٢)، بمعنى : بخ بخ.

ومنه: إخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة، وكذا: كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله:

٥٧٣ =

* و صار وصل الغانيات أخا^(٣)

ويروى : كخأ، كالمصدر، فأعربه، وهو مصدر بمعنى المفعول، أى مكروها.

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر جمع فيه لغتى «بخ» الموصولة فى الدرّج، وهما: تخفيف الخاء مع الكسر والتنوين ، وتشديدها كذلك.

وقائل الشاهد مجهول.

من شواهد: ابن يعيش ٧٩/٤، واللسان: «بخخ»، و«رغد».

(٢) فى ب ضبط «به» بالتنوين مكسوراً، وهذا خطأ ففى القاموس: به به بسكون الهاء فى كليهما : كلمة تقال عند استعظام الشيء أو معناه بخ بخ ، وفى المخطوطات: ضبطت به به بالسكون فى كليهما:

(٣) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة. واستشهد به على أن الشاعر جعل أخا

كالمصدر فأعربه ، وهو مصدر بمعنى المفعول، أى مكروهاً.

والبيت نسب للعجاج، قال البغدادى: ولم أر نسبة البيت للعجاج إلا فى المفصل وهو من أبيات رواها جماعة غفلاً منهم ثعلب فى مجالسه، وهذه الأبيات هى:

لا خير فى الشيخ إذا ما اجلخاً	وسال غرب عينه ولخاً
وكان أكلاً قاعدا وشخاً	تحت رواق اليبيت يفسى الدخاً
وانثنت الرجل فكانت فخاً	وكان وصل الغانيات أخاً

انظر: مجالس ثعلب ٣٨٢/٢

وفى تفسيرها قال البغدادى:

اجلخ: اعوج، «ولخ»: التصقت عينه، وشخا: كثر غناظه.

و«الدخ»: بضم الدال وفتحها الدخان، ويفشى الدخ: الدخان، ويفشى الدخ: يفشى التّور فيقول:

أطعمونى وانظر أمالى الزجاجى/١٢١، وابن يعيش ٧٥/٤.

ومنه : طيخ، حكاية صوت الضاحك، وشيب: صوت مشافر الإبل عند الشرب، وعيط^(١) : صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب، كلها مكسورة الآخر. ومنه: مضّ بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقل في ضاده الفتح، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق^(٢) بالشفيتين، أى التصويت بانفراج أحدهما عن الأخرى، عند ردّ المحتاج.

وليس الردّ بمثله ردّ إياس بالكلية، بل فيه اطماعٌ ما، من حيث العادة، ومن ثمة قيل: إن فى: «مضّ» لمطمعاً، ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق، مما يمكن أن يركب من شكله وشبهه كلمة، صيغت كلمة، وهى «مضّ» وسمّى الصوت بها فصار «مضّ» كالحكاية عن ذلك الصوت، فبنى بناء سائر الحكايات عن الأصوات.



(١) فى ب ٣/١٢٧، وعبط بالباء، تحريف.

(٢) فى القاموس: «مطق»: التمطق: التذوق والتصويت باللسان.

[المركبات]

(ص): «المركبات: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة».

(ش): لا يُطلب في الحدّ العموم، فلا حاجة إلى قوله: «كُلّ»، وإنما يُطلب فيه بيان ماهية الشيء.

ولم يكن قوله «اسم»، أيضاً محتاجاً إليه، كما في سائر الحدود المتقدمة، لأنه في قسم الأسماء، ولعله ذكره لبيان الوحدة، أي: اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين، [وليس من هذا الوجه، أيضاً، محتاجاً إليه]^(١) لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو: كلمات مفردة^(٢).

وقوله: «من كلمتين»، أي حاصل من تأليفهما، وإنما قال: كلمتين، ليدخل فيه المركب من اسمين، ومن فعلين، ومن حرفين، ومن اسم وفعل، أو حرف، ومن فعل وحرف.

قوله: «ليس بينهما نسبة» أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة، قال: «إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه، والجملة المسمى بها، لأن بين جزأيهما نسبة قبل العلمية، وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما، وكلامنا في المركبات المبنية.

أما المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ عدم بنائهما بالتركيب، [وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء، لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام وأما بعد العلمية فهي محكية اللفظ، على ما يجيء، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك]^(٣).

(١) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «هذا مع أنّ الوحدة أيضاً لم تكن محتاجاً إليها».

(٢) في المخطوطات: «مفردات» مكان: «مفردة».

(٣) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات «وأما الجملة فإنها معربة بعد العلمية، لكن لم يتعاقب أنواع الإعراب عليها لاشتغال محلها أعنى الحرف الأخير بإعراب محكى، إذ هي محكية فحكمها حكمها قبل العلمية، وهي قبل التسمية بها لا توصف بالإعراب والبناء، لأنهما من عوارض الكلم لا الكلام.

وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود، لأن المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر، أو حرف جر، نحو: بيت بيت، بين جزأيه نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيره، ولا يدخل في هذا الحد [إلا ما ركب لأجل العلمية]^(١) [نحو: معدى يكره وبعليك]^(٢).

ثم اعلم أن المركب على ضربين، وذلك لأنه إما مركب للعلمية، أو كان مركباً قبلها، والأول على ضربين: وذلك لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء أو، لا^(٣)، فإن كان، فالأولى والأشهر، إبقاء الجزء الأخير على بنائه، مراعاة للأصل.

ويجوز إعرابه إعراباً ما لا ينصرف.

ويجوز، أيضاً، لكن على قلة: إضافة صدر المركب إلى الأخير، تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما جاءت في «معد يكره» كما يجيء، فيجئ في المضاف إليه: الصرف والمنع، كما يجيء.

ولا/ يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما، لأنهما خرجا بالتسمية عن معنهما، المانع من الإضافة.

٨٥/٢

هذا هو القياس، على ما قيل، وإن لم يسمع في نحو: سبويه الإضافة .
وأما الجزء الأول، فواجب البناء إن لم يضاف إلى الثاني، لكونه محتاجاً إلى الثاني، فيشابه الحرف فيبنى على الفتح إن كان معرباً في الأصل أو مبنياً على غير الفتح .

= فثبت أن الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف في باب الكنايات أنها مبنية الأصل» وقد خرج إلخ.

(١) ما بين المعقوفين مكانه في المخطوطات «إلا ما لم يكن مركباً قبل العلمية بل ركب لأجلها».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب٣/١٣٠، ومكانه في ب «أو كان مركباً قبلها» .

(٣) في ط: «أولى» بدل: «أو»، لا تحريف.

ويجوز حكاية حركات المبنى وإيقاؤه على حركته أى حركة كانت، أو سكونه. وهذا النوع تسعة أقسام: لأن الثانى إما اسم والأول اسم، نحو سيبويه، أو فعل نحو: جاء ويه، أو حرف نحو: من ويه، وإمّا فعل خال من الضمير، والأول اسم، نحو: أنا ضرب، أو فعل نحو: خرج ضرب، أو حرف، نحو: من ضرب، وإمّا حرف، والأول اسم، نحو: أين من، أو فعل نحو: ضرب من، أو حرف نحو: عن من.

وإن لم يكن فى الأخير قبل التركيب سبب البناء، كمعد يكرّب، وبعليك، فالأولى بناء الجزء الأول، لما ذكرنا وهو^(١) احتياجه إلى الثانى، وجعل الثانى غير منصرف.

وقد بينى الثانى، أيضاً، تشبيهاً بما تضمّن الحرف، نحو خمسة عشر، لكونهما أيضاً كلمتين^(٢): إحداهما عقيب الأخرى، وهو ضعيف، لأن المضاف والمضاف إليه أيضاً كذلك، وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه، فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتلّ كمعد يكرّب، فإن حرف العلة يبقى فى الأحوال ساكناً [وللعجز، حينئذ]^(٣) ماله مفرداً من الصرف وتركه.

وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب منصرفاً، اعتداداً بالتركيب الصورى، كما اعتد به فى إسكان ياء معد يكرّب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف، أعنى على الإضافة.

أما ضعفه فلأن التركيب الإضافى غير معتد به فى منع الصرف.

وأما ضعف الإضافة، فلأنها [ليست حقيقية، بل شبه المضاف والمضاف إليه]^(٤) تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان^(٥)، إحداهما عقيب الأخر، ولو كان

(١) فى ب فقط ١٣١/٣: «من احتياجه» بدل وهو احتياجه».

(٢) فى المخطوطات: «اسمين». (٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين مكانه فى ظ: «فلأنها» لأجل التشبيه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً.

(٥) فى ظ: «اسمان».

مضافاً حقيقية لانتصب ياء معد يكر، فى النصب.

والثانى: أى الذى كان مركباً قبل العلمية، على ضربين:

وذلك أنه إما أن يكون الجزء الثانى قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو تقديرًا، أو، لا، فإن كان وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين. وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك، كما فى الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معرباً، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مر فى المضاف والمضاف إليه، نحو: عبدالله، والاسم العامل عمل الفعل، نحو: ضرب زيداً وحسن وجهه، ومضروب غلامه، كل ذلك، احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول، الذى هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان فى الأصل مبنياً، كما فى الفعلية، إذا كان الفعل مبنياً، وكما فى سيضرب.

وسوف يضرب، ولن يضرب ولم يضرب، وكذا فى نحو: أزيد، وهل زيد، و: لزيد، إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة فى الظاهر.

قال سيوييه: المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف إما عامل، أو كالعامل، على ما مر فى باب التوابع، وكذا كل اسم معمول للحرف، نحو: إن زيداً، وما زيد، ومن زيد، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحادياً أو، لا، فإن كان، فعند سيوييه والخليل، فيه الحكاية لا غير، إذ لا يجوز جعله / كالمضاف كما فى الثنائى والثلاثى.

٨٢ / ٢

وقال الزجاج: يجوز جعله كالمضاف بأن تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغماً أحدهما فى الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سميت به وهو مفرد - كما يجيىء فى باب العلم.

هذا قوله: والأولى أن تزيد حرفاً، لأن الحرفين إنما زدتهما عليه فى حال الأفراد، لثلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يلتقى ساكنان.

وإن كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، أنه يجب إعراب الأول إعراب المضاف لا غير، فإن كان ثانيهما حرف مد، زدت عليه حرفاً من جنسه، كما تقول في المسمى بـ: «في زيد»: في زيد، مشددة الياء، كما تزيده في الأفراد، على ما يجيء في باب العلم.

والأولى ترك الزيادة، لأنه آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الإضافة. وأجاز الزجاج الحكاية في الثنائي، أيضاً، وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية، وإعراباً، نحو: منذ شهر.

وإن لم يكن الأول حرف جرّ، فالحكاية، كما ذكرنا لا غير، اتفاقاً منهم، نحو: أزيد، ولزيد.

وإنما اختص حرف الجر بذلك، لكون المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكيًا، كما لا يكون المفرد محكيًا، كذا قال سيبويه.

هذا، وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافاً إلى عجزه، إذا لم يكن الصدر ضميراً تشبيهاً للجزأين بالمضاف والمضاف إليه، كما مرّ.

والأولى أن يجوز أيضاً إضافة^(١) الضمير لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مرّ.

وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قبل مستحقاً لإعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنياً على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في: يازيد، ولا رجل، فيحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية إجراءً للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الإعرابية.

وإن لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقاً لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مما له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أو، لا.

(١) كلمة: «إضافة» سقطت من ب ٣/١٣٣.

فان كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لاغير، بقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا فى المضاف والاسم العامل عمل الفعل.

ويراعى الأصل فى الصرف وتركه أيضاً؛ فيصرف «عاقلة ظريفة» سواء سُمى به رجل أو امرأة، لأن المسمى به ليس واحداً من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسماً مؤنثاً، فإن سميت بعاقلة، وحدها فالأكثر ترك الصرف لأن اللفظ مفرد، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراء لها مجرى الصفة والموصوف، وإن كان اسماً، فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول: الحَسَن، والحسين، والحارث، باللام، اعتباراً لأصل الصفة.

وإذا سميت «بطلحة وزيد» لم تصرف الأول، إذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب.

فإن أردت بطلحة، واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفاً قبل التسمية.

وكان القياس أن يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حكى بلا متبوع، لأن العاطف كالعامل على ما مر، إلا أنه لما لم يكن فى المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص أجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأول الثانى، لثلا يصير المتبوع تابعاً.

ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها: إجراؤها مجرى نحو: معد يكرب فى وجهى التركيب والإضافة، إلا عطف النسق، فإن حرف / العطف مانع منهما، فإن حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها لقيام موجب فى كليهما أما فى الأول فالاحتياج إلى الثانى، وأما فى الثانى فتضمن الحرف.

ويجوز، كما فى معد يكرب إعراب الثانى إعراب غير المنصرف مع التركيب. ويجوز، أيضاً، كما فيه: إضافة الأول إلى الثانى، مع صرف الثانى وتركه،

وكذا كل ما نضمّن الثاني فيه حرفاً، وإن لم يكن عاطفاً من نحو: بيت بيت، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية، وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل، لأن ذلك المعنى انمحي بالعلمية.

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معينه، فالحكاية لا غير، نحو المسمى بما قام، وقد قام، وكلّما، وإذا ما، وكان، ولعلّ، ونحوها. وهذا هو تمام الكلام فيما سمى به من المركب.

[المركب العددي والمركب المزجي]

(ص): «فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً، كخمسة عشر، وحادي عشر وأخواتهما إلا اثني عشر، وإلا أعرب الثاني كبعليك وبنى الأول في الأصح.

(ش): اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما.

وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: «لا أب وابناً»^(١)، لأن الاسمين معاً ههنا عدد واحد، كعشرة، وكمائة^(٢)، بخلاف نحو: لا أب وابناً.

وإنما مزجوا النيّف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومائة، وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة، وبنى الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبنى الثاني، لتضمن^(٣) الحرف العاطف، وبنياً على الحركة للدلالة على عروض البناء. [وأن لهما في الإعراب أصلاً]^(٤)، وعلى الفتح ليخفّ به بعض الثقل [الحاصل

(١) جزء من بيت سبق ذكره رقم ٢٨٢ وهو بتمامه:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

(٢) في المخطوطات: «وعشرين» بدل: «كمائة».

(٣) في ط: «يتضمن»، تحريف، وفي ب ١٣٥/٣: «لتضمنه» تصرف ليس في الأصل.

(٤) ما بين معقوفين في المخطوطات: «وأن لهما عراقة في الإعراب».

من التركيب [١].

وأجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة، [تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرّ في العلم المركب] [٢]، وأنشد:

كُلِّفَ مِنْ عِنَائِهِ وَشَقُّوْتَهُ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ (٣)

[وبنى حادى عشر إلى تاسع عشر، بناء خمسة عشر] [٤]، وذلك لأن (٥) أصل خامس عشر: خامس وعشرة، كما تقول: الخامس والعشرون والرابع والخمسون، جرت عادتهم بإبقاء الجزء الثانى مما فوق العشرة، مركباً كان أو معطوفاً فى المفرد من المتعدد (٦)، كما كان فى العدد، فتقول الثانى والعشرون كما قلت فى العدد (٧) اثنان وعشرون.

فإن قلت: معنى العطف فى العدد ظاهر بخلافه فى المفرد من المتعدد، وذلك لأن معنى ثلاثة وعشرون رجلاً: ثلاثة رجال وعشرون رجلاً، وكذا فى نحو: ثلاثة عشر رجلاً، أى ثلاثة رجال وعشرة رجال، وليس معنى ثالث عشر: واحداً من الثلاثة، وعشرة، ولا معنى: الثالث والعشرون: الواحد من الثلاثة، و«العشرون»،

(١) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعض الكوفيين أجاز إضافة النيف إلى العشرة.

والبيت مجهول القائل فى الخزانة، ونسبه صاحب التصريح لتقيع بن طارق. وذكر العينى أنه أنشده فى أرجوزة وليست له.

من شواهد: الحيوان ٤٦٣/٦، والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧ والإنصاف رقم ١٩١، والعينى ٤٨٨/٤، والتصريح ٢٧٥/٢، والأشمونى ٧٢/٤.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «وكذا خامس عشر لأن أصل خامس عشر... إلخ».

(٦) العبارة فى المخطوطات: أو معطوفاً «إذ قصد المفرد من المتعدد».

(٧) «فى العدد» سقط من ب ٣/١٣٦.

بل المعنى: الواحد من الثلاثة والعشرة، والواحد من الثلاثة و«العشرين»، فما معنى (١) هذا العطف؟

قلت: كان القياس أن يبنى من مجموع جزأى المركب فى نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد، وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى نحو ثلاثة وعشرين^(٢)، إذا لو بنيت من كل واحد من الجزأين، وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد، لكانا اسمى فاعل^(٣) يدلان على مفردين: وهو ضد المقصود، فتبين أن «عشرين» فى قولك: ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك: الباب العشرون، بل هو باق على معنى العدد، كما كان فى: ثلاث وعشرون: ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلاثة عشر: ثالث عشر، إذ المفرد من العشرة: عشر، وليس كالعشرين^(٤) / إذ لفظ العدد ولفظ المفرد من ٨٣ / ٢ المتعدد ههنا فى صورة واحدة؛ فنقول:

إذا أرادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظى ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُنى من ألفاظ الأحاد التى تحت العشرة، ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما، لأن لفظ الفاعل: اسم ثلاثى، زيد فيه ألف بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: ثَاسِر، مثلاً فى: ثالث عشر، أو: ثالث، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعوا صورة اسم الفاعل التى حقها سببها من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكُون المراد من حيث المعنى: كونها من المجموع، لأن المعنى أحد^(٥) من مجموع العددين، فأوقع^(٦) تلك الصورة على أول الاسمين دون الثانى ليؤذن من

(١) فى المخطوطات: «فكيف» بدل: «فما معنى».

(٢) فى ب ١٣٦/٣: «وعشرون» تحريف.

(٣) فى المخطوطات: «لكانا اسمى فاعلين».

(٤) فى ط: «وليس كالعشرون»، تحريف.

(٥) فى ب ١٣٦/٣: «الواحد» بدل: «أحد».

(٦) فى ب ١٣٦/٣: «فأوقعت» بالتاء.

أول الأمر أن المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثانى لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عدد معطوف على عدد، لا متعدد على متعدد، ولا عدد على متعدد^(١)، لاستحالتهما، كما بينا، لكن المعطوف عليه فى الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً.

ويستوى فيما قلنا: المعطوف بحرف ظاهر، كما فى: «الثالث والعشرون»، أو بحرف مقدر كما فى: ثالث عشر، فأصل قولك: جاءنى ثالث عشر: جاءنى واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة، فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع، لما اضطرروا إليه.

فإن قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجز أن يضاف إلى ثلاثة عشر: فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أن معناه: واحد من ثلاثة [إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثة، وإنما أضيف فى الموضعين]^(٢) لاحتقال أن يراد بثالث عشر، لو لم يضيف إلى أصله: ثالث عشر عشريين، أو خمسين، أو مائة، أو فوقها، لأن اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحد، يضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه، أيضاً، كما تقول: الحسين رضى الله عنه: ثالث الاثنى عشر، كما يجيبىء فى باب العدد.

وإذا عُرِّف نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر من المركبات، باللام، فلا خلاف فى بقاءه على بنائه، لبقاء علة البناء مع اللام أيضاً، وأما إذا أضيف، كثلاثة عشر، متلاً، ففى إعرابه خلاف، كما يجيبىء فى باب العدد.

(١) «على متعدد» سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات على النحو التالى: فيقال: ثالث ثلاثة: وأضيف فى نحو ثالث ثلاثة مع أن معنى ثالث واحد من ثلاثة، وإنما أضيف إلى ثلاثة عشر لاحتقال... إلخ.

فإن قلت: فلم لم يجز الإعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كلّ الأين؟.

قلت: لأن الجزء الذي باشره اللام من المركب، أى صدره يتعسر إعرابه، للزوم دوران الإعراب في وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تباشره اللام فكيف يعرب؟ بخلاف نحو: كلّ الأين، فإن اللام باشرت فيه ما كان مبنياً، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثاني في نحو: ثلاثة عشر زيد؛ فمن ثمّ جوزّ الأخفش إعرابه، كما يجيئ في باب العدد.

قوله: «إلا اثني عشر»، جمهور النحاة على أن «اثني عشر» معرب الصدر، لظهور الاختلاف فيه كما في: الزيدان والمسلمان، وتمحلّوا لإعرابه علة، كما يجيئ ٤.

وقال ابن درستويه: هو مبنى كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغة مستأنفة، كما مرّ في: هذان، وهذين، واللذان واللّذين.

وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدر منه، لأنه: عرض بعد دخول علة / البناء ٨٩ / ٢ فيه، أى تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين حذفوا الواو^(١)، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضاً لأنها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب.

ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمين ولا مسلمين، مع ثبوت النون؛ فقام «عشر» بعد حذف النون مقامها، وسدّ مسدّها.

(١) في ب ١٣٨/٣: «بعد حذف الواو» تصرف ليس في المخطوطات ولا في ط.

والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون لا يجعلهما^(١) كالكائن في وسط الكلمة، لأنها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب قبل النون في المثني والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر» كائنان.

والدليل على قيام «عشر» مقام النون أنه لا يضاف اثنان عشر كما يضاف أخواته، تقول: ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه، كائنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر، لأن نون المثني والمجموع لم يعهد حذفها إلا للإضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي لا يوجب البناء.

وليس قول من قال: إنه أعرب [لأنه امتنع حذف علامة التثنية أى الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيء، لأن نحو: يازيدان، وبازيدون، مبني اتفاقاً مع قيام هذه العلة]^(٢) [بل إذا قصد بناء المثني جرّدت علامة التثنية عن كونها إعراباً، وكذا علامة الجمع]^(٣).

قوله «وإلا أعرب»^(٤) كعبلك وبنى الأول في «الأفصح»، قد تقدم شرحه، وإن بعضهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صرف المضاف إليه، وتركه. ومن المركبات: قولهم: بادى بدى، وفيه لغات:

إحداها: هذه، وهى سكون ياءى الأول والثانى، تقول: أعطه بادى بدى، والأصل: بادى بدى. فالأول: فاعل من بدأت الشيء، أى فعلته ابتداءً، والثانى،

(١) فى ب ٣٨/٣: «لا يجعلها» تحريف.

(٢) فى المخطوطات مكان ما بين المعقوفين وردت العبارة التالية: «لم يجوز أن يحذف لأجل التركيب علامة التثنية أى الألف التى جعلت إعراباً، فلم يسقط الإعراب لكونه علامة المثني بعينها بشيء بدليل بناء بازيدان، وبازيدون مع أن هذه العلة قائمة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ط و ظ: «والإعراب الثانى».

فِعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أى أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يفعل ابتداءً.

والمراد بالبدى: مصدر الفعل المتقدم، وهو الإعطاء فى مثالنا، فعلى هذا، هو فى الأصل مضاف ومضاف إليه [فينبغى أن يكون كل منهما معرباً لكنه] (١) كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة، إذ معنى بادى بدى: مبتدئاً (٢)، [ذلك كما قلنا فى: فاها لفيك، وبعته يداً بيد، فى باب الحال؛ فشبه المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناهما الأصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو: خمسة عشر، فإنه مركب مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أى العدد المعين، كإفادة «عشرة» لمعناها؛ فبنى الأول لكونه جزء الثانى، واحتياجه إليه؛ وبنى الثانى وإن لم يتضمن الحرف، تشبيهاً له بما تضمنه نحو خمسة عشر، وبيت بيت، كما ذكرنا فى معد يكرّب.

ولم يُبن الجزآن ولا أحدهما فى نحو: يداً بيد، ونحو: شاةً ودرهماً وإن أفاد إفادة (٣) المفرد، ولذلك أعرب أولهما إعراب المفرد الذى يفيدان معناه كما تبين فى باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلل؛ وكان بناء ثانى جزأى بادى بدى تشبيهاً بخمسة عشر أكثر من بناء ثانى جزأى معد يكرّب، لقصد هم التخفيف ههنا أكثر، ألا ترى إلى تخفيف همزتى بادية بدىء، على غير القياس، كما يجيىء، فكثير بناؤه أيضاً على غير القياس، لأن الكلمة تخف بالبناء، لتجردها عن التنوين/ والإعراب.

٩٠/٢

وإنما لم يُبن الجزآن، ولا أحدهما فى الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإن انمحق عن الجزأين أيضاً معنيهما الإفراديان، كما انمحق فى بادية بدى، لأن العَلَم ينقل بالكلية عن معنى إلى معنى آخر، من غير ملح للأصل إلا لمحا خفياً

(١) فى المخطوطات مكان العبارة التى بين معقوفين: «وكلا الجزئين يعرب» فكثير... إلخ.

(٢) بعد قوله مبتدأ سقط من ظ و ك ما يقرب من صفحة إلى قوله: «وجعل جار الله»... إلخ.

(٣) فى ب ٣/ ١٤٠ «فائدة» بدل «إفادة».

فى بعض المواضع، كما فى نحو: الحسن، والعباس.

فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييراً تاماً، لم يُغَيَّر من حيث اللفظ، ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه، من أحد الطرفين: أى اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادى بدى، فإن معناه الأصلي مقصود مما نُقل إليه، إلا أن المنقول منه إضافي، والمنقول إليه إفرادي^(١).

وجعل جار الله: [بادى بدى، وأيدى سبأ، من باب معد يكرب^(٢)، وجعلها سيويه من باب خمسة عشر، وهو الأولى، [وإن كان على جهة التشبيه^(٣) ولو كان الأمر كما قال جار الله، لوجب إدخال التنوين فى «بدي»، و«بدا»، لأن فيهما تركيباً بلا علمية ولم يُسمعا منونين، [وكذا: أيدى سبأ، فإنه لا ينون «سبأ» لأنه^(٤) اسم رجل، لأن معنى أيدى سبأ، أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أول فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾^(٥)، و: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ﴾^(٦)، لأن المضطر إلى هذا التأويل ترك التنوين.

وأما «قالى قلا»، فعدّها سيويه من أخوات أيدى سبأ وجار الله من أخوات: معد يكرب، ولا دليل فيها على مذهب سيويه، لأن مجموع الكلمتين: علم بلدة، فيجوز ألا ينصرف للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنياً.

[وأما تخفيف همزتى بادى بدى، فنقول: إنه سكن الهمزة من بادية وقلب ياء؛ وحذف الهمزة من بدى، وكلا التخفيفين خلاف القياس^(٧).

(١) نهاية النص الساقط من ظ وك.

(٢) فى المخطوطات مكان ما بين معقوفين العبارة التالية:

«بادى بدى أو بادية بدا وأيدى سبأ من باب معد يكرب لامن باب خمسة عشر».

(٣) مكان ما بين معقوفين فى المخطوطات: «لا يتضمن الثانى حرفاً مثله».

(٤) مكان ما بين المعقوفين فى المخطوطات: «وكذا أيدى سبأ، لا يتضمن الثانى حرفاً مثله».

(٥) سبأ/ ١٥ . (٦) النمل/ ٢٢ .

(٧) ما بين معقوفين سقط من ظ .

وثانيتها: بادی بدأ، أُولى كلمتى هذه، كأولى كلمتى اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَا»، وأصله: بَدَاء، كَنَبَات، لأن «بَدَأ» على وزن طَلَب لم يأت من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبداء، مصدر بمعنى المفعول^(١) فهو كبدىء من حيث المعنى.

والثالثة والرابعة: والخامسة: بادی بدء أو بدىء أو بداء، الكلمة الأولى من هذه اللغات كأولى المذكورتين، ساكنة الياء والثانية إمّا على وزن: سَمَح، أو كريم، أو جبان. والبدى^(٢) والبداء مصدران بمعنى المفعول، وليس الجزآن فى هذه اللغات مبنيّين، بل هما المضاف والمضاف إليه، لكن ألزم ياء بادی السكون بعد القلب للتخفيف، والثانية فيها كلها غير مخففة.

وقد يقال: بدأة ذى بدء، [وبدأة ذى بدأة]^(٣)، وبدأة ذى بداءة، على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة، والمضاف إليه فى الثلاث بمعنى المفعول، لأنه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب.

والمضاف مصدر، إمّا بمعنى الفاعل، فيكون انتصابه على الحال، فيكون المعنى، كما فى بادی بدىء، أو منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف أى: وقت ابتدائك بما تبتدىء، به فهو مصدر مضاف إلى المفعول.

ومنها: أيدى سبأ، فى قولهم: تفرقوا أيدى سبأ^(٤)، وأيدى سبأ، أى: مثل

(١) بعد قوله بمعنى المفعول زيادة فى المخطوطات نصّها كما يلى:

«ومعناه معنى بدىء، بنيت الكلمة الأولى من اللغتين، وإن كانت مضافة لصيرورتها كلمة على مامر، وبنيت الثانية منهما لتشبيها بثانيه نحو: خمسة عشر. ولم يكن بناؤها ضعيفاً كما كان فى نحو: معدى كرب على ما ذكرناه لقصدهم التخفيف هاهنا، الأثرى إلى تخفيف همزتى بادی بدىء على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس أيضاً، لأن الكلمة تكون أخف لفظاً بالبناء منها بالإعراب لدخول التنوين فى المعرب والإعراب، وإن كان مقدراً.

(٢) «والبدىء» فى المخطوطات مكان: «والبدء».

(٣) «وبدأة ذى بدأة» ليست فى ظ.

(٤) هذا مثل، ويروى: أيدى سبأ، قال ابن هشام: وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما فى معدى كرب انظر المعنى مبحث: «إذا» وجمع الهوامع ١٩/٤ بتحقيقى.

تفرق أولاد سبأ بن يشجب، حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدى كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدى.

ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو «مثل».

ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ، وأمره في بناء الأول والثاني، كما مرّ في: بادي بدي، فلذا ألزم ياء «أيدي» السكون، وسكنت همزة «سبأ» ثم قلبت ألفاً.

٩١ / ٢ وقد يقال: أيدي سبأ بالتنوين. فيكون: أيدي، وأيادي، مضافين / إلى «سبأ» لكنه يلزم سكون ياءيهما، وقلب همزة «سبأ».

وقد استعمل جوازاً كخمسة عشر مبنية الجزأين: ظروف، كيومَ يومَ وصباحَ مساءً، وحينَ حينَ؛ وأحوال نحو: لقيتهُ كفةً كفةً، وهو جارى بيتَ بيتَ؛ وأخبرته أو لقيته صحرةً بحرة^(١).

ويجوز أيضاً، إضافة المصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز^(٢)، وإنما لم يتعين بناء الجزأين فيهما، كما تعين في «خمسة عشر»، لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، وألاً تكون.

فإذا قدرناها^(٣) قلنا: إن معنى لقيته يومَ يومَ، وصباحَ مساءً، وحينَ حينَ، أى: يوماً فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، أى: كل يوم وكل صباح ومساءً وكل حين، والفاء تؤدّي معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرته ساعة فساعة أى في كل ساعة، إذا فائدة الفاء: التعقيب، فيكون المعنى: يوماً فيوماً عقيب، بلا فصل،

(١) في أساس البلاغة: «صحرة» وأخبرني بالأمر صحرةً بحرةً، وصحرةً بحرةً. ولقيته صحرةً بحرةً، وصحرةً بحرةً: بغير ستر.

(٢) في ط: «العجزة» بدل: «العجز».

(٣) في ب: قدرناها بدل «قدرناها» ١٤٢ / ٣.

إلى ما لا يتناهى، فاقصر على أول المكرر، أى التثنية، كما فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١)، وليك، ونحوه، وكذا فى: صباح مساء، وحين حين.

وقلنا: إن أصل لقيته كَفَّةً كَفَّةً، معناه: متواجهين ذَوَى كَفَّةً منى، وكَفَّةً منه، كأنَّ كلاً، مِنَّا كان يكف صاحبه عن التولى والإعراض.

وأصل جارى بيت بيت، والمعنى ملاصقاً بيتى وبيته أى مجتمعان ملتزقان، كما تقول: كل رجل وضيعته، كما ذكرنا، فى باب الحال فى قولهم: بعث الشاء: شاةً ودرهما.

وأصل لقيته صحرة بحرة: [صحرةً وبحرةً]^(٢)، ومعناه: ظاهرين ذَوَى صحرة أى انكشاف، وبحرة أى اتساع، أى فى غير مضيق^(٣)، وأخبرته صحرة بحرة، معناه: كاشفاً للخبر/ ذا صحرة...

٩١/٢

ويجوز أن يكون مصدرراً لا حالاً، أى لقاءً واخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بعد يوم وصباحاً بعد مساء، وحيناً بعد حين، كقوله:

ولا تبلى بسالتهم وإن هم صلوا بالحرب حيناً بعد حين^(٤) ٥٧٥=

ولقيته ذا كَفَّةً مع كَفَّةً أو بعد كفة، كما يُروى عن رُوبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابرأ عن كابر: وهو جارى بيت بيت، أى ذا بيت مع بيت، أو عند بيت، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضموا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثة، نحو: صحرةً بحرةً

(١) الملك/ ٤. (٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب فقط ١٤٣/٣: «ضيق» بدل: «مضيق» تحريف.

(٤) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصل حين حين بالتركيب: حيناً بعد حين.

والشاهد من أبيات لأبى الغول الطهوى، وأونها:

فدت نفسى وما ملكت يمينى فوارس صدقوا فيهم ظنونى.

من شواهد: أمالى القالى ١/ ٢٦٠، واخماسة ٤١/ ١ بشرح المرزوقى.

نَحْرَةً، على الإِتباع، كما فى: خبيث نبيث، إذ يتعدَّر تركيب ثلاث كلمات.

والنحر أيضاً، بمعنى الإظهار، لأن نحر الإبل يتضمّنه، ومنه قولهم: قتلته نحرًا، وقولهم للعالم: نحرير، لأن القتل والنحر يتضمنان إظهار ما فى داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال، فإمّا أن تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف، وإمّا أن يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه كما قلنا فى معدى كرب.

وكذا فى نحو: خمسة عشر إذا جعل علمًا. جازت الإضافة تشبيهاً.

فإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبت الإضافة. ولم يجز التركيب، قال:

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاءك والقروضُ لها جزاء^(١) = ٥٧٦

وتقول: أتيت فى كل يوم يوم، وأتيتك فى كل^(٢) صباح مساء، وذلك لأن علة بناء الاسمين لم تكن فيهما^(٣) ظاهرة - كما مرّ - لكنّ حَسَنَ تقدير ذلك: وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعهما لم يقدر ذلك.

واستعمل كخمسة عشر وجوبًا، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شغَر بَغَر، وشذَر مَذَر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخذع مَذع بكسر الفائين، وأخول

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا خرج الظروف والأحوال عن الظرفية، والحالية وجبت الإضافة ولم يجز التركيب.

والشاهد قائله الفرزدق، ديوانه / ٩١.

من شواهد سيبويه ٥٣/٢، وشرح شذ والذهب / ١٠٠، والهمع والدرر رقم ٧٦٤. وفى الدرر قائله مجهول.

(٢) كلمة: «كل» سقطت من ط وب ١٤٤/٣.

(٣) فى ب ١٤٤/٣: «فيها» مكان: «فيهما» تحريف.

أَحْوَلَ. كلها بمعنى منتشرين؛ وتركتهم حَيْثَ بَيْثَ، أى متفرقين ضائعين، وسقط بين بَيْنَ أى بين الحى والميت، وبين، الثانية زائدة، كما فى قولهم: المال بينى وبينك.

ولم يُسمع فى هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت فى المذكورة قبل، مع أنه يمكن الأَيِّدَر فيها، أيضاً، حرف العطف كما فى الأولى.

فشغِر، من اشتغرت عليه ضيعته، أى انتشرت ولم تنضب، وبَغَرَ، من بَغَرَ النجم أى هاج بالمطر ونشره، وشذِر، من التشذِر أى التفريق، ومذِر من التبذير وهو الإسراف، والميم بدل من الباء، ويقال: شذِر بذِر، على الأصل، أو من: مذرت البيضة أى فسدت، وخذِع من الخذِع وهو القطع، ومذِع من قولهم: فلان مذاع، أى كذاب يُفشى الأخبار وينشرها.

وحيث بيث، وقد ينونان، وقد يقال: حيث بيث بكسر الفاءين، وأصلهما: حوث بوث، وقد يستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه نحو: حوثاً بوثاً، من الاستحاثة والاستبائة، وهما بمعنى، يقال: استحثت الشيء إذا ضاع فى التراب فطلبتة، وقد جاء: حاث باث بفتح الثاء ين، وحاث باث بكسرهما أيضاً، تشبيهاً بالأصوات، نحو: قاش ماشٍ وخاق باق. وجاز قلب الواو ياءً، أو ألفاً، للاستثقال الحاصل بالتركيب، ومن نونهما فلكون الثانى إتباعاً، كما فى: خبيث نبيث.

وكثير من ألفاظ هذه المركبات، مع كونها مشنقة، كخذِع مذع، وشغِر بَغَرَ، لانستعمل إلا مع التركيب.

وندر مثل هذا المركب فى غير الظروف والأحوال، لما قلنا: إن تقدير الحرف فى مثله متعين وإنما حسنه الحالية والظرفية.

وذلك نحو قوله: وقعوا فى حيص بيص. أى فى فتنة عظيمة، بفتح الصادين؛

والفاء ان مكسورتان أو مفتوحتان، والحِص: الهَرَب، والبوص السبق والتقدم أى وقعوا فى هرب، وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة. فقلبوا الواو ياءً، للازدواج، وهو أولى من العكس لأن الياء أخف، وقد يقال: حَوَّصَ بَوَّصَ بقلب الياء واوًا؛ وقد يَنُونُ الجزء ان مع كسر الفاءين وفتحهما، فيكونان معربين، والثانى إِتباع كما ذكرنا.

وقد يقال: حِصصَ بِيصَّ بكسر الصادين. والفاء ان مفتوحتان أو مكسورتان تشبيهاً بالأصوات. وجاء: حَاصَ بِاصَّ، كحان بات بفتحهما.

وأما الخازباز: فإنه مركب من اسم فاعل: خزى أى قهر وغلب، ومن فاعل: بزا إذا سما وارتفع كأنه قيل: هو الخازى البازى، فركبه وجعلا اسماً واحداً. وتُصَرَّفُ فيه على سبعة أوجه:

خازباز، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت.
وخازباز، تشبيهاً بخمسة عشر، وكأنَّ أصله: الخازى والبازى على عطف أحد النعتين على الآخر.

وخازباز، كبعلك، على أن يبنى أولهما على الفتح، أو الكسر، وإنما جاز كسر الأول ههنا بخلاف بعلك، نظراً إلى أصل الزاى.

وإنما منع الصرف فى هذين الوجهين، للعلمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثانى جرّاً كما فى سائر غير المنصرف.

وخازباز بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثانى، كما يجوز فى بعلك، فيجوز صرف الثانى وترك صرفه.

وخازبَاءَ، كقاصعاءً، وخزباز، كقرطاس، وليس الأخيران مركبين من كلمتين، بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين، كما قيل: عبقسى، فى عبد القيس.

وإذا دخلت اللام على هذه اللغات، لم تغير ما كان مبنياً عن بنائه، كما فى:

الخمسة عشر، قال:

٥٧٧=

* وَجُنَّ الْخَارِيزُ بِهِ جُنُونًا^(١) *

٩٣/٢

ولها خمسة معان: ضرب من العشب، وذباب يكون في العشب، وصوت الذباب، وداءٌ / في اللهازم، والسنور.
وأما خاقٍ باقٍ، للنكاح، وقاشٍ ماشٍ، للقماش، فكل واحد منهما سُمِّيَ بصوته، فبقيا على بنائهما^(٢).



(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن لام التعريف إذا دخلت على اللغات المذكورة خازٍ بازٍ لم تغير ما كان مبنياً على بنائه.
والشاهد لابن أحمر. انظر شعر عمرو بن أحمر/١٥٩.
وصدره.

* تَفَقَّأَ فَوْقَ الْقَلْعِ السَّوَارَى *

من شواهد سيبويه ٥٢/٢، والإنصاف/٣١٣، وابن عيش ١٢١/٤ والأشياء والنظائر رقم/٤٦١.
وفي الخزانة: «تفقأ أي تفتقأ فهو مضارع. أي تنشق السحاب فوق هذه البروضة. والقلع: جمع قلعة، وهي القطعة العظيمة. من السحاب. والسوارى جمع سارية وهي: السحابة التي تأتي ليلاً والخاريز هنا: صوت الذباب، وجنونه طوله وسرعة نباته.

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله:

«وإنما لم يجز تركيب الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه وتشيبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بأیدی سبأ، وبأیدی سبأ، وإن انمحي من جزئها أيضاً معنا هما الإفراديان كما انمحي ذلك من جزئي أیدی سبأ، لأن الأعلام المنقولة يراعى أصلها في كلامهم، لأن العلم ينقل من معنى آخر من غير ملح للأصل إلا لمحاخفياً. وذلك أيضاً في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييراً تاماً لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه من أحد الطريقتين: اللفظ والمعنى، بخلاف هذه المركبات فإن معناها الأصلية المنقول عنه مقصود من ذلك المعنى المنقول إليه، إذ معنى: «أیدی سبأ مثلهم في التفرق».

[الكنايات معناها لغة واصطلاحاً]

(ص): الكنايات: كم، وكذا، للعدد، وكيت وذيت، للحديث.

(ش): الكناية فى اللغة والاصطلاح: أن يعبرَ عن شىء معيّن، لفظاً كان أو معنى، بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه، إما للإبهام على بعض السامعين، كقولك: جاءنى فلان، وأنت تريد: زيداً، وقال فلان: كيت وكيت، إبهاماً على بعض من يسمع، أو لشناعة المعبر عنه، كـ «هن» فى الفرج؛ أو للفعل^(١) القبيح، وكوطئت وفعلت، عن جامعت، والغائط للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم، أو لنوع من الفصاحة، كقولك: كثير الرماد، للكثير القرى أو لغير ذلك من الأغراض.

والمكنى عنه إن كان لفظاً، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ، كقوله:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبَهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ^(٢) = ٥٧٨

أى خولة: وكقولك: مررت برجل أفعل، أى أحمق.

وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ. كالألغاز والمعميات نحو:

* اكْفُفْ اكْفُفْ^(٣) * = ٥٧٩

(١) فى ط وب: «أو الفعل القبيح».

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فَعْلَةً كناية عن موزونه مع اعتبار معناه وهو خولة.

والشاهد للمتنسى من قصيدة رثى بها خولة أخت سيف الدولة الحمدانى ولم يصرح بلفظها استعظاماً لكونها ملكة، بل كنى عن اسمها بفعله فلفظ فَعْلَةً حكمها حكم موزونها ممتنع من الصرف للعلمية والتأنيث فكذا فعلة - ممتنع.

انظر ديوان المتنبي بشرح العكبرى ٥٦/١.

(٣) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المراد بهذين اللفظين المكررين بطريق الإلغار والتعمية: مهمه، وهو القفر، فإن اكفف يرادفه: مه، فمجموع: اكفف اكفف كناية عن مَهْ مَهْ، وهذا تعمية، وإلغازه وهو قطعة من بيت ثان من أحجية الحريرى فى مقاماته وهما:

يَا مَنْ تَقَصَّرَ عَنْ مَدَا هُ خَطَا مُجَارِيهِ وَتَضَعَفَ

مَا مِثْلَ قَوْلِكَ لِلذَى أَضْحَى يَحَاجِيكَ اكْفِفْ اكْفِفْ

انظر مفا مات الحريرى/٣٩٦ - المقامة السادسة والثلاثون (الملطية).

فى مَهْمَه وكذا الأوزان التى يعبر بها عن موزوناتها فى اصطلاح النحاة.
كقولهم: أفعلُ صفة لا ينصرف، وهو عبارة عن كلمة أولها همزة زائدة بعدها
فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام؛ وكذا غيره من الأوزان، كما يجىء فى
باب الأعلام.

فيكون، على هذا «كم» الاستفهامية كناية، لأنها سؤال عن عدد معين، وكذا:
من، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كلها سؤال عن معين غير
مصرح باسمه؛ فمن: سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه، ولو صرحت
لقلت أزيد أم عمرو، و: أذلك الفاضل أم ذلك الجاهل. وكذا «أين» سؤال عن
مكان معين غير مصرح باسمه.

وكذا أسماء الشرط، كلها كنيات وذلك لأن كلمات الشرط والاستفهام بمعنى
«أى» الموضوع للمعين شرطاً كان أو استفهاماً؛ تكنى بهذه الأسماء شرطاً أو
استفهاماً عن المعينات غير المحصورة اختصاراً، إذ كان يطول عليك لو قلت
مكان: أين زيد، أفى الدار، أم فى السوق، أم فى الخان، إلى غير ذلك من جميع
المعينات؟ فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الأسماء كما هو
مذهب سيبويه؛ وهى كنيات عن المعينات التى لاتنتهى كما مر.

وقول المصنف: ليس نحو من، وما، وكيف، كناية؛ ممنوع، إذ كثيراً ما يجرى
فى كلامهم: أن «من» كناية عن العقلاء، و«ما» عن غيرهم. وقولك: أنا، وأنت،
ليس بكناية لأنه تصريح بالمراد، وضمير الغائب كناية، إذ هو دال على المعنى
بواسطة الرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه.

ويقال: كنىت عن كذا بكذا، وكنوت، قال:

وانى لأكنو عن قَدُورَ بغيرها وأُعربُ أحياناً بها فأصارع^(١) = ٥٨٠ =

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الأربعمئة فى الخزانة واستشهد به على أنه يقال: كنوت كما
يقال: كنىت. وذكر البغدادي أن أبا زيد صاحب النوادر المشهورة أنشد ذلك البيت فى نوادره ولم
يعزه لأحد.

فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحاً.

واعلم أن جميع الكنايات ليست بمبنية، فإن فلاناً وفلانة، منها بالاتفاق وهما معربان، والمبنى منها: كم، وكذا، وكأين، وكيت، وذيت.

وأما أسماء الاستفهام والشرط فلم تعدّ هنا، لأن لها باباً آخر، هي أخصُّ به، فالكنايات، كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين: معرباً ومبنيّاً.

قال المصنف: المراد بالكنايات ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم / مفسراً، إما لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه فكّم، لا تكون من هذا القبيل، على ما أقر به، استفهامية كانت أو خبرية.

٩٤ / ٢

ولا لفظ «كذا» في قولك: عندي كذا رجلاً، لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسراً.

ولا كيت وكيت، وذيت وذيت، بلى، مثل قولك: قال فلان كذا، وقال فلان كيت وكيت، داخل في حدّه، وكأين، خارج عنه، نحو قولك: كأين رجل عندي.

[بناءكم الخبرية]

واعلم أن بناء «كم» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية^(١).

قال المصنف: والأندلسي، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمن الحرف.

فإن قيل: الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فإن طابقه سمّي كلامه صدقاً وإلا فكذباً، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام

= ومعنى البيت: «قدور»: امرأة، يقول: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأصرح باسمها في وقت آخر، وأعرب وأبين.

من شواهد: إصلاح المنطق / ١٤٠، واللسان: «قدر».

(١) العبارة في المخطوطات: واعلم أن بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها الاستفهامية.

والكلام المصدر بكم، أو بُرَبٍّ، لا بدَّ فيه من أن يقصد المتكلم مطابقته للخارج، نحو: كم رجل لقيته و:

٥٨١ = * رَبٌّ مِّنْ أُنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبُهُ ^(١) *

فيصح أن يقال: ما لقيت رجلاً، ولم تنضج صدر أحد، وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين.

فالجواب: أن معنى الإنشاء في «كم في الاستكثار، وفي «رب» في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أن للمعنيين خارجاً، بل هو الموجد لهما بكلامه، بلى، يقصد أن في الخارج قلة أو كثرة، لا استكثاراً ولا استقلالاً فلا يصح أن يقال له: كذبت، فإنك ما استكثرت اللقاء، وما استقللت الإنضاج، كما لو قال: ما أكثرهم، صح أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصح أن يقال: ما تعجبت من كثرتهم.

وليس كذلك نحو: ما قام زيد، فإنه لا يفيد، أنك تعدّ قيامه منفياً بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تعدّ لقاءه كثيراً بهذا الكلام، بل المعنى أنك تحكّم بانتفائه في الخارج.

ويأتى تمام القول فيه، في أفعال المدح والذم - إن شاء الله تعالى.

[بناء كذا]

وأما بناء كذا، فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة دخل عليه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحي عن الجزأين معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: فاهأ لفيك، وأيدى سبا، فصار الكلمتان ككلمة واحدة.

ولذا نقول: إن كذا مالك، برفع «مالك» على أنه خبر «إن»، ولا نقول: إن اسم «إن»: الكاف الاسمية، لأنها عند سيويه لا تكون اسمية إلا للضرورة - كما

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الأربعمئة في الخزانة وسبق ذكره رقم ٥١٧.

يجيء في حروف الجر - فيقى ذا، على أصل بنائه.

قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد، أيضاً، نحو: قال فلان كذا.

[كأَيُّ نَّ]

وأما «كأَيُّ» فهو كاف التشبيه دخلت على «أَيُّ» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأَيُّ، مثل «كذا» في كون المجرورين مبهمين عند السامع إلا أن في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم بخلاف «أَيُّ» فإنه للعدد المبهم.

والتمييز بعد كذا وكأَيُّ، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أَيُّ»، كما في: مثلك رجلاً، لأنك تبين في: كذا رجلاً، وكأَيُّ رجلاً، أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو؟ ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا، وأَيُّ.

فأَيُّ في الأصل كان معرباً لكنه - كما قلنا في «كذا»: انمحي عن الجزأين، معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسم مبنى على السكون، آخره نون ساكنة، كما في «مِن» لا تنوين تمكن، فلذا يكتب بعد الياء نون/ مع أن التنوين لا صورة له خطأ.

٩٤/٢

ولأجل التركيب، تُصَرَّفُ فيه فقيلاً: كائن بالألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة.

قال يونس: هو: اسم فاعل من كان.

وذهب المبرد، وهو الأولى، إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما: اسماً على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أَيُّ»، صارت عيناً، وحذفت إحدى الياءين، وبقيت الأخرى لأمّاً.

وقال الخليل: الياء الساكنة من «أَيُّ» قدّمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان، الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمقوص.

وقال بعضهم: الياء المتحركة قدّمت على الهمزة وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأولى كما فى: قاضٍ.

ومنهم من قال: قدمت العين، أى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت ألفاً مع سكونها كما فى: طائىّ، وحارىّ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة اتّماماً للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أن من لغاته: كئىّ نحو: كئع.

وقد يقال: كياً بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التى هى لام ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

وقد يقال: كأىّ نحو كئىّ بحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى.

وجاء: كأ، نحو: كع، إمّا على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة؛ وإمّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما فى عمّ وشج.

[كم]

وعند الكوفيين: «كم» أيضاً مركبة مثل كائِن وكذا، من كاف التشبيه و«ما» وذلك لأن «ما»، كما ذكرنا فى الموصولات للمجهول ماهيته، فهى فى إبهام «أى»، و«ذا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحذفت ألفها إذا كانت فى الاستفهام قياس، نحو: لم، وفيم، فتكون: «كم» الاستفهامية كقوله:

٥٨٢=

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكر^(١)

وأما عند البصريين فلا تركيب فى «كم».

(٣) سقط هذا الشاهد من الخزانة فلم يعلق عليه.

والشاهد قائله مجهول.

[كيت وذيت]

وأما كيت وذيت، فإنما بُنِيَا لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناءً، كما مرَّ في المركبات.

فإن قيل: فكان يجب ألا تكون مبنية أيضاً كالجمل.

قلت: يجوز خلوّ الجمل من الإعراب والبناء، لأنهما من صفات المفردات من الأسماء ولم يجز^(١) خلّو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلو منهما مثله بقى على الأصل الذى ينبغى أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات [وهو الخالى عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الإعراب، فعريه عن سبب الإعراب: سبب للبناء، كما قيل: عدم العلة: علة العدم]^(٢).

فإن قلت: انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو: قال فلان كيت وكيت، أى زيد قائم مثلاً، وهو فى موضع النصب.

قلت: إن الإعراب المحلّي فى الجملة عارض، فلم يعتدّ به.

وبناؤهما على الفتح أكثر، لثقل الياء، كما فى: أين، وكيف، أو لكونهما فى الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحلّ.

ويجزو بناؤهما على الضم، والكسر أيضاً؛ تشبيهاً بحيث، وجير.

= واستشهد به على أن - «كم» أصلها: «كما» مركبة من كاف التشبيه و«ما» ثم حذفت ألفها وسكن الميم للتركيب.

من شواهد: الإنصاف ٢/٢١١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى رقم ٤٦٧ وابن يعيش ٩/٨٨، والشافية ٤/٢٢٤، والهمع والدرر رقم ١٨٠٧ وفى ط سقط العجز من الشاهد، وثبت فى المخطوطات.

(١) فى ب فقط ٣/١٥٢: «ولايجوز» بلا النافية.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات، ومكانه فى المخطوطات العبارة التالية «إذ بعض المبنيات لا يحتاج إلى سبب البناء وهو الخالى من التركيب». فإن قلت إلخ.

ولا تستعملان إلا مكررتين، بواو العطف نحو قال فلان: كيت وكيت، وكان من الأمر زيت وذيت، وهما مخففتان من: كَيْةٌ، وذِيَّةٌ، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في بنت، والوقف عليهما بالتاء، كما على بنت / ومن العرب مَنْ ٩٦/٢ يستعملهما على الأصل فلا يكونان إلا مفتوحتين، لثقل التشديد، والوقف عليهما بالهاء.

ولا مهما ياء لا واو، إذ ليس في الكلام مثل: حيوت.

وواو حيوان بدل من الياء، إلا عند المازني، وعنده واو حيوان: أصل، فيجوز أن يكون، أيضاً لام كَيْةٍ وذِيَّةٍ واواً^(١)؛ ولم نقل إن أصلها كوية وذوية، [لأن التاء في كيت وذيت بدل من اللام]^(٢)، فلو كانت العين واواً، لقت: كوتَ وذوتَ؛ والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصة.

وحكى ابو عبيدة: كَيْه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة.



(١) في ب ١٥٣/٣: واو بالرفع، تحريف.

(٢) مكان المعوقين في المخطوطات: «لأن اللام» أوى بالحذف من العين «فلو كانت... إنخ.

[تمييزكم الاستفهامية والخبرية]

(ص): فكم الاستفهامية مميّزها منصوب مفرد، ومميّز الخبرية مسجور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام.

(ش): كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلّان على عدد ومعدود.

فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم في ظنه عند المخاطب.

والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم.

وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود.

ولا يحذف إلا للدليل كما تقول مثلاً: كم عندك؟ إذا جرى ذكر الدنانير، أى كم ديناراً؟ أو: كم عندي، أى كم ديناراً.

قالوا: وحذف مميّز الاستفهامية أكثر، لأنه في صورة الفضلات.

ومميّز الاستفهامية منصوب مفرد، حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد وستجىء العلة في باب العدد.

وإنما حملت على وسطى المراتب، لأن السائل لا يعرف في الأغلب: الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى.

وكم منونة تقديراً، لكن فصل المميّز عن كم الاستفهامية. جائز في الاختيار، نحو: كم لك غلاماً، ولا يجوز ذلك في العدد، إلا اضطراراً كما قال:

علي أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً^(١) = ٥٨٣

وذلك لأن العدد مع المعدود ككلمة واحدة، ألا ترى أن «عشرون» مع مميّزه

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد المائتين في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٢٣٤.

بمنزلة: رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالاً على المعدود مع العدد كما في المفرد والثني، لم يحتاجوا إلى العدد.

وكذا كل مقدار مع مميزه، لا يفصل بينهما نحو: رطل زيتاً، لأنه هو، بدليل إطلاق أحدهما على الآخر، بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها.

ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جذع بُنى بيتك، وبكم رجلا مررت، فيجوز في مثله: الجر مع النصب، وذلك لأن المميّز والمميّز في المعنى: شيء واحد، فكأن الجار الداخِل على «كم»، داخل على مميزه فالجر عند الزجاج بسبب إضافة «كم» إلى مميزه كما في الخبرية والمجوز^(١) قصد تطابق «كم» ومميزه جراً.

وعند النحاة: هو مجرور بمن مقدرة، ومجوزٌ إضمارها: قصد التطابق.

ولا يجوز أن يكون المجرور بدلاً من «كم» [لأن بدل متضمّن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام]^(٢) كما مرّ في باب البدل.

ولا يكون مميز الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى، خلافاً للكوفيين.

وعلى ما أجاز السيرافي في العدد: أعشرون غلماناً لك؟ إذا أردت طوائف من الغلمان، ينبغي جواز: كم غلماناً لك بهذا المعنى.

وقال البصريون: لو جاء نحو: كم غلماناً لك، فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف، أي كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً.

والعامل في الحال: الجار والمجرور، فلا يجوز عندهم: كم غلماناً لك إلا على مذهب الأخفش، كما تقدم في باب الحال.

(١) كلمة: «المجوز» سقطت من ب ١٥٤/٣.

(٢) ما بين المعقوفين مكانه في المخطوطات: «لأن ما أبدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته» بهمزة الاستفهام.

والجرُّ في ميم الخبرية بإضافتها إليه خلافاً للفراء فإنه عنده بمن مقدرة، وهذا كما قال الخليل في: لاه أبوك: إنه مجرور بلام مقدرة.

٩٧/٢ وإنما جوزَّ الفراء^(١) عمل الجارِّ / المقدر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً، لكثرة دخول «من» على ميم الخبرية، نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾^(٢)، و﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾^(٣)، والشيء إذا عُرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه. فإن فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء، لأنه يجره بمن المقدرة، لا بالإضافة.

وغيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية، إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلا على مذهب يونس، فإنه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه، فيجيز في الاختيار نحو قوله:

كم بجودٍ مقرِّفٍ نال العلا وكريمٌ بخله قد وضعه^(٤) = ٥٨٤

وقال الأندلسي: إن يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه، إذا لم يكن

(١) في المخطوطات بعد: وإنما جوزَّ الفراء «ونسب إلى الخليل أيضاً».

(٢) النجم/٢٦.

(٣) الأعراف/٤.

(٤) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن يونس يجيز في الاختبار الفصل بين كم خبرية وبين مميِّزها المتضايقين بالظرف كما في البيت.

والمقرِّف في الشاهد: التذلل اللئيم الأب.

ومعنى البيت: قد يرتفع اللئيم بحوده، ويتضع الرفيع الكريم الأب ببخله والشاهد لأنس بن زنيم من أبيات قالها لعبد الله بن زياد بن سمية وفي ط: «فضوضعه» مكان «قد وضعه» تحريف.

من شواهد: سيبويه ٢٩٦/١، وابن يعيش ١٣٢/٤، والهمع والدرر رقم ٩٨٩، والأشمونى ٨٢/٤، وتفسير القرطبي ٢٧/٣.

وانظر الإنصاف/ ٣٠٣ والمقتضب ٦١/٣، والمقرب ٣١٣/١، والجمل للزجاجي/ ١٣٦.

مستقراً؛ ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا، كما نقلوه كلهم في باب «لا» التبرئة، نحو: لا أبا اليوم لك.

والدليل على جواز الفصل بالمستقر، أيضاً، قوله:

٥٨٥= كم في بني سعد بن بكر سيّدٍ ضخم الدسيسة ماجد نفاع^(١)

[وسيويوه لايجيز الجرّ مع الفصل، وإن كان بالظرف إلا للضرورة نحو قوله:

* كم في بني سعد بن بكر * البيت]^(٢)

وأما الجرّ مع الفصل بالجملة، فلا يجيزه إلا الفراء، بناء على مذهبه المتقدم، وذلك:

٥٨٦= كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقترار أحتمل^(٣)

وإذا كان الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدّد وجب الإتيان بـ«من»،

(١) هو الشاهد التسعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن فيه دليلاً على جواز الفصل بالظرف المستقر عند يونس كما جاز الفصل بالظرف اللغو في البيت السابق.

و«الدسيسة» في الشاهد معناه: العطية، وهي من دسع ليعبر بجريته: إذا دفع به. ويقال: هي جفنة. والمعنى: أنه واسع المعروف.

من شواهد: سيويوه ١/٢٩٦، والمقتضب ٣/٦٢، والإنصاف ٤/٣٠٤ وابن يعيش ٤/١٣٠، ١٣٢. والعيني ٤/٤٩٢، والأشمونى ٤/٨٢.

هذا والشاهد مجهول القائل، وقد نسبة العيني للفرزدق.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/١٥٦.

(٣) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن جرّ التمييز مع الفصل بجملة لايجيزه الفراء فيجوز عنده خفض «فضلاً». وأما غيره فيوجب نصبه كما في البيت

والشاهد للقظامى من قصيدة عدتها واحد وأربعون بين مدح به أب عثمان عبد الواحد. ومطلع قصيدته:

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

ويروى: «أجتمل» بالجيم أى اجمع العظام لأخرج ودكته وأتعلل به، والجميل: الودك.

من شواهد: سيويوه ١/٢٩٥، وان يعيش ٤/١٢٩، ١٣١. وأنعنى ٤/٢٩٤، والأشمونى ٤/٨٢.

لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾^(١)، و: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾^(٢).

وحال «كم» الاستفهامية المجرور بميزها مع الفصل كحال «كم» الخبرية في جميع ما ذكرنا.

وبعض العرب ينصب مميز «كم» الخبرية، مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل، أيضاً اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، فيجوز على هذا أن تكون في: كم عمّة^(٣) بالنصب خبرية.

وإنما انجر مميز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع، لأن «كم» للتكثير، فصار مميزه كميز العدد الكثير، وهو المائة والألف.

وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة^(٤)، فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز.

وأما «كم» فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فجوزوا جمع مميزه، تصريحاً بالكثرة.

قوله: «وتدخل من فيهما» أى في مميزيهما.

أما في الخبرية فكثير نحو: ﴿وَكَمْ مَنِ مَلَكَ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٥)، و: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾^(٦)، وذلك لموافقة جراً للمميز المضاف إليه «كم».

(١) الدخان/٢٥. (٢) القصص/٥٨.

(٣) إشارة إلى الشاهد المشهور:

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري
وهو منسوب إلى الفرزدق.

من شواهد: سيويه ١/٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، وابن يعيش ٤/١٣٣ والمغنى ١/١٥٨، والعيني ١/٥٥٠، والهمع الدرر رقم ٩٨٥ والتصريح ٢/٢٨٠، والأشموني ١/٢٠٧.

(٤) بعده في المخطوطات: «كالمائة والألف، وما يتضاعف منهما» فاستغنى إلخ.

(٥) النجم/٢٦. (٦) الأعراف/٤.

وأما مميز «كم» الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بمن، في نظم ولا نثر، ولا دللاً على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدرى ما صحته^(١).

وإذا انجز المميز بـ«من» وجب تقدير «كم» منونة.

قوله: «ولهما صدر الكلام» أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن «رباً» لماً تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل، وجب لها صدر الكلام [ولى، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعنى: رب، وكم نظر، كما يجيء في باب التعجب]^(٢).

وإنما وجب تصدّر^(٣) متضمن معنى الإنشاء، لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره، لأنه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة أخرى، يؤثر ذلك المؤثر فيها^(٤).

[إعراب كم]

(ص): «وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ فكل ما بعده / فعل غير ٩٨/٢ مشتغل عنه كان منصوباً، معمولاً له على حسبه».

«وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً، وخبراً ان كان ظرفاً؛ وكذلك أسماء الشرط والاستفهام».

(١) علق السيد الشريف على ذلك بقوله: «جوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿سَلِّبْنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة/٢١١] استفهامية وخبرية وقال سعد الدين: إن كم فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله: «سَلِّ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في ب فقط ١٥٧/٣: «تصدير» بدل «تصدر».

(٤) في ب فقط: «المغير فيها» بدل «المؤثر فيها».

(ش): قوله: «كلاهما» أى: كم الاستفهامي، وكم، الخبري، وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، لأنهما اسمان، ولا بد لكل اسم مركب من اعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر [فيرتفعان وينتصبان وينجران]^(١).

قوله: «فكل ما بعده فعل...»، أخذ يفصل واقعهما في الاعراب، يعنى إذا كان بعد «كم» فعل لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع اليه، كما فى نحو: كم رجلاً ضربته؟، أو بنصب متعلق ذلك الضمير، كما فى نحو: كم رجلاً ضربت غلامه؟: كان «كم» منصوباً على حسب ذلك الفعل غير المشتغل، أى على حسب اقتضائه، فآن اقتضى المفعول به، فكم منصوب المحل بأنه مفعول به، نحو: كم رجلاً ضربت؟، وكم غلامٍ ملكت؟ والأولى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميز معاً.

وذلك أنك تقول: كم يوماً ضربت، فكم، منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك من المنصوبات، فتعينه لأحد المنصوبات: إنما هو بحسب الفعل وحسب المميز، فبقولك: يوماً^(٢)، تعين للظرفية.

ولو قلت: كم رجلاً.. لكان انتصابه بكونه مفعولاً به.

ولو قلت: كم ضربةً، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقاً.

ويجوز أن يجعل «كم» فى هذه المواضع مبتدأ، والجملة خبره، والضمير فى الجملة مقدر على ضعف كما مر.

قوله: «ما بعده فعل»، أى فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفاً، أو مصدرًا،

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ١٨٥/٣.

(٢) فى ب فقط ١٥٩/٣: «معاً» مكان: «يوماً»، تحريف.

أو خبر كان، نحو: كم كان مالك، أو مفعولاً ثانياً لباب ظن، نحو: كم ظننت مالك.

قوله: «كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه»، مستقضى بقولك: كم جاءك، فإن «جاءك» فعل غير مشتغل عن «كم» بضميره [لأن معنى الاشتغال عنه بضميره: أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير]^(١).

قوله: «وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور»، إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما، مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجوز تقديم الجار عليهما، على أن يجعل الجار، سواء كان اسماً أو حرفاً، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر، حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته؛ ولهذا حذف ألف «ما» الاستفهامية المجرورة، كما مر في الموصولات؛ تقول: بكم رجل مررت؟، وغيلام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم» لو لم يكن مضافاً إليه.

قوله: «وإلا فهو مرفوع» أى إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره، ولا قبله جار فهو مرفوع، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرداً عن العوامل، على مذهب البصريين، فيكون مبتدأ أو خبراً.

فأما ألا يكون بعده فعل، نحو: كم مالك، أو إن كان، كان^(٢) عاملاً في ضميره، أو متعلقه، إما على وجه الفاعلية، نحو: كم رجلاً جاءك، أو: كم رجلاً جاءك غلامه، أو على وجه المفعولية نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامه.

ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنه مفسر لناصب: كم

(١) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «لأنه لا يعمل في كم لولم يعمل في ضميره: مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ».

(٢) «كان» الثانية سقطت من ط، صوابه من المخطوطات.

والتقدير : كم رجلاً ضربت ضربته لجاز، إلا أن الرفع فيه أولى، للسلامة من الحذف والتقدير^(١) على ما تبين فيما أضمّر عامله على شريطة التفسير.

٩٩ / ٢ والأولى أن يقدر الناصب بعد «كم» ومميزه، لحفظ / التصدر على «كم»، ولا منع^(٢) من تقدير الناصب قبل: «كم»، لأن المقدّر معدوم لفظاً، والتصدر اللفظي هو المقصود.

قوله: «إن لم يكن ظرفاً»، يعنى «كم ظرفاً»^(٣)، وكونه ظرفاً باعتبار مميزه، نحو: كم يوماً سفرك، فكم ههنا منصوب المحل، أولاً داخل في قوله: ما بعده فعل أو شبهه غير مشتغل عنه، لأن التقدير: كم يوماً كائنٌ سفرك، ومرفوع المحل ثانياً، لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ.

ومثال كونه مبتدأ، كم رجل جاءنى.

وأما: كم مالك؟ فالأولى فيه أن يكون خبراً، لا مبتدأ، لكونه نكرة وما^(٤) بعده معرفة - كما مرّ في باب المبتدأ.

قوله: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، على ما ذكر من واقع «كم»، إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا؛ إذا لم ينجر بحرف جر، نحو: من أين، فلا بدّ من كونها^(٥) منصوبة على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية - كما يجيئ في الظروف.

ويرتفع اسم الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية إذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو: متى عهدك بفلان؟

(١) فى ب فقط: للسلامة من التقدير ١٦٠ / ٣.

(٢) فى ط: «ومنع» دون: «ولا» تحريف.

(٣) كلمة: «ظرفاً» سقطت من ب ١٦٠ / ٣.

(٤) فى ب ١٦٠ / ٣: «ما بعده» دون الواو، تحريف.

(٥) فى ب ٦٠ / ٣: كونه منصوباً.

وأما أسماء الشرط الظرفية، فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبداً.
وما ليس بظرف نحو: مَنْ، وما، يقع مواقع «كم»، مرفوعاً ومنصوباً
ومجروراً».

فالمرفوع، إما مبتدأ، نحو: مَنْ ضَرَبَ وَمَنْ قام قمت، وإما خبر، ولا يكون إلا
استفهاماً، نحو: مَنْ أنت؟ وما دينك؟
والمنصوب إما مفعول به، نحو: مَنْ لقيت؟ وما فعلت؟، ومن ضربت أضربه،
وما فعلت أفعله، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً.
[والمجرور نحو: غلام مَنْ أنت؟ وبمن مررت؟، وغلام مَنْ تضرب أضرب،
وبمن تمرر أمرراً^(١)].

والنظر في كلمات الشرط نحو مَنْ، وما إلى الشرط لا إلى الجزاء، فإن كان
الشرط مسنداً إلى ضميرها أو متعلقه متعدياً كان أو لازماً فهي مبتدأة، نحو: مَنْ
جاءك فأكرمه، وَمَنْ ضربك غلامه فاضربه.

وإن كان متعدياً ناصباً لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَنْ ضربته يضربك،
أو مَنْ ضربت غلامه يضربك، فالأولى كونها مبتدأة، ويجوز انتصابها بمضمر
يفسره الظاهر.

وإن كان متعدياً غير مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلق ضميرها، فهي منصوبة،
نحو: مَنْ ضربت ضربت، ويجوز كونها مبتدأة على ضعف.

ولو جوزنا عمل الجزاء في أداة الشرط، كما هو مذهب بعضهم في: متى جئتني
جئتك - على ما يجيء في الظروف المبنية - لجاز أن تكون في نحو: مَنْ جاء
فأكرم، وَمَنْ ضرب زيداً فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء، وأن
تكون في نحو: مَنْ جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء، لكن

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ .

الحقّ أن الجزء لا يعمل في أداة الشرط، فلا يفسّر عاملها أيضاً، لأن ما لا يعمل بنفسه^(١)، لا يفسر العامل، كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير.

والسرّ في جواز عمل الشرط في أدواته دون الجزء: أن الأداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ألاّ يعمل فيها لفظ أصلاً، وإن كان متأخراً^(٢) لأن مرتبة العامل: التقدم من حيث كونه عاملاً، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية، مع تقدمها لفظاً، لكنهم جوزوا أن يعمل فيها^(٣) ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط.

وأما الجزء، فلفرط تأخره عنها، لم يجوزوا عمله فيها، سواء كانت الأداة ظرفاً، كمتى، وأين، أو غيره، كمن، وما.

والدليل على أنه لا يعمل الجزء فيها: أنه لم يُسمع مع الاستقراء نحو: أيّهم جاءك فاضرب، بنصب «أيّهم».

وإن / قلنا ان حرف الشرط مقدرٌ قبل كلماته - كما هو مذهب سيبويه - فكلماته، إذا معمولة لفعل مقدرٌ يفسّره ما بعده أبداً، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، إذ حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر - كما يجيء في قسم الأفعال - وذلك عند البصريين.

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام، لأن همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم.



(١) كلمة: «بنفسه» سقطت من ب ١٦١/٣.

(٢) بعد قوله: «وإن كان متأخراً» زيادة في المخطوطات وهي: «في اللفظ» أيضاً متأخراً، بل لا يعمل فيها إلا معنى الابتداء» لأن مرتبة: النخ.

(٣) بعد قوله: «جوزوا أن يعمل فيها» زيادة في المخطوطات وهي: «مالا يجوز تقدمه عليها لفظاً بوجه وهو الشرط.

وأما الجزء فإنه يجوز أن يتقدم عليها إما ياقباً على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين أو ساقطاً عنها دالاً على الجزء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الأفعال فلم يجز» عمله فيها.

[أوجه تمييز «كم»]

(ص): «وفى تمييز:

٥٨٧=

* كم عمة لك يا جريبر وخالة^(١) *

«ثلاثة أوجه، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ملكت».

(ش) البيت للفرزدق وتمامه:

* فدعاءً قد حَلَبْتُ على عشارى *

الفدعاء: المعوجة الرُّسُغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف، أو القدم إلى إنسيهما^(٢)، يغني أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو: هذا خلقة لها^(٣)، نسبها إلى شوه الخلقة.

وإنما عدى «حَلَبْتُ» بعلَى، لتضمين «حلبت» معنى: ثقلت، أو تسلطت، أى كنت كارهاً لخدمتها، مستنكفاً عنها، فخدمتنى على كره منى.

ووجه النصب فى «عمّة»، كون «كم» خبرية، على ما تقدّم من جواز نصب

(١) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد روى: عمة وخالة بالحركات الثلاث.

وجوز فى النصب أن تكون «كم» استفهامية وخبرية: «والعشار» بالكسر: جمع عُشراء بضمّ ففتح وبالمد: هى الساق التى مضت لها عشرة أشهر من حملها، ثم يبقى عليها الاسم إلى أن تنتج لحول، وبعد ذلك بأيام.

والشاهد للفرزدق وقد استشهد ابن الحاجب بصدده واتمه الرضى فى الشرح. وانظر ديوان الفرزدق/١/٣٥٨ ط بيروت. من قصيدة مطلعها.

يا بن المراغة إنما جاريتنى بمسبّقين لدى الفَعَالِ قِصارِ

من شواهد: سيبويه ١/٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥. وابن يعيش ٤/١٣٣، والمعنى ١/١٥٨، والعينى ١/٥٥٠، والأشياء والنظائر رقم ٨٢١ ومعهم الهوامع، والدرر رقم ٩٨٥، والتصريح ٢/٢٨٠، والأشمونى ١/٢٠٧.

(٢) فى القاموس: «أنس»: الإنسى: «الأيسر من كل شىء، ومن القوس: ما أقبل عليك».

(٣) فى ب فقط ٣/١٦٣: «بها» بدل: «لها».

تمييزها^(١) عند بعضهم، أو استفهامية، وإن لم يرد معنى الاستفهام، لكنه على سبيل التهكم، كأنه يقول: نفس الحلب ثابت، إلا أنه ذهب عنى عدد الحالبات^(٢).

والجر، على أن «كم» خبرية.

والرفع، على حذف التمييز، إما مصدرًا بتقدير: كم حلبة، نصبًا وجرًا.

فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم، والجر على الإخبار.

وإما ظرفًا بتقدير: كم مرة نصبًا على التهكم وجرًا على الإخبار؛ فترفع «عمّة» بالابتداء؛ و: «لَكَ»، صفتها، والخبر: قد حلّبت و«كم» فى الوجهين منصوبة المحل، إمّا مفعول مطلق لخبر المبتدأ، أو ظرف له، كما تقول: أضربتين زيد ضرب؟ و: أمرتين زيد ضرب؟

[تنكير مميّزكم]

واعلم أن مميّز «كم» لا يكون إلا نكرة، استفهامًا كان أو، لا.

أمّا الاستفهامية، فلوجوب تنكير المميّز المنصوب، وأمّا الخبرية، فلأنها كناية عن عدد مبهم^(٣)، ومعدود كذلك.

والغرض من الإتيان بالميّز: بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرفّ وقع التعريف ضائعًا.

و«كم» فى حالتها، مفرد اللفظ، مذكر، قال الأندلسى، فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك، مع أن المسئول عنه مثنى أو مجموع.

ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءك أو جاؤوك، وكذا الخبرية.

(١) فى ب فقط ١٦٣/٣: «مميّزها».

(٢) فى ب فقط ١٦٣/٣: «الحالبات».

(٣) بعد قوله: عدد مبهم» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «عند المخاطب فأبهم المعدودون أيضاً، ليكون أدلّ على إبهام عددهم إذ ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود» وكم فى حالتها إلخ.

وقال بعضهم: «كم» مفرد اللفظ مجموع المعنى، ككل؛ فينبغي على هذا ألا يعود إليه ضمير المثني، وهو الحق، لأنه لو جاز أن يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين، لو جَبَّ أن يقال: كم رجلين جاءك، لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثني أو مجموع، وجب التصريح بالتثنية والجمع، كما في: أفضل رجلين، وأى رجلين، وأفضل رجال، وأى رجال، على ما مرَّ في باب الإضافة، ولم يُسمع: كم رجلين. لا استفهاماً ولا خبراً.

ويجوز: كم امرأة جاءتك، وجئتك وجاءك، حملاً على اللفظ والمعنى.

ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً إلى التمييز، لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة.

ولا نقول: كم رجلاً ونساءً جاؤوك، بعطف المجموع على ميم الاستفهامية عند البصريين.

وأما قولك: كم شاة وسخلتها، وكم ناقة وفصيلها، فلكون المعطوف أيضاً نكرة، على ما نبين في باب المعارف.

وقد جوز بعض النحاة، نحو: كم رجلاً ونساءً، لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، كما في قوله:

٥٨٨= * الواهبُ المائة الهجانَ وعبدها ^(١) *

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائتين في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٠١.

واستشهد به على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما هنا، وهو جعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام، فإن قول: «عبيدها» بالجر معطوف على المائة. وهو مضاف إلى مائيس فيه «أل» واعتبر هذا لكونه تابعاً. وعجز الشاهد:

* عوداً تزجى خلفها أطفالها *

والهجان: كرام الإبل، والعود: جمع عند. وهي الخديثة التاج قبل أن توفى خمس عشرة ليلة. ثم هي مطفل بعده، وتزجى: الشوق وفاعله ضمير العود، «وأطفالها» مقعوله. وفي ب أضاف العجز إلى الصدر، وليس في الأصل.

١٠١/٢ وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم / المعطوف عليه؛ وتقول: لقيت امرأة، وكم رجلاً وهي جاءني، عطفاً على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإياها، بالعطف على التمييز، لأن المرأة الملقية ذات واحدة، فلان يدخل فيها التقليل والتكثير.

[كأين]

وأما «كأين»، فنقل أبو سعيد السيرافي عن سيويه أنه بمعنى «رب»، لا بمعنى «كم»، قال: لأنه يستقيم: كم لك، ولا يستقيم: كأين لك، كما لا يستقيم: رب لك.

وليس بدليل واضح، لأن «كم» لكثرة استعمالها، دون «كأين»، جاز حذف مميزها، وأما «رب» فحرف جر، لا يحذف مجروره. ولم أعر على منصوب بعد «كأين».

وقال بعضهم: يلزم ذكر «من» بعدها، ولعل ذلك، لأنه لو لم يؤت بـ«من»، وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون، فكان مميزها كـ«كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبرية.

وقد جاء «كأين» في الاستفهام قليلاً^(١)، دون «كذا»، ومنه قول أبي بن كعب، لزر بن حبش: «كأين تعدُّ سورة الأحزاب»^(٢)، أي: كم تعدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحذف مميزها، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا» [لتضمنها معنى الإنشاء]^(٣)، لما قلنا في «كم» الخبرية.

(١) مثله ابن عصفور بقوله: «بكأين تبع هذا الثوب؟» انظر مع الهوامع ٣٨٩/٤.

(٢) في مع الهوامع ٣٨٩/٤ نقل ابن مالك أن هذا القول قول أبي لابن مسعود. حين سأله: «كأين تعدُّ سورة الأحزاب آية؟ فقال: «ثلاثاً وسبعين».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ١٦٥/٣.

وورود «كذا» مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو.

ويكنى به عن العدد نحو: عندي كذا درهماً، وعن الحديث، نحو: قال فلان كذا، ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقاً.

وكنى بعضهم بكذا، المميز بجمع، نحو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابها؛ وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع العطف عن أحد وعشرين وبابه، وبه قال أبو حنيفة - رحمه الله.

فطابقوا به العدد، حتى أجازوا: كذا درهم بالجر حملاً على: مائة درهم؛ وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد ميمز «كذا» في كلامهم مجروراً.

والشافعي رحمه الله، لا ينظر في تفسير الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من ألفاظ العدد المفصلة، لأن المفصلة تدل على كمية العدد نصاً، والمبهمة لاتدل عليه، بل يلزم بالإقرار المبهم ما هو يقين، وهو الأقل، فيلزم في نحو: كذا درهماً: درهم واحد؛ وهو الحق.

وإعراب «كذا» و«كأين»: كما قلنا في «كم»، ولا نقول: إن الكاف فيهما، وحده، في محل الإعراب، لأن الجزأين صارا بالتركيب ككلمة واحدة، كما تقدم، ولا منع من تقدير الإعراب على الكافين اعتباراً للأصل.



[الظروف المقطوعة عن الإضافة]

(ص): «الظروف، منها ما قطع عن الإضافة، كقبل، وبعد، وأجرى مجراه: لاغير، وليس غير، وحسب».

(ش): اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأول، ومن عل، ومن علو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين، وشمال، وآخر، وغير ذلك. وينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه، ويؤرد المحذوف مضافاً إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو [قوله]:

* ياتيم تيم عدي^(١) *

= ٥٨٩

وقوله:

إلا علالة أو بدأ هة سابح^(٢)

= ٥٩٠

وإن لم يؤرد، فلا يحذف إلا ما هو دال على أمر نسبي لا يتم إلا بغيره، كقبل وبعد، وأخواتهما المذكورة، وكل، وبعض، وإذ، ومع هذا لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف.

وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

(١) وقوله: «ياتيم تيم عدي» سقط من ط وب ١٦٧/٣.

و الشاهد جزء من بيت وهو تمامه:

ياتيم تيم عدي لا أبالكم لا يلقىنكم في سوءِ عمر

وهو لجرير، ديوانه / ٢٨٥.

من شواهد: سبيويه ٢٦/١، ٣١٤، والخصائص ٢٤٥/١، وابن السجري ٨٣/٢، وابن يعيش ١٠/٢، ١٠٥، والمغنى رقم ٨٢٩، والعيني ٢٤٠/٤ والأشمونى ١٥٣/٣، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والعشرون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٤.

واستشهد به على أنه حذف المضاف إليه من الأول بدلالة المضاف إليه من الثانى التابع، فإن الأصل: إلا علالة سابح أوبداهة سابح فحذف «سابح من الأول لدلالة الثانى عليه. و«العلالة»: بقية جرى الفرس، وهو منصوب لأنه استثناء منقطع. و«البداهة» بالضم: أول جرى الفرس، والنهد: المرتفع.

والجزارة بضم الجيم: الرأس واليدان والرجلان. يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً. واليت بتمامه:

إلا علالة أو بدأ هة سابح نهد الجزارة

والشاهد للأعشى، ديوانه / ١٥٥.

فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلاًّ بنيت معه، كالأسماء الموصولة: تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟

قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها، لاختصاصها بالأسماء.

أمّا «حيث»، و«إذا»^(١) وإذ، فإنها، وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة

بعدها، إلا أنّ / إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك ١٠٢/٢ الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف.

ولمّا أُبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُنبأ، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض، لأنها ظروف^(٢) قليلة التصرف، أو عادته، على ما مرّ في المفعول فيه؛ وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه أيضاً عدم التصرف الإعرابي.

ويجوز، أيضاً، في هذه الظروف لكن على قلة: أن يعوّض التنوين من المضاف إليه فتعرب، قال:

ونحن قتلنا الأزد أذدَ شنوءِ فما شربوا بعداً على لذة خمر^(٣) = ٥٩١
وقال:

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصّ بالماء الحميم^(٤) = ٥٩٢

(١) كلمة: «إذ» سقطت من ب ١٦٨/٣.

(٢) كلمة: «ظروف» سقطت من ب ١٦٨/٣.

(٣) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز بقلة في هذه الظروف أن يعوّض التنوين من المضاف إليه فيعرب، كما أعرب «بعداً» في البيت على الظرفية والكثير البناء على الضم. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: «أوضح المسالك رقم ٣٤٦، وشرح شذورا الذهب/١٠٥ والعينى ٤٣٦/٣، والهمع والدرر رقم ٨٠٩، والتصريح ٥٠/٢.

(٤) هو الشاهد التاسع والستون في الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٧٢. واستشهد به على أن الأصل: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه وعوّض عنه التنوين.

ومنه القراءة الشاذة، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(١).

ويقال: ابدأ به أولاً، فعلى هذا، لافرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بنى منها، وهو الحق.

وقال بعضهم: بل أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كنت قبلاً: أى قديماً، وابدأ به أولاً: أى متقدماً؛ ومعنى من قبل ومن بعد: أى متقدماً؛ ومتأخراً، لأن «من» زائدة.

قيل: ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعة ومنصوبة، نحو: جثتك قبلٌ وقبلاً، كما قيل في المنادى المضموم: يامطرٌ ويامطرأ، فيجوز أن يكون قوله: فما شربوا بعداً، وقوله: وكنت قبلاً: من هذا.

وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غايات، لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية، لتضمنها المعنى النسبي^(٢)، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه، وضمت معناه، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه.

ولم يسم: كل، وبعض، مقطوعاً لإضافة غايتين، لحصول العوض عن المضاف إليه.

وتقول: جثته من علٍ معرباً أيضاً، كعم، ومن عال، كقاض، ومن معال كمرام، ومن علأ، كعصا، ومن علو، مفتوح الفاء مثلث اللام، فإذا بنيت «عل» على الضم وجب حذف اللام أى الياء، نسياً منسياً، إذ لو قلت: على، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت: من على، لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها^(٣).

(١) الروم/٤، وهى قراءة أبى السمال والجحدري

انظر الإملاء للعكبرى ٩٩/٢، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٦٩٣.

(٢) فى ط: «السبى» تحريف.

(٣) فى المخطوطات «مكان» لم يتبين كونها مبنية على الضم: لاشتبه بالمعرب موقوفاً عليه.

وأماً نحو: يا قاضى، فاطراد الضم فى المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه.

وإذا قصدت بناء «علو» ساكنة العين، وجب فتح الفاء وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره، تقول: علُو الدار، كما تقول: سفلها.

أما جواز بناء «علو» على الفتح، نحو: من علُو، من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة، وأماً الكسر فيه نحو: من علُو، فإمّا لتقدير المضاف إليه، كما فى قوله:

* خالط من سلمى خياشيمَ وفلاً^(١) * = ٤٩٣

وقولهم: ليس غيرَ بالفتح على ما مرَّ فى الاستثناء

فعلى هذا، لا يكون هذا الكسر إلا مع جارٍ قبله، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير؛ وإمّا لبنائه على الكسر، إستقلاً للضمة.

وأماً الضم نحو: من علُو فعلى قياس سائر الغايات، ويروى بيت أعشى باهلة:

إنى أتتى لساناً لا أسرُّ بها علُو، لا عجبٌ منها ولا سخرٌ^(٢) = ٩٤

بضم واوها، وكسرها، وفتحها.

وبناء الغايات على الحركة يُعلم أن لها عرقاً فى الإعراب، وعلى الضم، جبراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعنى المضاف إليه؛ أو ليكمل لها جميع الحركات، لأنها فى حال الإعراب كانت فى الأغلب غير

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين من باب الاستثناء، وتقدم ذكره رقم ٣٦٠.

واستشهد به على أن الأصل: «وفأها» فحذف المضاف إليه.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه روى: «علو» مثلث الواو.

والشاهد مطلع قصيدة لأعشى باهلة رثى بها أخاه المتشر بن وهل الباهلى.

من شواهد: النوادر/ ٢٨٨، وابن يعيش ٩٠/٤، وجمهرة القرشى ٢٥٤.

متصرفة، فكانت إما مجرورة بمن، أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركة بنائها حركة إعرابها.

١٠٣/٢ قوله: «وأجرى / مجراه: لاغير، وليس غير، وحسب»، شبه «غير» بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذى فيها، كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة.

ولإبهام «غير»، لاتتعرف بالإضافة، وهى أشد إبهاماً من «مثل»، فلذا لم يُبن «مثل» على الضم.

ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع «لا» التبرئة و«ليس»، نحو: افعل هذا لاغير، وجاءنى زيد ليس غير، لكثرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس.

و«غير» التى بعد «ليس» بمعنى «إلا»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلا» التى بعد «ليس».

والمضاف إليه المحذوف فى: ليس غير، هو المستثنى المحذوف فى نحو: جاءنى زيد ليس إلا، فلما حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضم لمشابتها للغايات بالإبهام.

وأما حسب، فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبنى على الضم، تشبيهاً بغير، إذ لا يتعرف بالإضافة مثله - كما مرّ فى باب الإضافة.

[الظروف المضافة إلى الجمل]

(ص): «ومنها: حيث، ولا يضاف إلا إلى جملة فى الأكثر».

(ش): اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إما واجبة الإضافة إليها بالوضع، وهى ثلاثة لا غير، حيث فى المكان، وإذا، وإذا فى الزمان، [على خلاف فى «إذا»، هل هى مضافة إلى الجملة التى تليها، أو،

لا، كما يجيء^(١)].

وحيث، وإذ، يضاف إلى الفعلية والاسمية.

وأما إذا، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلاف - كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإما جائزة الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زماناً مضافاً إلى جملة مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف إليه في الدلالة على مطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين^(٢).

وإنما احتيج إلى هذا التناسب^(٣)، لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس^(٤) الجملة، فعلى هذا لا يجوز إضافة مكان إلى جملة، لأن الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيناً كما يستفاد منها أحد الأزمنة.

فإذا تقرر هذا قلنا: الأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية.

[والاسمية المضاف إليها إما أن يستفاد الزمان منها بكون^(٥) ثانياً جزئياً فعلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾^(٦)، أو بكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزأها اسميين، إما في الماضي نحو: أتيتك حين

(١) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات «أما إذا ففيه الخلاف الذي يجيء، هل الجملة التي تليه عاملة فيه أولاً، فإن كانت عاملة فيه فليس بمضاف إليها، وإن لم يكن فهو مضاف إليها» وحيث الخ.

(٢) في المخطوطات: «محذوفين» بدل: «مختلفين».

(٣) في المخطوطات: «الشرط» مكان: «التناسب».

(٤) في ب فقط: «نفس» بدل: لانفس، وفي المخطوطات: «الجملة».

(٥) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «ثم قد يضاف إلى الاسمية المستفاد منها الزمان، وذلك إما بكون» الخ.

(٦) الذاريات / ١٣.

الحجَّاجَ أميرٌ، أو في المستقبل نحو: لآخذنَّك حينَ لا مئىءَ لك، قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ (١).

وقال المبرد في الكامل: لا يضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمىة إلا بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على «إذ» الواجبة الإضافة إلى الجمل.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، وقوله: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ يكذبه.

هذا الذى ذكرنا كله، إذا أضيف الزمان إلى جملة هو فى المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر، بل كان إما قبله، أو بعده، فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يستعمل إلا مع حرف مصدرى، كأنَّ وأنَّ وما قبل الجملة، قال الله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾ (٢)، و: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (٣)، و: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَلْقَوْهُ﴾ (٤)، ونحو ذلك.

وأما إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية نحو: توقَّفَ ريثَ أخرجَ إليك، فلكونه مصدرراً بمعنى البطء مقاماً مقام الزمان المضاف، والأصل: / ريثَ خروجى، أى مدة أن يبطفء خروجى حتى يدخل فى الوجود، والمعنى: إلى أن أخرج، فهو نحو: آتيك خفوقَ النجم؛ فلما قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابتها الوقت، لأن الأوقات علامات، يوقت بها الحوادث، ويعين بها الأفعال، لكن لما كان «ريث» و«آية» دخيلين فى معنى الزمان أضيفا إلى الفعلية فى الأغلب مصدررة بحرف مصدرى، قال:

(١) غافر/ ١٦ . (٢) النساء/ ٤٧ .

(٣) التوبة/ ١١٧ .

(٤) آل عمران/ ١٤٣ .

٥٩٥=

بآيةٍ يُقَدِّمون الخيلَ شُعْتًا كَأَنَّ عليَّ سَنابِكها مُداما^(١)

وقال:

٥٩٦=

ألا مَنْ مُبْلَغٌ عني تَمِيمًا بآيةٍ ما يُحِبُّون الطَّعاما^(٢)

وتقول: أقم ريشما أخرج؛ فإذا جاز أن يضاف الزمان إلى الفعلية مع حرف مصدرى، على ما نقله الكوفيون - كما يجيء - فكيف بما يشابهه؟

ويضاف «ذو» أيضاً معرباً كإعرابه فى نحو: ذو مال، بالألف والواو والياء إلى الفعلية فى قولهم: اذهب بذى تسلّم، واذهبا بذى تسلّمان، واذهبوا بذى تسلّمون، فقال بعضهم هو شاذ، وذى صفة للأمر، أى اذهب مع الأمر ذى السلامة، أى مع الأمر الذى تسلّم فيه والياء بمعنى «مع».

وقال السيرافى: الموصوف بذى: الوقت، أى اذهب فى الوقت ذى السلامة، أى فى وقت تسلّم فيه، والياء بمعنى «فى»، فلا تكون الإضافة شاذة، لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضهم: هو: ذو، الطائفة، أعربت؛ وهو بعيد، لما مرّ فى الموصولات من أنها بالواو فى الأحوال على الأشهر.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «آية تضاف فى الأغلب إلى الفعلية مصدرية بحرف المصدر ومن غير الأغلب أن تضاف إليها بدونه.

وقائل البيت مجهول، وفى الخزانة ٣/١٣٥ نسبة سيبويه إلى الأعشى مع أن نسخة سيبويه المطبوعة ١/٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب.

من شواهد: سيبويه ١/٤٦٠، وابن يعيش ٣/١٨، والمغنى ٢/٦٧، ١٧١.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «آية» تضاف فى الأغلب إلى الفعلية مصدرية بحرف المصدر كما فى البيت، فإن «ما» مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مجرور باضافة «آية» إليها.

والشاهد نسبة فى الخزانة ليزيد بن عمرو الصَّعَو. وفى الدرر اللوامع قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/٤٦٠، والكامل للمبرد ١/١٧١، والمغنى ٢٠/٦٧، ١٧١.

وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع، استعمالها مضاف إلى الاسم، نحو: جاءني ذو فَعَلٍ، وذَوَا فَعَلًا، وذَوُوا فَعَلُوا، وذات فعلت، وذواتنا فَعَلْنَا، وذوات فَعَلْنِ.

ويحتمل أن تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مرّ في الموصولات، وأن تكون بمعنى صاحب، أضيفت إلى الفعل شاذًا.

وقال سيبويه: إذا كان أحد جزأى الجملة التى تلى «حيث» و«إذا»، فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل أولى، فحيث يجلس زيد، أولى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك فى «إذا»، نظرٌ، لكثرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١)، و: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكُوَاكِبُ انْتَرَتْ﴾^(٢).

وأما الكلام فى بناء «حيث» فسيأتى بعد.

وقد يشبه «غير» و«مثل» بالظروف المضافة إلى الجمل لزومًا، أعنى: حيث، وإذ، وإذا، [وذلك لأنهما نسيبان مثلها، ولأنه لاحصر فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصر اليوم، والدار، فيضافان إلى الجملة لكن لما كانا]^(٣) مشبهين بها تشبيهاً بعيداً، لم يضافا إلى صريح الفعل^(٤) إضافتها إليه، بل إلى جملة مصدره بحرف مصدرى، كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٥)، وقوله:

٥٩٧ = لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال^(٦)

(١) الانشقاق / ١. (٢) الانفطار / ١، ٢.

(٣) فى المخطوطات بدل ما بين المعوقفين العبارة التالية:

«لأنهما مبهمان لتلك الظروف، لكن لما كان «غير» و«مثل» مشبهتين» إلخ.

(٤) فى المخطوطات: «الجملة» بدل «الفعل».

(٥) الذاريات / ٢٣.

(٦) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٥٥.

وقوله:

أنى قد أستعين عليّ الهَمَّ إذا خِفَّ بالثَوَى النجاء^(١) = ٥٩٨

وإنما صدر ما أضيفا إليه بحرف مصدرى، دون ما أضيف إليه الزمان الجائز إضافته إلى الجملة، وإن كانت الإضافة إليها فى كلا القسمين غير لازمة، لأن التناسب بين الزمان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها فى دلالتها على الزمان، وكون الزمان ظرفاً لمصدر الجملة المضاف إليها^(٢)، وليساً بوجودين فى: مثل، وغير، فاحتيج معهما إلى الحرف المصدرى، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضاً، إلى، أن، المشددة والمخففة، نحو: / أعجبنى يوم أنك ١٠٥/٢ محسن، ويوم أن يقوم زيد، فإن صح النقل، جاز فى تلك الظروف: الإعراب والبناء، كما فى: «مثل ما أنكم تنطقون»، وغير أن نطقت، على ما يأتى:

واختلف فى كون الظروف مضافة إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذى تضمنته.

والنزاع فى الحقيقة منتف، لأن الإضافة فى اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى يوم قدم زيد، يوم قدومه، ولو كان مضافاً فى الحقيقة إلى ظاهر الجملة، وهى خبر لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعين، وايضاً الإضافة فى المعنى لتخصيص الزمن.

= والأوقال: جمع وقْل بفتح فسكون وهو ثمر الدّوم اليابس فإن كان ثمره رطباً فاسمه البهش. يريد: لم يمنها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامه فتفرت. يريد أنها جديدة النفس يخامرها فزع وذعر وهذا محمود فيها.

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم/ ٢٥٦. «خف»: بمعنى ذهب وأسرع. و«الثوى» مبالغة: «ثاو» بمعنى مقيم، و«النجاء» المضى والسرعة. يعنى إذا اضطرّ المقيم السفر، وأقلقه السير والمضى.

(٢) بعده فى المخطوطات: «أغنيا عن الحرف المصدرى والزمان» وليساً إلخ.

ولا بدَّ في الإضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحب المغنى: يتعرَّف^(١) المضاف إلى الجملة فيصح أن يقال: جثتك يومَ قدم زيد الحارَّ أو البارد على أن يكون صفة ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ألاَّ يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية نكرة، نحو: يوم قدم أمير، ويومَ أميرٍ كبيرٍ قدم، إذ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثم اعلم أنه يضاف الزمان أو «حيث» إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفاً، أى منصوباً بتقدير «فى»، قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقُهُمْ﴾^(٢)، و: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٣)، بالرفع، و: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٤)، وهو مفعول ليعلم مقدراً؛ وقال:

بأذلَّ حيث يكون من يتدللَّ^(٥)

= ٥٩٩

(١) فى ب: ١٧٦/٣: «يتصرف» بالصاد، تحريف.

(٢) المائدة/ ١١٩. (٣) الرسائل / ٣٥.

(٤) الأنعام / ١٢٤.

(٥) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ابا على قال: إن جملة «يكون» صفة حيث لأنها مضاف رليه، لأن حيث هنا اسم بمعنى موضع، لا أنها باقية على الظرفية. والمصراع من قصيدة طويلة عدتها تسعة وتسعون بيتاً للفرزدق هجابهها جريراً. ولا بد من نقل بيتين منها ليتضح معناه: وهما:

إنا لنضرب رأس كل قبيلة وأبوك خلف أتانه يتقمّل
يهزُّ الهرايع عقدُه عند الحصى بأذلَّ حيث يكون من يتدللَّ

وذكر البغدادي: أن يهزُّ الهرايع» تفسير لقوله: «يتقمّل» ويهز مزارع: وهز يهز هزةً وهزاً: إذا نزع القملة وقصعها. و«الهرايع» مفعول يهز مقدم، جمع: هرنع بكسر الهاء وسكون الراء، وكسر النون، وهو القمل، الواحدة: هرنعة. ومما يجدر ذكره أن الشاهد بمصراعيه ليس فى هذه القصيدة التى مطلعها:

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول =

وقال أبو علي في كتاب «الشعر»: ما بعد حيث في الموضعين صفة، لا مضاف إليه، قال: لأن «حيث» يضاف ظرفاً لا اسماً، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أى: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسم لا ظرف، إلى الجملة، كما في ظروف الزمان.

وأما نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إن الظروف مضافة إلى «إذا»^(١) المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين.

وفي ذلك تعسف من حيث المعنى، إذ قولك: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريب الاستعمال، مستهجن المعنى، بخلاف نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)، إذ معناه: بعد ذلك الوقت.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾^(٣)، فقال أبو علي في الحجة: إن الوقت بمعنى الوعد، كما أن معنى قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾^(٤): تمّ ميعاد ربه، فهو بمعنى قوله: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾^(٥)، قال: ولا يجوز أن يراد بالوقت: الألوان، لأن اليوم إما: وضح النهار، وإما: برهة من الزمان، ولو قلت: إلى برهة الزمان أو يوم الزمان، لم يكن ذلك بالسهل، هذا كلامه.

والذى يبدو لى: أن هذه الظروف التى كلها فى الظاهر مضافة إلى «إذا»: ليست بمضافة إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها: لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف، كما أبدل

= والبيت الثانى الذى يلى البيت: إنا لنضرب رأس كل قبيلة... إلخ هو

وشغلت عن حسب الكرام وما بنوا إن اللثيم عن المكارم يشغل

انظر ديوان الفرزدق ١٥٨/٢ نشر دارصادر - بيروت.

(١) فى ط: «إلى ان» بدل «إلى إذا» تحريف.

(٢) آل عمران / ٨٠. (٣) الحجر / ٣٨.

(٤) الأعراف / ١٤٢. (٥) البروج / ٢.

فى: كل، وبعض، وإذ؛ لأن «كلاً» وأخويها: لازمة للإضافة معنىً، فيستدلُّ بالمعنى على حذف المضاف إليه.

ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (١) و: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (٢)، وقوله:

٦٠٠ = نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح (٣)

لأن «إذ» لازم الإضافة، ولا وجه لتنوينه إلا أن يكون عوضاً، لبعد معنى التنكير والتمكن منه. وأما هذه الظروف فليست بلازمة للإضافة معنىً / فلو قلت: جاءنى زيد، وكنت حيناً كذا.. وقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين «حيناً» منه، أى حين ذلك، لم يكن ظاهراً فى ذلك المعنى؛ بل ظاهره أن التنوين فيه للتنكير.

فلما خافوا التباس تنوين العوض فى: يوماً، وحيناً، وساعة، بغيره من تنوين

(١) الأنبياء / ٧٩.

(٢) الزخرف / ٣٢. وفى ب / ٣ / ١٧٨ بزيادة «درجات».

(٣) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الأربعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن التنوين اللاحق لـ «إذ» عوض عن الجملة، والأصل:

أنت إذا الأمر ذاك، وفى ذلك الوقت.

والشاهد لأبى ذؤيب. انظر ديوان الهذليين / ١ / ٦٨.

وهذا الشاهد من مقطوعة هى تسعة أبيات أولها:

جمالك أيها القلب القريح
ستلقى من تحب فتستريح

قال الامام المرزوقى فى شرحه: يجوز أن يكون المراد. الزم جمالك الذى عرف منك أى صبرك المألوف المشهور.

وجوز أن يكون المعنى: نهيتك عن طلبها بذكر ما يفضى أمرك اليه، وتدور عاقبتك عليه وأنت بعد سليم تملك أمرك وشانك فى حبها.

وجوز أن يكون المعنى: تصبر وافعل ما يكون حسناً بك والمصادر يؤمر بها توسعاً مضافة ومفردة.

من شواهد: الخصائص ٢ / ٣٧٦، وابن يعيش ٣ / ٢٩، ٩ / ٣١، والمغنى ١ / ٩١، والأشباه والنظائر

رقم ٤٠٤ وحاشية يس ٢ / ٣٩.

التمكن والتنكير، توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي، في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بدل الكل ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل، خفيفاً في اللفظ، صالحاً لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير ذلك، متعوداً أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما في قوله: «وأنت إذ صحيح».

فجىء به^(١)، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض، ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها، لأن بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو.

وألزم «إذ» الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول حتى لا يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض، لأنه لا بدّ فيما حذف منه المضاف إليه، من أحدهما، إلا أن يعطف عليه مضافاً^(٢) إلى مثل ذلك المحذوف كقوله:

إلّا عاللة أو بدا هة سابع نهد الجـزاره^(٣) = ٦٠١

ولمّا توصل بإذ، إلى الغرض المذكور، وكانت الظروف المذكورة، قد تكون مستقبلية، وماضية جردّ «إذ» عن معنى الماضي، وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعماله في المستقبل أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكذِبِينَ﴾^(٤)، ونحوه.

والحق أن «إذ» إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التنوين في غير نحو: يومئذ، جاز فتحه أيضاً، ومنه قوله^(٥) تعالى حاكياً: ﴿فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ

(٤) في ط: فجىء بعد هذه الظروف. وفي المخطوطات: «فجىء به».

(٢) في ب فقط: «مضاف» بالرفع ١٧٩/٣.

(٣) سبق ذكره رقم ٥٩٠ ولم يعلق عليه البغدادى في الخزانة كعادته. لأنه تقدّم قبل ذلك

(٤) الطور/ ١١.

(٥) في ط: «وقوله» بالواو تحريف.

الضَّالِّينَ ﴿١﴾، أى فعلتها إذ رببتنى، إذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى «إِذَا»: إنها للجواب والجزاء.

وكسر الذال فى نحو: حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجرِّ خلافاً للأخفش فإنه زعم أنه مجرور بالإضافة، وبناء «إِذ» يمنع جرّه، وأيضاً، نحن نعلم أنه فى قوله: «وأنت إذ صحيح»، ليس بمجرور، وهو مثله فى حينئذ لكنهم إنما ألزموها الكسر لتكون فى صورة المضاف إليه الظرف الأول، ويجوز فى غيره الفتح أيضاً كقوله تعالى حاكياً: «فعلتها إِذَا وأنا من الضالين»، كما بينا.

واعلم أن الظرف المضاف إلى الجملة، لمَّا كان ظرفاً للمصدر الذى تضمنته الجملة، على ما قررنا قبل، لم يجوز أن يعود من الجملة إليه ضمير، فلا يقال آتيتك يوم قدم زيد فيه، لأن الربط الذى يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدم زيد فيه أى فى اليوم، وذلك غير مستعمل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ (٢)، وقد يقول العوام: يوم تسودّ فيه الوجوه، ونحو ذلك [وهو شاذ] (٣).

ولنذكر شرح قوله فى آخر الباب: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ، يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، وأنّ؛ ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إن ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يبنى منه المفرد والجمع المكسر، إذا بُنى، ولا يبنى منه المثنى، لما ذكرنا فى نحو: هذان، واللذان.

والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا:

إمّا واجبة الإضافة إليها، وهى: حيث، فى الأغلب، وإذ. وأمّا «إِذَا» ففيها

(١) الشعراء / ٢٠ . (٢) آل عمران: ١٠٦ .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣ / ١٨٠ .

خلاف على / ما يجيء، هل هي مضافة إلى شرطها أو، لا؟ وإمّا جائزة الإضافة، ١٠٧/٢
وهي غير هذه الثلاثة.

فالواجبة الإضافة إليها، واجبة البناء، لأنها مضاف في المعنى إلى المصدر الذي
تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر مضافة^(١) إلى الجملة، فإضافتها
إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بنيت «حيث»
على الضم كالغايات، على الأعراف.

وأمّا جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمّا أن تضاف إلى جملة ما ضية
الصدر، نحو قوله:

علي حين عاتبْتُ المشيبَ علي الصبا وقلت ألمّا تصحُّ والشيبَ وازع^(٢) = ٦٠٢
فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها.

أها الإعراب^(٣) فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فعلة البناء، إذن، عارضة.
وأمّا البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا إعراب له لفظاً ولا
محللاً موقع المضاف إليه الذي يكتسى منه المضاف أحكامه، من التعريف
والتنكير وغير ذلك، كما مضى^(٤) في باب الإضافة.

(١) كلمة «مضافة» سقطت من ب ٣/ ١٨٠.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الأربعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز إعراب «حين» بالجرّ للزومها للإضافة إلى الجملة.

ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبنى وهو جملة عاتبْتُ.

والشاهد من قصيدة للناطقة الذبياني، ديوانه ٧٩/، وقبلة:

فكففت متى عبرة فرددتها على النحر منها مستهلّ ودامع

من شواهد: سيبويه ٣٦٩/١، والمنصف ٥٨/١، وابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢ وابن يعيش

٨١/٣، ١٣٦/٨، وشرح شذور الذهب/٦٨، والمغنى ١١٥/٢، والعينى ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤،

وتفسير القرطبي ١٦٨/١٣، والتصريح ٤٢/٢، والأشموني ٢٥٦/٢، ٢٦٦/٣ واللسان: «وزع».

(٣) في ط «الإعراف» بالفاء، تحريف.

(٤) كلمة «مضى» سقطت من ب ٣/ ١٨١.

وإمّا ألا تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١)، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ، نحو: جئتكَ يوم أنت أمير، إذ لا بدّ له من الإعراب محلاً؛ فعند بعض^(٢) البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء.

وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ يجوز بناؤه، اعتباراً بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣)، لاحتمال كونه ظرفاً، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع؛ ولا في قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٤) على قراءة الفتح، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قبل: «يوم الدين».

وأما «غير»، المضاف إلى ما صدره: أن، أو: أن، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبنائها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٥)، ففتح «مثل» مع كونه صفة لحق، أو خبراً بعد خبر لأن، ويجوز أن يكون منصوباً، لكونه مصدرراً بمعنى: أنه لحق تحقّقاً مثل حقيقة نطقكم، وقال:

٦٠٣ = لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال^(٦)

(١) المائة / ١١٩ (٢) كلمة «بعض» سقطت من ب ٣ / ١٨١ .

(٣) قراءة الفتح قرأ بها نافع وابن محيصن . انظر معجم القراءات لقرآنية قراءة رقم ٦٨ - ٢٠ .

(٤) الانفطار / ١٩ . (٥) الذاريات / ٢٣ .

(٦) استشهد به على أن «غير» بنيت على الفتح لإضافتها إلى مبنى وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين، وتقدم ذكره برقم ٢٥٥ .

من شواهد : سيويه ١ / ٣٦٩ ونسبه لرجل من كناية .

ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى / ٤٥٨ لقيس بن رفاعه . وانظر ابن السجري ١ / ٢٦ ،

٢ / ٦٤ وروايته : «غير أن هتفت»، والتصريح ١ / ١٥ ، والهمع والدرر رقم / ٨٧٠ ، والأشباه

والنظائر رقم ٣٦٣ واللسان : «وقل» .

والضمير في «منها» راجع للوجناء» وهي الناقة الشديدة، وأراد بنسقت: صوّت مجازاً و«الأوقال»

جمع وقل، وهو ثمر الدوم اليابس

ففتح غير، مع كونه فاعلاً ليمنع.

ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «لا» كما مرّ في باب الاستثناء.

وعلة بنائهما: مشابهتهما لإذ، وإذا، وحيث، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما، ولأن فيهما الإبهام مثلها لفقد الحصر، كما مر. والمبنى، وهو: ما، وأن، وأن، واقع موقع ما أضيفا إليه.

ولو ثبت ما نقل الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أن» المشددة أو المخففة. لجاز إعرابها وبنائها نحو مثل، وغير.

وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على «إذ»، نحو: حينئذ، وإعرابها، قرئ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمئِذٍ﴾^(١)، بفتح يوم، وجره^(٢)، أما الإعراب فلعرض علة البناء أعني الإضافة إلى الجمل، وأما البناء فلوقوع إذ، المبنى موقع المضاف إليه لفظاً، كما بينا.

فصار نحو^(٣) قوله:

* على حين عاتبت المشيب^(٤) *

٦٠٤ =

ثبت بما بيننا أن قوله: «والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناؤها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: ... مثل وغير، مع ما، وأن: أي: مثل «مع ما، و «غير» مع أن مشددة، ومخففة، وهذا تمام الكلام على الظروف المضافة إلى الجمل.

وقال المصنف: بنى «حيث» لأنه موضوع [لمكان حدث تتضمنه الجملة]^(٥) فشابه/ الموصولات في احتياجه إلى الجمل، وكذا قال في: إذ، وإذا.

١٠٨/٢

(١) هود/٦٦

(٢) قراءة الجر قراءة حفص عن عاصم، وقراءة الفتح قراءة نافع - الكسائي - عاصم - الشيبوذى - شعبة. انظر التيسير للداني، ومعجم القراءات قراءة رقم ١٣٦١٢.

(٣) نحو بمعنى «مثل».

(٤) سبق ذكره رقم ٦٠٢

(٥) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «لمكان مصدر كائن في الجملة»

ويجوز، أن يقال في «إذ»: إنه بنى، لأن وضعه وضع الحروف، كما يقول بعضهم.

وبنى «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات، لأن إضافته كالإضافة على ما ذكرنا.

وقد تفتح الثاء وتكسر.

وقد يخلف ياءها واو، مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فقعية، وندرت إضافتها إلى مفرد^(١)، قال:

= ٦٠٥ وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْحَبِيْ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعِمَائِمِ^(٢)

وقال:

= ٦٠٦ * أَمَا تَرِي حَيْثُ سَهَيْلٍ طَالِعًا*^(٣)

(١) في ب فقط ١٨٢/٣: «المفرد» بالتعريف.

(٢) هو الشاهد الموفى الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن إضافة حيث إلى مفرد نادر، فتكون حيث بمعنى مكان و«لى» مجرور بإضافة حيث إليه.

والشاهد قائله مجهول.

والحبا جمع حبة بضم الحاء، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بعمامته وقد يحتبى بيديه. من شواهد: ابن السجري ١/١٣٦، وابن يعيش ٤/٩٢، وأوضح المسالك رقم ٣٣٢، والعيني ٣/٣٨٧، والتصريح ٢/٣٩، والهمع والدرر رقم ٨٣١، والأشمونى ٢/٢٥٤، وشرح شواهد المعنى للسيوطى/٣٨٩. وانظر تفسير الكشاف ٣/٣٤، وشواهد الكشاف رقم ١٩٤.

(٣) هو الشاهد الحادى بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن حيث مضافة إلى مفرد بندرة وعجزه:

* نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا*

والشاهد قائله مجهول

من شواهد: شرح المعنى للسيوطى / ٣٩٠ والهمع والدرر رقم ٨٣٢ وشرح شذور الذهب / ١١٧، والعيني ٣/٣٨٤، والأشمونى ٢/٢٥٤، وحاشية يس ٢/٣٩.

وبعضهم يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ، محذوف الخبر، أي حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد «حيث» غير قليل.

ومع الإضافة إلى المفرد، يعربه بعضهم لزوال علة البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على بنائه^(١)، لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

وترك إضافة «حيث» مطلقاً، لا إلى جملة ولا إلى مفرد: أندر، وظرفيتها غالبية لا لازمة، قال:

٦٠٧= *لدي حيث ألفت رحلها أم قشعم*^(٢)

وكذا في قوله: أما ترى حيث سهيل، وهو مفعول ترى، وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣)، وحكى: «هي أحسن الناس حيث نظر ناظر» أي وجهاً، فهو تمييز.

وقال الأخفش: قد يراد به الحين، كما في قوله:

٦٠٨= للفتي عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه^(٤)

(١) في ب فقط ٣/١٨٣: «البناء».

(٢) هو الشاهد الثاني بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «حيث» المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية، فتجر كما في البيت فإنها في موضع جر بإضافة «لدي» إليها.
وصدره:

* فشَد ولم تَفْرغ بيوت كثيرة*

والشاهد من معلقة زهير المشهورة

من شواهد: المعنى ١/١١٦، وحاشية يس ٣٩/٢

(٣) الأنعام/١٢٤

(٤) هو الشاهد الثالث بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد على أن الأخفش قال: إن حيث قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان كما في هذا البيت.

والشاهد لطفة، انظر ديوانه / ٢١١.

من شواهد الهمع والدرر رقم ٨٣٤، وتفسير القرطبي ٨/٣٤١.

[معنى إذا وإذا]

(ص): «ومنها إذا، وهى للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، وإذ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان».

(ش): قد تقدم ههنا علة بنائها، وذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير، الكلام فى وقوع الجمل بعدها، فنقول:

قد تكون «إذا» للماضى، كإذ، كما فى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾^(١) و: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾^(٢) و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾^(٣)، كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾^(٤).

على أنه يمكن أن تؤوّل بالتعليلية، وكما فى قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٥) ويمكن أن تكون من باب: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٦).

وقد تكون «إذا» مع جملتها، لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾^(٧) أى هذه عادتهم المستمرة، ومثله كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا﴾^(٨)، و﴿إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾^(٩) والأصل فى استعمال «إذا»، أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه [مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما أن «إذ» لزمان

(٢) الكهف/ ٩٦.

(١) الكهف/ ٩٣.

(٤) الأحقاف/ ١١.

(٣) الكهف/ ٩٦.

(٦) الأعراف / ٤٤.

(٥) غافر / ٧٠ - ٧١.

(٨) البقرة/ ١٤.

(٧) البقرة/ ١١.

(٩) التوبة/ ٩٢.

من أزمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه^(١) مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كَوَّرَتْ﴾^(٢) ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أو لاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم. والثاني لازمه. فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي، فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه، فالكلمة الموضوعية له «لو».

وإن لم يكن مع قطع المتكلم. بعدمه، استعمل فيه «إن»، لا على أنها موضوعة له كما يجيء فهذا كان «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط، لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم.

وقد يكون في المستقبل، وقد وضعت له/ «إن». ولا يكون معنى الشرط في ١٠٩/٢ اسم إلا يتضمن معناها.

فلو، موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإن موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شك في وقوعه كما في حقنا أو لم يشك^(٣) كـ «إن» الواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إن» الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه:

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ١٨٥/٣.

(٢) التكوير/ ١.

(٣) في ب ١٨٥/٣ «كالواقعة» بدل: كـ «إن» الواقعة.

إِمَّا عَلَى أَنْ يُجَوِّزَ التَّكَلِّمَ وَقَوَعَ الْجُزْءَ، وَلَا وَقَوَعَهُ فِيهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ﴾^(١) وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ بَعْدَهُ فِيهِ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ لَهُ «لَوْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٢) وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ بِوُجُودِهِ نَحْوُ: زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لَكِنَّهُ بَخِيلٌ، وَأَنْتَ، وَإِنْ أُعْطِيتَ جَاهًا: لَتَيْمٌ.

وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَاضِي عَلَى خِلَافِ وَضْعِهَا وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِيهِ فِي الْأَغْلَبِ، إِلَّا وَشَرْطِهَا «كَانَ» لِمَا يَأْتِي فِي الْجَوَازِمِ.

وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ «لَوْ» فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣) بِمَعْنَى «إِنْ»، وَقَدْ تَكُونُ، أَيْضًا لِلِاسْتِمْرَارِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي «إِذَا»، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَآدِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، لَابْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا»^(٤) فَنَقُولُ:

لَمَّا كَانَ «إِذَا» مَوْضُوعًا لِلْأَمْرِ الْمَقْطُوعِ بِوُجُودِهِ، فِي اعْتِقَادِ التَّكَلِّمِ، فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَفْرُوضِ وَجُودَهُ، لَتَنَافِي الْقَطْعِ وَالْفَرَضِ فِي الظَّاهِرِ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ - كَمَا بَيَّنَّا - هُوَ الْمَفْرُوضُ وَجُودَهُ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ يَنْكَشِفُ لَنَا الْحَالُ كَثِيرًا فِي الْأُمُورِ الَّتِي نَتَوَقَّعُهَا قَاطِعِينَ بِوُقُوعِهَا، عَلَى خِلَافِ، مَا نَتَوَقَّعُ جَوْزُوا نَظْمِينَ «إِذَا» مَعْنَى «إِنْ»، كَمَا فِي «مَتَى» وَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْجَوَازِمِ.

فَيَقُولُ الْقَائِلُ: إِذَا جِئْتَنِي فَأَنْتَ مَكْرَمٌ، شَاكًا فِي مَجِيءِ الْمُخَاطَبِ غَيْرِ مَرْجِحِ وَجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ، بِمَعْنَى: مَتَى جِئْتَنِي: سِوَاءِ.

لَكِنْ إِضْمَارُ «إِنْ» قَبْلَ «مَتَى» وَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْجَوَازِمِ، عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ

(١) يوسف/٢٦.

(٢) المائدة/١١٦.

(٣) علق على ذلك السيد الشريف بقوله: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾

[الحجرات: ٧] ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥، ٦] وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ تَعْلَمُونَ

مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا... وَلَبِكَيْتُمْ كَثِيرًا» وَنَحْوَ ذَلِكَ

(٤) فِي مُسْلِمٍ بِرِوَايَةٍ: «لَوْ كَانَ لَابْنَ آدَمَ وَآدِيَانِ مِنْ مَالٍ...» فِي بَابِ: الزَّكَاةِ. انظُرِ الْجَامِعَ الْمُفْهَرَسَ

لِلْأَلْفَاظِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَدِيثِ رَقْمِ ٢٤٥٧٢.

سيبويه في أسماء الشرط والاستفهام^(١) صار بعد العروض ، عريقاً ثابتاً إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إذا» فجاز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط الواقع فيها.

وأما «إذا»، فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إن» الدال^(٢) على الفرض ، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال:

ترفع لي خندقُ والله يرفعُ لي ناراً، إذا خمدتُ نيرانهمُ تقد^(٣) = ٦٠٩
وقال:

إذا قصرتُ أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب^(٤) = ٦١٠

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم، عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير.

ولما كثر دخول معنى الشرط في «إذا» وخروجه عن أصله من الوقت المعين،

(١) كلمة: «والاستفهام» سقطت من ط، وب ١٨٦/٣.

(٢) في ب فقط ١٨٧/٣ «الدالة»

(٣) هو الشاهد الرابع بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «إذا» قد تجزم في الشعر فعلين كما هنا، إن جملة «خمدت» في محل جزم شرط إذا، و«تقد» جوابها، وهو مجزوم وكسرة الدال للروى والشاهد للفرزدق، وليس في ديوانه نشر دار صادر.

من شواهد: سيبويه ٤٣٤/١، والمقتضب ٥٢/٢، وابن السجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧.

(٤) هو الشاهد الخامس بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد على أن «إذا» جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر بدليل جزم نضارب بالعطف على موضع جملة «كان وصلها» الواقعة جواباً لـ «إذا»، ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم لما عطف عليه نضارب مجزوماً، وأما كسرة الباء فهي للروى.

والشاهد لقيس بن الخطيم ديوانه / ٨٨، من قصيدة قيلت في «حرب حاطب» مطلعها:

أُتعرِفُ رسماً كالطراد المذاهب لعمرة وحشاً غيرَ موقف راكب

وذكر البغدادي في الخزانة أن ابن السيد رواه: «إلى أعدائنا للتقارب» فلا شاهد فيه.

وروى أيضاً: *وإن قصرت أسيفنا فنضارب* بالرفع على الإقواء.

من شواهد: ابن السجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، وسيبويه ٤٣٤/١، وتفسير القرطبي

٢٠١/١

جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية وذلك في الأمور القطعية، استعمال «إذا» المتضمنة لمعنى «إن» وذلك بمجئى جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾^(١)، إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾.

كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمناً معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره: جاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾^(٣) لأن الفتن، والإفاءة، متحققا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٤)، والفاء في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة.

وإنما رُتب «إذا» والموصول، في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما^(٥)، ترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط والجزاء، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط.

ولتحصيل هذا الغرض، عمل في «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل مابعده فيما قبله، كالفاء في: فسبح، وإن، في قولك: إذا جئتني فإنك مكرم، ولا م الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿أَتَذَكَّرُ أَمَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾^(٦) كما عمل ما بعد الفاء وإن في الذى قبلهما في نحو: أما يوم الجمعة فإن

(٢) البروج/ ١٠.

(١) النصر/ ١

(٣) الحشر/ ٦ وفي ط: «وأما أفاء» تحريف واضح.

(٤) النحل/ ٥٣

(٦) مريم/ ٦٦.

(٥) في ب ١٨٨/٣: «بعده» بدل «بعدهما» تحريف

زيداً قائم، وأماً زيداً فإنى ضارب، للغرض الداعى إلى هذا الترتيب، كما يجىء فى حروف الشرط.

فإذا تقرّر هذا قلنا، العامل فى «متى» وكل ظرف فيه معنى الشرط: شرطه، على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءه، على ما قال بعضهم، كما لا يجوز فى غير الظرف، على ما مر، ألا ترى أنك لا تقول: أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم، على ما مضى فى الكنايات.

ولو جاز، أيضاً، عمل الجزاء فى أداة الشرط، لقلنا: الشرط أولى، لأنهما فعلان توجهها إلى معمول واحد، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المصرين، كما فى: زارنى، وزرته زيد، فكان الأولى، إذًا، أن يقال: متى جتنى فيه أو متى جتنيه، ولم يسمع.

وأما الاستدلال على كون الشرط فى مثله هو العامل بمجئى الجواب فى بعض المواضع بعد «إن» أو اللام، أو الفاء، نحو: متى جتنى فإنك مكرم، و: فأنت مكرم: فلأنت مكرم، فمما لا يتم، لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمّنه معنى الشرط الذى له الصدر، يجوز مثل هذا الترتيب كما مرّ آنفاً. وأما العامل فى «إذا» فالأكثر على أنه جزاؤه^(١)، وقال بعضهم: هو الشرط، كما فى «متى» وأخواته.

والأولى أن نفصل، ونقول: إذا تضمّن «إذا» معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من «متى» ونحوه.

وإن لم يتضمّن، نحو: إذا غربت الشمس جتتك، بمعنى: أجبك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً فى الحقيقة، [دون الذى فى محل الشرط إذ هو مخصص للظرف]^(٢)

(١) فى ط: «جزاءه» بالنصب، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات بالتعبير التالى:

وتخصيصه له إما لكونه صفة له، أو لكونه مضافاً إليه، ولا ثالث استقراء.

ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذ لو كان وصفاً لكان الأولى : الإتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات، ولم يأت في كلام ، فتخصيصه له، إذن، لكونه^(١) مضافاً إليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها، لا على سبيل الوصفية، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾^(٢) وغير ذلك.

ولو سلمنا، أيضاً أنه صفة قلنا: لا يجوز عمل الوصف في الموصوف ، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف ، وذلك أن كل كلمتين أو أكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معاً جزء كلام، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية، كالمضاف، في المضاف إليه، ولا يجوز العكس، إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدّم من وجه. مؤخر من آخر، فكذلك: ما هو بمنزلتها في المعنى، فمن ثم لم تعمل صلة في موصول، ولا تابع في متبوع، ولا مضاف إليه في مضاف، أما كلمة الشرط إذا عمل / فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدة إذ لا يقعان إذاً موقع المفرد، كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها، فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر، نحو: متى تذهب أذهب، و: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣).

بلى، إن لم يعمل الشرط في كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعهما موقع المبتدأ، على ما هو مذهب بعضهم.

فإذا تقرّر هذا، قلنا: إن الفاء في قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلى

= جزاء في الحقيقة «دون الأول إذ الأول مخصص» إلخ.

(١) في ب فقط ١٨٩/٣ : «بكونه» بالباء.

(٢) المائة/١٠٩ .

(٣) الإسراء / ١١٠ .

قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾^(١) زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء، للغرض المذكور.

وإنما حكمنا بزيادتها، لأن فائدتها التعقيب، كما ذكرنا، من أن السببية لا تخلوا من معنى التعقيب، و: ﴿إِذَا جَاءَ﴾ ظرف التسبيح فلا يكون التسبيح عقب المجيء، بل في وقت المجيء.

وقال المصنف في شرح المفصل: إن تعيين الوقت في «إذا» يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً إليه، كما يحصل في قولنا: زماناً طلعت فيه الشمس.

وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي^(٢) لتخصيصها^(٣)، لتخصص «متى» في: متى قام زيد، وهو غير مخصص، اتفاقاً منهم.

وأما استدلاله على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى: ﴿أَنْذَا مَا مِتْ لِسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾^(٤) وأن الجواب لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت.

فالجواب: أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أنذما ماتت وصرت رميماً: أبعث، أى مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى: ﴿أَنْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾^(٥) وكثير في القرآن مثله. واستدل، أيضاً، بنحو قولهم: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً.

والجواب: أن «إذا» هذه بمعنى «متى» فالعامل شرطها، أو نقول: المعنى: إذا

(١) النصر ١-٣:

(٢) ط: «يكف» بدون ياء، تحريف.

(٣) علت السيد الشريف على ذلك بقوله: «لتخصيصها» جواب لو. والمعنى مجرد الذكر بعد إذ لا يفيد تخصيصها، كما أن الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى إذ هي ليست مضافة.

(٤) مريم/ ٦٦، وفي ط: «حياً» بالخاء، تحريف. (٥) الواقعة/ ٤٧.

جئتني اليوم، كان سبباً لإكرامى لك غداً، كما قيل فى نحو: إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس، أن المعنى: إن جئتني اليوم يكن جزاءً لمجيئى إليك أمس.

ولعدم عراقه «إذا» فى الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٢) ولا منع من كون «هم» فى الآيتين: تأكيداً للواو، والضمير المنصوب فى أصابهم.

ولعدم عراقتها أيضاً جاز، وإن كان شاذاً، مجيئى الاسمىة الحالية عن الفعل بعدها فى قوله:

إِذَا الْخِصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ^(٣)

= ٦١١

قيل: ليس فى «إذا» فى نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٤) معنى الشرط إذ جواب الشرط: إما بعده، أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهراً، ولا مقدراً، لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلا القسم، فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أقسم، فلا يكون القسم منجزاً بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود

(١) الشورى/٣٧.

(٢) الشورى/٣٩.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٦٩ واستشهد به على أن وقوع الجملة الاسمىة بعد إذ شاذ.

والشاهد عجز، صدره:

* فهلا أعدونى لثلى تفاقدا *

قال البغدادي: «إذا» ظرف لأعدونى، وجملة «تفاقدا» اعتراض بينهما. يقول: هلا جعلونى عدة لرجل مثلى فقد بعضهم بعضاً، وهلا ادخرونى ليوم الحاجة، إذا كان الخضم هكذا متأخر العجز، مائل الرأس منحرفاً وهذا تصوير لحال المقاتل، إذا انتصب فى وجه مقصوده. ورجل أبزى: يخرج صدره ويدخل ظهره.

وأبزى هذا مثل ومعناه: الراصد المخاتل.

(٤) الليل / ١

إذا القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل.

فإن قيل: فإذا كان ظرفاً مجرداً، فأيش (١) ناصبه؟

قلت: قال المصنف: ناصبه حال من الليل، أى: والليل حاصلًا وقت غشيانه.

ولى فيه نظر، إذ لا شيء هنا يقدر عاملاً فى «حاصلًا» إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول «أقسم» فيكون الأقسام فى حال حصول الليل، كما أن المرور فى قولك مررت بزيد صارحاً: فى حال صراخه/ وحصول الليل فى وقت - غشيانه ١١٢/٢ لأن وقت الغشيان ظرف له كما أن الخروج فى قولك خرجت وقت دخولك فى وقت دخول المخاطب. فيكون الأقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مر.

وأيضاً فى قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ﴾ (٢)، يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجثة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية، أى: وقت غشيان الليل، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: من حيث أن إخراج «إذا» عن الظرفية قليل. والثانى أن المعنى: بحق القمر متسقاً، لا: بحق وقت اتساق القمر.

وليس يبعد أن يقال. هو ظرف لما دلَّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال، لأنه لا يقسم بشيء إلاَّ لحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا فى المفعول معه، من جواز عمله مقدراً عند قوة الدلالة عليه، وخاصة فى الظرف، فإنه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهور بالتقدير: وعظمته إذا اتسق، فهو كقولك: عجباً من زيد إذا ركب، أى من عظمته، والظرف ههنا لا يصلح أن يكون معمولاً لإنشاء التعجب، كما لم يصلح هناك لكونه معمولاً، لإنشاء القسم، فأضمر العظمة، إذ لا يتعجب إلا من عظيم، كما لا يقسم إلا بعظيم فى معنى من المعانى.

(٢) الانشقاق: ١٨ .

(١) معناها: أى شيء

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى» كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قَلْتُمْ..﴾^(١) فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصب بأخراهما^(٢)، كما مرّ، «وحتى»، تكون معها حرف ابتداء، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء: أنه يقع المبتدأ بعدها، فقط، بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ بالرفع، وتقول: سرت حتى يكلُّ الناس. وقال بعضهم: يجوز أن يتجرد، بعد حتى، عن الشرطية، وينجرّ بحتى ولعلّه حملة عليه قوله:

٦١٢ = حتى إذا أسلكوهم في قتائدهِ شلا كما تطرد الجمالةُ الشردا^(٣)

وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر محافظة في أغلب أحوالها.

وقال الميداني: «إذا» فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر: غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٤) أى تكون أمور لا يقدر على وصفها.

وعن بعضهم أن «إذا» الزمانية تقع اسماً صريحاً في نحو: إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو، أى وقت قيام زيد وقت وقوع عمرو وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب.

(١) غافر / ٣٤

(٢) فى ط فقط: «بأخريهما» بالياء.

(٣) هو الشاهد السادس بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جواب «إذا» عند الشارح المحقق محذوف لتفخيم الأمر، والتقدير: بلغوا أملهم، أو أدركوا ما أحبوا، ونحو ذلك و«الشردا» جمع شرد، وهى من الإبل التى تفرّ من الشىء إذا رأتها، فإذا طردت كان أشدّ لفرارها، فلذلك خصّتها بالذكر.

و«قتائده» هى ثنية ضيقة، وقيل: هى عقبة، وقيل: هو جبل و«الشلّ» الطرد.

والشاهد آخر قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً لعبد مناف بن ربیع الجربى

من شواهد: مجاز القرآن ١/ ٣٦، ٣٧، والإنصاف ٢/ ٤٦١، والهمع والدرر رقم ٨٠١، وتفسير القرطبي ١٢/ ١١٩.

(٤) الانشقاق / ١

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (١) فإذا الأولى زمانية، والثانية للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يجيئ في باب الشرط (٢).

قوله: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلاف في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأن الأقرب كونها حرفاً، فلا محل لها، والتي تقع جواباً للشرط: للمفاجأة، كما يجيئ في حروف الجزم (٣).

والكوفيون يجوزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم بنصب القائم، على أن زيداً مرفوع بالظرف كما في نحو: في الدار زيد، لأن «إذا» المفاجأة عندهم ظرف مكان، أما نصب القائم، فقالوا: لأن «إذا» المفاجأة، تدل على معنى «وجدت» فتعمل عمله، لأن معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأة، فالتقدير: خرجت فوجدت زيداً القائم، والقائم ثاني مفعوليه.

ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم: «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها»: لا يجوز إلا إياها/ ١١٣/٢ وقال سيبويه: لا يجوز إلا: فإذا هو هي، لأن «إذا» المفاجأة يجب الابتداء بعدها.

قال الزجاجي مشنعاً على الكوفيين: فإذا عندهم كالنعامة قيل لها: احملِي فقالت أنا طائر، وقيل لها طيرى قالت أنا جمل، إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وأن أعملوها عمل: «وجدت»، طالبناهم بفاعل ومفعولين، قال: بلى، يجوز: فإذا عمرو قائماً، على أن «إذا» خبر، وقائماً: حال، أي: فبالمكان عمرو قائماً، وأما مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إلا الرفع على أنه خبر.

وقال ثعلب اعتذاراً للكوفيين في نحو: فإذا هو إياها: إن «هو» عماد، وإذا

(١) الروم: ٢٥.

(٢) في المخطوطات: «كما يجيئ في باب الفعل المجزوم».

(٣) في المخطوطات: «كما يجيئ في هذا الباب».

كوجدت مع أحد مفعوليه ، كأنه قال: فوجدته هو إياها، كقوله:

٦١٣ = فأضحى ولو كانت خراسانُ دونهُ رآها مكان السُّوق أو هي أقرباً^(١)

أى: رآها هي أقرب، فقال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب، غلط، لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط «هو» في مسألتنا، أصلاً، هذا آخر كلام الزجاجي. ويمكن أن يقال: إن الفصل لم يوجد في كلام العرب إلا إذا كان خبر المبتدأ معرفاً باللام، أو أفعال التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نظر، كما مرَّ في باب الضمائر.

وقوله: «أو هي أقرباً»، بمعنى: أو هي في مكان أقرب فهو نصب على الظرف.

وقد تقع «إذ» و«إذا» في جواب: بينا، وبينما، وكلتاها، إذن، للمفاجأة،

والأغلب مجيئ «إذ» في جواب بينما، وإذا، في جواب بينا، قال:

٦١٤ = فبينا نسوس الناسَ والأمرُ أمرنا إذا نحن فيهم سوقةً نتصَّفُ^(٢)

ولا يجيء بعد «إذ» المفاجأة إلا الفعل الماضي، وبعد «إذا» المفاجأة إلا الاسمية.

(١) هو الشاهد السابع بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «هي» وقعت فصلاً.

والشاهد آخر آيات خمسة لعبد الله بن الزبير الأسدي.

من شواهد: الكامل / ٤٩٦، وأولها:

أرى الأمر منصباً متصِّباً أقول لعبد الله يوم لقيته

تجهزَ فإما أن تزور ابن ضابئٍ عميراً وإما أن تزور المهلبا

(٢) هو الشاهد الثامن بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الأغلب مجيء إذا الفجائية في جواب بينا كما في البيت.

ومعنى: نتصَّفُ في الشاهد، أى نَخدِم، والناصف: الخادم.

وبعد الشاهد:

فأف لدنيا لا يدوم نعيمها تقلب تارات بنا وتصرَّفُ

والشاهد نسب حرقة بنت النعمان

من شواهد: ابن الشجري ١٧٥/٢، والمغنى ١٠/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٢٣،

واللسان: بين، وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٢٦.

وكان الأصمعي، لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينا وبينما، لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين على، رضى الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بينا هو يستقبلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته».

ولما قصد إلى إضافة «بين» اللازم إضافته إلى مفرد إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، على ما تقدم زادوا عليه «ما» الكافة، لأنها التي تكف مقتضى عن الاقتضاء، أو أشبعوا الفتحة فتولدت ألف، ليكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأنه وقف عليه، والألف قد يؤتى به للوقف، كما في: أنا، والظنوننا^(١).

وأصل «بين» أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير: جلست بينكما^(٢)، أى مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بين خروجك ودخولك: أى زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فـ«بين»، كما تبين مستعمل في الزمان، والمكان، وأما إذا كُفَّ بما، أو الألف وأضيف إلى الجمل، فلا يكون إلا للزمان، لما تقدم من أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا «حيث».

و«بين» فى الحقيقة، مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم، أى بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهى غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم فى كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضاف إلى الزمان زمانًا، لأن «بين» إن أضيف إلى الأمكنة أو جثت غيرها فهو للمكان نحو: من الدار وبين زيد وعمرو.

وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يوم^(٣) الجمعة والأحد، وكذا إن

وأنظر ديوان الحماسة شرح الميزوقى ٢/١٣٠٢.

(١) كلمة من قوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظنون﴾ الأحزاب/ ١٠.

(٢) فى ط: «بينكما» تحريف ظاهر.

١١٤/٢ أضيف إلى / الأحداث، نحو: بين قيام زيد وعوده، ألا أن يراد به مجازاً: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعيرت لما بين الحَدَثين مكاناً، فلهذا وقع «بين» خبراً عن الجثة. فبينما، المضاف تقديراً إلى زمان محذوف، وظاهراً إلى جملة مقدره بحدث، لا بد أن يكون بمعنى الزمان، فلهذا جاز إضافته إلى الجمل.

وكل ما قلناه في «بينما» يطرد في «كلما»، من مجيئ «ما» الكافة، لتكفه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل.

فكلما إذاً زمان مضاف إلى الجملة، لأن كلاً، وبعضاً، من جنس ما يضافان إليه، زماناً كان أو مكاناً أو غيرهما.

وله «ما» في «كلما» من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: مَنْ، وما، ومتى؛ شابهها أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف بينا وبينما.

ولهذا جاز، أيضاً، وقوع الماضي بعد «كلما» بمعنى المستقبل، لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماضٍ، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إن».

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث»، احتمل الماضي والمستقبل للعموم الذي فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفي «كلما» رائحة الشرط.

وأما «حيثما»، فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلاً، كمن، وما، ومتى، فالعامل في: كلما، وحيث، ماهو في محل الجزاء، لا الذي في محل الشرط، كما في «إذا»، لأنهما في الأغلب، يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طلعت الشمس أتيتك، وكلما أصبحت فسبح الله، وجلست حيث جلس زيد.

وقد يستعملان في غير المقطوع به^(١) نحو: كلما جئتنى أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إن» في المقطوع بوجوده، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك، وكل ذلك على خلاف الأصل. ويدخل بينا، وبينما، وكلما، في الماضي والمستقبل.

ولنا أن نرتكب بناءً بينا وبينما وكلما على الفتح لكون إضافتهما كلا إضافة، كما ذكرنا في «حيث» إلا أنها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتها الإعرابية.

وإنما رُتّب بينا، وبينما، وكلما، مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأول، لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُدخل «إذا» و«إذ» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلاً على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأةً بلا تراخ فيكون أكد في معنى اللزوم.

وقيل في «كلما»: إنه معرب، وما مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدر، فيجوز ادعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إذ» و«إذا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب المبرد: إن «إذا» المفاجأة ظرف مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إذ» المفاجأة، فإذ، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما، وبينما وبينما، ظرفا زمان له.

فمعنى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه، في ذلك المكان، أي في مكان قيامه.

وإن قلنا: إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهب الزجاج، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجان عن الظرفية، مبتدآن، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقت رؤية زيد هنداً حاصل^(٢) بين أوقات قيامه.

(٣) في ب فقط ١٩٧/٣: «بين يومى الجمعة والأحد».

(١) في المخطوطات: «يستعملان في الأمر المشكوك فيه».

والأولى: القول بحرفية كلمتي المفاجأة، كما هو مذهب ابن برّي، فالعامل في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة، أو نقول: إنهما زائدان، وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما، كما قال الجوهري، وابن قتيبة، وأبو عبيدة، بزيادة «إذ» في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا﴾^(١) وبزيادة «إذا» في قوله:

حتى / إذا أسكلوهم في قتادة^(٢)..... البيت = ٦١٥

والكلام على مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٣)، كالكلام على: بينما زيد قائم إذ رأى عمرًا سواء.

ويجوز أن يكون «إذا» في جواب بينما، وإذا، ولما، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) ظرف زمان، بدلاً من الظروف المذكورة. ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يستبشرون، وكذا في الباقيين، فالجملة المضاف إليها «إذا» محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط، أي: إذا أصاب... هم يستبشرون، و: «إذا فريق منهم بربهم يشركون»^(٥).

وكذا نقول: إذا وقعت جوابًا لأن، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾^(٦)، أي: إذا أصابتهم يقنطون، أي في تلك الحالة يقنطون.

وإن قلنا: إنها ظرف مكان فلا نقدر لها جملة مضافًا إليها، لأن المكان لا يضاف إلى الجملة، إلا «حيث»، بل المعنى: في ذلك الموضع يقنطون، وكذا في جواب إذا، وبينما، ولما.

وإن قلنا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعة، فلا إشكال، لأنها، إذا حرف كالفاء سواء.

(٢) في المخطوطات: «كائن» بدل: «حاصل».

(١) البقرة/٥١. (٢) سبق ذكره رقم ٦١٢.

(٣) الروم/٤٨. (٤) النساء / ٧٧.

وقد تجيء «إذ» للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما، نحو قولك: كنت واقفاً إذ جاءني عمرو.

ويجوز إضافة بينا دون بينما إلى المصدر، قال:

بينَا تَعَنَّهَ الكَمَاةَ وَرَوَّغَهُ يَوْمَا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعٌ^(١)
بتقدير: بين أوقات تعانقه.

والأعرف: الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أى: تعانقه حاصل.

قوله: «ومنها»^(٢) إذ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان؛ وذلك بلا فصل، لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في «إذا»، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى «إن»، وإن للشرط في المستقبل، و«إذ» موضوعة للماضى فتنافيا.

و«إذا» إذا دخل على المضارع^(٣) قلبه إلى الماضى كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، و: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾^(٥)، ويلزمها الظرفية، إلا أن يضاف إليها

(٥) الروم / ٣٣. (٦) الروم / ٣٦.

(١) هو الشاهد التاسع بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز إضافة «بيناً» دون «بينما» إلى المصدر كما فى البيت. وعلق البغدادي على قوله: «بيناً تعنقه»، كذا فى جميع الروايات. ووقع فى الشرح وفى جمل الزجاجى وغيرهما: «تعانقه» بالألف، قال ابن السيد واللخمي هو خطأ والصواب: «تعنقه»، لأن تعانق لا يتعدى إلى المفعول، إنما يقال: تعانق الرجلان.

والتعنى هى التعدية، ومعنى الجميع: الأخذ بالعتق. و«السلفع» كجعفر: الجرى الواسع الصدر. ومعنى الشاهد: أن هذا المستشعر الدرع حزمًا وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان قدر له رجل هكذا وقيض له فارس شجاع مثله فاقستلا حتى قتل كل واحد منهما صاحبه، ومراده أن الشجاع لاتعصمه جراته من الهلاك.

والشاهد لأبى ذنؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ١٨/١.

من شواهد: «الخصائص ١٢٢/٣»، وابن يعيش ٣٤/٤، ٩٩ والمغنى رقم ٦٩٢، ٩٢٢، والهمع والدرر رقم ٨٢٧، والأشباه والنظائر رقم ١١٩.

وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى / ٨٧٩.

(٢) فى ب فقط: «وإذ» ٣/ ٢٠٠ دون: «ومنها».

(٣) فى المخطوطات: «المستقبل» مكان: «المضارع».

(٤) الأنفال / ٣٠.

زمان، كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢).

ولم يُعهد مجروراً باسم إلا ببعده.

ويقع مفعولاً به، كقولك: أتذكر إذ من يأتنا نكرمه، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكَرٌ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾^(٣)، على أن «إذ» بدل من قوله: أخا عاد. وقيل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعْدَانَا﴾^(٤): إنها زائدة كما مضى. وقيل: هي مفعولة لـ «اذكر»، ويلزمها الإضافة إلى الجملة. وإن حذف لقيام القرينة عوضت منها التنوين، كما في قوله.

* وأنت إذ صحيح^(٥) *

= ٦١٧

فيكسر ذالها، أو يفتح، كما مر، ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لما مرَّ. وتجيئ «إذ» للتعليل، نحو: جئتكَ إذ أنت كريم، أي لأنك، والأولى حرفيتها، إذًا، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حدِّ الاسم. واعلم أنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماضٍ، نحو: إذ زيد قام، بل الفصح: إذ قام زيد، لأن «إذ» موضوع للماضي، فايلاؤه الماضي أولى، للمشاكلة والمناسبة؛ ولا يرد عليه نحو: إذ زيد يقوم، لأن «إذا» على مذهب سيبويه، داخلة على «يقوم» المقدر المفسر بهذا الظاهر.

(٥) التوبة/ ٤٠.

(١) الأعراف/ ٨٩.

(٢) في ط والمخطوطات: بعد إذا أنتم مهتدون» والصواب: بعد إذا أنتم مسلمون» آل عمران/ ٨٠.

(٣) الأحقاف / ٢١.

(٤) البقرة/ ٥١.

وأما على مذهب مَنْ أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل، فهذا وارد عليه، ولا مخلص له منه، إلا استقباح استعمال مثل هذا، أيضاً، أعنى: إذا زيد يقوم^(١) فقل له كذا، والحق أنه قبيح قليل الاستعمال.

وقال المصنف معتذراً عن صاحب هذا المذهب: إن «يقوم ليس للاستقبال، بل للحال على وجه الحكاية.

وفيه نظر، لأن مثل: إذا زيد يقوم^(٢) فقل له كذا، مقصود به القيام/ ١١٦/٢ الاستقبالي، وحكاية الحال المستقبلية مما لم يثبت فى كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية.

وإذا جاءت «ما» بعد «إذا» فهي باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف «إذ» فانها تصير جازمة بما، كما يجىء فى الجوازم، ومنهم مَنْ قال: يجازى بإذاما فيجزم الشرط والجزاء.

وأنشد للفرزدق

* وكان إذا ما يسَلُّ السيف يضرب^(٣) * = ٦١٨

والرواية: متى ما.

[أين، وأنى، وأيان، ومتى، وكيف]

(ص): «ومنها أين وأنى للمكان، استفهاماً وشرطاً، ومتى للزمان فيهما وأيان للزمان استفهاماً، وكيف للحال استفهاماً».

(١) فى ب فقط ٢٠١/٣: «إذا يقوم زيد» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٢٠٢/٣: «إذا يقوم زيد» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) هو الشاهد العاشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعضهم قال: ويجازى بإذاما، فيجزم الشرط والجزاء كما جزم «يسلُّ»، وكسرت اللام لدفع التفاء الساكنين.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢١/١.

وصدر الشاهد:

* فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم *

من شواهد: تفسير القرطبي ٢٠١/١.

(ش): أين، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو. أين تكن أكن، وبنائهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستئصال الضم والكسر بعد الياء.

وأنى لها ثلاثة معانٍ استفهاميةً كانت أو شرطية.

أحدهما^(١): أين، إلا أن «أنى» مع «من» [فى الاستعمال]^(٢) إذاً ظاهرة، كقوله:

* من أين عشرون لها من أنى^(٣) * = ٦١٩

أى: من أين، أو مقدرة، كقوله تعالى: ﴿أُنَى لَكَ هَذَا﴾^(٤)، أى من أنى، أى من أين، ولا يقال: أنى زيد؟ بمعنى: أين زيد؟

وإنما جاز إضمار «من» لأنها تدخل فى أكثر الظروف التى لا تتصرف أو يقلّ تصرفها نحو: من عند، ومن بعد، ومن أين، ومن قبله ومن أمامه ومن لدنه، فصارت مثل «فى» فجاز أن تضم فى الظروف إضمار «فى»، ومنه قوله:

= ٦٢٠ صريع غوانٍ راقهنَ ورقنهُ لدن شبّ حتى شاب سؤد الدواب^(٥)

(١) فى ط والمخطوطات: «أحدهما» والأسلوب يقتضى أن يكون: «أحدها».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٠٣/٣.

(٣) هو الشاهد الحادى عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أنى» تجرّ بـ «من» ظاهرة كما فى البيت. ومقدّرة كما قدره الشارح المحقق. وذكر البغدادي أن هذا البيت من أرجوزة رواه أبو الحسن الأخفش. فى شرح نوادر أبى زيد عن ثعلب. وقبل البيت.

* لأجعلن لابنة عثم قنًا *

وعثم «المراد به عثمان». و«قنًا» قال ثعلب: يريد بقوله: «قنًا» ضرباً من الخصومة.

وقال ابن السيرافى: قوله: «قنًا» أى امرأ عجباً. وقوله: من أين عشرون لها» أى من الإبل. من شواهد: نوادر أبى زيد / ٢٤٣.

(٤) آل عمران/ ٣٧.

(٥) هو الشاهد الثانى عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لدن» مجرورة بـ «من» مضمرة أى من لدن شبّ وأورده أيضاً على أن «لدن» إذا أضبقت إلى الجملة تخصّت للزمان.

أى: من لدن شبَّ

ويجىء «أن» بمعنى «كيف» نحو: ﴿أَنْتَى يُؤْفَكُونَ﴾^(١). ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويجىء بمعنى «متى»، وقد أوكد قوله تعالى: ﴿أَنْتَى سِتْمَمُ﴾^(٢) على الأوجه الثلاثة.

ولا يجىء بمعنى متى، وكيف، إلا وبعده فعل.

وأما «أنى» الشرطية، فكقوله.

فأصبحت أنى تأتها تبتس بها كلاً مركبها تحت رجليك شاجر^(٣) = ٦٢١
أى من أين تأتها.

قوله: «ومتى للزمان فيهما»، أى فى الاستفهام والشرط.

وربما جرّت هذيل بـ«متى»، على أنها بمعنى: «من» كقوله:

شربن بما البحر ثم ترفعت متي لجج خضر لهن نبيج^(٤) = ٦٢٢

= والشاهد من قصيدة للقمامى ديوانه/٤٤، وأولها

نأتك بليلى نية لم تقارب وما حب ليلى من فؤادى بذاهب.

من شواهد: المعنى ١/١٦٩، والعينى ٣/٤٢٧، والتصريح ٢/٤٦.

والهمع والدرر رقم ٨٥٠، والأشباه والنظائر ٣٦٢/٣، وحاشية الأمير على المعنى ١/٣٦.

والتصريح ٢/٤٦، والأشمونى ٢/٢٦٣.

(١) التوبة / ٣٠. (٢) البقرة / ٢٢٣.

(٣) هو الشاهد الثالث عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أنى» فيه شرطية مجرورة بـ«من» مضمرة، أى من أنى تأتها.

وفى الخزانة: «يروى «تشتجر» بدل: «تبتس»، ومعناه: تشتبك، وىروى «تلتبس» ومعناه كمعنى

تشتجر، و«شاجر» مضطرب. و«مركبها»: ناحيتها اللتين ترام فيهما.

يقول: من ركبها فرقت بين «رجليه فهوت به.

والشاهد للبيد من قصيدة يعتب فيها على عمه. انظر ديوانه / ٦٥.

من شواهد: سيبويه ١/٤٣٢، والمقتضب ٢/٤٧، والجمل للزجاجى ٢١٦. وابن يعيش ٤/١١٠،

٤٥/٧.

(٤) هو الشاهد الرابع عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «متى» عند هذيل حرف جر بمعنى من، أوفى، أو اسم بمعنى وسط. =

أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهين حرفاً، أو بمعنى «وسط» كما حكى أبو زيد: «وضعتُه متى كميّ» أي وسط كميّ، أو في كميّ.

ولا يجوز: متى زيدٌ، لأن الزمان لا يكون خبيراً عن الجثة، وأما قولهم: متى أنت وبلادك؟ فمتى ليس بخبير، بل ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده [غير ساد مسدّه، كما سدّ في نحو: أمّاك زيد] (١) وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أي: متى أنت وبلادك مجتمعان.

و: «أيان» للزمان، استفهاماً كمتى الاستفهامية، إلا أن «متى» أكثر استعمالاً. وأيضاً، أيان مختص بالأمر العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾ (٢)، و: ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٣) ولا يقال: أيان نمت. وكسر همزته لغة سليم. وقال الأندلسي: كسر نونها لغة، والأولى الفتح لمجاورة الألف؛ وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع (٤). ويختص «أيان» في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل.

قال ابن جنى: ينبغى أن يكون «أيان» من لفظ «أي» لا من لفظ «أين» [لأن

= والشاهد لأبي ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ٥١/١، وروايته: تروّت «مكان: شربن».

قال في الدرر. والضمير في شربن للحناتم في بيت قبل الشاهد وهو:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم سود ماوهن نثيج

والحناتم: السحاب في سواده، ونثيج: سائل.

من شواهد: الخصائص ٨٥/٢، والمحتسب ١١٤/٢، وابن السجري ٢٧٠/٢.

ومعاني الفراء ٢١٥/٣، والمغنى ٩٨/١، ٢١/٢، والهمع والدرر رقم ١١٢٧ والعيني ٢٤٩/٣، والطبري ١٠٨/٢٩، ٤٢ر٤ عرضاً، وتفسير القرطبي ١٢٤/١٩، والتصريح ٢/٢، والأشموني، ٢٠٥/٢، ٢٢١.

وفي حاشية الصبان على الأشموني: «لهن نثيج» أي صوت حال من التون في شربن، وانظر البحر ٣٩٥/٨.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) النازعات/ ٤٢ (٣) الذاريات/ ١٢.

(٤) في ظ: «ممنوع» بدل: «مسموع».

أين^(١) للمكان، وللقلة فعّال، وكثرة فعّالان في الأسماء، فلو سميت بها لم تصرفها.

قال الأندلسي: ينبغي أن يكون أصلها: أيّ أوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي: أيوان، فأدغم بعد القلب.

وقيل: أصله: أيّ أن^(٢)، أي: أيّ حين، فخفف بحذف الهمزة^(٣)، فاتصلت الألف والنون بأيّ؛ وفيه نظر؛ لأن «آن» غير مستعمل بغير لام التعريف، وأيّ: لا يضاف إلى مفرد معرفة.

قوله: «وكيف للحال استفهاماً»، إنما عدّ «كيف» في الظروف / لأنه بمعنى: ١١٧/٢
على أيّ حال، والجارّ^(٤) [والظرف متقاربان، وكون «كيف ظرفاً، مذهب الأخفش؛ وعند سيبويه: هو اسم، بدليل إبدال الاسم منه، نحو: كيف أنت؟ أصحح أم سقيم، ولو كان ظرفاً لأبدل منه الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت؟ وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى حال الصحة أم على حال السقم؟

فكيف، عند سيبويه، مقدر بقولنا: على أيّ حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أيّ حال، وحاصل عنده مقدر^(٥).

فإن جاء بعد «كيف قول يستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد؟ فكيف منصوب المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان.

تقول في الجواب: متكئاً على آخر، أو معتمداً.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٠٥/٣.

(٢) في ظ: «أي الآن».

(٣) في ظ: يحذف اللام.

(٤) في ظ: والجار والمجرور عندهم كالظرف، فهو متعلق باسم فاعل مقدر، أي كائن كيف، فإن جاء بعد كيف قوله... إلخ.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ قرابة سبعة سطور.

وفى البدل: كيف يقوم زيد؟ أعمتدماً أم لا؛ فكأنك قلت: بأى صفة موصوفاً، يقوم زيد، أعمتدماً أم لا^(١)؟ فعمتدماً، بدل من «موصوفاً»، مع الجارّ المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» فى مثل هذا الموضع، وهو أن يليه قول مستغنى به، منصوبٌ المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم زيد: قياماً حاصلاً على أى صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال، لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر؛ لكن لما كان الموصوف بكيف، أى المصدر، مقدراً، جاز ذلك؛ فجوابه نحو: قياماً سريعاً، والبدل منه: أقياماً سريعاً أم قياماً بطيئاً؟

وإن جاء بعد «كيف» ما لا يستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو فى محل الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول فى جوابه^(٢): صحيح، أو، سقيم، وفى البدل منه: أصحيح أم سقيم^(٣)؟ وإن دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذى بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت؟ وكيف تعلمُ زيداً^(٤)؟ فكيف منصوب المحل، خبراً، أو مفعولاً به، حسب مطلوب ذلك الناسخ.

والاستفهام بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز أن يقال: الصحيح، فى جواب: كيف زيد؟

(١) بعد قوله: «أم لا»: سقط النص الآتى من ط وب:

«وهذا البدل فى الحقيقة من اسم الفاعل الذى هو ساد مسدّه.

ويجوز أن يقدر كيف «فى مثل هذا صفة مصدر الفعل الذى بعده فكان معنى كيف يقوم زيد: يقوم مقاماً كائناً على أى حال. ولا يضرّ الاستفهام الذى فى كيف تقدير شيء قبله، لأن المعتبر التصدر اللفظى وهو حاصل، فتقول فى البدل: أقياماً سريعاً أم بطيئاً، وفى الجواب قياماً سريعاً» إلى قوله: وإن جاء بعد، كيف مالا يستغنى عنه، والنص فى ط متقارب مع النص فى المخطوطات، وإن تغير الأسلوب والكلمات.

(٢) فى المخطوطات: «فى كيف زيد» بدل: «فى جوابه».

(٣) بعده فى المخطوطات «والجواب والبدل لاسم الفاعل المتعلق به كيف فى الحقيقة» إلى قوله: وإن دخلت . . إلخ.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: وكيف تعلم زيداً: فهو منصوب الموضع خبراً أو مفعولاً به إلى قوله: والاستفهام بكيف

وشذ دخول «على» عليه، كما رُوي: «على كيف تبيع الأحمرين»؟ وأما قولهم: «انظر إلى كيف تصنع»، فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر.

والكوفيون يجوّزون جزم الشرط والجزاء بكيف، وكيفما، قياساً، ولا يجوّزه البصريون إلا شذوذاً.

قال سيويه: إنها في الجزاء مستكرهة.

وقال الخليل: مخرجها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: كيف تكون أكون، لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، أنه لم يسمع الجزم بها في السّعة. وجاء في كيف: كى، قال:

أوراعيان لبُعْرانٍ شردن لنا كى لا يُحسّان من بعُراننا أثراً^(١) = ٦٢٣

قال الأندلسي، إمّا أن يقال: هي لغة في كيف، أو يقال: حذف فاء كيف ضرورة.

[استعمالات مذومند]

(ص): «ومذ ومند، بمعنى أول المدة، فليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع فليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافاً للزجاج.

(ش): عند النحاة، أن أصل «مذ»: مند، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بـ «مُد»، صغرته على «مُنيد» وجمعته على أمناذ، وبنوا على هذا أن

(١) هو الشاهد الخامس عشر بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن كى فيه بمعنى: كيف، أو أن أصلها كيف، وحذفت الفاء ضرورة. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ١١٠، ومعاني الفراء ٣/ ٢٧٤، وفي ب: ٣/ ٢٠٧: «لنا شردت» وليست في الأصل ورواية معاني الفراء:

من طالبين لبُعْران لنا رفضت كياً يحسون من بعُراننا أثراً

الاسمية على «مذ» أغلب، للحذف وهو تصرف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلا المضعف منه، نحو: رَبَّ وَرَبَّ فهذا كما قال بعضهم في «إذ» إنه مقصور من «إذا».

ومنع منه صاحب المغنى في الموضوعين، وقال: منيد، وأمناد، غير منقول عن العرب.

وأما تحريك ذال «مذ» في نحو: مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر، فلا يدل أيضاً على أن أصله «منذ»، لجواز أن يكون للاتباع.

وضم ذال: «مذ» سواء كان بعده ساكن / أو، لا: لغة غنوية^(١)، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتجج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله. نحو لهم اليوم.

١١٨/٢

وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية^(٢).

قال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز، وأما مذ، فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز؛ وحكى أيضاً أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميمين يرفعون بهما مطلقاً.

وجمهور العرب إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أولاً: يجرون بهما معاً في الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي، ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً.

قال الفراء. منذ، مركبة من «من» و«ذو»؛ ولعل اللغة السليمية غرته، فالرفوع عنده في نحو: منذ يوم الجمعة: خبر مبتدأ محذوف، أى من الذى هو يوم الجمعة، أى من الوقت الذى هو يوم الجمعة؛ على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

(١) غنّى: حى من غطفان، وسموا غنّية وغنّى: كسّمية وسمىّ.

(٢) فى القاموس: «وسليم»: أبو قبيلة من قيس عيلان، وأبو قبيلة من جزام.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيت منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقال بعض الكوفيين: أصل منذ: من إذ، فركباً، وضمّ الذال للساكنين، فالرفوع فاعل فعل مقدر، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة، أى من وقت مضى يوم الجمعة؛ وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيت منذ يومان: من إذ ابتداء يومان، أى: إذا ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود، أى من وقت ابتداء يومين.

وأثر التكلف على المذهبيين: ظاهر لا يخفى.

وينبغي ألا تكون «منذ» الجارة، على المذهبيين، مركبة، إذ يتعدّر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافق اللفظ، للفظ هذا الاسم المركب.

وقال بعض البصريين: هما اسمان على كل حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة.

وعلة البناء عند هؤلاء، أمّا في حال رفع ما بعدهما، فلما يجيئ من [كون المضاف إليه جملة، كما في «حيث»] (١).

وأما في حال جرّه، فلتضمنهما معنى الحرف، لأن معنى منذ يوم الجمعة: من حدّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزمان متضمناً معنى «من».

ومعنى مذ شهرنا: من أول شهرنا، وكذا معنى مذ شهر: أى من أول شهر قبل وقتنا (٢)، على ما سيجيئ من أنه لا بدّ للمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما.

فإذا تقرر هذا قلنا: إذا انجرّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجمهور على أنهما حرفا

(١) مكان المعوقين في المخطوطات: «فلما يجيئ من حذف المضاف إليه».

(٢) في المخطوطات: قبل شهرنا.

جرّ، [وبعض البصريين] ^(١) على أنهما اسمان.

وإذا لم ينجرّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين ^(٢)، لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لجمهور البصريين: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يجيء تقريره.

والثاني: لأبي القاسم الزجاجي: أنهما خبرا مبتدأين مقدّمان.

فإن فسّر الزجاجي مذ ومنذ، بأولّ المدة وجميع المدة مرفوعين، كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط، لأنك إذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضاً، كيف تخبر عن النكرة المؤخّرة بمعرفة مقدّمة [والزمان المقدر لا يصح تنكير المبتدأ المؤخّر] ^(٣) إلا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يوم الجمعة قتالٌ.

وإن فسّرهما بظرف كما تقول مثلاً في، ما رأيتَه منذ يوم الجمعة، أى: مع انتهائها. أى: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي: ما رأيتَه مذ يومان: أى عقيبها وبعدها، أى: بعد الرؤية يومان، فله وجّه، مع تعسف عظيم من حيث المعنى.

والثالث والرابع: قولاً الفراء، وبعض الكوفيين، كما تقدم.

ولا بأس أن نركب مذهباً خامساً، من هذه المذاهب، ومّا قال المالكي فيهما، فنقول:

إنهم أرادوا ابتداء غاية / للزمان خاصة، فأخذوا لفظ «من» الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركبوه مع «إذ»، الذي هو للزمان الماضي.

١١٩/٢

(١) في المخطوطات: وبعض البصريين على ما ذكرنا عنهم.

(٢) في ظ: «في كونهما اسمان» برفع «اسمان» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «كما مر في باب المبتدأ من نحو: يوم الجمعة قتال إذ الزمان إنما يصح إذا انتصب على الظرفية».

وإنما حملنا على تركيبه من الكلمتين^(١): وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ، كما يجيء، وهما معنى: من، وإذ، فغلب على الظن تركيبه منهما، مع مناسبة لفظه لفظهما؛ وأمور النحو أكثرها ظني فنقول:

حُذِفَ لأجل التركيب همزة «إذ» فبقي: منذ، بنون وذال ساكنين، وحق «إذ» أن يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلا إضافة، كما مرّ، فضموا الذال لِمَا أُحْجِوا إلى تحريكها للساكنين تشبيهاً له بالغايات المتمكنة في الأصل كقبل وبعد، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل، إلا أن وضعه وضع الحروف، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها «حيث» فكأنه حرف، لا اسم مضاف^(٢)، وذلك أن أكثر ما يضاف: اسم على ثلاثة أحرف أو أكثر؛ فبقي: منذ، كما هو اللغة السليمية، ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزاً^(٣) غير حصين، فضموا الميم اتباعاً للذال، ثم أنهم جوزوا تخفيفه بحذف النون، أيضاً، فإذا كان كذا، رجع الذال إلى السكون الأصلي [إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغرض من هذا التركيب: تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة^(٤)] وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل: إما بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سنتان، ومذ زيد قائم، إذا امتد قيامه إلى وقت التكلم.

(١) في المخطوطات على ارتكاب التركيب «إلخ.

(٢) في ط: «لاسم مضاف» مكان: يلا اسم مضاف» تحريف.

(٣) في ط: «مع بينهما حاجزاً» بسقوط «أن» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين وردت عبارته في المخطوطات على النحو التالي:

«إلى السكون الأصلي، إذ الضمة إنما كانت لصيرورتها على ثلاثة أحرف كما مرّ، ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي هو قبل منذ نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة، فالقصد تحديد زمان عدم الرؤية» إلى قوله: «وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل» إلخ.

وإما بأن يذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتصاله بوقت التكلم، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: مذ يوم الجمعة، ومذ يومٍ قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذ لا يشاركه في هذا الاسم، ما بعده من الأيام.

ففي الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: من أول اذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «من»، و«إذ» كما ذكرنا، وذلك لأن معنى منذ زيدٌ نائم: من أول وقت نوم زيد.

وأما الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه، إذ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد؛ فيقول:

يضاف منذ إلى جملتين: أمّا الاسمية الجزأين فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها: جميع المدة؛ ولا أعلمها بهذا القيد مستعملة لأول المدة.

وأما التي أحد جزأها فعل، فإن كان الفعل ماضياً، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة.

وان كان مضارعاً، نحو: مذ يكتب زيد، ومنذ زيد يكتب، فإن كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية، فهو لأول المدة ولا يكون مستقبلاً، لأن منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط، [لتركبه من «إذ» الموضوع للماضى] (١).

وقال الأخفش: لا يجوز: مذ يقوم زيد، للزوم مجازين: كون «يقوم» قائماً مقام «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين.

والأصل جوازه، لأن «يقوم»، كما قلنا، حال، أو حكاية حال، وليس المضاف محذوفاً، كما اخترنا.

(١) مكان ما بين المعقوفين في المخطوطات: لأن إذ مختص به وهو مركب منه.

وجاز، أيضاً، أن يضاف «منذ» إلى الجملة المصدرة بحرف مصدرى، لتغير «إذ» بالتركيب عن صورته التى كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كريت، وآية على ما ذكرنا من أنه يجوز تصدير الجملة التى بعدهما بحرف مصدرى / لكونهما غير صريحين فى الظرفية، فتقول: منذ أن الله خلقنى، ويجوز ١١٩/٢ أن يدعى أن «منذ» فى مثله مضاف إلى جملة محذوف أحد جزأيهما، كما يجىء بعد فى المصدر الصريح، نحو: منذ سفره.

ثم نقول: يجوز^(١) حذف أحد جزأى الجملة المضاف إليها وجوباً، إذا كان الباقى مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، معرفة كان أو نكرة، نحو: منذ يومان، ومنذ رجب، إذا كنت فى شهر رجب، ومنذ شهر نحن فيه، ومنذ شهرنا، أو كان الباقى أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان أو نكرة نحو: أقرؤه منذ يوم الجمعة. ومنذ يوم قدم فيه زيد، ومثل هذا الحدّ يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها فى جميع أجزائه، وذلك لجواز دخول الحدّ فى المحدود وخروجه منه، وما بعد الحدّ، يجب ثبوت القراءة فيه، بلا ريب.

ويجوز كون الزمان المراد به «الأول»، معدوداً، أيضاً بشرط ألا يكون العدد مقصوداً، بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص، نحو: ما رأيتَه منذ سنةُ المجاعة، ومنذ شهر رجب، ومنذ يوماً لقائك، ومنذ عشر ذى الحجة.

وأما ان قصدت العدد، كقولك: ما لقيته منذ عشر ذى الحجة، وأنت تريد أن الرؤية انقطعت فى اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثانى إلى الآن، وكذا اليوم الثالث، وهكذا إلى آخر العشر، فهو محال؛ لأنه إذا انقطعت فى اليوم الأول إلى الآن، فكيف تبقى حتى تنقطع فى الثانى والثالث، بل المقصود أنها انقطعت قبل العشرة، إن قلنا بدخول الحدّ فى المحدود فى نحو: ما رأيتَه منذ يوم الجمعة، وإن

(١) كلمة: «يجوز» سقطت من ب ٢١٣/٣.

لم نقل به فالمعنى أنها انقطعت فى يوم غير معين من أيام العشر لأن أيامها، إذاً، كساعات يوم الجمعة فى: منذ يوم الجمعة أو عند انقضائها.

ويجوز، أيضاً، حذف أحد جزأى الجملة، إذا كان الباقي مصدراً دالاً على أحد الزمانين المذكورين بقرينة الحال، نحو: منذ نومُ زيد، إذا كان وقت الكلام نائماً، ومنذ خروجُ زيد، إذا مضى خروجه.

وإنما وجب حذف أحد الجزأين فى الموضع المقيّد بما ذكرنا، وإن لم يسدّ مسدّ المحذوف شىء، لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال، وتقدير الأول: منذ ابتداء يومان، على حذف الفعل أى: من وقت ابتداء يومين، أى اليومين اللذين آخروهما زمان التكلم؛ أو يومان مبتدئان على حذف خبر المبتدأ.

وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم.

وإنما استغنى عن التعريف، لأنه من المعلوم أن «منذ» موضوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقت التكلم، فى جميع استعمالاته؛ سواء كان ما بعده مفرداً، أو جملة، نكرة كان المفرد أو معرفة.

وتقدير الثانى: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يوم الجمعة كائن، أى من وقت كون يوم الجمعة، [وجاز أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز]^(١) كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى مناد.

وأما المصدر الدال على أحدهما، فتقول فى المعنى الأول: منذ نومهُ، إذا كان وقت التكلم^(٢) نائماً، أى منذ ابتداء نومهِ، أو: نومهُ مبتدى^(٣).

وفى المعنى الثانى: مذ خروجه، أى: مذ كان خروجه أو: خروجه كائن.

(١) ما بين المعقوفين مكانه فى المخطوطات: «وإنما جعلت لكون يوم الجمعة وقتاً مجازاً».

(٢) فى المخطوطات: «الكلام».

(٣) فى المخطوطات: «كائن».

ويجوز أن يكون: مذ أنك قائم فى المعنى الأول، ومنذ أن الله خلقنى، فى الثانى: من هذا.

ثم نقول: إنهم جوزوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورة والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره، ومنه قولهم: مذكم سرت؟ و«كم» سؤال عن الزمان. أى من وقت^(١) يومين أى من وقت ابتدائهما^(٢)، / ومن وقت يوم ١٢١/٢ الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أى وقت ابتداء كم منها؟ وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كونه واجب الإضافة إلى الجمل.

ويجب، مع هذا، مراعاة أصل «منذ» من الضمة، إذ إضافته إلى المفرد عارضة^(٣) قليلة، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فرق، من حيث المعنى، بين جرّ هذه الظروف ورفعها، أصلاً، ولا تُصغ إلى ما ترى فى بعض الكتب: أن بين الجر والرفع فى المعرفة فرقاً معنوياً نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة، وهو جواز الرؤية فى يوم الجمعة مع الجرّ، وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وهم.

هذا الذى مرّ: أصل «منذ»، ثم أنهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سنين، وذلك خلاف وضعه، لأن «إذ» لتعيين الزمان؛ وهذا كما وُضع «حتى» لتعيين النهاية، ثم قبل: حتى حين، وحتى مدة.

فعلى ما مرّ، لا بدّ لمنذ، فى كل موضع دخله، من معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى «فى» وحده - كما يجيئ.

وهذا الذى ذكرنا، وإن كان فى بعض مواضعه أدنى تعسف، فإن ذلك يجوز أن

(١) فى المخطوطات: أى من أول وقت «زيادة: أول».

(٢) أى من وقت ابتدائهما مكررة فى ط، تحريف.

(٣) فى المخطوطات: طارئة بدل: «عارضة».

يغفر، مع قصد جعله فى جميع استعمالاته راجعاً إلى أصل واحد وعلى وتيرة واحدة.

[أحكام مذومند عند جمهور البصريين]

ولنرجع إلى شرح ما فى الكتاب من أحكام مذ، ومند، وهو مذهب جمهور البصريين.

قال: «مذ ومند بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة»، مذهبهم أنه إذا ارتفع الاسم بعدهما، فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء.

ولهما معنيان: إما أول مدة الفعل الذى قبلهما، مثبتاً كان أو منفيّاً، نحو: ما رأيتَه منذ يوم الجمعة، أى أول مدة انتفاء الرؤية: يوم الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وجب أن يليهما من الزمان مفرد معرفة.

ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحدّ، غير مفرد نحو: ما رأيتَه منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما^(١)، إذا لم يكن العدد مقصوداً.

وكذا يجوز أن يكون نكرة، نحو: ما رأيتَه منذ يومٌ لقيتني فيه؛ إذ المقصود بيان زمن مختص.

وإمّا جميع مدة الفعل الذى قبلهما، مثبتاً كان الفعل أو منفيّاً، نحو: صحبتني منذ يومان، أى: مدة صحبتته يومان [فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد سواء كان مفرداً أوّلاً، معرفة أوّلاً نحو مذ يوم ومند يومان]^(٢) ومذ اليوم ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصوداً فيه العدد، وذلك لأنك تقول: مالمقيناها منذ عمُرنا، ومذ زماننا، مع أنك لاتقصد زماناً واحداً أو غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد.

(١) فى المخطوطات: «كنت معنا فيهما» بدل: «عاشرتنا فيهما».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢١٥/٣.

[المقصود بالعدد]

قوله: «المقصود بالعدد»، أى المقصود مع العدد، والباء بمعنى «مع» وإلا كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد، لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين، لا أنك قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفش: لا تقول: ما رأيت مذ يومان، وقد رأيتُ أمس.

قال: ويجوز أن يقال: ما رأيت مذ يومان وقد رأيت أول من أمس.

أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شك فيه، لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان.

وأما إذا كان فى أوله، أعنى وقت الفجر، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أى يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً.

وكذا إن كان فى وسطه، تجعل بعض يوم الانقطاع، أو بعض يوم الإخبار، يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر.

وإن اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام.

قال: ويجوز / أن تقول: ما رأيت مذ يومان: يوم الاثنين، وقد رأيت يوم ١٢٢/٢ الجمعة، ولا تعتد بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاع. قال: ويجوز أن تقول: ما رأيت مذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى. أقول: وعلى ما بيننا، وهو أن «منذ» لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعها لا يجوز ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذ اليوم، ولا يقولون: مذ الشهر، ولا مذ السنة، ويقولون: مذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يقال: مذ^(١) يوم، استغناءً بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لقصرها.

(١-٢) فى ب فقط ٢١٦/٣: «منذ» بدل «مذ».

فإن كان جميع ما قاله، مستنداً إلى سماع، فيها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع، لأنه جوز: منذ أقل من ساعة.

قوله: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف»، إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيتَه مذ سفره، أو مذ أنه سافر أو مذ سافر: مذ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية، نحو: مذ زيد مسافر، أي مذ زمان زيد مسافر، على مذهبيهم.

ومذ ومنذ، الاسميتان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما، إذ معنى ما رأيتَه مذ يوم الجمعة: أول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة.

ومعنى ما رأيتَه مذ يومان، أول^(١) مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضعين: مذ ما رأيتَه، حتى تكون الجملة مضافاً إليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها.

وبنى مذ ومنذ، بناءً قبل وبعد، ولذلك قيل: منذ بالضم، وقيل بُنى مذ، لكونه على وضع الحروف، ثم حمل عليه منذ، لكونه بمعناه. وقيل حملاً على مذ ومنذ الحرفيتين^(٢) عندهم.

وقيل للزومهما صدر الجملة، إذ لا يتقدم الخبر عليهما، فصار كحرف الاستفهام ونحوه.

والكلام مع مذ الاسمية عندهم: جملتان، فما رأيتَه: جملة، ومذ يوم الجمعة، جملة أخرى.

قالوا: ولا يجوز عطف الثانية على الأولى، وإن جاز ذلك [إذا صرحت بتفسيرهما]^(٣) كما تقول: ما رأيتَه، وأمد ذلك يومان؛ وذلك أن الثانية صارت

(١) في ط «أومدة» بدل: أول «مدة» تحريف.

(٢) في ط: «الحرفين».

(٣) في المخطوطات: ما بين معقوفين مكانه: «مع تفسير الثانية».

مرتبطة بالأولى ممتزجة بها^(١) فصارتا كالجملة الواحدة.

ولا محل للثانية عند جمهورهم، لأنها كالمفسرة.

وقال السيرافي: هي منتصبه المحل على الحال، أى ما رأته متقدماً.

قالوا: وإذا انجرَّ ما بعدهما، فهما حرفاً جرّاً، فإن كان الفعل العامل فيهما ماضياً، فهما بمعنى «من» نحو: ما رأته مذيوم الجمعة، أى منه.

ولا يتمُّ لهم ذلك فى نحو قولك: ما رأته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: ما رأته من يومين، إلا أن يفسروه بمن أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أول».

وإن كان الفعل حالاً، نحو: ما أراه مذ^(٢) شهرنا ومذ^(٣) اليوم، فهما بمعنى «فى»، قال الأندلسى: وهذا تقريب، وإلا، فمذ يقتضى ابتداء الغاية ولا تقتضيه «فى».

هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب، وإليك الخيار فى الاختيار.

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ، أو المرفوع، جاز لك أن توافق بالمعطوف مابعد «مذ» جرّاً ورفعاً، وأن تنصبه بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه، لأنه ظرف منصوب، ارتفع ما بعده أو انجرَّ؛ إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد «مذ» فى كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أولى.

فمثال الموافقة فى المجموع: ما رأته مذ سنة ويوم.

وفى أول المدة: ما رأته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت، إذا لم يكن العدد مقصوداً، بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل.

(٢) فى ب فقط ٢١٨/٣: «مذ» بدل: «مذ».

(٤) فى المخطوطات: «ممتزجة معها لتبينها».

(٣) فى ب فقط ٢١٨/٣: «مذ» بدل «مذ».

١٢٣/٢ ومثال المخالف: ما رأيته مذ يوم الجمعة / وخمسة أيام، أو: مذ خمسة أيام ويوم الجمعة، لأن أحد الزمانين لأول المدة والآخر لمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد «مذ» يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة، أمّا الرفع والجر فعلى الزمان المقدر، والنصب على معنى: مذ قام زيد، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر أى: وما رأيته يوم الجمعة، وعلى ما ذكرنا، لا يجوز إلا العطف على «مذ» إذ لا زمان مقدر بعده.

قيل: وربّما دخلت كاف الجر على «مذ»، يروى عن بعض العرب أنه قيل له: «مذكم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك».

قيل: والكاف في «كم» للتشبيه، دخلت على ما الاستفهامية فحذفت ألفها وسكنت الميم؛ وذلك، كما قال:

يا أبا الأسود لم خلتني لهموم طارقاتٍ وذكر^(١) = ٦٢٤
وهذا آخر الكلام في: مذ، ومنذ.

[استعمالات لدى، ولدن]

(ص): «ومنها: لدا، ولدن، وقد جاء: لدن ولدن ولدن ولدن، ولد ولد». (ش): لدن مثل عضد، ساكنة النون، هي المشهورة؛ ومعناها أول غاية زمان أو

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «لم» مركبة من اللاد وما «لاستفهامية، فلما جرت باللام حذفت الألف، وسكنت الميم، كما أن كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية:

وفي الخزانة ويروى: أسلمتني، وأسلمتني وخلتني بمعنى تركتني، ويروى خلتني، معناه: أخرجتني.

وفي ب فقط ٢١٩/٣: «وفكر» مكان: «وذكر».

والبيت قائله مجهول.

وسبق ذكره رقم ٥٨٢، وأغفله البغدادي في هذا الموضع.

من شواهد: الإنصاف ٢١١/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي رقم ٤٦٧.

وابن يعيش ٨٨/٩، والشافية ٢٢٤/٤، والهمع والدرر رقم ١٨٠٧.

مكان، نحو: لدن صباح، و: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(١)، وقلَّما تفارقتها «من».

فإذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان، لما تقدم، أن ظروف المكان لا تُضاف إلى الجملة إلا «حيث»، وذلك كقوله:

صريع غوانٍ راقهنِ ورُقنه لدن شبَّ حتى شاب سؤد الذوائب^(٢)
ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى، لما لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان، قال عمرو بن حسان:

فإنَّ الكثرَ أعياني قديماً ولم أفتِّر لَدُنْ أنى غلام^(٣)

(١) النمل / ٦ .

(٢) سبق ذكره رقم ٦٢٠ وهو الشاهد الثاني عشر بعد الخمسمائة في الخزانة. واستشهد به على أن «لدن» إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان. وهذا الشاهد سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد السابع عشر بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الجملة التي بعد لدن يجوز تصديرها بحرف مصدرى. قال السيرافي: فإن الكثر أعياني إلخ أى طلب الغنى، فى أول أمرى وحين شبابى فلم أبلغ ما فى نفسى منه، ومع ذلك فلم أكن فقيراً، فلا تأمرنى بطلب المال وجمعه وترك تفريقه، فإنى لا أبلغ نهاية الغنى بالمنع، ولا أفتقر بالبذل. وهذا البيت يدل للشارح المحقق على أن لدن إذا أضيفت إلى الجملة تكون ظرف زمان. وهذا ظاهر منه.

والشاهد لعمرو بن حسان كما ذكر الرضى .

ومما يجدر ذكره أن هذا الشاهد سقط من المخطوطات وبديله قول الشاعر:

* أرانى لدن أن غاب رهطى *

وفى الدرر رقم ٨٥١:

* أرانى لدن أن غاب رهطى وإخوتى *

قال صاحب الدرر: ولم أعر على قائله ولا تتمته.

وفى ظ:

* أرانى لدن أن غاب *

ولقد عثرت على البيت بتمامه، وعثرت على قائله بحمد الله أما البيت بتمامه فى نسخه ك.

أرانى لدن أن غاب رهطى كأنما يرانى فيكم طالب الضيم أرنا

وهو بتمامه فى ابن الشجرى ١/ ٢٢٣ .

وفيهما ثمانى لغات^(١): لَدُن بفتح الدال، ولدن بكسرها، فكأن «لَدُن» خفت بحذف الضمة، كما فى عَضُد، فالتقى ساكنان؛ فإمّا أن تحذف النون فيبقى «لَدُن» وإمّا أن نحرك الدال فتحاً أو كسراً للساكنين، وإمّا أن تحرك النون للساكنين كسراً، [لأن زوال الساكنين يحصل بكل ذلك]^(٢). فهذه خمس لغات، مع «لَدُن» التى هى أصلها.

وقد جاء: لُدُن وُلُد، فكأن لَدُن خفف بنقل ضمة الدال إلى اللام، وإن كان نحو: عَضُد فى عَضُد قليلاً - كما يجيى فى التصريف - فالتقى ساكنان، فإمّا أن تحذف النون، وإمّا أن تكسر للساكنين؛ وقد جاء: لَدُ، بحذف نون لَدُن التى هى أم الجميع وأشهر اللغات.

ولدى، بمعنى لدن، الأ أن لدن ولغاتهما المذكورة، يلزمها معنى الابتداء، فلذا يلزمها «من» إمّا ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدره، فهى بمعنى: من عند. وأمّا لدى، فهو بمعنى «عند»، ولا يلزمه معنى الابتداء.

وعند، أعمّ تصرفاً من لدى، لأن «عند» يستعمل فى الحاضر القريب، وفيما هو فى حرك، وإن كان بعيداً، بخلاف لدى، فإنه لا يستعمل فى البعيد. [وإعراب لدن المشهور]^(٣): لغة قيسية.

قال المصنف: الوجه فى بناء لَدُن وأخواته: أن من لغاتها ما وضعه وضعُ الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه، لأنها مثل عند، وهو معرب بالاتفاق.

= وأما قائله فهو الأعشى: ديوانه / ٤١ من قصيدة مطلعها:

كفى بالذى تُولِيته لو تجبّأ شفاءً لِسَقْمٍ بعد ما عاد أشيا

وشاهد الرضى: فى إصلاح المنطق ٣٣، ١٦٧، ٣٦٤، وابن الشجرى ١/ ٢٢٣.

(١) فى المخطوطات: «وفيهما لغات» دون كلمة «ثمانى».

(٢) فى المخطوطات: «لأن التفاء الساكين قد يزال بتحريك الأول كما فى: «لم يكن الذين» [البنية / ١] وبتحريك الثانى كما فى: «لم يلد» مكان ما بين المعقوفين.

(٣) فى المخطوطات مكان ما بين المعقوفين: «وإعراب اللغة الأولى أعنى التى على وزن عضده» لغة قيسية.

والذى أرى: أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف، أى على أقل من ثلاثة أحرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابتها المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى حد الإعراب^(١).

فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنياً على وضعها وضع الحروف؛ فالوجه، إذا فى بناء لدن أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه، مع عدم تصرفه، لازماً لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحروف دونها.

وأماً: «لدى» وهو بمعنى «عند» فلا دليل على بنائه؛ ومعنى «عند»: القرب حساً أو معنى / نحو: عندى أنك غنى، وربما فتحت عينه أو ضمت، ويلزمها ١٢٤/٢ النصب إلا إذا انجرت بمن.

ومن حذف نون «لدن» لم يجوز حذفها مع الإضافة إلى مضمراً^(٢) فلا يقول: من لده، بل: من لدنه، ولدنك.

وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالاضافة لفظاً إن كان مفرداً، وتقديراً إن كان جملة.

وإن كان ذلك لفظ «غدوة»، جاز نصبها أيضاً مع الجر وقد ترفع.

أما النصب، فإنه وإن كان شاذاً، فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة، دون سائر الظروف، كبكرة، وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها، ثم قد تحذف نونه، فشابه حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، فى اللفظ، كراقود خلا، فنصبها تشبيهاً بالتمييز [فى راقود خلا]^(٣) أو تشبيهاً بالمفعول الذى هو الأصل نحو: ضاربٌ زيداً.

(١) فى المخطوطات: مكان «فى حد الإعراب»: «فى شرح قوله: الإعراب: ما اختلف آخره به.

(٢) «إلى مضمراً» سقط من ب ٢٢٢/٣.

(٣) «فى راقود خلا» سقط من ط وب ٢٢٢/٣.

وغدوة، بعد لدن، لا تكون إلا منونة، وإن كانت معرفة أيضاً إماً تشبيهاً بالتمييز، فإنه لا يكون إلا نكرة.

وإماً لأننا لو حذفنا التنوين، لم يُدرَ أمْ منصوبة هي أم مجرورة؟
وأمّ الرفع فعلى حذف أحد جزأى الجملة، أى: لدن كان غدوةً، كما قلنا فى: مذ يوم الجمعة.

وألف لدى، تعامل معاملة (١) ألف «على» و«إلى» فتسلم مع الظاهر، وتقلب ياءً، غالباً مع المضمر.

وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب: لداك، وإلاك، وعلاك، قال:

طاروا علاهن فطر علاها = ٦٢٧
وأشدُّ بمثنى حقِّ حقواها (٢)

(١) كلمة «معاملة» سقطت من ظ.

(٢) هو الشاهد الثامن عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد حُكى عن قوم من العرب لداك وإلاك وعلاك فلم يقلبوا الألف ياء مع المضمر فى علاهن وعلاها، وفى المثنى أعنى حقواها. وكان القياس: عليهن، وعليها، وحقويها. قال أبو زيد فى نوادره: أنشدنى أبو الغول لبعض أهل اليمن.

أى قُلوص راکبٍ تراها طاروا عليهن فثُلُ علاها
وأشدد بمثنى حقِّ حقواها ناجيةً وناجياً أياها

قال البغدادي: القلوص: مؤنثة.

ومعى: «شالوا علاهن» يقال: شال الشيء شولاً: إذا ارتفع، والأمر: شُلّ ويتعدى بالهمزة وبالباء، فيقال: أشلته وشلته به.

و«الحقِّب» هو حبل يشدُّ به الرجل إلى بطن البعير كما يلى - ثيله أى ذكره كى لا يجتذ به التصدير، تقول منه: أحقبت البعير. و«حقواها» «مثنى حقو»، وهو الحِصْر، ومشد الأزار مثلاً.

وقول ابى زيد: «إن أباه» مثنى أب، حذف التون للإضافة، أراد: أباه وأمها فثنى على التغليب. من شواهد: السواد لأبى زيد/ ٢٥٩ / ٤٥٧، والخصائص ٢/ ٢٦٩، وابن يعيش ٣/ ٣٤، ١٢٩، وشرح شواهد الشافية / ٣٥٥، واللسان: «طير علا».

ولم تنسب المصادر السابقة هذا الشعر لأحد.

وفى هامش ابن يعيش: نسب بعض الناس هذه الأبيات لرجل من بنى الحرث، ولم يذكر اسمه منهم ابن السيد، وقال قوم: هى لأبى النجم ومنهم السيوطى، وقال أبو الحسن الأخفش فى شرح =

وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضممر تشبيهاً بألف «رمى» إذا اتصل بالمضممر المرفوع نحو: رميت.

وإنما شبّه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رَمَاكَ، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب.

ولم يشبّه بألف «غزا» لأن الواو ثقيل، والياء أقرب إلى الألف من الواو. وإنما لم يقلب [الألف ياء] ^(١) نحو: عصاك، وفتاك، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخر، بخلاف ألف إلى، وعلى ولدى.

وقلبت ألف: «على» الاسمى، وإن كان لها أصل في الواو، تشبيهاً لها بعلى الحرفية؛ ولا يتصل من المقصور الذى لا أصل لألفه بالمضممر إلا هذه الثلاثة. وأما حتّاه، على ما جوزّ المبرد فليس بمسموع وإنما هو قياس منه.

[استعمالات قطف وعوض ومعناها]

(ص): «وقط للماضى المنفى، وعوّض للمستقبل المنفى».

= نوادر أبى زيد: قال أبو حاتم: سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات، فقال لى: انقُطُ عليها، هذا من صنعة المفضل.

وفى هامش النوادر تحقيق د/ محمد عبد القادر ذكر أن الشاهد زوي ضمن أبيات منسوبة لرؤية فى مجموع أشعار العرب، وروايتها فى الديوان.

أى قلووصى راكب تراها	شالوا عليهن فثل علاها
واشدد بمثنى حقب حقواها	تاجية وتاجيا أباهها
بالبيت عنيئها وفاها	بثمن نرضى به أياها
إن أياها وأيا أباهها	قد بلغنا فى المجد غايتاهها

إوفتشت فى ديوان رؤية (مجموع أشعار العرب) فلم أعثر على هذه الأبيات. هذا وفى ب ٢٢٣/٣: «وأشدوا» مكان «وأشدد» تحريف واضح.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٢٣/٣

(ش): معنى «قط»: الوقت الماضى عموماً، ومعنى «عوض»: المستقبل عموماً؛ ويختصان بالنفى.

وعوض فى الأصل، اسم للزمان والدهر، فقطً وعوض: المبنيان، بمعنى: أبدأ، لكن عَوْضٌ، قد يستعمل لمجرد الزمان، لا بمعنى أبدأ، فيعرب، قال:

ولولا نَبْلُ عَوْضٍ فى حُطْبَايَ وَأَوْصَالِي^(١) = ٦٢٨

ويقال: افعل ذلك من ذى عوض، كما يقال: من ذى أنف^(٢)، أى فيما يستقبل^(٢).

وقط، لا يستعمل إلا بمعنى أبدأ، لأنه مشتق من القطّ، وهو القطع، كما تقول لا أفعله البتة، إلا أن «قط» يُبنى لما سنذكره بخلاف: البتة.

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «عوضاً» قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب.

والشاهد من أبيات ثمانية للفنذ الزمّاني، وبعده.

لطاغت صدور الخيل طعمًا ليس بالآلى

وعوض فى الشاهد: اسم الدهر. وقد شد بعضهم فقال: عوض: رجل كان يعمل النبال جيدة، فشبّه ما ناله من نوائب الزمان بإصابة تلك النبال.

و«حُطْبَايَ» بالإضافة إلى ياء المتكلم. الحُطْبَى: هو الظهر ووزنه: فُعْلَى. وقيل: عرق فى الظهر، وقيل: صلب الرجل ويقال: إنه عرق فى الظهر.

وروى: حُطْبَايَ. ورواه المرزوقى: حُضْمَاتِي بضمّتي الحاء والضاد على أنه جمع حُضْمَةٍ.

والحُضْمَةُ ماغلظ من الساق والذراع.

والمعنى: لولا رميات الدهر فى مفاصلى، ومجامع أعضائى، ومستغلظ عضدى وذراعى لكان تأثيرى وبلائى فى الحرب أكثر مما كان، ولشفعت تلك الطعنة. ولم أدها وترًا.

و«الأوصال»: جمع وصل بكسر الواو وسكون الصاد وهو المَفْصِلُ وقوله: لطاغت صدور الخيل..

هذا جواب لولا. وأراد بالخيل الفرسان أى لولا ما قدمت من العذر لدافعت بالطعن أوائل الخيل طعنا لا تقصير فيه ولا قصور.

وقوله: «ليس بالآلى»: أى ليس بالمقصر.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى / ٥٣٨، وهمع الهوامع راقم ٨٤٥، واللسان: «حطب».

(٢) علق الشريف بقوله: «قوله من ذى أنف، يقال: أتيتك من ذى أنف كما يقول من ذى قبل، أى فيما يستقبل من الزمان.

وربما استعمل قط، بدون النفي لفظاً ومعنى نحو: كنت أراه قط، أى دائماً وقد استعمل بدونه لفظاً لامعنى، نحو:

... هل رأيت الذئب قط^(١)

٦٢٩=

وقد يستعمل عوض المبنى للمضى، ومع الإثبات أيضاً، قال:

٦٣٠= ولولا دفاعي عن عفاقٍ ومشهدى هوت بعفاقٍ عوضُ عنقاءٍ مغرب^(٢)

(١) هو الشاهد السادس والتسعون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٠٢.

واستشهد به على أن قط قد استعملت بدون النفي لفظاً لامعنى.

(٢) هو الشاهد الموفى العشرين بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «عوضاً» المبنى قد يستعمل للمضى ومع الإثبات لفظاً فإن هوت ماضٍ مثبت، وهو عامل في عوض، لكنه منفي معنى لكونه جواب لولا.

وذكر البغدادي أن هذا البيت لم يره إلا في هذا الشرح، ولم أقف على قائله ولا على شعره وعفاق هو عفاق بين مزي، بضم الميم وفتح الزاء، وتشد يد الياء كان جاور باهلة في سنة قحط، فأخذه الأحذب بن عمرو.. فشواه وأكله، وله يقول الشاعر:

إن عفاقاً أكلته باهله تمششوا عظامه وكاهله

وتركوا ام عفاق تاكله

و«هوت» العقاب تهوى هويًا بفتح الهاء وضمها: انقضت على صيد أو غيره مالم ترغه، فإذا أراغته قيل: أهوت له بالالف و«عنقاء» مؤنث أعنق، وهى الطويلة العنق. وهى الداهية، يقال حلقت به عنقاء مغرب.

وأصل العنقاء: طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم.

و«مغرب»: اسم فاعل من أغرب الرجل فى البلاد: إذا بعد فيها بإمعان وفى المثل: «كالعنقاء تسمع بها ولا ترى» كالغول.

وقد يستعمل بدون الوصف «مغرب» ومنه قوله الشاعر:

لما رأيت بنى الزمان وما بهم خلّ ونسى للشدائد أصطفى

فعلمت أن المستحيل ثلاثة الغول والعنقاء والخلّ الوفى

ومن ذلك قول القاضى الفاضل:

وإذا السعادة أحرسك عيونها نَمُ فالمخاوف كلهن أمان

واصطد بها العنقاء فهى حباله واقتد بها الجوزاء فهى عنان

وقال غيره:

الخل والغول والعنقاء ثلاثة أسماء أشياء لم توجد ولم تكن

وهو منفي معنى، لكونه في جواب لولا.

وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة، [كقبل، وبعد]^(١)، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عوض العائضين، أي: دهر الداهرين، ومعنى الداهر، والعائض: الذي يبقى على وجه الدهر / فكأن المعنى: ما بقي في الدهر داهر. ١٢٥/٢

وبني قط، قيل لأن بعض لغاته، على وضع الحروف - كما يجيء.

والأولى أن يقال: بني لتضمنه لام الاستغراق لزوماً، لاستغراقه جميع الماضي، وأماً أبداً، فليس الاستغراق لازماً لمعناه، ألا ترى إلى قولهم: طال الأبد على لبد^(٢).

وبني قط على الضم حملاً على أخيه عوض.

وهذه أشهر لغاته، أعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة، وقد تخفف الطاء في هذه، وقد تضم القاف إتباعاً لضمة الطاء: المشددة أو المخففة، كمنذ، وقد جاء: قط ساكنة الطاء، مثل قط، الذي هو اسم فعل؛ وجاء في عوض فتح الضاد وكسرهما أيضاً وأكثر ما يستعمل «عوض» مع القسم كقوله:

٦٣١ = رَضِيْعِي لِبَانِ تَدَى أُمَّ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضٍ لَا نَتَفَرَّقُ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) لبد آخر لنسور التي كانت للقمان بن عاد.

(٣) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أكثر ما تستعمل «عوض» مع القسم أى تكون من متعلقات جواب القسم، فعوض متعلق بتفرق أى لا نتفرق أبداً. والشاهد للأعشى ديوانه ١٢٢/١، من قصيدة يمدح بها المحلق وقصته معه مشهوره، وقيل الشاهد بيتان يتوقف معناه عليهما وهما:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار فى يفاع تحرق
تُشبّ لمقرورين يصطليانها ويات على النار الندى والمحلّق

واللبان بكسر اللام: لبن المرأة خاصة، ويقال فى غيرها لبن.

من شواهد: الخصائص ١/٢٦٥، والمغنى ١/١٣٢، ٢/١٥٠. وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٤٦.

[ظروف تركها المصنف]

[أمس]

ومن الظروف المبنية: «أمس» عند الحجازيين، وعلّة بنائه: تضمنه للام التعريف^(١)، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمس، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد: أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي، كما هو عادة كل اسم قُصد به إلى واحد من بين الجماعة المسمّاة به - كما ذكرنا في باب غير المنصرف - ثم حذفت اللام وقدرت، لتبادر فهم كل من يسمع أمس مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة، نحو: لقيته أمس الأحد.

ولم يُن صباحاً ومساءً وأخواتهما المعيّنة، مع كونها، أيضاً، معدولة عن اللام، لأن التعريف الذي هو معنى اللام^(٢)، غير ظاهر فيها من دون قرينة، ظهوره في أمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحاً ومساءً، وقصدت صباح يومك، ومساءً ليلتك، لم يتبين تعريفهما، كما يتبين في قولك: لقيته أمس.

وأما سحر فأمره مشكل سواء قلنا بينائه أوتبرك صرفه، لأنه مخالف لأخواته، من: صباحاً، ومساءً، وضحياً، معيّنة، إذ هي معربة منصرفة. فهو شاذ من بين أخواته، مبنياً كان أو غير منصرف.

وإنما لم يبنوا «غداً» مع قصد غد يوم التكلم، كما بنى أمس تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده، وذلك لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهني، فكذا تعريفه بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان متتفياً في حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى، مع أنه قد روى عن بعض العرب إعرابه مع صرفه، كـ«غداً»، وليست بمشهوره.

وأما بنو تميم، فالذى نقل عنهم سيويه: إعرابه غير مصروف في حال الرفع،

(١) كلمة: «التعريف» سقطت من ظ.

(٢) في المخطوطات: «اللام المقدر ليس بظاهر فيها» من دون قرينة إلخ.

وبناؤه على الكسر، كالحجازين، في حالتى النصب والجر. قال سيبويه: وبعض بنى تميم يفتحون أمس بعد «مذ».

قال السيرافى: وإنما فعلوا ذلك، لأنهم تركوا صرفه.

وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صرفه من يرفع منهم، نحو: مذ أمس، تركه أيضاً بعدها من يجر، فكان مشبهاً بنفسه؛ قال:

٦٣٢ = لقد رأيتُ عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا^(١)

قال: وهذا قليل، لأن الخفض بعد «مذ» قليل.

قال سيبويه: إذا سميت بأمس رجلاً، على لغة أهل الحجاز، صرفته، كما تصرف «غاق» إذا سميت به؛ وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف - كما يجىء فى باب الأعلام.

وإن سميت^(٢) به على لغة بنى تميم، صرفته أيضاً فى الأحوال، لأنه لا بد من صرفه فى النصب والجر، لأنه مبنى على الكسر عندهم فيهما.

وإذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع، أيضاً، إذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب، غير منصرف فى الرفع.

ووجه منع الصرف فى أمس / : اعتبار علميته المقدرة، كما قلنا فى باب غير ٢ / المنصرف واختاروا منع صرفه رفعاً، وبناءه نصباً وجرّاً، كما اختاروا بناء نحو: حضار، وترك صرف نحو حذام وقطام، مع أن الجميع من باب واحد.

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أمس» غير منصرف مجرور بالفتحة، والألف للإطلاق. قال البغدادي:

والبيتان من الرجز فى نوادر أبى زيد سمعه من العرب، وأنشد بعدهما:

ياكلن ما فى رحلهن همسا لاترك الله لهــــن ضرسا

والهمس: أن تأكل الشىء وأنت تخفيه.

من شواهد: سيبويه ٤٤/٢، وأوضح المسالك رقم / ٤٨٣، والأشمونى ١٦٧/٣.

(٢) فى ب ٢٢٨/٣: «وإن سميته به».

والوجه فى هذا: مثل الوجه فى ذلك، وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعلة منع الصرف، كما بينا فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء.

واختير أسبق الإعراب وأشرفه، وهو الرفع، فصار فى حال الرفع معرباً غير منصرف. والحالتان الباقيتان أعنى الجر والنصب مستويتان حركة فى غير المنصرف، فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء.

فلو جعلنا مستويين فى الضم لم يبين إعرابهما^(١) رفعاً، إذا كانت تصير مثل حيث، فى الأحوال.

ولو سوى بينهما فى الفتح لم يبين بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبق إلا الكسر.

وأيضاً، أول ما تبنى عليه الكلمة بعد السكون: الكسر، وأيضاً تكون هذه الكلمة فى حالة البناء على الحركة التى بنيت عليها عند أهل الحجاز.

وقال الزمخشري وجماعة من النحاة: إن أمس معرب عند بنى تميم مطلقاً؛ أى فى جميع الأحوال.

ولعلته غرهم قول بعض بنى تميم:

لقد رأيت عجباً مذ أمساً^(٢)

وقد قال سيويه: إن بعضهم يفتحون أمس بعد «مذ»، فقيّد هذا القول بقوله: بعضهم، ويقول: بعد «مذ»، فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون فى موضع الجر، بعد أى جارٍ كان؟

فان نكر «أمس» كقولك: كل غدٍ يصير أمساً، وكل أمسٍ يصير أولاً من أمس؛

(١) فى ب ٢٢٨/٣: إعرابها مكان: إعرابهما.

(٢) سبق ذكره رقم ٥٨٦.

أو أضيف، نحو: مضى أمْسُنَا، أو دخله اللام نحو: ذهب الأمس بما فيه: أعرب اتفاقاً لزوال علة البناء وهي تقدير اللام.

وربما بُنى المقترن باللام، ولعلَّ ذلك لتقدير زيادة اللام الأصلية^(١).

وقال سيبويه: ولا يصغَّرُ أمس، كما لا يصغرُ غداً.

وإن تُنى أو جُمع فالإعراب، لأن اللام إنما قدَّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثنى أو جمع، لم يبق ذلك الواحد المعين، فتظهر اللام، لعدم شهرة المثني والمجموع من هذا الجنس شهرةً الواحد.

وليس بناء أمس على الفتح لغة، كما قال الزجاجي، مغترّاً بقوله:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا^(٢)



(١) كلمة الأصلية سقطت من ط و ب ٢٢٩/٣.

(٢) سبق ذكره رقم / ٥٨٧.

[الآن]

ومنها «الآن»، قال الزجاج: بنى لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت، وهذا مذهبه في بناء^(١) «أمس»؛ وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة، مع إعرابها.

وقال السيرافي: لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً، وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريف باللام؛ وسائر الأسماء تكون في أوّل الوضع نكرة، ثم تتعرّف، ثم تنكر، ولا تبقى على حال؛ فلما لم يُتصرّف فيه بنزع اللام، شابه الحرف، لأن الحروف لا يتصرّف فيها.

وقال أبو علي: بنى لتضمنه اللام كأمس، وأما اللام الظاهرة فزائدة^(٢)، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرّفها، والآن، لم يسمع مجرداً عنها.

وقال الفراء: أصله الفعل، من: أن يئين، أدخل عليه اللام بمعنى الذي: أي الوقت الذي حان^(٣) ودخل، قال: هذا كما نقل عن النبي ﷺ أنه «نهى عن: قيل وقال» فإنهما فعلان استعمالاً الأسماء، وتركاً على البناء الذي كانا عليه.

والجواب: ان: قيل وقال: محكيان، والمعنى: نهى عن قوله: قيل كذا، وقال فلان كذا، يعنى كثرة المقالات؛ والآن ليس بمحكى. وكذا مذهب الفراء / في ١٢٣/٢ «أمس» أنه أمر من: أمسى يُمسي.

وقد يقال في الآن: لان، وهو من باب تخفيف الهمزة.



(١) كلمة: «بناء» سقطت من ب ٢٢٩/٣.

(٢) في المخطوطات: «ليست للتعريف» بدل «زائدة».

(٣) في المخطوطات: «كان» بدل: «حان».

[لَمَّا]

ومنها «لَمَّا» وهو ظرف بمعنى «إِذ»، اسم عند أبي علي، ويستعمل استعمال الشرط، كما يستعمل: كَلَّمَا، وكلام سيبويه محتمل، فإنه قال: لَمَّا لوقوع أمر غيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبها بلو، ولو: حرف؛ فقال ابن خروف: ان «لما» حرف، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو، إلا أن لو، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، ولَمَّا لثبوت الثاني لثبوت الأول^(١)؛ وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لَمَّا أسلم دخل الجنة.

والجواب: أنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت. ومن قال هو ظرف، قال: وضع موضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في «إِذَا»^(٢).

ويليه فعل ماضٍ لفظاً ومعنى وجوابه أيضاً كذلك أو جملة اسمية، مقرونة بإذا المفاجأة، قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾^(٣)، أو مع الفاء.

وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً.



(١) في المخطوطات: لانتفاء الثاني لانتفاء الأول.

(٢) في ظ: «الذي ذكرنا مع إذا».

(٣) النساء / ٧٧.

[قولهم لهي أبوك]

وقريب من الظروف المبنية قولهم: لهي أبوك، أي لله أبوك، لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدر لام التعريف، ففي: لاه أبوك، كما قال:

لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسبٍ عنى ولا أنت دياني فتخزوني^(١) = ٦٣٣

فبني لتضمته الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين^(٢)، كما هو أحد مذهبي سيويه في «الله»^(٣)، وهو أنه من: لاه يليه أي استتر^(٤) ففتح لحنة الفتحة على الياء دون الكسر والضممة.

وقد تحذف اللام^(٥) فيقال: له أبوك؛ وإنما قلب، لأن الكسر لم يبن في: لاه، لالتباسه بالجر الذي هو أصله، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاه» بلا قلب، لا لتبست بالإعرابية في نحو: الله

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الخمسمائة.

واستشهد به على أن أصل لاه ابن عمك: لله ابن عمك، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدر لام التعريف، ففي: لاه ابن عمك، فبني لتضمن الحرف.

والشاهد نسبة البغدادي إلى ذي الإصبع العدواني.

من شواهد: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشجري ٢/١٣، ٢٦٩، وابن يعيش ٨/٥٣، ٩/١٠٤، والمقرب ١/١٩٧. والمعنى رقم / ٢٦٠، والعيني ٣/٢٨٦، والتصريح ٢/١٥، والأشموني، ٢/٢٢٣، والأشباه والنظائر رقم / ٦٥.

وفي العيني: «لاه ابن عمك» أي لله در ابن عمك.

وقوله: «ولا أنت دياني» الخ قال ابن السكيت: أي ولا أنت مالك أمرى فتسوسني. يقال: خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره وأما الخزي فهو من خزي يخزي خزياً: إذا ذلّ وهان.

(٢) «لسكون العين» سقطت من ظ.

(٣) «في الله» سقط من ظ.

(٤) في ط وب ٢/٢٣١: تستر.

(٥) في ط وب: «الياء» بدل اللام.

لأفعلن^(١). بالنصب.

[مع]

وأما «مع» فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم النصب. وظاهر كلام سيبويه أنه مبنيّ قال: سألتها، يعنى الخليل، عن «معكم» لأى شىء نصبتها، يعنى: لمّ لمّ تُبِنَ على السكون؟ هذا لفظه. فمنّ قال: إنها مبنية^(٢) فلمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها، إذ لا تكون إلا منصوبة، والأولى الحكم بإعرابه، لدخول التنوين فى نحو: كُنّا معاً، وانجراره بـ «من»^(٣)، وإن كان شاذاً، نحو: جئت من معه، أى من عنده، وتسكين عينها لغة ربعيةً، يقولون: مع زيد، فإذا لاقى ساكناً بعده، كسروا عينه نحو: كنت مع القوم. قال بعضهم: وهو الحق، هى فى هذه اللغة حرف جرّ، إذ لا موجب للبناء فيه^(٤). ثم نقول: يلزم إضافة «مع» إن ذكر قبله^(٥) أحد المصطحبين، نحو كنت مع زيد، وإن ذكر قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً أى فى زمان، وكنا معاً أى فى مكان، وقيل انتصابه على الحالية، أى مجتمعين.

(١) «بالنصب» سقط من ب ٢٣٢/٣.

(٢) بعد قوله: «مبنية» زيادة فى المخطوطات وهى: مبنية «لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابتها للحرف» بقلة التصرف إلخ.

(٣) بعد قوله: «وانجراره بـ «من»»: زيادة فى المخطوطات وهى: «نحو خرجت من معه أى من عنده، وإن كان دخول من عليه شاذاً وليس موضوعاً وضع الحروف، لأن الحق أنه محذوف اللام - كما يجىء - مع أنه قد تقدم أن وضع الاسم وضع الحرف مسبوق بالنظر من الواضع إلى مشابهته فى الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها» لغة ربعية إلخ.

(٤) بعد قوله: «للبناء فيه» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف، وقد ذكرنا ما عليه ولو كان أيضاً كذا، وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبني من دون الإسكان أيضاً» ثم نقول . . إلخ.

(٥) فى ب فظ ٢٣٢/٢: «إن ذكر معه».

والفرق بين: فعلنا معاً، وفعلنا جميعاً: أن «معاً» يفيد الاجتماع في حال الفعل، وجميعاً بمعنى كلنا، سواء اجتمعوا أو لا.

والألف في «معاً» عند الخليل، بدل من التنوين، إذ لا لام له في الأصل، عنده، وهي عند يونس، والأخفش، وهو الحق، مثل ألف فتى، بدل من اللام، استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين، فمع، عندهما عكس «أخوك». ترد لامها في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة، لقيام المضاف إليه مقام لامها.

[الظروف المضافة إلى الجمل]

(ص): [«والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ / يجوز بناؤها على الفتح» ١٢٨/٢
«وكذلك مثل، وغير، مع ما، وأن»^(١)].

(ش): قد مضى شرحه فيما تقدم^(٢).



(١) ما بين معتوفين سقط من المخطوطات.

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله: في آخر بحث: «حيث».

[المعرفة والنكرة]

(ص): «المعرفة والنكرة: المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهى المضمرات والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف بالألف واللام، أو بالنداء - والمضاف إلى أحدها معنى».

(ش): قوله: «بعينه»، احتراز عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً إذ لو أردا ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام، إذ المضمرات والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما تصلح لكل معين قصده المستعمل، فالمعنى: ما وُضِعَ لِيَسْتَعْمَلَ فِي وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو، لا، كما في غيرها.

ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح.

وإنما جعل ذا اللام موضوعاً كالرجل والفرس - وإن كان مركباً - لما مر في حدّ الاسم أن المركبات أيضاً موضوعة بالتأويل الذي ذكرنا هناك، أو جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوع مع ما دخل عليه وضع الأفراد.

ويدخل في هذا الحدّ: العَلَمُ المنكّر، نحو: ربّ سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعا لشيء معين، ويدخل المضمّر في نحو: ربّه رجلاً، ونعم رجلاً، وبش رجلاً، والحق أنه منكّر.

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو: جاءنى رجل فضربته، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى، دون غيره من الرجال. وكذا ذو اللام في نحو: جاءنى رجلٌ فضربت الرجل، وأما الضمير في نحو: ربّ شاة وسخلتها، فنكرة، كما في: ربّه رجلاً، لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أولاً.

والأصح فى اسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة
وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام
العهدية، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه، أو المعهود مخصوصاً
قبلُ بحكم، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان منكراً.

وأما إن لم يختص المعود إليه بشيء قبلُ، نحو: أرجل قائم أبوه؟ و:

* أَظْبَىٰ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارٌ ^(١) *
= ٦٣٤

كما يجيء البحث فيه فى باب كان، ونحو: ربَّ رجلاً، وبش رجلاً ونعم
رجلاً، وبأها قصَّةً، وربَّ رجلاً وأخيه؛ فالضمائر كلها نكرات، إذ لم يسبق
اختصاص المرجوع ^(٢) إليه بحكم.

ولو قلت: ربَّ رجل كريم وأخيه لم يجز، وكذا كل شاة سوداء وسخلتها
بدرهم، لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة بصفة.

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير المستتر فى «كان» نكرة، لأنه عاد على نكرة غير مختصة بشيء، وهو
ظبى .

والشاهد نسب لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامرى .
وصدره:

* فَإِنَّكَ لَا يَضْرُكُ بَعْدَ عَامٍ *

من أبيات أولها:

وكائن قد رأيت من أهل دار دعاهم رائد لهم فساروا

من شواهد: سيويه ٢٣/١، ونسبه سيويه إلى خداس بن زهير - ونسبه البغدادي إلى ثروان بن
فزاره، ونسبه العسكرى فى كتاب «التضحيف» لزرارة بن فزوان.
والبيت من شواهد: المقتضب ٩٤/٤، وابن يعيش ٩١/٧، ٩٤ والمغنى ٦٥٣/٢، والقرطبي
٩٩/١٣.

(٢) فى ط وب ٢٣٥/٣: «المعهود» بدل: «المرجوع».

وفى ب ٢٣٥/٣، أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها، نحو: محمد، وعلى، إذ يشار بكل واحد منهما^(١) إلى مخصوص عند^(٢) الوضع.

ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك: جاءنى رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك، لأن «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختص، [بل اختص في هذا الاستعمال بصفته]^(٣) وكذا يخرج نحو: لقيت رجلاً، إذا علم المتكلم^(٤) ذلك الملقى؛ إذ ليس فيه إشارة لا استعمالاً ولا وضعاً.

فقولنا: ما أشير به، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بكون الإشارة فيه حسية،^(٥) كما مرّ في بابه.

وإنما قلنا إلى خارج، لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلاّ من سبقت معرفته لذلك اللسان.

فعلى هذا، كل كلمة:^(٦) إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل إلى خارج، لدخل فيه / جميع الأسماء: معارفها ونكراتها. ١٢٩/٢

فتبين بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو قولك: اشرب الماء، واشتر اللحم وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّبُّ﴾^(٧): أن اللام، إشارة إلى ما فى ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب ليس بشيء، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام فى مثله لفظى، كما أن العلمية فى نحو أسامة لفظية، كما يجيى فى الأعلام.

(٢) فى المخطوطات: «بحسب» بدل «عند».

(٤) فى ب فقط: «المخاطب» مكان: «المتكلم».

(٦) فى المخطوطات: «كل لفظ» بدل كل كلمة.

(١) فى ب ٢٣٦/٣: «منها» بدل منهما.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٥) فى المخطوطات: «حسية بالوضع».

(٧) يوسف / ١٣.

فنقول أولاً: إن التنوين في كل اسم متمكن غير عَلم، يفيد التمكّن والتنكير معاً. ومعنى تنكير الشيء شياعه في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة إلا في غير الموجب نحو: ما جاءني رجل فإنه لاستغراق الجنس، فكل اسم دخله اللام، لا يكون فيه علامة هي^(١) كونه بعضاً من كل، إذ تلك العلامة هي التنوين، [وهو لا يجمع اللام، كما مرّ في أول الكتاب]^(٢).

فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة، لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على أن المشتري بعض في قولك: اشتر اللحم، ولا دالة على أنه بعضٌ معيّن، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾^(٣)، فهي اللام التي جيئ بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلّي بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء.

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجية^(٤) فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي التنوين، وجب كونه للكل؛ فعلى هذا، قوله ﷺ: «الماء طاهر»، أي كل الماء، و: النوم حدث، أي كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينة، البعضية، لا مطلقة، ولا معيّنة، فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصف

(١) كلمة: «هي» سقطت من ب ٢٣٧/٣.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) طه / ١٠.

(٤) في ط وب: «خارجية».

المفرد بالجمع، نحو قولهم: «أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البيضُ» على ما حكى الأخفش.

و: «لاتحرمَّ الإملاجة والإملاجتان»^(١)، مفيد^(٢) للاستغراق الذي يفيدُه الاسم لو كان منكرًا، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد في مثله يعمُّ جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد، فقولك ان الرجل خير من المرأة إلا الزيدين: أى إلا كل واحد منهما، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣)؛ أى إلا كل واحد منهم. ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجر إلا الزيدين معًا، ولا: إلا ثلاثكم^(٤) معًا، بلى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناء منقطعًا.

وكذا لا يستثنى من المثنى إلا المثنى، فمعنى: أن الرجلين يرفعان هذا الحجر إلا أخوتك: أى إلا الاثنين منهم.

ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إلا أخوتك معًا، بلى، يجوز على الانقطاع.

وأما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إلا الزيدين وإلا زيدًا، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر^(٥) مضاف إليه كل [مفرد وغيره]^(٦)، فمعنى لقيت العلماء [إلا زيدًا]^(٧): أى: كل عالم [وكل عالين وكل علماء]^(٨)، وهكذا حال المفرد والمثنى

(١) فى القاموس: «ملج»: ملج الصبى أمه كنصر وسمع: تناول ثديها بأدنى فمه، وامتلج اللبن امتصه: أو ملجه: أرضعه.

(٢) خبر لما قبله (٣) العصر / ٢ ، ٣ .

(٤) فى ب ٣ / ٢٣٨ : «ثلاثكم» بئاءين تحريف واضح .

(٥) فى المخطوطات بمعنى مفرد «منكر» بزيادة كلمة: مفرد .

(٦ - ٧ - ٨) : ما بين معقوفين سقط من ظ .

والمجموع في غير الواجب، [قال عليه السلام] (١) «لا تحرم إلا ملاحظة» أى كل واحد من هذا الجنس، وكذا: الإملاجان / أى كل اثنين اثنين من هذا الجنس.

١٣٠ / ٢

فلا يستثنى من الواحد إلا الواحد، ولا من المثني إلا المثني، وأما الجمع نحو: ما لقيت العلماء، فهو بخلافهما، بل هو بمنزلة منكر (٢) في سياق (٣) غير الموجب [مفرد، وغيره] (٤) في استعمالهم، أى: ما لقيت أحداً (٥) من العلماء [ولا الزيدين (٦)]، ولا اثنين، ولا جماعة (٧)، فيصح استثناء المفرد والمثني والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إلا زيدا، وإلا الزيدين وإلا الزيدين؛ فقول تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (٨)، أى شىء من الأبصار، لا جمع الأبصار، كما توهمه بعضهم، فحال الجمع في الموجب وغيره، خلاف (٩) حال المثني والمفرد هذا هو المعلوم (١٠) من استقراء كلامهم.

وأما النكرة المستغرقة، نحو: ما لقيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً؛ فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلا أمثالها، فقولك: ما لقيت رجلاً إلا الزيدين، أى إلا كل واحد منهم (١١)، ولا يجوز أن تقول (١٢): لا يرفع هذا الحجر رجل إلا الزيدين معاً.

(١) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «تقول» وهذا تحريف لأن هذا القول حديث شريف رواه مسلم في باب الرضاع وانظر الجامع المهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢١٥٠١ ونصه: «لا تحرم الإملاجة والإملاجان».

(٢) في المخطوطات: بمنزلة مفرد منكر.

(٣) كلمة: «سياق» سقطت من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٦) في ط: «إلا الزيدين بدل: «ولا الزيدين».

(٧) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٩) كلمة: «خلاف» سقطت من ط وب ٢٣٨/٣.

(١٠) في المخطوطات: «مكان» «هذا هو المعلوم»: «وكل ما ذكرناه مأخوذ».

(١١) في ب ٢٣٩/٣: «منهما».

(١٢) «أن تقول» سقطت من ظ.

وتقول: ما لقيت أخوين متصافيين إلا الزيدَين، وإلا بنى فلان أى إلا اثنين منهم، ولا يجوز إلا زيداً.

وتقول: ما لقيت رجالاً إلا الزيدَين، ولا يجوز: إلا أخويك، ولا: إلا زيداً؛ إلا على الانقطاع، لأن المعنى: ما لقيت جماعة من الرجال.

وإن كان هناك قرينة دالة على أنه ليس المراد به الاستغراق؛ فإن كان هناك عهد، فاللام عهدية للتعريف - على ما يجيئ في بابه -.

وإن لم يكن، فإن كان فيه علامة الوحدة أو التثنية نحو: ما أعطيك إلا التمرة أو التمرتين، فلا فرق، إذًا، بين المعرف والمنكر معنىً، فكأنك قلت: ما أعطيك إلا التمرة أو التمرتين فلا فرق إذًا بين المعرف والمنكر معنىً فكأنك قلت: ما أعطيك إلا ثمرة أو تمرتين؛ وإن لم يكن فيه علامتهما، نحو: اشتريت التمر، ولقيت الرجال.

فالفرق بين ذى اللام والمجرد: أن المجرد، لأجل التنوين الذى فيه للتنكير، يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة، فمعنى اشتريت تمرًا، ولقيت رجالاً: شيئًا من التمر، وجماعة من الرجال، بخلاف المعرف باللام، فإن المراد به الماهية مجردة عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة. كالشراء، واللقاء، فكأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس، فهو كعامٍ مخصوص بالقرينة.

فالمجرد: وذو اللام، إذًا بالنظر إلى القرينة بمعنىً، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، فمن ثمة جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع، بالمنكر نحو قوله:

* ولقد أمر على اللئيم يسبني^(١) *

= ٦٣٥

وكذا: مررت بالرجل مثلك، وما يحسن بالرجل خير منك، كما مر في باب الوصف.

فعلى هذا، كل لام تعريف، لا معنى للتعريف فيها إلا التى للمعهود الخارجى.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٨. واستشهد به على أنه يجوز وصف المعرف باللام الجنسية بالنكرة كما هنا، فإن جملة «يسبني» نكرة وقعت وصفًا للئيم.

قوله: «وهي المضمورات»، قد تقدم ذكرها.

ويعنى بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصولات - وقد تقدم ذكرهما - وإنما سميت مبهمات، وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها.

وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب.

ولم يقولوا للمضمر الغائب: مبهم لأن ما يعود إليه متقدم، فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية.

[المعرفة] «أل»

قوله: «وما عرّف باللام»، هذا مذهب سيبويه. أعنى أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل، فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر، لكثرة استعمال لام التعريف.

والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط: تخطى العامل الضعيف أيها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها؛ ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف / وأما نحو: أن لا تفعل، وإن لا تفعل، وبلا مال فلجعلهم «لا»، خاصة، من جميع ما هو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس. واللا إنسان.

وأما نحو: بهذا، و: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(١)، فإن الفاصل بين العامل والمعمول، ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عدَّ الفصل به كلا فصل.

وللامتزاح التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً لرجل حتى جاز

(١) آل عمران/ ١٥٩.

تواليهما في قافيتين، ولم يكن إيطاءً^(١)؛ وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحکم الامتزاج، وأيضاً دليل التنكير، أى التسوين: على حرف، فالأولى كون دليل التعريف مثله.

وقال الخليل: «أل» بكمالها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأن يوقف عليها فى التذکر نحو قولك: ألى إذ اذكرت ما فيه اللام كالكتاب^(٢) وغيره.

وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على «قد» فى نحو قوله:

٦٣٦ = أَرِفِ التَّرْحَلِ غَيْرِ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ^(٣)

وذلك قوله:

٦٣٧ = يَا خَلِيلِيَّ أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا الْ مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهْلِ الْحَلَالِ^(٤)

(١) فى اللسان: «وطأ»: ووطأ فى الشعر، وأوطأفيه، وأوطأه: إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما واحد، فإن اتفق اللفظ أو اختلف المعنى فليس بإيطاء.

وقال الأخصى: الإيطاء: رد كلمة قد قضيت بها مرة نحو قافية على رَجُلٍ وأخرى على رَجُلٍ فى قصيدة، فهذا عيب عند العرب لا يختلفون فيه.

(٢) فى ظ: «كالكتابات» بدل: «الكتاب» تحريف ظاهر.

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «قد» كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

والشاهد للنايعة الذيبانى، ديوانه / ١٤٣.

من شواهد الخصائص ٣٦١/٢، وابن يعيش ٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، ٥٢، وقطر السندى

٢٢٢/، والهمع والدرر رقم ٥٤١، ٢٢٨، والأشباه والنظائر رقم ١٢٣، والمغنى رقم ٣١٥، ٦٤٣،

والعيني ٨٠/١، ٣١٤.٢.

(٤) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الخمسمائة.

واستشهد به على أن الخليل استدلل على ان حرف التعريف «أل» لا اللام وحدها حرف تعريف لما

جاز فضلها عن المعرف، لاسيما واللام ساكنة.

والشاهد لعبيد بن الأبرص، ديوانه/ ١٠٩ وهو مطلع قصيدة وبعده:

= مثل سَحَقِ البُرْدِ عَقَى بَعْدَكَ الْ قَطْرُ مَغْنَاهُ، وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وإنما حذف عنده، همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال.

وذكر المبرد في كتابه «الشافى»، أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها،
وإنما ضم إليها اللام لثلاثي يشبه التعريف بالاستفهام.

وفى لغة حمير، ونفر من طي: إبدال الميم من لام التعريف، كما روى النمر بن
تولب عنه عليه السلام: «ليس من أمير امصيام فى امسفر»^(١).

ولام العهد اللام^(٢) التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أى لقبه
وأدركه، يقال: عهدت فلاناً أى أدركته.

وعهده إماماً بجرى ذكره مقدماً، كما فى قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا
* فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾^(٣)، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جرى ذكره نحو
قولك: خرج الأمير، أو القاضى، إذا لم يكن فى البلد إلا قاضٍ واحد مشهور، أو
أمير واحد.

وقد تزداد اللام فى العَلَم كقوله:

* وبالنسر عندما*^(٤)

= ٦٣٨

= من شواهد: الخصائص ٢/٢٥٥، والمصنف ١/٦٦، وابن يعيش ٩/١٧.
«اربعاً»: من ربع زيد المكان يربع بفتح الباء فيهما: «إذا اطمأن» وأقام به - و«الخلال»: جمع حال
بمعنى نازل. وفى القاموس: جمع حلة بكسر المهملة فيها: وهم القوم النزول.
و«سحق» البرد: السحق بالفتح: الثوب البالى و«البرد» بالضم: ثوب مخطط فهو من قبيل إضافة
الصفة إلى الموصوف. و«عفى» تعفية: غطاء تغطية، ومجاه، و«القطر» المطر وهو فاعله، ومغناه:
مقعوله. و«التأويب»: «الرجوع» والمراد تردد هبوبها. و«الشمال» الريح المعروفة وفى الديوان:
«الخلال» بالخاء، تحريف.

(١) رواه الإمام أحمد. انظر معجم الهوامع بتحقيقى ١/٢٧٣.

(٢) كلمة: «اللام» سقطت من ط وب ٣/٢٤٢.

(٣) المزمّل ١٥/١٦.

(٤) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لام التعريف قد تزداد فى العلم وهو النسر بعد وضع العلمية.

والبيت بتمامه هو:

أما والدّماء المائرات تخالّها
على قنة العزى وبالنسر عندما =

على ما يجيئ.

وفى الحال نحو: الجماء الغفير، وفى التمييز، نحو: الأحد عشر الدرهم، على قبح، كما يأتى فى باب العدد؛ وقد تكون الزائدة لازمة، كما فى «الذى» ومتصرفاته.

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير، نحو: برجل حسن الوجه، أى وجهه.

وعند البصريين، لا يعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر الوصف^(١) المشتق.

ويجوز فى غيره كقوله:

= قال البغدادي: وبيت الشاهد أول أبيات ثلاثة لعمر بن عبد الجن.

وبعده:

وما سبّح الرهبانُ فى كل ليلة

أبيلَ الأبيلينَ المسيحَ بن مريما

لقد هزمنى عامر يوم لعلع

حساماً إذا مأهزَّ بالكف صمما

و«الدماء» مُقسم به، والبيت الثالث جواب القسم. و«المائثرات»: المترددات، من مار الدم على وجه الأرض يمور: إذا تردد. ويروى: أما ودماء مائثرات» بدون لام و«قنة العزى: أعلاها. و«العندم»: البقم، والعندم: دماء الأخوين.

و«الأبيلين، والبيعة، بكسر الباء: متعبد النصارى، وأبيل الأبيلين: راهب الرهبان، وكانوا يسمون عيسى عليه السلام: أبيل الأبيلين، ومعناه: راهب الراهبين. و«الأبيل» كأمير: الراهب، والفعل منه. أبل يأبل إبالة ككتب كتابة: إذا تسك وترهب.

و«لعلع» كجعفر: موضع.

وفى المخطوطات وط، وب ٢٤٢/٣: أما ودماء مائثرات، «دون» وفى ط: «فايرات» بالفاء والياء، تحريف.

من شواهد: المنصف ١٣٤/٣، وابن الشجرى ١٥٤/١، ٣٤١/٢، والإنصاف ٣١٨، والعينى ٥٠٠/١، واللسان: أبيل. وفى الأمالى لابن الشجرى أدخل الشاعر الألف واللام زيادة للضرورة وأراد بالنسر: الصنم الذى كان قوم نوح يعبدونه، وقد ذكره الله تعالى فى قوله: ﴿وَلَا تَدْرُونَ وَا وَلا سَوَاعًا وَلا يَفُوتَ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا﴾ نوح/٢٣.

(١) كلمة: «الوصف» سقطت من ط وب ٢٤٢/٣.

٦٣٩ =

* لحافى لحاف الضيف والبردُ برده^(١) *

وقال الكوفيون: قد يكون اللام للتعظيم، كما فى «الله»، وفى الأعلام، ولا يعرفها البصريون.

واللام فى وصف اسم الإشارة، ووصف المنادى، نحو: هذا الرجل، ويا أبها الرجل: لتعريف الحاضر بالإشارة إليه؛ وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب، نحو: ضرب الرجل.

ويعرض للام العهدية الغلبة كالصَعَق^(٢) والبيت على ما نذكر فى الأعلام.

قوله: «والنداء»، نحو: يا رجل؛ ومَنْ لم يعدّه من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب، كما مر فى باب النداء.

قوله: «والمضاف إلى أحدها معنى»^(٣)، احتراز عن الإضافة اللفظية؛ وإنما يتعرّف بالاضافة المعنوية: ما ليس من الأسماء المتوغلة فى الإبهام، كغير، ومثل، وشبه، على ما مر فى باب الإضافة.

[العَلَمُ تعريفه وأقسامه]

١٣٢/٢

(ص): «العَلَمُ ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره / بوضع واحد».

(ش): قوله: «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف^(٤)، لتناولها بالوضع أى معيناً كان، بخلاف العَلَمِ على ما تقدم.

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٣٢٣.

واستشهد به على أن «آل» فى البرد عوض عن الضمير المضاف إليه والتقدير: بردى برده، وتماه:

* ولم يلهنى عنه غزال مقنّع *

(٢) فى القاموس: الصَعَق محرّكة: شدة الصوت، وككْتَف: الشديد الصوت ولقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب ويقال فيه الصَعَق كابل.

(٣) علق السيد الشريف على هذا بقوله: «سوى المعرف بالنداء. فإنه لا يقع مضافاً إليه، وأن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم مما بالذات أو بالواسطة، فيدخل المضاف إلى المضاف إلى المعرفة.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: سائر المعارف، وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على أى مُعَيَّن يُراد بخلاف العلم، فإن واضعه لم يضعه إلا لمسمى معين، ولا نظر له إلى تناوله معيناً آخر كما كان فى سائر المعارف» قوله: «بوضع واحد» إلخ.

قوله: «بوضع واحد»، متعلق بمتناول، أى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد، بل إن تناول، كما فى الأعلام المشتركة، فإنما يتناوله بوضع آخر، أى بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأولى، كما إذا سمى شخص بزيد ثم سُمى به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين، لكن تناوله المعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف، كما تبين، فإنما ذكر قوله: «بوضع واحد»، تخرج الأعلام المشتركة عن حدِّ العَلَم.

ولا يخرج عَلم الجنس نحو: أسامة عن هذا الحدِّ، على ما ذكر المصنف، وذلك أنه قال: أعلام الأجناس وُضعت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعلقة كما أشير باللام فى نحو: اشتر اللحم إلى الحقيقة الذهنية، فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة فى الذهن متحدة، فهو إذاً غير متناول غيرها وضعاً.

وإذا أُطلق على فرد من الأفراد الخارجية، نحو: هذا أسامة مقبلاً، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقليّ لجزئياته الخارجية، نحو قولهم: الإنسان حيوان ناطق؛ فلفظ أسد، مثلاً، موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج، على وجه التشريك، وأسامة، موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة.

ولم يصرِّح بكونه مجازاً، ولا بدَّ من كونه مجازاً فى الفرد الخارجى، على مذهبه^(١) إذ ليس موضوعاً له على ما اختار؛ وقال: إن الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمواطئين.

قال الأندلسى، فلا تقول فى أسد معين فى الخارج: أسامة، كما تقول: الأسد، لأن المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس إلا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً، لا واحداً معيناً محصور الأوصاف المعرفة.

(١) «على مذهبه» سقط من ب ٣/ ٢٤١.

وكذا ينبغي، عنده، ألا يقع أسامة على الجنس المستغرق خارجاً فلا يقال: إن أسامة كذا إلا الأسد الفلاني، لأن الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما أنه ليس فيها التعيين.

والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس: أنهم رأوا نحو أسامة، وثعالة^(١)، وأبي الحصين، وأم عامر، وأويس^(٢): لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أويس، وإضافة أب وأم، وابن و بنت إلى غيرها، كما في الكنى في أعلام الأناسي، وتجيئ عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضبع، فإن ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظي، كغرفة، وبشري، وصحراء؛ ونسبة لفظية، نحو: كرسى، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي، إماماً باللام، كما ذكرنا قبل، وإماماً بالعلمية، كما في أسامة، وثعالة.

ثم نقول: هذه الأعلام اللفظية، وضعوها لغير الأناسي، من الطير والوحوش، وأحناش الأرض، والمعاني، فوضعوا لبعضها اسماً وكنية، نحو: أسامة، وأبي الحارث، في الأسد؛ ولبعضها اسماً بلا كنية، كـ«قثم» للضبَّعان^(٣)؛ ولبعضها كنية بلا اسم نحو: أبي براقش^(٤)، ثم، بعضها مما لا اسمَ جنس له، نحو: ابن مقرض^(٥)، وحمار قبَّان^(٦).

(١) في ط وأبا الحصين.

(٢) في ط بـ وأويساً تحريف.

وأبي الحصين: كنية الثعلب، وأم عامر كنية الضبع، وأويس علم جنس للذئب.

(٣) الضبَّعان: ذكر الضباع.

(٤) في القاموس: «أبو براقش»: طائر صغير برّى كالقنفذ، أعلى ريشه أغر وأوسطه أحمر، وأسفله أسود، فإذا هيج انتفش وتغير لونه.

(٥) ابن قفرض: كما في أساس البلاغة: «قرض»: قتال للحمام، أخذ بحلوقها، وهو نوع من الفئران.

(٦) في القاموس: «قِب»: وحمارُ قبَّان: دويبة على وزن فعلان من قب القوم يَقِيونُ قِيوباً: صخبوا في الخصومة قِباً وقِيبيّاً. وفي أساس البلاغة: أذل من حمارُ قِبَّان.

وفى أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوها معنى يناسب المسمى بها، كحضاجر^(١)، لعظم بطنها، وابن دأية^(٢)، لوقوعه على دأية البعير، ونحو ذلك. وقالوا فى المعانى للمنية: شعوب، وأم قشعم، وللمبرة: برة، وللكلية: زوبر^(٣)، وللغدر، كيسان.

وقالوا فى الأوقات: غدوة، وبكرة.

قالوا: ومنه: سبحان، علم التسييح؛ ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل: مضافاً فلا يكون علماً، وإذا قطع فقد جاء منوناً فى الشعر كقوله:

= ٦٤٠ سبحانه ثم سبحاناً نعوذُ به وقبلنا سبح الجودى والجمد^(٤)

وقد جاء باللام كقوله:

= ٦٤١ * سبحانك اللهم ذا سبحان^(٥) *

قالوا: ودليل علميته قوله:

= ٦٤٢ * سبحان من عقلمة الفاخر^(٦) *

(١) فى القاموس: «حضر» الحِضجر بكسر الحاء وفتح الضاد: العظيم البطن الواسعة وجمعه حضاجر، وبالهاء: الإبل المتفرقة.

(٢) فى أساس البلاغة: نعب ابن دأية أى الغراب، نسب إلى دأية البعير وهى قفارته لوقوعه عليها إذا وبرت.

(٣) فى القاموس: «زبر»: أخذه بزويره وزأبره وزبره وزويره: أى أجمع.

(٤) هو الشاهد رقم ٢٣٤ فى الخزانة: وقد سبق ذكره رقم ٢٥٢.

فى هامش نسخة هارون المحققة أن مصحح طبعة بولاق علق على هذا الشاهد بأن البغدادى لم يضع له رقماً، وقال: فلعله سهو منه وفى الحق أن البغدادى لم يضع له رقماً لأنه سبق ترقيمه فيما سبق رقم ٢٣٤، وقد سبق ذكره رقم ٢٥٢.

واستشهد به على أن «سبحان» أكثر ما يستعمل مضافاً، وإذا قُطع فقد جاء منوناً فى الشعر كما فى البيت، فلا يكون سبحانه علماً معرّفًا بالعلمية بل تعريفه بالإضافة لفظاً كسبحان الله. (٥) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «سبحان» جاء معرّفًا باللام، فلا يكون علماً فلا يأتى فيه مازعمه بعضهم من أنه علم ولو أضيف، وذا بمعنى صاحب منصوب لانه تابع لله على المحل». والشاهد من الرجز قائله مجهول.

من شواهد: ابن السجوى ١/٣٤٨، وحاشية يس ١/١٢٥ والهمع والدرر رقم ٧٤٤.

(٦) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائتين، وتقدم ذكره رقم ٢٥٣.

ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، فأبقى المضاف على حاله، مراعاة لأغلب أحواله، أعنى التجرد عن التنوين، كقوله:

٦٤٣=

* خالط من سلمى خياشيم وفا^(١) *

وأما: أولى لك، فهو علم للوعيد، فأولى: مبتدأ. ولك: خبره؛ والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أفعل فعلاء، وأنه علم: ما حكى أبو زيد، من قولهم: «أولاة الآن»، «وهاه الآن»^(٢)، إذا أوعدوا؛ فدخل تاء التانيث دال على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء، بل هو مثل: أرمل وأرملة وأضحاة. وأولاة أيضاً علم، فمن ثمة لم يتصرف، وهو من وليه الشر، أى: قرّبه، وليس أولى، اسم فعل أيضاً، بدليل أولاة فى تأنيثه بالرفع، والآن: خبر أولاة، أى: الشر القريب الآن. وأما هاه الآن، فالزمان متعلق باسم الفعل، كذا قال أبو على.

فتجرّد أولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن، لأن ذلك فى علم آخر، فهو كما لو سميت بأرمل وأرملة فكلاهما ممتنعان^(٣) من الصرف، إذ كل علم موضوع وضعاً مستأنفاً.

واعلم أن العلمية وإن كانت لفظية إلا أنها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ أسامة وثةالة ونحوهما، كالأسد والثعلب، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أن مثل ذلك من المعرف باللام، يحمل على الاستغراق إلا مع

= واستشهد به على أنهم استدلوا به على علمية «سبحان» بمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان.

ورده الشارح المحقق بأنه من قبيل المضاف، أى سبحان الله، حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله من التجرد عن التنوين.

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين، وقدم ذكره رقم ٣٦٠.

واستشهد به على أن أصله: «وفاها» حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله.

(٢) هذه الحكاية ذكرها ابن جنى فى الخصائص ٤٤/٣ حيث قال: «وحكى أبو زيد: هاه الآن، وأولاة الآن، فأنت أولى، وهذا يدل على أنه اسم لأفعل كما يظن».

(٣) أى أولاة الآن، وهاه الآن.

القرينة المخصصة، فكذا مثل هذا العَلَم، يقال: أسامة خير من ثعالة أى كل واحد من أفراد هذا الجنس، خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة؛ قال:

ولأنت أشجعُ من أسامة إذ دُعيتُ نزالٍ ولُجَّ في الدَّعْرِ^(١) = ٦٤٤

فيصح الاستثناء من مثله، كما صحَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢)، تقول: أسامة يفرس الإنسان إلا الداجن منه؛ والقرينة المخصصة، نحو: لقيت أسامة، فحال هذه الأعلام كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والتثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عرفت حكمه.



(١) هو الشاهد السابع والستون بعد الأربعمئة، وتقدم ذكره رقم ٥٥٤.

(٢) العصر/ ٢، ٣.

[الأمثلة التي يوزن بها في مجال الأعلام]

وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم، من غير أن يقع ذلك في كلام العرب: الأمثلة التي يوزن بها، إذا عبّر بها عن موزوناتها: مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ككلّ، وربّ، على ما يجيئ؛ فقالوا: فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة؛ ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا ينصرف أفعلُ صفةً. ومنعوا الصرف منها: ما جامع العلمية فيه سببٌ آخر، كناء التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزن الفعل المعتبر، كأفعل، أو الألف والنون المزيديتين، كفعالن، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث.

وإذا نكرت هذه كلها بدخول كل، أو ربّ، أو، من الاستغراقية أو غيرها من علامات التنكير: انصرفت، نحو: كل فعلان حاله كذا. وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: كل فعلى، تنقلب / ألفه في التثنية ياء^(١) فإنه يجوز فيه الاعتباران: إن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها لغيره، صرفته، لتنكيره بدخول «كل»، وذلك لأن نحو: أرطى وسلمى، داخلان في «فعلى».

فهذه الأوزان: يقصد بها استغراق الجنس، لأن معنى قولك: فعلان الذي مؤنثه فعلى: غير منصرف: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه، كما أن معنى قولك: تمرة خيرٌ من جرادة، ورجل خير من امرأة، ذلك.

وإنما عدّ الأول من الأعلام دون الثاني بدليل صرف: تمرة، وجرادة، لأنهم رأوا بعضه منقولاً كالأعلام، من مدلول إلى آخر، فإن «أفعل» مثلاً، وُضع لفة، للزائد في الفعل على آخر، فهو، من الفعل، كأكبر من الكبير، ثم عبّر به عن كل لفظ أوله همزة مزيّدة مفتوحة، وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام، وبعضه

(١) في المخطوطات، بعد قوله: في التثنية: «فيعم نحو: أرطى وسلمى».

مرتبلاً كارتجال الأعلام، نحو قولك: فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا؛ فإن «فعللة» لا معنى لها لغة.

وقوى هذا الوجه المجوز لإلحاقها بالأعلام: أنهم رأوها إذا عبرت بها عن موزوناتها: لم تقع على فرد مشاع منها، كما تقع النكرات، فبعدت من النكرات لفظاً ومعنى.

فإن قلت: فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الأعلام، دون الأوزان التي يكتفى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات، كما تقول: مررت برجل فاعل، أى عاقل، أو جاهل، على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد؟

قلت: لأنها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى، فكأن لفظ الكناية منقول من جنس إلى جنس آخر، أو مرتجل لجنس، فلم يصلح أن يجعل علماً، بخلاف الأول، فإن المراد منه: موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى.

ومن ثمة قال الخليل: لما سأله سيبويه عن قولهم: كل أفعل، إذا كان صفة لا ينصرف: كيف تصرف «أفعل» وقد قلت لا ينصرف؟ فقال: أفعل ههنا ليس بوصف، وإنما زعمت أن ما كان على هذا المثال وكان وصفاً: لا ينصرف.

وكما أن «أفعل» فى هذا الكلام، ليس بوصف: ليس بعلم أيضاً، لدخول لفظ «كل» المختص بالنكرات عليه، ففى «أفعل» ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية.

وإن كان موزون هذه الأوزان معها، كما تقول: وزن إصبع: إفعال، فالأولى والأكثر أنه لايجرى مجرى الأعلام، فيصرف «إفعال» إذ كان الأول أعنى الذى عبر به عن لفظ موزونه إنما أجرى مجرى الأعلام لكونه كالعلم منقولاً إلى مدلول آخر، أعنى الموزون أو مرتبلاً له، و«أفعل» فى قولك: وزن إصبع: إفعال، ليس

عبارة عن الموزون، بل عن الوزن، أى: وزن أصبع: هذا الوزن، لا هذا الموزون، فعلى هذا كان القياس أن تقول: وزن طلحة: فعلةً بالتنوين فى الوزن، إذ ليس فيه العلمية، إلا أنه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف.

والزمخشري جعل هذا القسم، أيضاً، علماً، وهو الحق، فيقول: وزن إصبع: إفعالٌ بحذف التنوين؛ قال المصنف: إنما ذهب إليه إجراء له مجرى أسامة إذا أطلقتها على واحد من الآساد، فإنك تجر به مجرى الأعلام، كما كان فى هذا الجنس علماً نحو قولك: أسامةٌ خير من ثعالة، فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس، أعنى الذى ليس معه الموزون، نحو: أفعالٌ حكمه كذا.

وهذا القياس الذى ذكره فيه / نظراً، لأن مثل هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزون فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن، إذ معنى: وزن اصبع افعال، وزن اصبع هذا الوزن المعين، فليس فى الحالين كأسامة فى حاله، أى كونه جنساً وكونه فرداً من أفرادها، فإنه فى الحالين بمعنى.

وأيضاً، ليس تعريف أسامة لكونه علماً لماهية معينة، كما ادعى، وليس أسامة المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها فى العلمية، كما بينا، بل تعريفه فى الحالين لفظي، سواء كان جنساً، أو فرداً مشاعاً، وليس قياسياً فيقاس عليه.

والأولى أن يقال: إنما ذهب إليه، لكونه منقولاً من معنى إلى معنى آخر، هو الوزن، أو مرتجلاً [له كما كان الأول منقولاً من معنى إلى معنى آخر هو الموزون أو مرتجلاً له]^(١) ومع إجراءاته لمثل هذا مجرى الأعلام ينون نحو مفاعلة فى نحو قولك.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٥٢/٣.

ضارَبَ يضارب مضاربة: على وزن فاعلٍ يُفاعلٍ مفاعلةً؛ وهو تنوين المقابلة، عنده، لاتنوين الصرف.

والقسم الذي هو كناية من موزونه فقط مع اعتبار معناه: حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه: حكم الموزون، قال المتنبي:

كأنَّ فَعْلَةً لم تَمَلَأْ مواكِبُها ديارَ بكرٍ ولم تخلَع ولم تَهَبِ^(١) = ٦٤٥

فمنعه الصرف، لأن موزونه: خولة وتقول: مررت برجل أفعل، أى أحمق.

وقال المازني: ليس في فَعْلَةٍ علميةٌ ولا في أفعَلٍ معنى الوصف.

فهو: إذًا، ينظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكتى عنه، فلا يصرف نحو: فَعَلَى وَمَفَاعِلٍ، لاشتغالها على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت برجل أفعَلٍ أى أحمق، وفَعْلَةٍ، أى حمزة.

ومذهب سيبويه هو الحق، إذ معناه الموزون، والكناية عن العلم^(٢) جارية في اللفظ مجراه، بدليل ترك إدخالهم اللام على فلان، وفلانة، ومنعهم صرف فلانة، كما يجيء.

وأما إن أردت بالأوزان أوزان الفعل، فحكمها حكم موزوناتهما حركة وسكوناً، وتجرداً عن التنوين كان الموزون معها أو لا، نحو قولك: افْعَلْ: أمر، واستفعل: حكمه كذا، وضارب يضارب، على وزن فاعلٍ يُفاعلٍ، إشعاراً بكونه مراداً به الفعل الذي لا حظَّ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مراداً به وزن الفعل؛ لكنه مع ذلك علمٌ لوصفه بالمعرفة، كقولك: افْعَلْ الذي همزته مكسورة: امر للمخاطب.

فجملة الكلام: أن الأوزان: إما أن يراد بها الموزونات أو، لا؛ والأول إن كان وزن فعلٍ فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علماً.

(١) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الأربعمئة، وقد تقدم ذكره رقم ٥٧٨.

(٢) في المخطوطات: والكناية عن العلم علم بدليل إدخالهم... إلخ.

وإن كان وزن الاسم، فإن كان كناية عن موزونه؛ ومعناه معناه فليس بعلم، إلا إذا كان كناية عن العلم نحو قوله:

*** كأن فعلة لم تملأ مواكبها^(١)... * البيت**

وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيويه والمازنى، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المراد^(٢) لفظ الموزون فقط، فالكل أعلام؛ لا ينصرف، إذا انضم إلى العلمية سبب آخر، وإن نكرته فحكمه حكم النكرات فى الصرف وتركه، وإن لم يرد بها الموزونات بل أريد الأوزان فهى أعلام وفاقاً لجار الله العلامة.

[الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد كانت أعلاماً]

وقال ابن جنى، فى «سر الصناعة»، وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت أعلاماً فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر، كقولك: ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين، ومائة ضعف خمسين.

قال المصنف: الظاهر: أن جار الله كان أثبتة، ثم أسقطه لضعفه، قال: ووجه إثباته أن «سته» مبتدأ فلولا أنه علم لكنت مبتدأً بالنكرة من / غير تخصيص. ١٣٦/٢ وأيضاً، المراد به: كل ستة، فلولا أنه علم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة فى الإيجاب، للعموم.

قال^(٣) ونعم ما قال: ووجه ضعفه: أنه يودى إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلاماً، إذ ما من نكرة إلا ويصح استعمالها كذلك، نحو: رجل خير من امرأة، أى كل رجل، وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير

(١) الشطر الأول من الشاهد السابق.

(٢) فى المخطوطات: «بل المراد مجرد لفظ الموزون» بزيادة كلمة: «مجرد».

(٣) القائل هنا هو المصنف أى ابن الحاجب.

مختص ببعض من جنسها [فمَجُوزُ الابتداء بالنكرة ههنا، كونها للعموم]^(١).
وقد جاءت النكرة غير المبتدأ، أيضاً [فى الإيجاب للاستغراق، لكن قليلاً]^(٢)،
كقوله تعالى: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَمْتُ﴾^(٣)، [وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾]^(٤).

[الكلمات المقصودة]

واعلم أنه إذا قصد بكلمة: ذلك اللفظ، دون معناها، كقولك: أين: كلمة استفهام، و: ضرب: فعل ماض، فهى علم، وذلك لأن مثل هذا: موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره، وهو منقول، لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظ.

[العلم بالغلبة]

وقد يكون بعض الأعلام اتفاقياً، أى يصير علماً، لابوضع واضع معين بل لأجل الغلبة، وكثرة استعماله فى فرد من أفراد جنسه.

ثم اعلم أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده المعيين: بأداتى التعريف، وهما: اللام والإضافة، فالعلم الغالب: اما مضاف، أو ذو اللام^(٥)، فالمضاف نحو: ابن عباس غلب بالإضافة، على عبد الله، من بين أخوته، وكذلك: ابن عمر، وغير ذلك، وذو اللام، كالصَّعق والنجم، واللام فى الأصل لتعريف العهد، وقد تقدم أن العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر، لشهرته، فاللام التى فى الأعلام الغالبة من القسم الثانى، فإن معنى النجم، قبل العلمية: الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم، لكون هذا الاسم

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ و فى ب/ ٢٥٥: «المستغرق» مكان «الاستغراق».

(٣) الانفطار/ ٥، وفى ظ: «علمت نفس ما أحضرت/ التكوير/ ١٤.

(٤) الشمس/ ٧.

(٥) فى ب فقط ٢٥٤/٣: «ذو لام».

أليق به من بين أمثاله، وكذا: البيت فى بيت الله لأن غيره كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتاً، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس، لأن التعريف الحاصل بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد^(١)، سواء؛ فلا يقال غلام زيد، إلا لأليق غلمانه بهذا الاسم، لكونه أعظمهم أو أخصهم به، وبالجملة: لأشهرهم بغلاميته حتى كأن غيره، ليس غلاماً له بالنسبة إليه.

فالحاصل أن المضاف وذو اللام الغالبيين فى العلمية يجب كونهما أشهر فيما غلبا فيه، منهما أى سائر الأفراد التى شاعا فيها قبل العلمية، فإذا صارا علمين، اتفاقياً لزم الإضافة فيما كان مضافاً، فلا يجوز تجريده عنها.

وأما ذو اللام فالأكثر فيه، أيضاً، لزوم اللام.

وقد يجوز تجريده عنها، كما قيل فى النابغة: نابغة، وذلك قليل.

قال سيبويه: يكون «اثنان» علماً لليوم المعين بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركاً فيه، ورد المبرد، وقال: هو حال من النكرة، قال: ولا يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة. وقد ذكرنا الغوالب مقاسيمها فى باب النداء فليرجع إليه.



(١) فى المخطوطات: يلام العهد المشاربه إلى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره» سواء.

[تنكير العلم]

وقد ينكر العلم قليلاً^(١). [فإنَّما أن يستعمل بعدُ على التنكير]^(٢) نحو: ربُّ زيد لقيته، وقولك، لكل فرعون موسى؛ لأنَّ ربَّ، وكُلَّ من خواص النكرات^(٣)، أو يعرف، وذلك بأن يؤوَّل بواحد من الجماعة المسماة به، فيدخل عليه اللام، كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا = ٦٤٦

شديداً بأعباء الخلافة كاهله^(٤)

أو الاضافة، نحو قوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم = ٦٤٧

بأبيض ماضى الشفرتين يمانى^(٥)

وهى أكثر من اللام

وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه - كما مرَّ فى باب الإضافة - نحو: زيد الخيل وأثمار الشاء^(٦)، ومضر الحمراء^(٧)، وإن لم يكن اشتراك فى العلم.

وإذا ثنى العلم أو جمع، فلا بدَّ من زوال / التعريف العلمى، لأن هذا التعريف ١٣٧/٢

إنما كان بسبب وضع اللفظ على معين، والعلم المثنى أو المجموع ليس موضوعاً إلا فى أسماء معدودة، نحو: أبانين، وعمائتين، وعرفات - كما يجيئ - فإذا زال التعريف العلمى، وقد قلنا إن تنكير الأعلام قليل، قال المصنف: وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتى التعريف، وهى اللام، فلا يكون مثنى العلم

(١) فى المخطوطات: «قليلاً تحقيقاً».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى المخطوطات بعد قوله: «النكرات»: «إذا كانت مفردة أو تقديراً، وذلك إذا تؤول» - بواحد الخ.

(٤) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائة، وتقدم ذكره رقم ١٢٥.

(٥) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائة، وتقدم ذكره رقم ١٢٤.

(٦) شاة نمراء: فيها سواد وبياض. انظر القاموس.

(٧) فى القاموس: مضر الحمراء: لأنه أعطى الذهب من ميراث أبيه، وربيعة أعطى الخيل، أو لأن شعارهم كان فى الحرب الرأيات الحمرة.

ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية كما قلنا، فى نحو قولك: خرج القاضى إذا لم يكن فى البلد غيره، أو كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ؛ إليه^(١).

وابن يعيش: لا يوجب جبر التعريف الفات من المثنى والمجموع، بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالتنكير^(٢)، والاستقراء يقوى ما ذهب إليه المصنف، مع القياس.

وأجرى مجرى العلم الحقيقى: العلم اللفظى فقيل فى تشنية أسامة، وجمعه، الأسماتان والأسمات.

فإن قيل: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تشنيته وجمعه، وتنكيره قليل، مخالف للقياس، فوجب قتلها أيضاً، وليس كذلك.

قيل: العلم واقع فى كلامهم كثيراً، فلو لم يشنوه ولم يجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوه من مثل: جاءنى رجل ورجل ورجل.

ولما علموا أنهم إذا شنوه وجمعوه أدى إلى تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس؛ قصدوا إلى تشنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبوا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمى له، فكان فيه توفية^(٣) الأمرين جميعاً: الخلاص من التكرير الشنيع، وحفظ العلم من التنكير بتعريف آخر، وإن كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود.

وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام، وذلك فى أشياء مشتركة فى الأسماء لازم تصاحبها، كأبائين جبلين متقابلين، يقال لأحدهما: أبان الريان، لكثرة الماء فيه وللآخر: أبان العطشان لقلّة الماء فيه، وكذا: عمايتان، جبلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما عماية، وكذا: جماديان.

(١) فى ب فقط ٢٥٨/٣: «عله» بدل «إليه».

(٢) فى ظ، وب ٢٥٨/٣: التكرة.

(٣) فى ب فقط ٢٥٨/٣: «توفير» بدل: «توفية».

وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام، لأن أحد الجبلين مثلاً، لمّا لم يتفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمّى بالثنى - كما تسمى - مثلاً شخصاً يزيدان، بخلاف شخصين مسمّى كل منهما بزيد، فإن الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص واحد مسمّى بالثنى، حتى يقال لهما: زيدان.

وعرّفات، كأبائين وعمائتين، كأن كل موضع منها، كان يسمّى عرفة، فقليل عرفات للمجموع.

وأما أذرعات، لبلد بالشام، فليس من هذا، إذ لا يقال لبعض منه: أذرعة، لى هو كمساجد موضوعاً لشخص معين.

[الكناية عن الأعلام بفلان وفلانة]

واعلم أنه يكنى بفلان وفلانة عن أعلام الأناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه، أى بكونان كالعلم، فلا يدخلهما اللام.

ويمتنع صرف فلانة، كما يجرى «أفعل» بمعنى أحقق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف - على ما مرّ -.

ولا يجوز تنكير فلان كسائر الأعلام فلا يقال: جاءنى فلان وفلان آخر، إذ هو موضوع للكناية عن العلم.

وإذا كُنِيَ عن الكنى، قيل: أبو فلان وأم فلان.

وإذا كُنِيَ بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماءً كانت أو كُنِيَ، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان وأم الفلان، لقصد الفرق.

وكانت كناية أعلام البهائم أولى باللام من كناية أعلام الإنسان، لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير.

قال ابن السراج، وتبعه المصنف: إن لفظ فلان لم يأت إلا محكيًا كقوله / ١٣٧ / ٢
تعالى «ليتني لم أتخذ فلانًا خليلًا»^(١)؛ وهو منتقض بما روى الأصمعي عن مرار
العيسى:

سكنوا شبيثًا والأحص وأصبحوا نزلت منازلهم بنو ذبيان^(٢) = ٦٤٨
وإذا فلان مات عن أكرومة سدوا معاوز ففده بفلان
وبقول معن بن أوس المزني:

أخذت بعين المال حتى نهكتة وبالدين حتى ما أكاد أدان^(٣) = ٦٤٩
وحتى سألت القرص عند ذوى الغنى ورد فلان حاجتي وفلان

[الكناية عن اسم الجنس غير العلم]

ويكنى بهن، وهنة مفتوحة العين، وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم،

(١) الفرقان / ٢٨ وفي ط: «يالتي» بزيادة «يا» تحريف.

(٢) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «فلانا» يجوز أن يأتي في غير الحكاية خلافاً للمصنف وابن السراج كما في البيت الثاني، فإن «فلانا» الأول وقع فاعلاً لفعل يفسره ما بعده، وفلاناً الثاني جرّ بالباء، وهما وقعا في غير الحكاية.

والبيتان للمرار الفقعسي، وقد سقط من بينهما بيت وهو:

وإذا يقال أتيتم لم يبرحوا حتى تقيم الحرب سوق طعان

ولهذه الابيات قصة ذكرها البغدادي في الخزانة.

و«شبيثًا» بضم الشين وفتح الباء: اسم ماء لبني تغلب: و«الأحص» على وزن أفعال: واد لبني تغلب كان فيه بعض وقائعهم مع إخوتهم بكر.

و«المعاوز»: هي الثياب الخلقان مفردة معوزة ومعوز.

من شواهد: أمالي القالي ٦٦/١.

(٣) هو الشاهد الثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، فإن «فلانا» فاعل ردّ وهو في غير حكاية.

والبيتان لمعن بن أوس قالهما لعبيد الله بن العباس بن عبد المطلب في قصة ذكرها البغدادي في الخزانة والأصبهاني في الأغاني ١٥٧/١٠.

فلذا انصرف هنة^(١)، ويدخل جميعها اللام. وإذا سكنت النون، فتاء التأنيث مبدلة من اللام كما في: أخت وبنت، وسكنت العين ليؤذن بأن التاء ليست لمجرد التأنيث، لأن تاء التأنيث يفتح ما قبلها.

قبل: وقد يكنى عن العلم بهن، كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد:

٦٥٠ = الله أعطاك فضلاً من عطيته علي هن وهن فيما مضى وهن^(٢)

يعنى عبد الله وحسناً وإبراهيم وبنى حسن بن حسن، وكانوا وعدوه شيئاً فأخلفوه، هذا والظاهر أنه كنى عن الجنس، أى: على لثيم: ولثيم ولثيم، حوشوا عن ذلك.

ومنه: يانهاء للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: يا هنُّ ويا هنان، وياهنون، وفي التأنيث: يا هنتُ وياهنتان وياهنَّات.

وقد يلى أواخرهن: ما يلى المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هناه بضم الهاء فى الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا فى المندوب.

وهذه الهاء تزداد فى السَّعة وصلأً ووقفأً، مع أنها فى الأصل هاء السكت، قال:

٦٥١ = يا مرحباه بحمار ناجية^(٣)

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٦٠: «فلا تصرف هنة وفى ط والمخطوطات: فلهذا انصرف هنة، وما فى ب تحريف.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يكنى، بهن عن العلم كما هنا.

ولهذا البيت قصة مع حسن بن زيد ذكرها البغدادى فى الخزانة وهى أيضاً فى مجالس ثعلب.

من شواهد: مجالس ثعلب ٢/ ١، ٢١ والهمع والدرر رقم ١٩٦ وانظر: شعر إبراهيم بن هرمة/ ٢٢٣.

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هاء السكت فى الوصل قد تحرك بالضم والكسر وقد ذكره رقم ١٥٦.

وفى ب ٣/ ٢٦١: «ناجية» بالتاء تحريف.

وقال:

* ياربُّ يا ربَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلُ^(١) *

٦٥٢=

في حال الضرورة.

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين.

ولمَّا رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلًا في السعة، أعنى في: هنا^(٢)، مضمومة، ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في: هنوات، كما أبدلت هاء^(٣) في هُنَيْهَةٌ وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو إبدالها في كساء، وإن لم يستعمل: هنا، كما أبدلوا في: إِيَّاكَ فقالوا: هِيَّاكَ.

ومجئ الكسر في هنا يقوى مذهب الكوفيين.

وأيضًا، اختصاص الألف والهاء بالنداء، وأيضًا، لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلًا ووقفًا، على ما حكى الأخفش، نحو: يا هناه ويا هناه أو: ياهنانيه، كما مرَّ في المدوب.

ويكنى، بهنيت، عن: جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس هنوت، لأن لامة واو، بدليل هنوات.

(١) هو الشاهد الثاني والثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الهاء في «رباه» للسكت وتضم وتكسر. وبعده:

عفراء باربَّاه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل

وقد نسب ابن يعيش هذا الرجز لعروة بن حزام العذري.

قال البغدادي: وقد راجعت ديوان عروة فلم أجد هذا الرجز.

وقد أورد هذا الرجز أبو محمد الأسود الأعرابي في «ضالة الأديب».

ولم ينسبه إلى أحد.

وفي ب: أضاف إلى الشاهد البيت الثاني، وليس في الأصل.

من شواهد: معاني الفراء ٤٢٢/٢، وابن يعيش ٤٧/٩، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/.

(٢) في ط: «هذه» مكان: «هنا» تحريف.

(٣) «هاء»: سقطت من ط وب ٢٦٢/٣.

[العلم المنقول والمرتل]

واعلم أن العَلَمَ إمَّا منقول أو مرتل.

والمنقول أغلب، وهو إمَّا عن اسم عَيْن، كثور وأسد، أو معنًى، كفضل، والاسم إمَّا صفة كحاتم أو غيرها كما مرَّ، وقد يكون الاسم صوتًا، كببة^(١)، وإمَّا عن فعل: إمَّا ماضٍ، كشمّر، وكعسب، وإمَّا مضارع كتغلب ويشكر، وإمَّا أمر، كإصمت، لبرية معيّنة، وقيل: هو علم الجنس لكل مكان قفر كأسامة، وتقول لقيته بوحش إصمت، وبلد إصمت، والوحش: المكان الخالي، وكُسّر ميم اصمت، والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغيّر لفظها عند النقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل في شمس بن مالك: شمس بضم الشين.

والمرتل: مالا معنى له في الأجناس، من قولهم: ارتجل الخطبة، أى اخترعها من غير روية، وهو من ارتجل الأمر أى^(٢) فعله قائمًا على رجليه^(٣) من غير أن يقعد متأنياً فيه؛ والمرتل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم: هما منقولان من الحنتف أى^(٤) الجراد/ والفقعس أى البلاد.

١٣٩/٢

وما كان مشتقًا من تركيب مستعمل، لكن غيرٍ للعملية بزيادة حرف^(٥) كغطفان، من غطف العيش، أى سَعته؛ أو بنقصانه كعُمَر^(٦)؛ مع تغيير الحركة

(١) ببة: اسم صوت وقد ورد في رجز لهند بنت أبي سفيان وهو:

لأنكحن بيّه جارية خدبه

أنظر الهمع والدرر رقم / ١٩١.

(٢) فى ب فقط ٣/٣٦٣: «كأنه» مكان: «أى».

(٣) بعد قوله: «رجليه» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«كأنه تذكر أنه ينبغى أن يعمل وهو قائم على رجليه، فلم يتأن فيه ولم يقعد متديراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائماً» فالمرتل . . . إلخ.

(٤) فى ب فقط ٣/٢٦٣، و«هو» بدل «أى».

(٥) كلمة: «حرف» سقطت من ب ٣/٢٦٣.

(٦) علق السيد الشريف على ذلك بقوله: كعمر من عامر بنقصان حرف مع تغيير البنية. ويجوز أن يكون جمع عمرة، فيكون منقولاً عن الجمع وترك صرفه على غير قياس.

كان، أو، لا، فهو أيضاً، مرتجل، إذ ليس منقولاً من مسمى إلى آخر وإن كان مشتقاً.

وأما إن غير ما هو ثابت في الجنس إما بفك الإدغام كما في محبب اسم رجل، والقياس محب، وليس من تركيب «محب» كقردد ومهدد، لأن هذا التركيب غير مستعمل.

وإما بفتح المكسور، كموظب، لأرض، وموهب لرجل، والقياس كسر العين كموعِد وموضع، وليس على فوعل من: مظب ومهب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم.

وإما بكسر المفتوح، كمعد يكرب، عند من قال: أصله معدى كمغزى، لا معدى.

وأما بتصحيح ما يعل، كمكوزة لرجل، ومريم، وليسا بفَعُولَة وفَعِيل من: مكز، ومرم، لعدم استعمالهما.

وأما مدين، فيجوز أن يكون من مدن أى أقام.

وإما بإعلال ما يُصَحِّح، كحيوة، لرجل، والقياس: حية، لأن عند سيبويه عينها ولا مها ياء، والحاوى والحواء ليس من تركيبها، بل من حوى أى جمع لجمعه لها في سفته^(١).

وعند غيره: أصل حيه حوية، لقولهم: الحاوى والحواء، قلبت العين إلى موضع اللام فى حيوة، عندهم.

فالكلم بهذه التغييرات، عند النحاة تصير مرتجلة، لأنها لم تستعمل فى الأجناس مع هذه التغييرات.

ولو قيل بنقلها والتغيير إما مع النقل، أو بعده فى حال العلمية، كما فى «شمس» لجاز.

(١) السَّفَط: محرّكة. كالجوّالِق أو كالفقعة، جمعه: أسفاط (القاموس). وفى ط: «سقطه» بالقاف تحريف.

[الاسم واللقب والكنية]

والأعلام على ثلاثة أضرب: إما اسم، وهو الذى لا يقصد به مدح ولا ذم، كزيد، وعمرو، أو لقب، وهو ما يقصد به أحدهما، كبطّة، وقفّة، وعائذ الكلب، فى الذم، وكالمصطفى والمرضى، ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح.

ولفظ اللقب فى القديم، كان فى الذم أشهر منه فى المدح، والنبز فى الذم خاصة.

وإما كنية، وهى: الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو: أبو عمرو، وأم كلثوم، وابن آوى، وبنت وردان^(١).

والكنية من: كُنيت، أى سترت وعرضت كالكناية سواء لأنه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

والفرق بينها وبين اللقب معنى: أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها.

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين: على رضى الله عنه، وقد يكنى فى الصغر تفاقلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك.

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أتى بالاسم أولاً ثم باللقب، لكون اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شىء آخر من معنى النعت، فلو أتى به أولاً، لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً، على المدح أو الذم؛ لكونه متضمناً لأحدهما.

(١) فى القاموس: «ورد»: بنات وردان: دواب.

ويجوز الإتيان والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك^(١)، وإن كانا مفردين أو، أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة.

وظاهر كلام البصريين: وجوب الإضافة عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتيان أيضاً، وهو الأولى، لما روى الفراء: قيس قفةً، ويحيى عينان لرجل ضخم العينين، وابن قيس الرقيات بتونين قيس، وإجراء الرقيات عليه.

والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات: إما على أن الرقيات لقب لقيس / ١٣٨ / ٢
والإضافة كسعيد كرز، أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لنكاحه نسوة اسم كل منهن رقية، وقيل: هن جداته، وقيل: شَبَّ بثلاث نسوة كذلك، قال:

قل لابن قيسٍ أخى الرُّقياتِ ما أحسن العِرفِ في المصيبات^(٢) = ٦٥٣
وقال الشاعر في الإجراء :

(١) في المخطوطات مكان: «أو مختلفين في ذلك»: «أو أحدهما مفرد دون الآخر».

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الخمسة في الخزانة.

واستشهد به على أن هذا البيت يدل على أن الرقيات في قولهم: قيس الرقيات بالإضافة ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب.

بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة. لنكاحه نسوة اسم كل منها رقية

و«العِرف» بكسر العين وسكون الراء المهملتين هو الصبر.

والشاهد نسب إلى أبي دهل.

من شواهد: اللسان «عرف»، ونسبه إلى أبي دهل الجمحى وفيه: العِرف بالضم والعِرف بالكسر:

الصبر. وعرف للأمر واعترف صبر، والعارف والعروف والعروفة: الصابر، ونفس عروف: حامله صبور، إذا حملت على أمر احتملته.

٦٥٤ = وَمِنْ طَلَبِ الْأُوتَارِ مَا حَزَّ أَنْفَهُ قصيرٌ، ورام الموت بالسيف بيَّهَسُ (٣)
نعامةٌ لَمَّا صرَّعَ القومُ رهطَهُ تبين في أثوابه كيف يلبسُ

وقد ينقل العَلَمُ عن المركب، كما سبق في باب المركب شرحه.

★ ★ ★

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الخمسائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فإن ييهساً اسم رجل، ونعامة لقبه، وهو عطف بيان لبيهس.

والشاهد للمتلص، ديوانه / ١١٣، من قصيدة مطلعها.

أعاذلُ إنَّ المرءَ رهَنُ مصيبةً صريعٌ لعافى الطير أو سوف يُرمسُ
فلا نقبلنُ ضيمًا مخافةً مِيتَةً ومُوتنُ بهاحرًا وجلدك أملسُ

و«العافى» في البيت الأول: هو كل طالب رزق، وعافى الطير: ما يعترى منه و«يرمس»: يدفن. ومعنى جلدك أملس» في البيت الثاني: أى لم يصبك عار، ويقال للرجل لا يُلصق به ذم: هو أملس الجلد.

والأوتار: جمع وتر بفتح الواو، وهو الثأر.

وفى البيت الشاهد إشارة إلى قصتين: قصة قصير صاحب جذيمة الأبرش مع الزبياء، وهى قصة معروفة فى التاريخ.

والقصة الثانية قصة «بيهس» الذى يلقب بتعامة. فهو رجل من بنى فزارة وكان يحسِّم، فقتل له سبعة إخوة، فجعل يلبس القميص مكان السراويل، والسراويل مكان القميص، فإذا سئل عن ذلك قال:

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها

وانظر قصته كاملة فى الخزانة.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى ٦٥٨/٢.

[التسمية بالمتنى والمجموع]

ثم نقول: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعاً على حدّه، كضاربان، أو ضاربون، أو جارياً مجراهما كاثنان، وعشرون، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية.

ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقّب الإعراب، بشرط ألاّ تتجاوز حروف الكلمة سبعة، لأن حروف «قَرَعَبَلَانَة»^(١) غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في: مستعتبان ومستعتبون، معتقّب الإعراب.

فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء، لأنها أخف منها ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان، وقبل الياء فتحة قال:

* ألا يا ديار الحيّ بالسبعان^(٢) *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها.

(١) في هامش ط: «دوية عريضة محبظية».

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الخمسائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «السبعان» أعرب بالحركة على النون مع لزوم الألف وإذا نسب إليه قيل: السبعاني.

والسبعان: جبل قبل الفلج. والفلج: موضع في بلاد بني مازن.

قال البغدادي: وهذا المصراع، وقع صدر بيت هو مطلع قصيدتين لشاعرين إحداهما لتميم بن مقبل، والثانية لشاعر جاهلي من بني عُقيل أما الأولى وهي المشهورة التي ذكرها شراح الشواهد. والشاهد من هذه القصيدة، وعجزه.

* أملّ عليها بالبلبي الملوّان *

والملوّان: الليل والنهار، ولا يفرد واحد منهما. يريد أن الليل والنهار أبلّياها ودرساها فزاد الياء.

من شواهد: سيبويه ٢/٣٢٢، وإصلاح المنطق ٣٩٤.

وابن يعيش ٥/١٤٤، والعيني ٤/٥٤٢، والتصريح ١/٦٩٨. ٢/٣٢٩. والأشُموني ٤/٣٠٩.

وانظر ديوان تميم بن مقبل ٣٣٤/ وبعده:

نهارٌ وليل دائم ملوّاهما على كل حال الدهر يختلفان

وفى ب ٣/٢٦٧ أضاف العجز إلى الصدر وليس في الأصل.

وقد جاء «البحرين» في المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرينُ بضم النون، ودخلت البحرين.

قال الأزهرى: ومنهم من يقول: البحران على القياس؛ لكن النسبة إلى البحران، الذي هو القياس أكثر، فبحرانيّ أكثر من بحرينيّ، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونه معتقب الإعراب أكثر من استعمال البحران كذلك.

وجاء في الجمع: الواو قليلاً مع الياء، قالوا قنّسرين^(١)، وقنّسرون، ونصيبين^(٢) ونصبيون، ويبرين^(٣)، ويبرون؛ لأن مثل زيتون في كلامهم موجود.

وقال الزجاج نقلاً عن المبرد: يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الإعراب قياساً، قال: ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا؛ قال أبو علي: لا شاهد له وهو بعيد من القياس، وقال في قوله:

656 = ولها بالماطرون إذا أكل التملّ الذي جمعا^(٣)

بكسر النون: إنه اسم أعجمي، وهو في شرح كتاب سيبويه: بالميم والطاء المفتوحة.

(١) في القاموس: «قنّسرين وقنّسرون» بالكسر فيهما: كورة بالشام وتكسر نونهما.

(٢) في القاموس: «نصيبون» ونصيبين: قاعدة ديار ربيعة، والنسبة إليه نصيبيني ونصيبى.

(٣) في القاموس: «يبرين، ويبرون»: رمل لاتدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس، وبلدة: قرب حلب.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أبا علي قال: الماطروق مجرور بكسرة على التّون و«الماطرون بالميم وطاء مفتوحة والمشهور كسر الطاء: بستان بظاهر دمشق.

والشاهد من أبيات ليزيد بن معاوية تغزّل بها في نصرانية قد ترهّبت في دير حزاب عند الماطرون، ويسمى اليوم «الميطور»، وأول الأبيات.

أب هذا الليل فاكنتعا وأمر النوم فامتعا

من شواهد: الحيوان للجاحظ ٤/١٠ ونسبه إلى أبي دهل.

ومن شواهد الكامل للمبرد ٤٩٨/٢ ونسبه إلى الأحوص، وقيل ليزيد من معاوية، والعيني

وفى الصحاح: والناطرون بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة.

فإن قلنا إنه أعجميّ وجب ألا يكون اللام للتعريف إذا، بل من تمام الاسم الأعجميّ، وإلا انكسر في موضع الجر.

وإن قلنا انه عربيّ، فليس النون معتقب الإعراب لانفتاحه، فكان القياس: الماطرين بالياء، ففي جعل الواو مكان الياء إشكال، وطُورون، وجيرون^(١)، أعجميان.

وإذا سميت بالمجموع بالألف والتاء، كعرفات وأذرعات ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة في أول الكتاب، عند ذكر التنوين.



(١) جيرون: «في القاموس» هي دمشقُ أوابها الذي بقرب الجامع.

[نقل الكلمة المبنية، وجعلها علماً]

وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً، أو حرفاً، فالأكثر الحكاية، كقولك: من الاستفهامية حالها كذا، وضرب فعل ماضٍ، وليت حرف تمنٍّ؛ وقد يجيء معرباً نحو قولك: ليت ينصب ويرفع قال:

٦٥٧ = ليت شعري وأين مني ليت إن لوأ وإن ليتا عناء^(١)

فإن أولته بالذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقاً.

١٤١/٢ وإن / أولته بالكلمة، أو اللفظة، فإن كان ساكن الأوسط كليت، فهو كهند في الصرف وتركه، وإن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثياً محرك الأوسط فهو غير منصرف قطعاً.

وإن كانت الكلمة ثنائية، وجعلتها علماً للفظ وقصدت الإعراب ضعفت الثاني إذ كان حرفاً صحيحاً نحو: من وكم.

بخلاف «ما» إذا جعلت الثنائية علماً لغير اللفظ، فإنك لا تضعف الثاني الصحيح، بل تقول: جاء كم ورأيت منا مخفين، فيجعل من باب ما حذف لاه نسياً وهو حرف علة، كيد، فلذا تصغره على كمي، كيدية.

(١) «هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة

واستشهد به على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه. وقد تجيء معرية كما في البيت.

والشاهد نسب إلى أبي زيد الطائي من قصيدة أورد منها الأعلام في باب النسيب من حماسته ستة أبيات بدأها بقوله.

ولقد مت غير أتى حى
من بنى عامر لهاشق قلبي
يوم بانث بودها خنساء
قسمة مثل مايشق الرداء

من شواهد: سيبويه ٣٢/٢، والمقتضب ٤/٣٢، ٤٣.

والجمهرة ٢٩/٢، وابن يعش ٦/٣٠، ٥٧/١٠.

وإنما جعلتها من باب يد المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أقل من ثلاثة.

وإنما جعلت المحذوف حرف علة، لأنه أكثر حذفاً من غيره.

وإنما جعلتها من باب «يد» أى مما حذف لامه نسيّاً، لا من باب «عصاً»، لأنه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب «يد» أى مما جعل لامه بالحذف كأنه لم يوضع أولى.

وتقول فى الأوّل: أكثرت من الكمّ والهلّ، مشددتين، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانیه ليصير على أقل أوزان المعربات.

وأما المنقول بالكلية، أى المجهول علماً لغير اللفظ، فلو غير لفظه، أيضاً، بالتضعيف، لكان تغييراً ظاهراً فى اللفظ والمعنى.

وإذا كان ثانى الثنائى حرف علة، وجب تضعيفه إذا أعربته، سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره، نحو: لو، وفى، ولا، وهو، وهى.

تقول: هذا لو، وفى، ولأء، زدت على ألف «لا» ألفاً آخر وجعلته همزة تشبيهاً برداء وكساء.

وإنما وجب التضعيف لأنك لو أعربته بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للثنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، ولا يجوز.

وكذلك لو أولناه بالكلمة أو سمينا به المراد^(١) ومنعناه من الصرف^(٢): وجب التضعيف لأننا لا نأمن من التنكير، فيجئ التنوين، إذا.

[وحكى عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانى،

(١) كلمة: «المراد» سقطت من ب ٣ / ٢٧٠.

(٢) «ومنعناه من الصرف» سقط من ط.

همزة فى كل حال، نحو: لوءٌ، وفىءٌ، ولاءٌ. والأوّل أى التضعيف، أولى، لكون المزيد غير أجنبى] (١).

[حروف المعجم]

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف: إذا أردت إعراب حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را؛ وإن لم يكن المعرب منها علماً، ضعفت الألف وقلبتا همزة للساكنين، فتقول: هذه باءٌ، وتاءٌ، ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حسنة، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأما «زاي»، فهو على ثلاثة أحرف، آخرها الياء، كالواو، أعربته أو لم تعربه، وفيه لغة أخرى: زى، نحو كى، فإذا ركبتها، وأعربتها (٢) قلت: كتبت زياً، نحو: كياً.

ولاتجوز الحكاية فى أسماء حرف المعجم مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبت «با» حسنة (٣). [كما جاز فى نحو: من، وما، وليت، إذا جعلت أعلاماً للفظ، لأنها موضوعة لتستعمل فى الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال فى التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم، موقوفاً عليها] (٤).

[فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعه لها، فلا تحكى.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ط: «أعرابته» بزيادة ألف «تحريف».

(٣) بعد قوله: «حسنة» زيادة فى المخطوطات، وهى: «كما جاز بحكاية الكلمات المسببة إذا سمى بها، لأن لها حالة استعمال فى الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحالة» بخلاف أسماء حروف المعجم الخ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سمى بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت إذا سميت بها اللفظ، لأنك لم تراعى، إذا أصل معناها الذى كانت بسببه مبنية أصلاً / بل أخرجتها عنه بالكلية؛ وأما إذا جعلتها اسماً للفظ، فإنك تراعى ١٤٢/٢ معناها من وجه، وذلك أن معنى: أن تنصب وترفع، أى: أن التى معناها التحقيق تنصب وترفع، فلك، إذن، نظر إلى أصل معناها^(١).

والدليل على أن المدّ فى نحو قولك هذه باءٌ: مزيد، ولم يكن فى أصل الوضع قولك فى الأفراد: با، تا، ثا، بلا مدّ.

وما وضع على ثلاثة، يكون فى حالة الأفراد، أيضاً، كذلك، كزيد، عمرو، بكر.

وسيبويه، جعل: أبا جاد، وهوّازاً، وحطّياً، بياء مشددة: عربيات فهى، إذا، منصرفة وجعل: سعفص، وكلمون، وقريشيات أعجميات فلا تصرف للعلمية والعجمة.

وإنما جعل الأوّل عربية لأن: أبا جاد، مثل أبى بكر، وجاد، من الجواد، وهو العطش، وهوّاز، من هوّز الرجل أى مات، وحطىّ من حط يحطّ. وقال المبرد: يجوز أن تكون كلها أعجميات.

قال السيرافى: لاشك أن أصلها أعجمية، لأنها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية.

وقريشيات يدخلها التنوين كما فى: عرفات، وتعريفها من حيث كونها أعلاماً للفظ، إذا ركبها مع العامل نحو: اكتب كلمون، أى هذا اللفظ أو هذه الكلمة.

وإذا سمى، بـ«فو»، قال الخليل: تقول فمٌ، لأن العرب قد كفتنا أمر هذا، لما

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ وك فى هذا الموضع، وأعيد النّصّ الساقط قبل قوله: «وإذا اسمى بـ «فو»».

أفردوه فقالوا فمٌ، فابدلوا الميم مكان الواو؛ ولولا ذلك لقلنا فوه برّد المحذوف؛ كما هو مذهب سيويوه في «ذو» إذا سمّي به، فإنه يقول: هذا ذوى، كفتى، ورأيت ذوىً ومررت بذوىً، بناءً على أن عينه متحركة.

وقال الخليل: بل تقول: هذا ذىّ، فعَل، بقلب الواو ياء لسكون العين، على ما مرّ من مذهبيهما في باب الإضافة.

وأجاز الزجاج في «فو» إذا سمّي به أن يقال: «فوه» ردّاً إلى أصله، ولا يجوز تشديد حرف العلة، كما شدّد في «هو»، لأن ردّ الأصل أولى من اجتلاب الأجنبي.

وإن سميت مؤنثاً بهو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذى مرّ في باب مالا ينصرف، وإن سميناها بهي، فهو كما لو سميتها بهند، جاز الصرف وتركه.

[التسمية بحرف واحد]

وإن سميت بحرف واحد، فإمّا أن يكون جزء كلمة أو، لا، والثانى أمّا أن يكون متحرّكاً فى الأصل كواو العطف ولام الجر، وياء الإضافة على قول، أو، لا.

فإن كان متحرّكاً كمل ثلاثة أحرف، بتضعيف مجانس حركته فإنه أولى، لكون الحرفين مجانسين لحركته.

وإنما جعلوه ثلاثة، لما يلحقه من التصغير والجمع، فتقول فى المسمى بياء الجر: بى.

وأيضاً، لو زدت حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتونين، فصار المعرب على حرف واحد، وتقول فى المسمى بلام الابتداء: لاء.

وإن كان الحرف ساكناً، كلام التعريف عند سيويوه، وياء الإضافة على مذهب بعضهم، فحكمه عند سيويوه والزجاج حكم جزء الكلمة، كما يجيىء.

وعند غيرهما، يُحرَّك اللام بالكسر، ثم يضعف مجانس الكسر، أى الياء، فتقول: لى، وذلك لأنه لا بدّ [من تحريك هذا الساكن المتبدأ به]^(١)، إذ أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حرَّك، حرَّك بالكسر.

وأما الياء^(٢)، فيفتح لثقل الكسر عليه، لأنه يفتح عند الاضطرار فى نحو: غلامى، ثم يضعف مجانس الفتح، فيقال: ياءٌ.

وإن كان الحرف الواحد جزءً كلمة؛ فإما أن يكون متحركاً أو ساكناً، فالمتحرك عند سيويه، يكمل أيضاً بتضعيف مجانس حرّكه كما ذكرنا فيما ليس بعضاً.

والأولى أن يكمل بشيء من تلك الكلمة، فالمراد يكمله بإعادة جميع ما حذف فيقول: رجل، فى المسمى بأحد حروفه.

وقال غيره: بل لا يتجاوز قدر الضرورة فإن كان ذلك المتحرك فاءً كُملّ بالعين نحو: رج، فى المسمى / براء رجل، وإن كان عيناً كمل بالفاء فيقال: رج، أيضاً فى ١٤٣ / ٢ المسمى بجيم رجل.

ولا يكملان باللام، لأن الكلمة المحذوفة اللام أكثر من المحذوفة الفاء أو العين.

وإن كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاماً؛ فالمازنى يكمله بالعين، لكونه أقرب، نحو: جل، فى المسمى بلام رجل، فيكون مما حذف فاءه كعدة.

والأخفش يكمله بالفاء، نحو: رل، فيكون محذوف العين، كسه، وهو الأولي، لأن المحذوف الفاء، لا بدّ له من بدل كما فى عدة.

وإن كان الحرف ساكناً، كعين جعفر، وسين عدس، فالمراد يكمله بما كمل به المتحرك، أعنى برد الكلمة إلى أصله؛ وسيويه يكمله بهمة وصل مكسورة، فيقول: اع، واس^(٣).

(٢) فى ظ: «الآخر» مكان: «الياء».

(١) ما بين معقوفين ساقط من ظ.

(٣) بعده فى المخطوطات: «إذا جاء فى الإبتداء أو إذا وصفته بكلام أسقطت الهمزة نحو هذا اس، وقام

وإذا وصلته بما قبله أسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول: هذا اس، وقام اس، وقال: قد أتى بعض الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام نحو: من أب، بتخفيف الهمزة.

وردّ عليه المبرد بأن تخفيف الهمزة غير لازم، فكأن الكلمة على حرفين، بخلاف حذف همزة الوصل فإنه لازم، فيبقى الاسم المعرب على حرف^(١).

وردّ أيضاً بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك. والزجاج يزيد الهمزة^(٢) كما زاد سيويه، ويقطعها هرباً لما ألزم به سيويه؛ ولأن همزة الوصل فى الأسماء الصرفة قليل، وإنما تكون فى الفعل والاسم الجارى مجراه أعنى المصدر وفى الحرف فلهاذا إذا سميت بفعل فيه همزة وصل قطعها لقولك:

* بوحشٍ إصمّت^(٣) *

= ٦٥٨

(١) فى ب فقط ٢٧٤/٣: «حرف واحد» بزيادة: «واحد».

(٢) فى ب فقط ٢٧٤/٣: همزة الوصل.

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الخمسة.

واستشهد به على أنه إذا سُمى بفعل فيه همزة وصل قطعت كإصمّت بكسر الهمزة والميم.

والشاهد قطعة من بيت للرعى النميرى وهو.

أشلى سلوقيةً باتت وبات بها بوحشٍ إصمّت فى أصلابها أودُ

من قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن سفيان أولها:

طاف الخيال بأصحابى وقد هجدوا من أم علوانٍ لآنحوً ولاصدُ

وقوله: أشلى سلوقية، فاعل: «أشلى» ضمير أطلس فى بيت سابق، والمراد به: القانص، يقال:

أشليت الكلب: إذا دعوته.

و«سلوقية» أى كلاباً سلوقية، و«سلوق» موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية.

وقوله: «باتت وبات بها» بات لها معنيان، أشهرهما اختصاص الفعل بالليل وقوله: «فى أصلابها

أود» أى فى أصلاب الكلاب السلوقية.

من شواهد: ابن يعيش ٢٩/١، والأشمونى ١٣٣/١، واللسان: صمت. وانظر ديوان الراعى / ٦٩

من قصيدة طويلة مطلعها:

طاف الخيال بأصحابى وقد هجدوا من أم علوانٍ لآنحوً ولاصدُ

وأما إن سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل.

ومذهب غير هؤلاء المذكورين: التكميل ببعض تلك الكلمة، كما ذكرنا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأما اللام فيكمل إما بالعين عند المازني، وإما بالفاء عند الأخفش.

وإن كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل، فإن كان ذلك في الفعل كضاد اضرب؛ جئت بالهمزة مقطوعة، لما ذكرنا، وإن كان في الاسم كنون انطلاق، كمل بالحرف الذي بعده، فتقول: انط.

[التسمية بفعل مفكوك الإدغام]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جزماً أو وقفاً كاردد ويردد أدغمت فقلت: أردّ ويردّ غير منصرفين، لأن المفكوك قليل في الأسماء، كقردد^(١)، ومهدد، وكثير في الأفعال، ولأن فك الإدغام في الفعل إنما كان لعارض زال في الاسم، وهو: الجزم أو الوقف الجارى مجراه، ولهذا يبقى الفك إذا سمى بألبب من قولك:

* بنات ألبى^(٢) *

= ٦٥٩

ولهذا يردّ اللام^(٣) أو العين، إذا سمى بفعل محذوف اللام أو العين جزماً أو

(١) في ط: كقردد بالفاء، تحريف.

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا سمى بألبب يبقى الفك ولا يدغم، وهو بفتح الهمزة وسكون اللام وضم الباء.

وهو قطعة من بيت. وهو:

تأبى له ذاك بنات ألبى

قال صاحب الصحاح: وبنات ألبب: عروق في القلب تكون فيها الرقة.

وقيل لأعرابية تعاتب ابناتها: مالك لاتدعين عليه؟ قالت

تأبى له ذلك بنات ألبى

من شواهد سيبويه ٦١/٢، ٤٠٣، والمنصف ١/٢٠٠، ٣٤/٣.

(٣) علق السيد الشريف على ذلك بقول: «لأنه حذف للجزم ولا جزم في الأسماء، ولا مايجرى -

وقفًا كيغزُ، ويرم، ويخش، واغزُ، وارم، واخش؛ ويخف، ويقل، ويبع، وخف، وقل، وبع، فتقول: جاءني يغز، ويرم، والتنوين للعوذ كما في «قاص» اسم امرأة؛ ويخشى، كيحيى؛ واغزُ، وارمٌ واخشي^(١)، ويخاف ويقول ويبيع، وقول وبيع وخاف، كما مرَّ في غير المتَّصرف.

وأما «سَل»، إذ سمَّيت به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها لا تحذف لموجب الجزم، ولا الوقف.

وتردُّ اللام مع العين في «يَكُ» لأن اللام حذفت تشبيهاً بحرف العلة في: لم يغزُ.

وتحذف هاء السكت من كل ما هي فيه إذا سمِّي به، نحو: ره، وفه، ويرضه، لأنها للوقف؛ وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: ره، الهمزة التي هي عين، إذ لو لم تردّها لاحتجت إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في: لا، فردّ الأصل أولى، فتقول: جاءني رأى.

والأخفش يردّ همزة الوصل أيضاً مقطوعة فيقول: أراي، غير منصرف، لأن الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها.

وكذا تردّ مع اللام / المحذوفة: الفاء في «قه»، فتقول: جاءني وقى، إذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء، كما في: «في»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحة في الماضي.

ولو سمَّيت بنحو: ضربت، ابدلت التاء هاء في الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء. ولو سميت بنحو ضرباً وضربوا، على أن الألف والواو، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في: ضربت، نحو: أكلوني البراغيث،

= مجراه ولذا لا يرد في نحو: يعد، ويهب، لأن حذف الفاء فيهما لا للجزم ولا للوقف بل لعله أخرى.

(١) كلمة: «واخشي» سقطت من ب ٣/ ٢٧٥.

وجب إلحاق النون عوضاً من تنوين كان يستحقه ضرب، لو سمى به، فتقول: ضربان، وضربون ثم، بعد ذلك يجوز أن يُعرباً بإعراب المثني والمجموع، وأن يجعل النون معتقب الإعراب.

وكذا إذا سميت بيضربان ويضربون، على لغة: يتعاقبون عليهم الملائكة^(١). أما لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً، فيكون من باب التسمية بالجملة، وقد مرَّ ذلك في المركبات.

ولو سميت بدوى، وأولى. فلا بدَّ من ردّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو سميت يضربن، على لغة:

٦٦٠ =

* يعصرن السليط أقاربه^(٢) *

جعلت النون معتقب الإعراب، ولم تصرفه للتعريف والوزن. ولو سميت مذكراً بنت أو أخت صرفت لأنهما كهند إذا سمى به مذكر^(٣)، إذا التاء ليست للتأنيث، بل بدل من اللام، كما مرَّ في غير المنصرف. وقال بعضهم: لا ينصرف، لأن في التاء رائحة التأنيث فهي مثل ثبة، علم مذكر، وأماً: هنت، إذ سميت به، فإنك تردّه إلى هنة لأن له مرادفاً جارياً على القياس؛ بخلاف بنت وأخت، فتتخلص من الخلاف الذي كان فيهما. وتنزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سمى به، كالآن، والأفضل، والذي، والتي وفروعهما، لأن أصل العلم أن يستغنى عن اللام.

(١) رواه مسلم برواية: يتعاقبون فيكم ملائكة في باب المساجد.

انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح معلّم رقم ١٥١٨٩.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٣٧.

واستشهد به على أنه لو سمى يضربن على لغة: أكلوني البراغيث يجعل النون حرفاً دالاً على الجمع المؤنث كما في: يعصرن السليط أقاربه فإن النون فيه على قولٍ حرفٌ علامةٌ على جمع المؤنث.

والشاهد للفرزدق، وأقاربه فاعل والسليط مفعولُه وهو نريت.

(٣) في المخطوطات زيادة ليست في ط وب وهي:

«وأماً التاء فبدل من اللام، وليست لمحضر التأنيث، ولهذا لم يفتح ما قبلها».

وإذا سُمِّيت السُّور بأسماء حروف المعجم التى فى أوائلها^(١)، أو سُمِّيت بها غير السور، من إنسان وغيره، فإن أمكن إعرابها، وجب ذلك، إذا كانت مفردة نحو: قرأت قاف ونون، غير منصرفين للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف، كما فى هند؛ وكذا إذا سميت بها امرأة، وإن سميت بها رجلاً، فالصرف.

وكذا: وجب الإعراب مع منع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، ك: «يس»، و: «حَم»، أو من ثلاثة، اثنان منها بوزن المفرد ك: «طَسَم» لأن طس بوزن قابيل فكأنه مركب من اسمين، وإن لم تكن كذلك، ك: ألم و«كهيعص»، فالحكاية لاغير^(٢).

وحكى عن يونس أنه كان يجيز فى: كهيعص، فتح جميعها، وإعراب «صاد» على أن يكون «كاف» مركباً مع «صاد» والباقي حشو لا يعتد به^(٣).



[أعرف المعارف]

(ص): «وأعرفها المضمرة المتكلم ثم المخاطب».

(ش): أى أعرف المعارف؛ وكان المتكلم أعرف، لأنه ربّما دخل الالتباس فى

المخاطب/ بخلاف المتكلم. ١٤٥/٢



(١) بعد قوله: «فى أوائلها» زيادة ليست فى ط وب وهى:

«جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية إذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت أو مركبة نحو: قرأت قاف ونون ويس وآلم.

ويجوز أن لا تحكىها، فيمنعها إذا الصرف إن كانت مفردة أو مركبة «من اسمين» إلخ.

(٢) بعد قوله: «لاغير» زيادة فى المخطوطات ليست فى ط وب وهى: «لعدم إمكان الإعراب إذا لا مركب فى كلامهم إلا من كلمتين.

وجوز جار الله حكاية نحو: قى، ن، ونحو يس، وحَم، ونحو طتم أيضاً. مع جعلها أسماء لغير السور، وفيه نظر؛ وذلك أنا بينا أن المبنى إذا اسمى به غير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب. وعلى مذهب جار الله، وهو أن هذه الأسماء المعدودة معربة، لكنها لم تعرب. لعدم المقتضى للإعراب، فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للإعراب إذا سميت بها غير السور؟ وحكى يونس إلخ.

(٣) بعد: لا يعتد به: زيادة فى المخطوطات وهى: وإن سميت بها غير تلك السور إما إنساناً أو غيره فالإعراب واجب، ثم يمنع الصرف إن انضم مع العلمية بسبب آخر كالتأنيث فى ألف إذا كان اسم امرأة.

[تعريف النكرة]

(ص): «والنكرة ما وضع لشيء، لا بعينه».

(ش): حدُّها، على ما ذكرنا من حدِّ المعرفة: ما لم يُشربه إلى خارج إشارة وضعية، والاحترازات تفهم من حدِّ المعرفة.

واعم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة على ما ذكرنا في حدِّ المعرفة.

ويحتمل ألا تكون للاستغراق، [احتمالاً مرجوحاً]^(١) فلذا أتى بالقرينة نحو: ما جاءني رجل واحد، بل رجلان، أو: بل رجال، وما جاءني رجلان هما أخواك، وهل جاءك رجال هم أخوتك.

ومع الأطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهذا كان: لا رجلٌ، ظاهراً في الاستغراق، محتملاً لسواه، وإذا دخلها «من» ظاهراً، نحو ما جاءني من رجل [أو مقدراً]^(٢) نحو: لا رجل، أي لا من رجل، فهو نص في الاستغراق.

و«من» هذه وإن كانت زائدة، كما ذكر النحاة، لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن أصلها «من» الابتدائية، لِمَا أريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي، وهو الأحد، وترك الجانب الأعلى الذي لايتناهي، لكونه غير محدود، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلى ما لايتناهي، فمن ثمة تقول إذا قصدت الاستغراق: ما جاءني أحد ومن أحد.

وإن وقعت النكرة لا في سياق الأشياء الثلاثة، فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازاً، كثيراً إن كانت مبتدأة، كتمررة خير من زنبور، ورجل خير

(١ - ٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

من امرأة، وقليلاً في غيره كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾^(١)؛ والدليل على كونها في الموجب مجازاً في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفاً لفظياً، كما في: الدينار خير من الدرهم: أن الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق^(٢) بلا لام، والسبق إلى الفهم [بلا قرينة]^(٣): من أقوى دلائل الحقيقة.



(١) الانفطار/ ٥.

(٢) في المخطوطات: «وعدم الاستغراق يسبق إلى الفهم مع النكرة بلا قرينة».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣ / ٢٨٠.

[ألفاظ العدد]

(ص): «أسماء العدد: ما وضع لكميةً آحاد الأشياء».

(ش): مقصوده: تحديد ألفاظ العدد [لاماهية العدد^(١)]، وكمية الشيء: عدد المعين، لأن الكمية: ما يجاب به عن السؤال بكم، وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء: حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بـ «ما»، الموضوعه للاستفهام عن حقيقة الشيء^(٢).

وكيفية الشيء: وصفه المعين الذي يستفهم عنه بكيف، فكأنه قال: اسم العدد: ما وضع للعدد المعين احترازاً عن الجمع فإنه وضع لعدد غير معين، ويخرج منه: المثات والألوف؛

وقوله: آحاد، جمع أحد^(٣)، فينبغي ألا يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد، لأن «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: كم درهماً عندك؟ فنقول: واحد، فليس هناك آحاد الأشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، في جواب: كم درهماً؟ ولو دخل «واحد، واثنان» لدخل نحو رجل ورجلان لأنهما وضعا لكمية الشيء أيضاً، وإن كانا وضعا مع ذلك لما هية الشيء أيضاً.

ولو قال: العدد ما وضع لكمية الشيء، فحسب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان، لأن لفظ الشيء، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك .

ويجوز أن يقال: ما وضع للكمية فحسب؛ ولا خلاف عند النحاة أن لفظ

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٨١/٣ .

(٢) في ب فقط ٢٨١/٣: «عن الحقيقة».

(٣) في ط وب ٢٨١/٣: جمع «واحد» صوابه من المخطوطات .

واحد واثنتان، من ألفاظ العدد؛ وعند الحساب^(١): ليس الواحد من العدد، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد.

ومنع بعضهم كون الاثنین من العدد؛ قالوا: لأن الفرد الأول [أى الواحد]^(٢) ليس بعدد، فكذا ينبغى أن يكون الزوج الأول؛ والنزاع / فيه راجع إلى المراد بالعدد، فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان، لأنه زائد عليه، وعلى تفسير النحاة، أى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان.

[أصول الأعداد]

(ص): «أصولها: اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة، ومائة وألف».

(ش): «ويعنى أن الألفاظ التى يرجع إليها جميع أسماء العدد: اثنتا عشرة كلمة، وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية؛ وما عدا تلك متفرع منها بتثنية كمائتان وألفان أو يجمع، كعشرين وأخواته الجارية مجرى الجمع؛ أو بعطف، كثلاثة وعشرين، وأحد ومائة، ومائة وألف، وكذا أحد عشر وأخواته، لأن أصلها العطف كما تقدم، وإمّا بإضافة نحو: ثلاثمائة، وثلاثة آلاف؛ وقد يدخل العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف، ثلاثمائة وثلاث آلاف ونحو ذلك.

ثم شرع فى كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث، فقال:

[واحد واثنتان فى التذكير والتأنيث]

(ص): «واحد واثنتان، واحدة واثنتان، وثنان».

(١) فى ط والنسخ المخطوطة: «وعند الحساب» وفى ب اعتقد أن المراد ابن الخشاب وذكر أن كلمة «الحساب» تحريف مطبعى، وفى رأى أن الرضى دقيق، فلو أراد له ذكره بكنيته وهو ابن الخشاب هذا من ناحية، والأسلوب يقتضى أن يكون: وعند الحساب.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢١٠٢/٣ .

(ش)؛ يعنى: أن «واحد»، و«اثنان»، للمذكر، وواحدة واثنان، وثنان للمؤنث، جرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس: ذو الساء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر.

والواحد: اسم فاعل من: وَحَدَ يَحْدُ وَحِداً، وَحِدَةً، أى انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أى العدد المنفرد، ويستعمل فى العدود، كسائر ألفاظ العدد، فيقال: رجل واحد وقوم واحدون. والتكسير: وَحْدَانٌ وَأَحْدَانٌ كَشَابٍ وَشَبَانٍ، والهمزة بدل من الواو.

ويقال فى الصفة المشبهة منه: وَحِدٌ، بفتح الحاء وكسره، ووحيد.

وتبدل الواو فى هذا التركيب همزة، أمّا فى أحدان، فقياس، إذ الواو المضمومة، يجوز إبدالها همزة، فى الأول^(١)، كأجوه، أو فى الوسط كفوؤوس، وأمّا فى: أحد، فشاذ، عند الجميع، وأمّا إحدى، فهو قياس عند المازنى، أى إبدال الواو المكسورة فى الأول همزة، كإلدة^(٢) وإشاح شاذ عند غيره.

وإذا استعمل فى الأعداد المنية اختاروا لفظ أحد وإحدى على: واحد وواحدة، تخفيفاً.

وقد يقع فى التنيف: واحد وواحدة، أيضاً لكن قليلاً، فيقال: واحد عشر، وواحدة عشرة، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، وربما قيل: وَحَدَ عشر.

ويستعمل أحد، وإحدى، فى غير التنيف أيضاً مضافين مطرداً نحو أحدهم، وإحدهن، ولا يستعمل إحدى، إلا فى التنيف أو مع الإضافة؛ وأمّا أحد، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء^(٣) بعد نفى أو نهى أو استفهام؛ أو شرط، نحو: ما جاءنى أحد، ويلزمه الأفراد والتذكير؛ قال الله تعالى: ﴿لَسْتَ نَكَّاحٌ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾^(٤)، وتعريفه حينئذ نادر.

(١) فى المخطوطات: كـ «وجه» وأجوه، ووفت وأفتت.

(٢) فى القاموس: الولد يجمع على أولاد، وولدة، وإلدة بكسرهما.

(٣) يقصد بالعلماء العقلاء، وقد صرح بذلك فيما بعد.

(٤) الأحزاب/ ٣٢.

وقد يستغنى عن نفى ما قبله بنفى ما بعده إن تضمَّن ضميره، نحو: إنَّ أحدًا لا يقول كذا، كما مرَّ في باب الاستثناء.

ولا يقع أحد، في إيجاب يراد به العموم، فلا يقال: لقيت أحدًا إلا زيدًا؛ خلافًا للمبرد، ويستعمل «واحد»، أيضاً، في عموم العقلاء في غير الموجب لكن يونث، نحو: ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدةً منهم.

وقال أبو علي: همزة «أحد» المستعمل في غير الموجب أصلية، لا بدل من الواو. وأما في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، فهي بدل اتفاقاً، كأنه لما لم يرد في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً، والأولى أن نقول: همزته في كل موضع بدل من الواو، ومعنى ما جاءني أحد: ما جاءني واحد، فكيف ما فوَّقه؟

وقد يستعمل، قليلاً، «أحد» في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال واحد، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وقد يقال في / المدح ونفى المثل: هو أحد الأحدين، وهو إحدى الإحد، جمعوا «إحدى» على «إحد» تشبيهاً بسدِّره وسدِّر^(٢)، فمعنى هو إحدى الأحد: داهية هي إحدى الإحد، قال:

= ٦٦١ * حتى استثاروا بي إحدى الإحد^(٣) *

(١) الإخلاص / ١

(٢) في المخطوطات: بكرة وبدر: والبكرة في المعاجم: عشرة آلاف درهم.

(٣) هو الشاهد الأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن إحدى يستعمل في المدح ونفى المثل.

والشاهد رجز للمرار بن سعيد الفقعسي» وقبله:

عدوني الثعلب عند العدَدِ

حتى استثاروا...

ليثاً هزبراً ذا سلاح مُعدِّ

ويستعمل استعمال «أحد» في الاستفراق في غير الموجب ألفاظ، وهي:
عَرِيب، وديَّار، ودارى، ودُورى، وطُورى، وطُوى، وطاوى، وأرِم وأريم،
وكتيع، وكَرَّاب، ودُعوى، وشفَّر، وقد تضم شينه، وقد لا يصح نفيًا؛ ودُبى،
ودبَّيج، ووَابِر؛ وآبَر، بالزاي، وتامور، وتؤمور، وتومرى ونُمى^(١).

= يرمى بطرف كالخريق الموقد

يقول: حسبونى من عداد الثعالب عند لقاء الأبطال.

(١) قال البغدادي في الخزانة: قد ذكر الشارح المحقق بعد هذا البيت إحدى وعشرين كلمة من الكلمات

التي تختص بالنفى، وهي في أكثر النسخ محرقة غير منتفع بها فرأينا من الإحسان ضبطها

وشرحها ابتغاء لوجه الله عزوجل وهي:

أ= عريب: أى ما بها مُعرب يبين كلامه ويعربه.

ب= ديار: أصله ديوار من دار يدور فأدغم.

ج= دارى: منسوب إلى الدار.

د= دورى: قال ابن السيد هو منسوب، فكان قياسه دارى.

ه= طورى: منسوب إلى الطور وهو الجبل، أى ما بها إنسى ولا وحشى.

و: طاوى بألف وواو، نقله القالى عن اللحيانى وقال: ما بها طاوى غير مهموز.

ز= أرِم: أوردتها ثعلب في الفصيح.

ح= أريم = بزيادة الياء على ما قبلها، وكلاهما وصف.

ط: كتيع: هو من قولك: أجمع أكتع.

ى= كَرَّاب: هو فعَّال من الكِراب.

ك= دُعوى: هو من دُعوى.

ل= شَفَّر: بفتح الشين وضمها مع سكون الفاء فيهما.

وفى ب ٢٥٨/٣ أشقر بالقاف تحريف.

م= دُبى: هو من دبب أى ليس بها من يدب.

ن= دبَّيج: هو من الدبَّج، وهو النقش والتزين.

س= وابر: يجوز أن يكون معناه: ذا وبر أى مائك إبل. ويجوز أن يكون معناه مُخيم بخباء من

وبر.

ع= آبَر: اسم فاعل من أبز الطبى يابز أبزاً وأبوزاً: وثب وانطلق.

ف= تامور: التامور: الماء، يقال: ما فى الركبة تامور.

وأما «اثنان» فهو لفظ موضوع لواحدين من الثنَّى^(١) واثنان محذوف اللام، والتاء للتأنيث، وثنتان: مثل: بنت، تاء التأنيث فيه بدل من الياء، وهو قليل: وإبدال التاء من الواو كثير، كأخت وبنت، وتراث، وتكأة^(٢).



= ص = تؤمور: نقل التالي عن اللحياني: ما بها تامور ولا تؤمور: أى أحد.

ق = تومرى: بضم التاء والميم: منسوب إلى التامور وهو دم القلب نسبة غير قياسية.

ر = نُمَى: قال صاحب القاموس: ما بها نُمَى كُفْمَى: أحد.

(١) فى ط فقط: «الثنى» بدل «الثنى».

(٢) علق السيد الشريف بقوله: «رجل تكأة على عيال كهمة: كثير الاتكاء، والتكأة أيضا: ما يتكأ عليه.

[تأنيث ألفاظ العدد باعتبار العدود]

(ص): «ثلاثة إلى عشرة، ثلاث إلى عشر».

(ش): يعنى أن: ثلاثة إلى عشرة للمذكر نحو: ثلاثة رجال وأربعة رجال؛ و: ثلاث إلى عشر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوة وتسع نسوة.

خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأنت للمذكر وذكَرَّ للمؤنث. وعلَّل ذلك بوجوه .

والأقرب عندي أن يقال: إن ما فوق الاثنين من العدد، موضوع على التأنيث في أصل وضعه، وأعنى بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد، نحو: ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: جاءني ثلاثة رجال؛ فلا يقال في مطلق العدد: ست ضعف ثلاث، وإنما وضع على التأنيث في الأصل، لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على^(١) عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَض، فتأنيث العَرَض في نفسه أولى؛ وأما كون العدد عرضاً، فلأنه من باب الكم، وهو عرض، على ما يذكر في موضعه.

ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطراً عليها إذا معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة، إذ صار معنى: رجال ثلاثة، رجال معدودة بهذا العدد، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو: ثلاثة رجال أغلب من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثاني، أيضاً، كثير الاستعمال، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين.

(١) في ب فقط ٢٨٦/٣: «بسبب كونه دالاً على عدد» بزيادة: «دالاً».

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها. فإن لم تضاف، كما بين: أحد عشر، إلى مائة (١) كما يجيء إضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كإضافة: جرد قطيفة وأخلاق ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المصرين، هل (٢) أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها؟ وهل المضاف إليه الآن باق على موصوفيته؟ كما هو مذهب الكوفية؛ أو موصوف المضاف محذوف عام والمضاف إليه مبيّن له، كما هو مذهب البصرية. فيه الخلاف المذكور في باب الإضافة.

فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية نحو: الثلاثة الأتواب، بتعريف المضاف، لأن الإضافة عندهم في مثله لفظية فلم يُنكر دخول اللام في الأول أيضاً، وإن كان تعرّف الثاني هو تعرفه، كما مرّ في باب الإضافة، وليس ذلك بمطرد، لأنه لم يسمع: الجرد القطيفة، لكن لما وردّ السماع به في العدد، فالوجه هذا.

فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً، نحو: رجال ثلاثة والناس كإبل مائة (٣).

وإذا لم تُجر على الموصوف أتمى بما كان موصوفاً بعدها إما مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل، وإما بمن نحو: ثلاثة من الرجال، وإما منصوباً نحو: عشرون درهماً: جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث، بالتاء مطرداً، فإن هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة، كضارب وضاربة، وأما في الجوامد فقليل، نحو: رجل ورجلة، وغلام وغلامة.

١٤٨/٢

(١) في ب فقط ٢٨٧/٣: «افالعة».

(٢) كلمة «هل» سقطت من ظ.

(٣) حديث شريف نصه في مسلم في باب «فضائل الصحابة» «تجدون الناس كإبل مائة، لا يجد الرجل فيها راحلة». انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٨.

وغير العدد من المقادير يوصف به أيضاً، نحو: ثواب ذراع، وْبُرّ قفيز، لكن لا كالأعداد في الكثرة.

فنقول: بقيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعه هي عليه، بأن تجعل التاء الدالة على تأنيث لحقته: دالة على تأنيث موصوفه، وذلك، من الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفة للجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهما لايقعان صفة للجمع، فقيل: رجال ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جييء بما كان موصوفاً لها، مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال صارت الأعداد للمضاف إليه في التأنيث، وذلك، لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، أُخِرَّ للغرضين المذكورين^(١).

أمّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة: فلم يؤنث العدد، لأنه لم يبق عين الموصوف المؤنث، كما يجيء، فأصل عشرون درهماً: دراهم عشرون، وكذا أصل مائة رجل وألف درهم؛ رجال مائة ودراهم ألف؛ ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا، لأن أواخر: عشرون وأخواتها، لزما الواو والنون، ولزم آخر: مائة التاء، لما يجيء، فتبعها الألف، في ترك الموافقة، لما استقرّ بالأولين الفطام عن العادة^(٢) فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها لم توافقها أيضاً إذا أضيفت إليها، فقيل: ألف رجل، وألف امرأة، ومائة رجل ومائة امرأة.

وإنما بقي الثلاثة إلى التسعة مع التنيف أيضاً على حالها قبل التنيف وإن لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع؛ لأن مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الأخير عنه، إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفت، أنه يُجتزأ بمميز العدد الأخير من جملتها، تقول: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصل: مائة رجل، وثلاثة

(١) علق السيد الشريف بقوله: أي رعاية أصلها في الجمود، وقصد التخفيف.

(٢) بعد قوله: الفطام عن عاداتها زيادة في المخطوطات وهي:

«وأيضاً لما لم توافق هذه الأعداد تمييزها وهو أكثر استعمالاً من الموصوف لم توافق موصوفها أيضاً مع أصل التمييز، فلم يقل: «رجال ألفة». وإنما بقي الثلاثة إلخ.

رجال، وثلاثون رجلاً وكذا: ثلاثة عشر رجلاً أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً. ويميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف بميزه مع النيف، إذ هو مع الأول مجموع مجرور، ومع الثاني مفرد منصوب؛ بخلاف سائر العقود، فإن ميزها في الحالين واحد، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً؛ وكذا قولك: ثلاثة ومائة رجل، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل؛ فلما كان ميزها المقدر مجموعاً، عوملت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجراءها مجرى الصفات المشتقة بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثة، وحذفها منها مع تذكير الموصوفات؛ ولا موصوف لها مذكراً، إذ لاتصلح إلا صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمع مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلم أثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من إجراءاتها مجرى الصفات المشتقة، ولظن أن التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف، لأن الجوامد ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لزمها التاء في الأغلب، كالصفة، والغرفة، والعنصوة^(١) والحجارة؛ فمن ثم لم يقلبوا لام مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم، فحملوها على نحو: طفاوة^(٢)، وخزاية^(٣)، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة، فذا تقول: غزاة^(٤)، واستقاءة^(٥).

(١) علق السيد الشريف بقوله: العنصوة: الخصلة من الشعر.

(٢) علق السيد الشريق بقوله: «الطفاوة بالضم: دائرة الشمس، ويقال: أصبنا طفاوة من الربيع، أى شيئاً منه.

(٣) علق السيد الشريف بقوله: خزى يخزى خزاية: أى استخى فهو خزيان وقوم خزايا، وامرأة خزايا.

(٤) في ط: غزاة بالغين، وهى صيغة مبالغة من الغزوة.

(٥) استقاءة: اسم مرة عن استقى الماء يستقيه.

فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأن تانيته خفي، فكأنه مذكرٌ بالنسبة إلى تانيث جمع المذكر.

وإنما قلت ذلك، لأن تانيث جمع المؤنث المعتبر، هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها، بدليل أنه لو كان الأصليّ معتبراً، لم يجرز في السعة: قال نسوة^(١) كما لا يجوز فيها، قال امرأة، فكما أزال التانيث العارض التذكير الأصلي، في رجال وأيام أزال التانيث الأصلي أيضاً في نسوة، لكن هذا الطارئ، ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة، لأن الشيء لا يتفاعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كأنه مذكر لخبفاء تانيته، فقيل: رجال ثلاثة، ونسوة ثلاث، فصارت التاء التي كانت في الأصل لتأنيث مجرد العدد، على ما قررنا، لتأنيث المعدود^(٢).

(١) في النسخ المخطوطة: قال نسوة لأنها مثال وليست من الآية القرآنية يوسف / ٣٠ بدليل مقابلها: قال امرأة، وفي ب فقط وقال نسوة باعتباره آية.

(٢) بعد قوله لتأنيث المعدود اختلفت صيغة النص في ط عن صيغته في المخطوطات اختلافاً كبيراً من حيث التقديم والتأخير، والزيادة والنقص، وإن كان الاتفاق قليلاً، ففي المخطوطات بعد تانيث المعدود النص التالي:

«وتمهد هذه القاعدة أعني تانيث لفظ العدد لأجل تانيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر، لأنه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم، وإنما بنيت على الكسر، لأن جمع المذكر السالم إن كان وصفاً لا يقع ميمراً للعدد عند سيويه نحو: ثلاثة مسلمين، وكذا أربعة طرفاء إذ المطلوب بالتمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرة في هذه الإفادة، إذ أكثرها للعموم.

وإن كان علماً قليلاً ما يقع ميمراً له أيضاً، لأن الغرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين، فمميزه، وإن كان مجروراً منكر في الأغلب. وجمع العلم لا بد له من اللام كما مر، فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر تركوا إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم بالكلية، فلم يقولوا: ثلاثة الزيديين لثلاث تنخرم القاعدة المعلومة، ولم يضيفوها إلى جمع المؤنث السالم أيضاً مع وجود المكسر، وإن لم تنخرم القاعدة، لأن تانيته المعتبر هو الطارئ لا الأول - كما يجيء في التانيث - فلا يقال: ثلاث كسرات، بل ثلاث كسر، لأن تصحيحه موهم لبقاء تانيته القديم كما بقى في الزيديين التذكير القديم، ولهذا وهم بعض النحاة أنه لا يجوز جاء الزينات كما يجوز: جاء نسوة، ونحن قلنا: إنما حذف التاء في لفظ العدد لخبفاء تانيث جمع المؤنث، فلو قيل: ثلاث كسرات لكان إلغاء لتأنيث المميز مع كونه في الظاهر مضاعفاً بانضمام الطارئ إلى القديم، بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وإنما جاز نظراً إلى زوال تانيث مفردة كما في التكسير».

هذا كله، في الجمع المكسر؛ وأما الجمع السالم فلا يقع مميزاً للعدد عند سيويته، إن كان وصفاً، إلا نادراً، فلا يقال: ثلاثة مسلمين، ولا ثلاثُ مسلمات، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرةٌ في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسرَّ وصفاً: ثلاثة ظرفاء.

وأما غير الوصف فإن كان علماً قلَّ وقوعه مميزاً لأن جمع العَلَم لا بدَّ فيه من اللام.

والغرض الأهم من تمييز العدد: بيان الجنس، لا التعيين، فمميزه منكر في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قلَّ: ثلاثة الزيدين، وثلاث الزينبات.

وإن لم يكن علماً، فإن جاء فيه مكسرَّ، لم يميز^(١) السالم في الأغلب، فلا يقال: ثلاث كسرات، بل تقول: ثلاث كسرٍ لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع؛ وقد جاء قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَ سِنِبَلَاتٍ﴾^(٢) مع وجود سنابل؛ وإن لم يأت له مكسرَّ، مُيز بالسالم، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾^(٣)، فثبت أن الأغلب في تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسر، فبنى أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة.

فإذا تقرَّر هذا قلنا: ينظر في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنثاً حقيقة، كثلاث نسوة، وطوالق، أو مجازاً، كثلاث غرف وعيون، حذفت التاء فيهما كما رأيت .

وإن كان الواحد منه مذكراً، أثبتَّ التاء فيها، سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث، كأربعة حمَّامات، وثلاثة بنات عرس وبنات آوى، والواحد: حمَّام، وابن عرس، وابن آوى؛ أو لم تكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال.

(١) في ب فقط ٢٩١/٣: «لم يجز» بدل: «لم يميز».

(٢) يوسف. ٤٣ - بنصب «سَبْعَ»، «وسَبْعَ» بجرٍ وسَبْعَ / ٤٦

(٣) النور/ ٥٨.

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيته، كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيته، نحو: خمسة السنة، وخمس السنة^(١)، وخمسة سوق وخمس سوق.

وإن كان المعدود صفة نائية عن / الموصوف، اعتُبر حال الموصوف لا حال ١٥٠ / ٢ الصفة.

قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢)، وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها.

وإن لم يكن المعدود جمعاً بل هو أمّا اسم جمع، كخيل، أو جنس، كتمر، وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر:

فإن كان مختصاً بجمع المذكر، كالرَهط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٣)، وقالوا: ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال.

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فحذف التاء واجب، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملها، كالبط، والخيل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإناث، فإن نصصت على أحد المحتملين، فالاعتبار بذلك النص، فإن كان ذكوراً، أثبت التاء، وإن كانا إناثاً حذفتها، كيف وقع النص. والمعدود، نحو: عندي ذكورٌ ثلاثة من الخيل، أو: عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثة، أو عندي ثلاثة ذكور من الخيل؛ إلا أن يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث من الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخيل والإبل والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يحضرني له مثال، أثبتتها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر معه بجمع المذكر.

(١) في ط فقط ٢٩١/٣: «السن» مكان: «السنة».

(٢) الأنعام/ ١٦٠ وفي ب زيادة: «من جاء بالحسنة» وهي ليست في الأصل.

(٣) النمل/ ٤٨ وفي ب زيادة: «وكان في المدينة» وليست في الأصل.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كالبط والدجاج، جاز إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره، وحذفها نظراً إلى تأنيثه.

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو: خمس من البشارة.

ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من النخل، وثلاث من النخل، لأنه يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿نُخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(١)، و: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٢).

وإنما قلت: ثلاثة أشياء، ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسم جمع كطرفاء^(٣)، لأنه قائم مقام جمع شيء فكأنه جمع، لا اسم جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعنى من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قلنا: حكيم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا، أعنى جرى الواحد والاثنى عشر، وجرى الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقها؟ فلماذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومائة رجل، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التنيف، لأنه كان بلا نيّف أيضاً موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله^(٤).

(١) القمر/ ٢٠.

(٢) الحاقة/ ٧.

(٣) الطرفاء: شجر، وهي أربعة أصناف، منها الأثل (القاموس).

(٤) أي بما ذكر هو تعليل لقول المصنف (ابن الحاجب) الآتي ذكره.

[الأعداد من أحد عشر واحدى

عشرة إلى تسع عشرة]

(ص): «أحد عشر، اثنا عشر؛ إحدى عشرة، اثنا عشرة؛ ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة».

(ش): «أى: أحد عشر، اثنا عشر للمذكر؛ إحدى عشرة، اثنا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث».

[كسر شين عشرة عند تميم]

(ص): «وتميم تكسر الشين».

(ش): «يعنى شين عشرة، المركب فى المؤنث؛ لما كرهوا توالى أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيّف الذى فى آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره».

وأما/ الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون، لئلا يكون إزالة ١٥١/٢ ثقل بثقل آخر، وهى الفصحى.

وقد تفتح الشين على قلة التركيب عارض، وربما سكن غير عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربع فتحات: إحداها فتحة آخر النيف، نحو: أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر.

[عشرون وأخواته فى التذكير والتأنيث]

(ص): «عشرون وأخواته فيهما».

(ش): «يعنى فى المذكر والمؤنث، وكان قياس هذه العقود أن يقال: عشْران رجلاً مثْنَى، وثلاث عشرات رجلاً، إلى تسع عشرات رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا

المضاف إليه، أعنى لفظ عشرات، وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد، كعشرة، ومائة، وألف فكان المضاف مع المضاف مع المضاف إليه ككلمة (١) مؤنثة بالتاء، فلما حذفوا المضاف إليه صارت ككلمة حذف لامها، نحو: عزة (٢)، وثبة (٣)؛ إلا أنه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات، كما استعمل نحو: عزة وثبة محذوفة اللام، لأن المراد من وضع ألفاظ الأعداد، بيان الكمية المعينة.

ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بالثلاثة التي في مرتبة الأحاد، فلم يحصل التعيين المقصود [بوضع العدد] (٤).

ومن ثمة لا ترى في ألفاظ العدد لفظاً مشتركاً أصلاً كما يجيء في غيرها من الألفاظ؛ وسيجىء في باب الجمع أن جمع المؤنث بالتاء، المحذوف لأمه شائع بالواو والنون نحو: قُلُون (٥)، وثبون ومثون، فليل عشرون، وثلاثون تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام.

وابتدىء بتغيير «عشران» المثني إلى لفظ: عشرون، المصوغ صيغة المجموع، ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في أخواتها التي بعدها، إذ جمع المثني غير قياسي، لم يجىء إلا مضافاً لفظاً أو معنى، إلى مثني آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (٦)، على ما يجىء في باب المثني.

وإنما غير لفظ الواحد في: عشرون، بكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم

(١) في ب فقط ٢٩٥/٣: «كلمة واحد» بزيادة: واحدة.

(٢) فسرها السيد الشريف بقوله: «العزة»: الفرقة من الناس، والهاء عوض عن اللام، والجمع: عزي وعزون، يقال في الدار عزون: أي أصناف من الناس ولم يقولوا: «عزات».

(٣) وفسر الثبة بقوله: الثبة: الجماعة، وأصلها: ثبي، والجمع: ثبات وثبون.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٩٥/٣.

(٥) في أساس البلاغة: «قلو»: قلا الصبي بالقلّة والصبيان بالقليلين: رموا بها.

(٦) التحريم / ٤.

يجز^(١) فيها تغيير، لإمكان الجمع في ثلاثون مثلاً، فإنه جمع ثلاثة أيضاً إذ هو ثلاثة، عشر مرآت، وكذا أربعون وغيره.

ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون، بوجه، فقصدوا بتغييره إلى جعله كبناء مستأنف، فالواو والنون في عشرون وأخواته، كالجر مما حذف، كما قيل في: عزون^(٢)، وكرون^(٣)؛ وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم، لأن التغليب يكون عند الاجتماع، كالمسلمون في الرجال والنساء، والطويلون في الرجال والجمال، وأنت تقول: عشرون امرأة وعشرون جملاً^(٤)، بلى، يمكن دعوى التغليب في نحو: عشرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وجملاً.

[حكم الأعداد في التذكير

والتأنيث فوق العشرين]

(ص): «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين؛ مائة، وألف، مائتان، وألفان. «فيهما، ثم على ما تقدم».

(ش): قوله: «بلفظ ما تقدم»، أى يكون المعطوف الذى هو العقد، والمعطوف عليه أى النيّف، بلفظ ما تقدم فى التذكير والتأنيث، فالعشرون، لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة، إلى تسعة، على خلاف القياس فى الظاهر.

(١) فى ب فقط: ٢٩٦/٢: «يجىء» بدل: «يجز».

(٢) فى ط: «غزون» بالغين، تحريف.

(٣) فسر السيد الشريف بقوله: «كرون»: التى تضرب الصولجان. وأصلها كرو، والهاء عوض، ويجمع على كرين وكرات.

وفى القاموس: والكرة كثة: ما أدرت من شىء جمع كرين وكرين وكرى وكرات بضمها.

(٤) فى ظ: «رجلا» مكان: «جملاً».

قوله: «فيهما» أى فى المذكر والمؤنث، قوله: «ثم على ما تقدم» يعنى ترجع من ابتداء كل مائة إلى انتهائها: إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتعطف المائة على ذلك العدد، نحو: أحد ومائة، اثنان ومائة، ثلاثة ومائة، أو تعطفه على المائة، نحو: مائة وأحد، مائتان وأحد، ألف واثنان، فى غير المعلوم معدوده، وفى المعلوم: مائة ورجل، ألف ورجلان، مائة/ وثلاثة رجال.

١٥٢/١

والأول، أى عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً، ألا ترى أن العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه فى التقدير، فثلاثة عشر، فى تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من: عشرون وثلاثة؛ فإذا وصلت إلى الألف، استأنفت العمل، فيكون بين كل ألف إلى تمام ألف آخر، كما من أول العدد إلى الألف، تعطف الألف على ذلك العدد المنيّف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمائة وألف.

وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه، كما ذكرنا فى المائة مع ما أناف عليها.

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألوف اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة، وللعاشر من المئات اسم الألف، إلا أنهم لما رأوا أن الأعداد لا نهاية لها، وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو محال، اقتصروا على الألف، فقالوا عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مائة ألف، مائتى ألف، ثلاثمائة ألف، إلى ألف ألف، ثم مائة ألف وألف ألف، مائتان وألف ألف، ثلاثمائة وألف ألف، إلى: ألف وألف ألف، وألفان وألف ألف، وثلاثة آلاف وألف ألف، إلى: ألف ألف ألف؛ وهكذا، إلى ما لا نهاية.

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مائة وألف، ولا ثلاثة عشرة مائة، بل ثلاثمائة وألف.

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة وجب حذف تائها، سواء كان مميز المائة مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثمائة رجل أو امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجل أو امرأة، لأن مميزها: المائة والألف لا ما أضيف إليه المائة والآلاف.

وأصل مائة: مئبة، كسُدرة، حذفت لامها، فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزة وثبة، ولامها ياء، لما حكى الأَخفش: رأيت مئباً بمعنى مائة، وإنما يكتب «مائة» بالألف بعد الميم، حتى لا يشبهه بصورة: منه، فإذا جُمع أو ثنى، حذفت الألف.

[اللغات في ثمانى عشر]

(ص): وفي ثمانى عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها وشذّ حذفها بفتح النون.

(ش): أما الفتح، فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما فى: رأيت القاضى.

وجاء إسكانها كثيراً لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت فى: معد يكرب، وقالى قلا^(١) وبادى بدا^(٢)، وجوباً.

وجاز حذف الياء، مع قلته للاستثقال أيضاً.

وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرهما، ليوافق أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة.

ويجوز كسرهما لتدل على الياء المحذوفة.

وقد تحذف الياء فى ثمانى فى غير التركيب ويجعل الإعراب على النون، قال:

لها ثانياً أربع حسانُ وأربعٌ ففغرُها ثمانُ^(٣)

= ٦٦٢

(١) قالى قلا: موضع (القاموس).

(٢) فى القاموس: فعله بادية بديّ، وبادى بدّ، وبادى بدا، أصلها الهمزة، وذكرتها بلغاتها.

(٣) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه تحذف الياء من ثمانى، ويجعل الإعراب على النون.

وفي الحديث: صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ^(١)، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك بِرَبَاعٍ^(٢) وجوارٍ، ونحوهما.

[بُضْع]

والبضع بكسر الباء، وبعضهم يفتحها: ما بين الثلاثة إلى التسعة، تقول: بضعة رجال وبضع نسوة، وبضعة عشر رجلاً وبضع عشرة امرأة إذا لم يقصد التعيين. قال الجوهري: إذا تجاوزت لفظ العشرة، ذهب البضع، فلانقول بضع وعشرون، والمشهور جواز استعماله في جميع العقود.

[تمييز الأعداد]

(ص): «ومميز الثلاثة إلى العشرة، مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها، مئات مئتين وممير أحد عشر إلى تسعة وتسعين / منصوب مفرد ومميز مائة وألف، وتثنيتهما وجمعه: مخفوض مفرد». ١٥٣/٢

(ش): قوله: «إلى العشرة»، الحدّ ههنا داخل في المحدود، أعنى أن ممير الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوض مجموع؛ أما خفضه بالإضافة، فلأن الكلمة تصير بها أخف على ما مرّ قبل، وقد ترك بالإضافة، فيقال: ثلاثة أكلبٌ على البدل.

وربمّا جاء في الشعر نحو: ثلاثة أثواباً، وإنما شذّ النصب لأن المحدود في الأصل كان موصوفاً كما تقدم، وهو المقصود، فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات.

= وقائل هذا الرجز مجهول.

من شواهد: التصريح ٢٧٤/٢، والأشْمُونِي ٧٢/٤، واللسان: ثمن.

(١) الحديث في باب الكسوف في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه صلى: «ﷺ حين كسفت الشمس ثمانَ ركعات في أربع سجّادات» قال شارح النووي: أي ركع ثمان مرات، كل أربع في ركعة، وسجد سجّديتين في كل ركعة. انظر الحديث في الخزانة ٢٦١/٧ (هارون).

(٢) علق السيد الشريف بقوله: «الرّباعية مثال الثمانية: السن التي بين التثنية والناب، والجمع رباعيات، ويقال للذي رباعيته رباع مثل ثمان فإذا نصبت أتممت، فقلت: ركبت برذونا رباعياً».

وأما النصب في أحد عشر رجلاً فسيجيء القول فيه.

وأما الإضافة إلى الجمع؛ فلأن ذلك المضاف إليه، كان في الأصل، كما تقدم، موصوفاً، ثم أضيف العدد إليه للتخفيف، وأصل موصوف الثلاثة فما فوقها: أن يكون جمعاً.

وأما إفراد ميم ما فوق العشرة، فلما يجيء.

قوله: «لفظاً أو معنى»، الجمع المعنوي: إما اسم الجنس كالتمر والعسل، أو اسم الجمع كالرَّهط والقوم.

والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما: فصل بـ «من»، نحو: ثلاثة من الخيل، وخمس^(١) من التمر، وذلك لأنهما، وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكُره إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهد من إضافته إلى الجمع.

وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليهما؛ وهو باطل^(٢)، لقوله تعالى:

﴿تِسْعَةٌ رَهْطٌ﴾^(٣)، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال:

ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جار الزمان على عيالي^(٤)

(١) في ظ: وخمسة من التمر.

(٢) في المخطوطات: «منتقض» وهو أوضح.

(٣) النمل/٤٨.

(٤) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع، وهو هنا: الذود.

قال البغدادي: والذود من الإبل، ما بين الثلاث إلى العشر ذود.

والشاهد للحطية. ديوانه/ ٢٧٠.

وفي الدرر: وهذا البيت: ثالث أبيات للحطية قالها وكانت معه امرأته أسماء. وابنته مليكة. وكان في سفر فنزل وسرح ذوداً ثلاثاً فلما قام للغرواح فقد إحداهما. وقيل: صاحب القصة غيره، وله قصة مثل ما تقدم.

من شواهد: سيبويه ١٧٥/٢، واخصائص ٤١٢/٢، والعينى ٤٨٥/٤، وتصريح ٢٧٠/٢.

والأشموني ٦٣/٤ والهمع والدرر رقم ٩٧٩.

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلا جمع قلة، أضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة، أضيف العدد إليه^(١)؛ كثمانية أقلام وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة، لمطابقة العدد للمعدود قلةً، نحو ثلاثة أجمال، وقد جاء: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(٢)، مع وجود أقراء، وليس بقياس.

وقال المبرد: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور.

قوله: «إلا في: ثلثمائة إلى تسعمائة»، استثناء من قوله: مجموع، لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة: مفردة غير مجموعة، وكان القياس ثلاث مئات، لأن للمائة جمعين: أحدهما في صورة جمع المذكر السالم، وهو: مئون، وقد تقدم أن العدد لا يضاف إليه، فلم يبق إلا مئات يضاف إليها لعوز جمع التكسير كما في: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾^(٣) لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء بعد ما تعود الجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعنى: عشرين إلى تسعين، فاقصر على المفرد مع كونه أخصر، وارتفع اللبس.

وقد جاء في ضرورة الشعر^(٤): ثلاث مئين، وخمس مئين؛ قال:

ثلاث مئين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم^(٥) = ٦٦٤

(١) في المخطوطات: «أضيف إليه، فالأول نحو ثلاثة أقلام، والثاني نحو: ثمانية دراهم». وأربعة رجال إلخ.

(٢) البقرة ٢٢٨.

(٣) النور/ ٥٨.

(٤) في ط: «العشر» مكان: «الشعر» تحريف واضح.

(٥) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء ثلاث مئين في ضرورة الشعر.

قال البغدادي: قال شارح اللباب، قالوا: قُتِلَ في معركة ثلاثة من ملوك العرب وكانت دياتهم

ثلاثمائة بعير، فرهن رداءه بالديات الثلاث، وهو دليل شرفه.

والأهاتم بنقطتين من فوق: بنو الأهتم بن سنان بن سُمي.

وإنما سمي بذلك لأنه كسرت ثيبته يوم الكلاب، والهتم: كسر الثنايا من أصلها. =

وبعضهم يقول في مئون: مؤون بضم الميم، وبعضهم يُشَمِّم كسر ميم مائة في الواحد أيضاً شيئاً من الضم، ولأبيّن الضم، وذلك هو الإخفاء.

قال الأخفش: لو ضممت ميم مئات فقلت: مؤات كما في مؤون جاز، وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الإعراب كسنين كما يجيء في الجمع.

وقال الأخفش: هو فعّلين في الأصل كفسلين فحذفت اللام؛ فهو عنده مفرد، وليس بشيء، إذ لو كان مفرداً، لقليل لمائة واحدة: مئين، ولعله عنده اسم جمع، وقال بعضهم: هو فعّيل، كعصيّ فأبدلت الياء الأخيرة نوناً؛ وقوله:

* وحاتم الطائي وهاب المني^(١) *

٦٦٥ =

عند الأخفش في الأصل: المئن حذفت النون ضرورة.

وحكى عن يونس أنه مطروح الهاء كتمرّة وتمر؛ وليس بمستقيم إذ القياس،
إذن، مئي، كمعي، كما تقول في لثة: لثي، وفي ظبة/ ظبيّ.

١٥٤/٢

= من شواهد المقتضب ٢/ ١٧٠، وابن السجري ٢/ ٢٤، وابن يعيش ٦/ ٢١، والعيني ٤/ ٤٨٠،
والتصريح ٢/ ٢٧٢، والأشموني ٤/ ٦٥.

والشاهد للفرزدق ديوانه / ٣١٠ من قصيدج مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البوراثم
والمعجول: الثكلى، و«البو» ولد الناقة.

ورواية الشاهد في الديوان.

فدى لسيوف من تميم وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسة في الخزانة.

واستشهد به على أن أصله عند الأخفش: المئين، وحذفت النون لضرورة الشعر.

قال البغدادي: هذا رجز أورده أبو زيد في نوادره في موضعين:

الموضع الأول: هو لامرأة من بني عامر.

الموضع الثاني قال فيه: هو لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وقبله.

حيدة خالي ولقبط وعلى

من شواهد: نوادر أبي زيد / ٣٢١، والإنصاف / ٦٦٣ وشرح شواهد الشافية / ١٦٣،

واللسان: «مأى».

وقد قيل: أصله مئى، ككليب^(١)، كسرت الفاء كما قيل فى شعير: شعير، وفى رَغيف، رَغيف لكون العين حرف حلق، كما يجىء فى التصريف، ثم خفف لأجل القافية؛ ومئى، ككليب غير مسموع، ففى هذا القول نظر.

قوله: «وميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين: منصوب مفرد»، أما نصبه، فلتعذر الإضافة إليه؛ أما من أحد عشر إلى تسعة عشر، فلكرهتهم أن تجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

فإن قلت: فقد قالوا: ثلاثة عشر زيد، وخمسة عشر، فجازت الإضافة إلا فى اثنى عشر، كما مر فى باب المركب.

قيل: ليس هذا مثله، لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول فى المعنى، وإنما جىء به لبيان، فكأنَّ الجميع كالشئ الواحد، والمضاف إليه فى نحو: ثلاثة عشر كشيء آخر^(٢).

وأما عشرون وأخواته، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف، بل هى مشبهة بها.

فبان قيل: فقد يقال: أرضو زيد، وكرو عمرو، وهذه النون مثلها.

قلت: بل نون «عشرون» وأخواتها أبعد منها من نون الجمع، لأن «أرضون»، جمع أرض، حقيقة، وإن لم كن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جمع عشر، وثلاث وأربع، لما مر فى أول الكتاب^(٣).

ولم تكن الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابتها لنون الجمع؛ وربما جاء: عشرو درهم، وأربعو ثوب، وهو قليل.

(١) قال السيد الشريف: قوله: كليب: جمع كلب كعبد وعبيد.

(٢) فى المخطوطات: «خمسة عشر زيد مغاير للأول، فلم يكن كجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً من حيث المعنى.

(٣) فى ب فقط ٣/٤٠٤ «الباب» بدل: «الكتاب».

وأماً إفراده، فلأن جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفاً إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه، لأن المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت الجمعية له مضافاً كما كانت له موصوفاً فلما تعذرت الإضافة، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد أخصر فاقصر عليه.

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يراعى أصله حين كان موصوفاً، فلا يوصف، في الأغلب، إلا هو دون العدد، لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود، وإن كان مقدماً عليه^(١) كالوصف له.

تقول: عندي عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٢)، ويجوز وصف العدد أيضاً لكن على قلة.

قوله: «وتثنيتهما، وجمعه» أي تثنية المائة والألف، وجمع الألف، إذ المائة لا تجمع مضافاً إليها ثلاث وأخواته، كما مرّ.
[وإن لم يصف إليها ثلاث وأخواته، جُمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو مئات رجل^(٣).]

قوله: «مخفوض مفرد»، أمّا خفضه فعلى الأصل كما ذكرنا في نحو: ثلاثة رجال.

وأماً إفراده، فلما جرّأهم عليه أفراد المميز المنصوب الذي قبله، مع أنه أخف

(١) «عليه» سقطت من ب ٣/٤٠٣.

(٢) يوسف/٤٣.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

من الجمع، ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع^(١)؛ ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء، كتصغيرهم له على لفظه، وجمعهم^(٢) له مرة بعد أخرى جمع التاكسير، وأما هذه المرتبة فمشهور كثرتها، لا كمرتبة الآحاد، فأغنت عن جمع تمييزها^(٣).

وقد يجمع ميم المائة، نحو مائة رجال وقد يفرد منصوباً قال:

٦٦٦ = إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذادة والفتاء^(٤)

قال المصنف - ونعم ما قال - فيمن قرأ قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٥) بالتونين، وهي عن^(٦) غير حمزة، والكسائي: إنه على البدل، لا التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين:

١٥٥/٢ جمع ميم المائة ونصبه؛ فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى: /
﴿أَنْتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(٧)، وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.

(١) في المخطوطات: «على الجمعية، مع أن الكثرة والجمعية في هذه المرتبة أكثر وأشهر من جمعية مرتبة الآحاد، لأن مرتبة الآحاد إلخ.

(٢) في ط: «وجمعهم له» مكان «وجمعهم له» تحريف.

(٣) في المخطوطات: «فاستغنوا عن جمع العدود لشهرة جمعيتها.

(٤) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يفرد ميم المائة وينصب كما في البيت.

والشاهد للربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين.

وصف في البيت هرمه، وذهاب مروءته ولذته، وكان قد عمر نيفاً على المائتين.

من شواهد: سيويوه ١٠٦/١، ٢٩٣، ومجالس تغلب ٢٧٥/١، وابن يعيش ٧١/٦،

والمقرب ٢٠٦/١، والعيني ٤٨١/٤، والهمع والدرر رقم / ٩٨٠، والتصريح ٢٧٣/٢،

والأشموني ٦٧/٤. وانظر المعمرين / ٧، واللسان فتاً.

(٥) الكهف / ٢٥.

(٦) في ب ٣٠٥/٣: «من» مكان: «عن».

(٧) الأعراف / ١٦٠.

قال الزجاج: لو انتصب سنين، على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة.

ووجهه: أنه فهم أن ميم المائة، واحد من مائة، كقولك: مائة رجل، فرجل: واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلثمائة، وأقل السنين: ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.

قال المصنف، وهذا يطرد في قوله تعالى: ﴿أَتَتْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستةً وثلاثين، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنهما قرآ: ثلاثمائة سنين بالإضافة^(١)، فسنين عندهما تمييز، لا غير، [وإن لم يكن منصوباً]^(٢).

ولاشك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة.

وما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً، فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، مع أن الأصل في الجميع: الجمع، وإنما عدل إلى المفرد لعلته، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل.

وما قاله الزجاج، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً: استعمل كما استعمل المفرد أمّا إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له فلا.

هذا آخر كلام المصنف.

(١) هذه القراءة قرأ بها غير حمزة والكسائي تسعة قراء مهم خلف - الحسن - الأعمش - إلخ انظر معجم

القراءات قراءة رقم ٤٧٢٦، الكهف: ٢٥.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإذا وصفت المميّز المفرد^(١) جاز لك في الوصف، اعتبار اللفظ والمعنى، نحو:
ثلاثون رجلاً ظريفاً؛ وظرّفاء، ومائة رجل طويل وطوال، قال:

٦٦٧ = فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم^(٢)

واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يَسْتَقْبِحُونَ كون مميّز العدد، في أى درجة كان صفة، نحو: ذلك سبع طوال، وأحد عشر طويلاً، ومائة أبيض، لأن المقصود من التمييز: التنصيص، وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بلى، إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا في: هذا الأبيض، وهذا العالم.

وإذا أضفت العدد المركب نحو: أحد عشر، وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه: الاسمان باقيا على بنائهما [لبقاء موجب، أى التركيب]^(٣)... والإضافة عنده، لا تخلّ بالبناء، كما لا يخلّ به الألف واللام اتفاقاً، نحو: الأحد عشر، وإن كانت الإضافة، واللام من خواصّ الأسماء.

وأما الأخفش والفراء، فإنهما فرقاً بين اللام والإضافة، وذلك لأنّ ذا اللام، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذى وأخواته، والأمس، عند بعضهم؛ وأما المضاف فلا يكون إلا معرباً إلا لَدُنْ وأخواته، ألا ترى إلى إعراب

(١) كلمة «المفرد» سقطت من ط و ب ٣/٦٠٣.

(٢) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز وصف المميّز المفرد بالجمع باعتبار المعنى كما في البيت فإن «حلوبة» مميّز مفرد للعدد، وقد وصف بالجمع وهو: سوداً جمع سوداء.

والبيت من معلقة عنترة المشهورة. انظر ديوانه / ١٥٥.

من شواهد: ابن يعيش ٣/٥٥، ٦/٢٤، والأشموني ٤/٧٠. والعيني ٤/٤٨٧، والقرطبي ٤/٧٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

«أى» للزوم إضافته، مع ثبوت علة البناء فيه، وإلى إعراب قبل، وبعد، وأخواتهما مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها.

وأما بناء «غلامى»، على مذهب النحاة، وبناء «حيث»، وإذا، ونحو قوله:

٦٦٨=

* على حين عاتبت المشيب على الصبا^(١) *

فقد مضى الكلام عليه فى مواضعه.

فالأخفش يعرب ثانى الاسمين قياساً مع الإضافة، نحو: جاءنى خمسة عشر زيد، إجراء له مجرى «بعلبك»؛ والفراء يجعل جزأى المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه، لشبهه لفظاً بالمضاف والمضاف إليه، فيكون؛ خمسة عشر زيد، كابن عرس زيد.

(١) هو الشاهد ٤٩٩ فى الحزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٦٠٢.

ولم يشر إليه البغدادى فى هذا الموضع.

وفى ب ضم العجز إلى الصدر وليس فى الأصل انظر ٣٠٧/٣.

[المعدود إذا كان مؤنثاً واللفظ

مذكراً أو بالعكس فوجهان]

(ص): «وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس فوجهان.

(ش): يعني مثل قولك: شخص، إذا أطلقتها على امرأة، وقولك: نفس، إذا أطلقتها على رجل، ففي الأول: المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر، وفي / الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم، لما ذكرنا في الموصولات، فتقول: ثلاثة أشخاص^(١) أي نساء: وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كثلاثة أنفس، للرجال، وثلاث أشخاص، للنساء، قال:

٦٦٩ = فكان مجنىٌ دون من كنت أتقى ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانٍ ومِعصرٍ^(٢)



(١) في المخطوطات، بعد «أشخاص»: «وأنت تعني النساء، وثلاث أنفس وأنت تعني «الذكور» ويجوز أن تعتبر المعنى إلخ.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز اعتبار المعنى، فتجرد علامة التانيث من عدد المؤنث المعنوي، كما هنا، فإنه جرد ثلاثاً من التاء لكون شُخوصٍ بمعنى نساءٍ بدليل الإبدال عنه بما بعده.

و«المجن» بكسر الميم: الترس. و«الكاعب»: هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً.

و«معصر»: هي الجارية أول ما أدركت وحاضت، يقال: قد أعصرت كأنه دخلت عصر شبابها أو بلغته.

والشاهد لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه / ١٢٦، من قصيدة مطلعها:

آمن ال نَعْم أنت غادٍ فمبكرُ غداة غدٍ أم رائحٌ فمهِجَرُ

من شواهد: سيويه ١٧٥/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢ والمقرب ٣٠٧/١، والأشباه والنظائر / ١٤٣، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، وانظر القرطبي ١٧٠/١٩.

[عدم تمييز الواحد والاثنان]

(ص): ولا يميز: واحد، ولا اثنان، استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو: رجل ورجلان لإفادة النص المقصود بالعدد.

(ش): إنما لم يميز واحد واثنان، لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد، لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددهم، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم يُعلم ما هي؟ فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين^(١)، ولا واحد رجال، لأن لفظة رجل وحدها، تفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا: اثنا رجال، لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينية، وقوله:

كأن خصييه من التدلُّل ظرفٌ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل^(٢) = ٦٧٠ =

(١) في ط: «ولا واحد رجل» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه ضرورة، والقياس: «حنظلتان» بدون العدد.

وذكر البغدادي أن الأعمش قال فيه: الشاهد إضافة ثنتا إلى الحنظل، وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، هذا كما قال: ثلاثة فلوس أى ثلاثة من هذا الجنس.

والشاهد نسب لحظام المجاشعي، وقيل لجنبد بن المثني، وقيل: لسلمي الهذلية. وقيل: لشماء الهذلية.

وفى الدرر: التدلُّل: التعلق والاضطراب.

وإنما خص العجوز، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره كما يتصنع به النساء للرجال يأمنهم، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية. وظرف العجوز: هو مزودها الذي تخزن فيه متاعها. وفي البيت شاهد آخر وهو خصيان في ثنية خصية من ضرورة الشعر.

وقال القالي في المقصور والمدود، قال أبو حاتم: ربما حذف العرب هاء التأنيث في الاثنين من الخصية، فقالوا: خصيتان، وخصيان. والصحيح أن معنى هذين البيتين أن الشاعر يصف شيخاً استرخت أعصابه فشبّه خصيته في استرخاء صفتهما [وهو وعاء الخصية] حين شاخ بظرف عجوز:

من شواهد: سيبويه ١٧٧/٢، ٢٠٢، والمقتضب ١٥٦/٢، وابن السجري ٢٠/١، والمنصف ١٣١/٢، وابن يعيش ١٤٤/٤ والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع والدرر رقم ٩٧٨.

ضرورة.

قوله: «استغناء بلفظ التمييز عنهما» يعنى لم يقولوا: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثاني يفيد الاثنينية. وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو: واحد رجال، واثنا رجال، وثنتا حنظل.

[تعريف العدد]

وإذا قصد تعريف العدد، فإن كان مفرداً، أى غير مضاف ولا مركب، أُدخل اللام عليه، واحداً كان أو أكثر، كالعشرون رجلاً، والثلاثة والأربعون جملاً، والعشرة والمائة بغيراً.

وإن كان مضافاً، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافاً إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كثلاثة الدراهم، ومائة الدرهم، وثلاث المائة وأربعة الآلاف؛ والثاني، نحو ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة ألف الدرهم.

وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو: الثلاثة الأثواب، وعند الكوفيين هو قياس، كما مر في باب الإضافة.

وإن كان مركباً، دخل على الأول نحو: الأحد عشر درهماً. ولا يجوز دخوله على التمييز لوجوب تنكيره ولأعلى ثانياً جزأى المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمة.

وقد يدخل على الجزأين بضعف نحو: الأحد عشر درهماً، وهو عند الأخفش والكوفيين قياس.

وقد يدخل على الجزأين والتمييز بفتح، نحو: الأحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين.

[ظاهرة التغليب في تمييز العدد]

واعلم أن العدد المميز بمذكر ومؤنث معاً، إما أن يكون مفصلاً بينه وبينهما

بلفظ «من» أو «بين»؛ أو، لا، فإن كان، فالغلبة للتذكير، نحو: اشترت عشرة بين عبد وأمة، ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال؛ إلا أن يكون المميزان «يوماً» و«ليلة» فالغلبة، إذاً للتأنيث قال:

فطافت ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ وكان النكيرُ أن تُضيفَ وتجأراً^(١) = ٦٧١

التاريخ مبني على الليالي، كما يجيء، فلهذا إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك: أقام فلان خمساً؛ قال الله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢).

وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيويه: يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بحدّ كلام العرب.

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن العدد المميز بمذكر ومؤنث معاً المفصّل بينه وبينهما بلفظ بين أو من أو بالمجموع، إن كان المميزان يوماً وليلة فالغلبة للتأنيث، فإنه اعتبر جانب المؤنث فذكر عدده، وإن كان المميزان غير يوم وليلة فالغلبة للتذكير. والشاهد للنابعة الجعدى الصحابي من قصيدة طويلة للنابعة الجعدى الصحابي أنشد جميعها للنبي ﷺ، ومطلعها:

خليليّ عوجاً ساعةً وتهجراً ولوما على ما أحدث الدهرُ أودراً

ورواية الديوان / ٤١.

فجالت على وحشيها مستتبةً وكان النكير أن تُضيفَ وتجأراً

وشرح البغدادي الشاهد بقوله:

«وصف النابعة الجعدى بقرة وحشية، أكل السبع ولدها، فطافت ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ تطلبه، ولا إنكار عندها ولا غناء إلا الإضافة، وهي الجزع والإشفاق، واجزأ وهو الصياح. و«النكير»: الإنكار، وهو من المصادر التي أتت على فعيل كالنذير والعذير. و«تضيف» مضارع أضاف إضافة.

من شواهد: سيويه ١٧٤/٢، والمقرب ٣١١/١.

(٢) البقرة / ٢٣٤.

وإن لم يفصل بينهما^(١)، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود، فالغلبة للأسبق، نحو: خمسة أعبد وأم^(٢)، وخمس أم وأعبد، إذ الإضافة/ إليه تفيد فضل اختصاص، وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو: ثلاثة ومائة رجل وامرأة، وثلاث وألف ناقة وجمل.

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أو، لا، فالاعتبار بالمذكر نحو: خمسة عشرة امرأة ورجلاً، وخمسة وعشرين^(٣) ناقة ورجلاً، لاحترام التذكير المقارن للعقل.

وإن لم يكن المذكر منهما عاقلاً فالاعتبار بأسبقهما نحو: ثلاثة عشر جملاً وناقة وأربعة عشر بيتاً وصفةً، وأربعة وعشرين^(٤) يوماً وليلة^(٥).

هذا، وإذا كان المميزان: يوماً، وليلة نحو: سرت أربعة عشر يوماً وليلة فالمراد: أربع عشرة ليلة وأربعة عشر يوماً، لأن مع الليالي أياماً بعدتها؛ ولا كذا، نحو: اشترت عشرة بين عبد وأمة، أو خمسة عشر جملاً وناقة، بل المعنى أن مجموع عدد الإماء والعييد عشرة، فبعض العشرة عبيد، وبعضها إماء ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكرة المضاف إليها «بين» في مثل هذا أى في موضع القسم، يقصد بها الجنس.

ولفظة «بين» مستعارة من الظرف المكاني؛ فقولك: القوم: بين رجل وامرأة، أى ليسوا بخارجين من هذين القسمين، ومن هذين الجنسيتين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما.



(١) في المخطوطات وط: «بهما»، والصواب «بينهما».

(٢) أم جمع: «أمة» جمع قلة. (٣) في ط وب ٣/٣١١ «وعشرون» صوابه من المخطوطات.

(٤) في المخطوطات وط وب ٣/٣١١: وعشرون.

(٥) في المخطوطات: «وأربع وعشرون عمامة وثوباً».

[التأريخ عند العرب]

وأعلم أن الليل فى تأريخ العرب مقدم على اليوم، لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية، وذلك لكون أكثرهم أهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول الشهر عندهم: الليل، لأن الاستهلال يكون فى أول الليل.

فيقال فى أول ليلة من الشهر: كُتِبَ [لأول ليلة منه أو لغرته أو لمهله أو لمستهلته، وفى اليوم الأول]^(١) لليلة خَلَّتْ واللام هى المفيدة.. للاختصاص، الذى هو أصلها؛ والاختصاص هنا على ثلاثة أضرب:

أما أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبتُه لُغْرَةً كذا.

أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لليلة خلت.

أو يختص به لوقوعه قبله، نحو: لليلة بقيت، وذلك بحسب القرينة، فمع الاطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَّتْ، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بقيت، يكون بوقوعه قبله.

وتقول فى الليلة الثانية: كتبت لليلة الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر

الشهر.

وأن وقع الفعل فى الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جاز أن يكتب فيه ما يكتب فى الأيام، وذلك أنك تقول، فى ثانى الأيام^(٢): لليلتين خَلَّتَا، وفى ثالثها^(٣): لثلاث ليالٍ خَلَّوْنَ، وكذا إلى عشر ليالٍ خَلَّوْنَ.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/٣١٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى المخطوطات: «فى اليوم الثانى» مكان: «فى ثانى الأيام».

(٣) فى المخطوطات: «وفى الثالث» مكان «وفى ثالثها».

ويجوز: لثلاث ليال خَلَّت، إلى: عشر ليال خَلَّت، والأول أولى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفى الحادى عشر: لإحدى عشرة ليلة خَلَّت، إلى أن تكتب فى الرابع عشر؛ لأربع عشرة ليلة خَلَّت.

ويجوز: خَلَّون، حملاً على المعنى، والأول أولى، مراعاة للفظ.

وقريب من ذلك: ما حكى المازنى: «الأجداع انكسرن، والجذوع انكسرت» جعل ضمير الأجداع، وهو جمع قلة، ضمير الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بعدد القلة أى من ثلاثة إلى عشرة لكان مميّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجداع، وجعل ضمير الجذوع، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أى المستكن فى انكسرت، لأنك لو صرحت بعدد الكثرة، أى ما فوق العشرة لكان مميّزه مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جذعاً.

وتكتب فى الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أولى^(١) من قولك؛ لخمس عشرة ليلة خلت، ومن/ قولك لخمس عشرة ليلة بقيت أو بقين، مع جوازهما أيضاً، وذلك لأن الأول أخصر منهما.

١٥٨/٢

وفى السادس عشر: لأربع عشرة ليلة بقيت أو بقين، كما قلنا.

وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إن بقيت [لتجويز نقصان الشهر]^(٢)؛ إلى أن تكتب فى العشرين لعشر ليال بقين، وهو أولى من: بقيت، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب فى الثامن والعشرين: لليلتين بقيتا، وفى التاسع والعشرين: لليلة بقيت، وفى الليلة الأخيرة: لآخر ليلة منه أو سلّخه أو انسلاخه، وفى اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سلّخه أو انسلاخه..

(١) فى المخطوطات: «وهو أولى لأنه أخصر من قولك» إلخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[اشتقاق الواحد من المعدود باعتبار تصديره]

(ص): «وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره: الثانى والثانية إلى العاشر والعاشر لا غير، وباعتبار حاله: الأول والثانى، والأولى والثانية إلى العاشر والعاشر، والحادى عشر والحادية عشرة، والثانى عشر والثانية عشرة؛ إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم، قيل فى الأول ثالث اثنين أى: مصيرهما من ثلاثهما، وفى الثانى: ثالث ثلاثة أى أحدها. وتقول: حادى عشر أحد عشر على الثانى خاصة وإن شئت: حادى، أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتعرب^(١)».

(ش): يعنى بالمفرد: الواحد، وبالمعدد: المعدود، وقد تقدم أن جميع ألفاظ العدد، كانت فى الأصل لمجرد العدد، كما فى قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت فى المعدودات، كما فى: رجال ثلاثة، وستة رجال.

فإذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلاً، وقصدت ذكر واحد منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيب، جئت بواحد، أو أحد، الذى هو أول تلك الألفاظ الاثنى عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم.

وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي، فذلك على وجهين: أحدهما: أن تقصد إلى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أى درجته التى هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر، كالثالث أى الواحد من الثلاثة، والثانى: أى الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله».

والثانى: أن تقصد إلى ذلك الواحد^(٢) المراعى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التى تحت درجته، أيضاً، فىكون واحداً من درجته بسبب تصديره الدرجة التى تحت درجته محوّة ذاهبة الاسم، وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب

(١) علق السيد الشريف بقوله: أى الجزء الأول لعدم موجب البناء، وبنى الجزآن المبنين.

(٢) فى المخطوطات: «ذلك الواحد بالنظر إلى درجته، وإلى الدرجة التى تحت درجته».

انضمامه إلى ما تحته، نحو: ثالث اثنين، أى واحد من ثلاثة بسبب انضمامه إلى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدها، ومحوه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنين: مصير اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله: باعتبار تصيره.

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يجوز أن يبنى من واحد، إذ ليس تحت الأحد عدد، يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد؛ ويجوز أن يبنى من الاثنين نحو: ثانى واحد، أى: مصير واحد: اثنين بنفسه.

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير، إما مجروراً أو منصوباً، وجب أن يكون أنقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة، كرابع ثلاثة وخامس أربعة، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة، ولا أزيد بشيء، إذ المعنى: أنه صير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يتم إلا فى الناقص^(١) بدرجة فقط؛ من أصل المشتق منه.

وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضى، كما يجىء فى اسم الفاعل، والإضافة فى هذا، أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإنهما متساويان فيهما، أو النصب أكثر.

وإنما قلَّ النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً، وأن انضم إليها واحد/ بل يكون^(٢) المنضم والمنضم إليه معاً، ثلاثة.

والتأويل: أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد: اسم الاثنين،

(١) فى المخطوطات: «إلا فى الناقص من أصله المشتق بدرجة فقط.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله «بل يكون»: «الثلاثة هى المجموع والاثنان، وإن انضم إليه ذلك الواحد أيضاً اثنان، بلى يصير جزء ذلك المجموع بعد أن لم يكن جزءاً إلا أنه لما سقط من المجموع الأول مع ذلك الواحد اسم الاثنين، وصار يطلق على هذا المجموع الثانى اسم الثلاثة، فكأنه صار ذلك المجموع هذا المجموع» فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل إلخ.

وصار يطلق على المجموع الثانى اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثانى؛

فعلى هذا، جاز بناء اسم الفاعل من الاثني إلى العشرة، إذ لكل منها فعل، ومصدر، نحو: ثنيت الأحد ثنياً، وثلثت الاثني ثلثاً، وكذا ربعت الثلاثة، إلى: عشرت التسعة.

والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف حلق، كأربعٌ وأربعٌ وأتسع؛ وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل.

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم العين فى المضارع إلا ما لامه حرف حلق بمعنى آخر، وهو قولهم: ثلثت الرجل أى أخذت ثلث ماله، وكذا ربعته وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى مما نحن فيه.

ولايجىء بهذا المعنى: ثنيت الرجل، إذ لا معنى له.

ولايتجاوز بهذين المعنيين: العشرة. وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش، والمازنى، والمبرد.

قال أبو عبيدة: تقول: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أى جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، أى جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة.

قال السيرافى: إن كثيراً من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة، وهذا هو القياس.

قال: ومنهم من يجيزه، ويشتقه من لفظ النَيْف، فيقول: هذا ثانى أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينونه.

قال المبرد: هذا لايجوز، لأن هذا الباب يجرى مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل، ونحن لانقول: ربعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاها.

واعلم أنه إنما لم يجز الاشتقاق، فوق العشرة، بمعنى المصير، وجاز بمعنى أحد،

نحو ثالث ثلاثة عشر، لأنَّ ما هو بمعنى الأحد، في صورة اسم الفاعل، وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس أن يبنى من أول جزئى المركب إذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل.

وأما المصير فهو اسم فاعل حقيقة، واسم الفاعل لا بدَّ له من فعل ومصدر، ولم يثبت فعل ولا مصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة.

والذى حكى أبو عبيدة، إنما هو فى العقود من عشرة إلى مائة، كعشرين وثلاثين إلى تسعين، فقط، وليس من المركب والمعطوف.

والظاهر أن سيويه قاس ما هو بمعنى المصير، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يقل ذلك عن سماع، فعلى ما قال، يجوز فيه وجهان: نحو: رابع عشر ثلاثة عشر، على بناء اسم الفاعل من أول جزأى المركب، والإتيان بثنائهما كما هو، ورابع ثلاث عشر بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب.

ولا يجوز ههنا حذف أول جزأى المركب، المضاف إليه، لا على أن تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتبنيهما؛ ولا على أن تضيف «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أى تعرب «رابع»، للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يجىء.

وأما إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تضيف، قلت: الأول، والثانى، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول؛ لأن الواحد، كما ذكرنا، يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لتبين قصد الترتيب.

وهذا المبنى على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة، كما مرّ، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً؛ فتقول: الحادى عشر، فتقلب الواحد إلى الحادى، بجعل الفاء مكان اللام والعين مكاء الفاء؛ وتقول: الثانى / عشر، فتسكن ياءى الحادى والثانى مع أنهما مركبان، كما مرّ فى: معد يكرّب.

وأما العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما واحد كما مرّ في باب المركب، وكان القياس العاشرون والثلاثون.

وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالث والمائة، والرابع والألف.

وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلك أن تضيفه إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأول، لا يضاف إلا إلى ما فوقه، نحو: أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يضاف إلى الأحد، فلا يقال أول الأحد، ولا أول الواحد، لأن معنى الاسم المضاف بهذا المعنى: بعض المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة؛ وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه.

وأما غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عطاردي ثاني السبعة السيارة.

ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب أصله، إذ ليس باسم فاعل حقيقة.

ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش، قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجرته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى إلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت، على ما أجاز سيويه، وحكاه عن العرب: حادى عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون «حادى عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثانى بجزأيه، وكلا جزأى المركب: مبيان^(١).

وقد أنكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين، وقال: أنهم لا يجوزون إلا

(١) فى المخطوطات: «وكلا جزئى كلا المركبين مبيان».

ثالث ثلاثة عشر. وحجتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جرئى المركب فتبنيه من الجزء الأول وهو النيف.

وقول سيويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته، ولاريب أن حذف ثانى جزأى المركب المضاف^(١)، أكثر استعمالاً، لحفته، ولاستثقال تكرار لفظ عشر^(٢) فى المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفته أعربت أول الجزأين بوجوه الإعراب، لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأى المركب الأخير.

ويجوز حذف أول جزأى المضاف إليه أيضاً، فتقول فى ثالث ثلاثة عشر: ثالث عشر، فالذى ذكره سيويه بعد الحذف: فتحهما جميعاً، أمّا الثانى، فلتضمن الواو، وأمّا الأول، فلقيام ثانى جزأى^(٣) المضاف إليه، مقام ثانى جزأى المضاف. وذكر الكوفيون^(٤) جواز إعراب الأول، وأمّا الثانى فلا كلام فى بنائه، لتضمنه الحرف؛ ووجه إعراب الأول: عدم قيام ثانى جزأى المضاف إليه مقام ثانى جزأى المضاف.

قال السيرافى: هذا قول قريب، لم ينكره أصحابنا.

وروى الكسائى الوجهين عن العرب.

قال المصنف فى الوجه الأول؛ أعنى بناء الجزأين: الظاهر أن هذا اللفظ: لفظ الاسمين الأولين بلا إضافة إلى المركب الثانى، لعدم الالتباس.

واعلم أن لقولك: ثالث ثلاثة عشر، بإعراب «ثالث»: معنيين: أحدهما: الجزء

(١) فى المخطوطات: «حذف الثانى من أول المركبين نحو ثالث ثلاثة عشر» أكثر استعمالاً إلخ.

(٢) فى المخطوطات: «لفظ عشر، فتعرب ثالث بوجوه الإعراب».

(٣) فى المخطوطات: «فلقيام ثانى جزأى المركب الثانى مقام جزئى المركب الأول».

(٤) فى المخطوطات «وذكر الكوفيون إجراء ثالث بوجوه الإعراب مع بناء عشر لما ذكر، ووجهه أنه لم

يقم عشر الثانى مقام عشر الأول» قال السيرافى إلخ.

الثالث من المعدود الذى هو ثلاث عشر، وعلى هذا المعنى، يجوز أن يقال: ثالث اثنى عشر، وثالث أربعة عشر، لأن «ثالث» من ثلاثة، لا من ثلاثة عشر.

وثانيهما: أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يجوز: ثالث اثنى عشر / ويجوز: ثالث أربعة عشر، لأن أصله [ثالث عشر ثلاثة عشر]^(١)، وثالث ١٦١ / ٢ عشر أربعة عشر.

واعلم أن حكم فاعل، المذكور، سواء كان بمعنى المصير أو الواحد، أو غيرهما، حكم سائر أسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث، فتقول فى المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو: الثالثة عشرة^(٢).

والثالثة والعشرون تؤنث الاسمين فى المركب، للمؤنث، كما تذكرهما للمذكر، نحو: الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة؛ [وتقول فى المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون]^(٣).

قوله: «ومن ثم، قيل فى الأول: ثالث اثنى وفى الثانى: ثالث ثلاثة». أى: ومن أجل اختلاف الاعتبارين: اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إضافتهما.

فإضافة المصير إلى ما دونه؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط، إلى مثله، أو إلى ما فوقه.



(١) ما بين معقوفين من ظ .

(٢) فى ط : الثالثة عشر .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ .

المذكر والمؤنث

(ص): «المذكر والمؤنث: المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا، والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة».

(ش): كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدره، سواء كان التأنيث حقيقياً، أو، لا: يسمّى مؤنثاً.

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو: ضاربة، ونفساء^(١)، وحبلى، وغير الحقيقي، غرفة، وصحراء، وبشرى وكذا كل ما فيه علامة التأنيث تقديرًا ولا يقدر.

[والحقيقي المقدر العلامة: زينب وسعاد، وغير الحقيقي نار، ودار]^(٢)، ولا يقدر من جملة العلامات^(٣) إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر بخلاف الألف.

ودليل كون التاء مقدره دون الألف: رجوعها في التصغير في نحو: هُنَيْدَة، وقَدِيرَة [في قدر]^(٤).

وأما الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء، قياساً على الثلاثي، إذ هو الأصل. وقد يرجع التاء فيه أيضاً وتقديره^(٥) شاذُّ نحو: قديمة^(٦) وورثة، وورثة.

(١) إذا وضعت المرأة فهي نَفْسَاء، والنفاس أيضاً: جمع المرأة النفساء.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في ظ: «الكلمات» بدل: «العلامات» تحريف.

(٤) في «قدر» سقط من ط وب ٣/٣٢٢.

(٥) في ب / ٣٢١: وقد يرجع التاء فيه أيضاً شاذًّا.

(٦) قد يدمه وورثة، وقديمة أيضاً وهما شاذان لأن الهاء لا يلحق الرباعي في التصغير [من تعليقات

السيد الشريف]، وكلاهما تصغير قدام ووراء.

قوله: «وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة»؛ تاء التأنيث في الاسم أصل، وما في الفعل فرعه، لأنها تلحق الفعل لتأنيث الاسم، أى فاعله. وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتحملها للحركات وبانقلابها في الوقف هاء.

وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء، لما رأوا مشابهة الهاء للألف، وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل، والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف؛ وقال جارا لله: الياء أيضاً، علامة التأنيث في نحو: ذى.

والأولى أن يقال: هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتأنيث^(١)، كـ«تا» وليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد.

وأما الياء في: تفعلين، فالأولى أن يقال: إنه اسم لا حرف تأنيث، كما مرّ في باب الضمائر.

وتاء التأنيث، قد تدخل على الحرف، كـرُبّت، إذا كان المجرور بها مؤنثاً، كقوله:

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتُ حِصَاةَ قَلْبِي وَرُبَّتَ رَمِيَةً مِنْ غَيْرِ رَامٍ^(٢)

٦٧٢ =

وقد جاء:

* يَا صَاحِبَا رُبَّتَ إِنْسَانٍ حَسَنٍ *^(٣)

٦٧٣ =

(١) في ب فقط ٣/٣٢٢: «بكمالها للمؤنث».

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تاء التأنيث قد تلحق الحرف كـرُب إذا كان مجروراً مؤنثاً.

والشاهد قائله مجهول وقبله

رمتنى يومَ ذاتِ الغمْرِ سلمى بسهمٍ مُطعمٍ للصيدِ لامٍ

و«ذات الغمر»: موضع و«لام» صفة لـ«سهم» أى عنده ريش تؤام بضم اللام مهموز العين على وزن فُعال.

من شواهد المستقصى للزمخشري ٢/١٠٥.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

ويجوز أن يراد بالإنسان: المؤنث.

وتلحق «نم» أيضاً، إذا عطف بها قصة على قصة، لا مفرداً على مفرد.

ويقال: لات، لمشابهته ليس كما مر في بابه ويقال: لعلت، في: لعل.

وأما تاء بنت، وأخت، وهنت، وكلتا، وثنتان، ومنتان^(١)، فليست لمحضر التأنيث، بل هي بدل من اللام في حال التأنيث، ولذا سكن ما قبلها، وفي: منتان، كأنه بدل من اللام، لكون واحده وهو: منة، كشفة.

والألف المدودة، [عند سيويه]^(٢): في الأصل مقصورة، زيدت قبلها ألف لزيادة المد، وذلك لأن الألف / للزومه، صار كلام الفعل، فجاز زيادة ألف المد^(٣) قبله، كما في كتاب، وحمار، فاجتمع ألفان، فلو حذفنا أحدهما لصار الاسم مقصوراً، كما كان، [وضع العمل]^(٤)، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة، دون الأولى، لتبقى على مداها، وإنما قلبت همزة، لا واو، ولا ياء، مع أن مناسبة حروف العلة، بعضها لبعض، أكثر، إذ لو قلبت إلى أحدهما، لاحتجج إلى قلبها همزة^(٥)، كما في كساء ورداء، لكون ما قبلها ألفاً، كما فيهما.

١٦٢/٢

= واستشهد به على أنه قد جاء مجرور ربّت مذكراً على خلاف الأول. ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث، فيوافق ما قبله، والإنسان: اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع. والبيت من رجز بعده:

يسأل عنك اليوم أو يسأل عن

وفي ب ٣/٣٢٢، ذكر البيت الثاني مضموماً إلى الأول، وليس في الأصل.

قال البغدادي: قوله: يا صاحبا: أصله: يا صاحبي، فالألف أصلها ياء والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: النوادر / ٣٤٣، وابن يعيش ٣٢/٨.

(١) في هامش ب ٣/٣٢٣: تثنية «منت» الذي يحكى به المؤنث.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ

(٣) كلمة «المد» سقطت من ب ٣/٣٢٣.

(٤) ما بين معقوفين ليس في المخطوطات.

(٥) في ظ «ألفاً» يدل «همزة».

فإن زالت الألف وانقلبت ياء، قلبت ألف التأنيث ياء أيضاً كما فى قوله:

لقد أَعْدُوا عَلَى أَشَقَّ ——— رَ ، يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١) = ٦٧٤

ويعلم تأنيث مالم تظهر علامته بالضمير الراجع، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ
وَضُحَاهَا﴾ (٢)، وبالإشارة إليه باسمها، نحو: ﴿تلك الدار﴾ (٣).

ولحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: طلعت
الشمس (٤)، و: ﴿والتفت الساق بالساق﴾ (٥)، و: ﴿بكأس من معين بيضاء
لذة﴾ (٦) و: ﴿إنها لظى نزاعة﴾ (٧) و: ﴿ولسليمان الريح عاصفة﴾ (٨).

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثياً، نحو: قديرة، وتجرد عدده من الثلاثة إلى العشرة
من الناء، نحو: ثلاث أذرع، وعشر أرجل، وجمعه على مثال خاص بالمؤنث،
كفواعل فى الصفات، كطوالق وحوائض، أو على مثال غالب فيه، وذلك إنما
يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين، فجمعها على أفعل فى
المؤنث.

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الخمسمائة فى الحزنة.

واستشهد به على أنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء فى الجمع ياء قلبت الهمزة التى
أصلها ألف التأنيث أيضاً.

قال البغدادى والشاهد للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، ولم أقف على تنمة هذا الشعر.
والأشقر من الخيل: الذى حمرة صافية، ومن الإنسان حمرة يعلوها بياض. ويغتيال: يهلك.

من شواهد: سر الصناعة ٨٦/١، والإنصاف / ٨١٦، وابن يعيش ٥٨/٥، والمقرب ١٦١/٢.

(٢) الشمس/١

(٣) القصص/٨٣.

(٤) فى المخطوطات: الشمس طلعت.

(٥) القيامة/٢٩.

(٦) الصافات/٤٥، ٤٦.

(٧) المعارج/١٥.

(٨) سبأ/١٢.

وقد جاء المذكر قليلاً على أفعل نحو: مكان وأمكن، وجنين وأجنز وطحال وأطحل.

[التاء لها أربعة عشر معنى]

وتجىء التاء لأربعة عشر معنى.

أحدها: الفرق بين المذكر والمؤنث^(١): إما في الصفات، كضاربة، ومنصورة، وحسنة وبصرية، وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة، أى: فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غيراً فعل التفضيل، وأفعل الصفة، وفى المنسوب بالياء.

وأما نحو: ربة^(٢) ويفعة^(٣) فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الأصل صفة النفس: أى نفس ربة، ويفعة؛ وإما فى الاسم الجامد وهى أسماء مسموعة قليلة، نحو امرأة، ورجلة، وإنسانة، وغلّامة.

الثانى: لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخل، ونخلة، وتمر وتمرّة، وبط وبطة، ونمل ونملة، ففى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾^(٤) يجوز أن يكون: «النملة» مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون تاء «قالت» لتاء الوحدة فى «نملة»، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً؛ كما يجىء.

والمصادر نحو: ضرب وضربة، وإخراج وإخرجة، واستخراج واستخرجة؛ وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين، أعنى المخلوقة والمصادر.

والمراد بالجنس ههنا: ما يقع على القليل^(٥) والكثير بلفظ الواحد.

(١) كلمة: «المؤنث» سقطت من ب ٣/ ٣٢٤.

(٢) يقال: وجل ربة بالتسكين، أى مربوع الخلق لا طويل ولا قصير، وامرأة ربة، وجمعها: ربعات بالتحريك وهو شاذ من [تعليقات الشريف].

(٣) يقال: أيفع الغلام: ارتفع، فهو يافع، ولا يقال: موفع وهو من النوادر وغلّام يقع ويفعة، وغلّمان يفعة، وجارية يفعة [تعليقات الشريف].

(٤) النمل: ١٨.

(٥) فى ب ٣/ ٣٢٥: «التعليل» بالعين، تحريف.

وقد جاءت قليلاً للفرق بين الأحاد المصنوعة وأجناسها، وهي أسماء محفوظة، كسفين وسفينة، ولبن ولبنة.

وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو: كمأة، وفقعة^(١)، للجنس، وكمء وفقع، للواحد، وقال بعضهم: إنَّ ذَا التاء فِيهِمَا لِلوَاحِدَةِ وَالْمَجْرَدِ مِنْهَا لِلْجِنْسِ^(٢)، والأكثر على الأول، والجنس المميز واحده بالتاء: يذكره الحجازيون، ويؤنثه غيرهم، وقد جاء في القرآن كلاهما، قال الله تعالى: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٣)، و ﴿نَخْلٍ مَنْقَعِرٍ﴾^(٤).

وقد تحيىء ياء النسب للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو: أعرايى وأعراب، وفارسيّ، وفارس، وعربيّ وعرب، ورومى وروم؛ وأكثر ما تحيىء التاء للمعنيين المذكورين، وهي فيهما عارضة غير لازمة/ ولذا قلبت اللام همزة في نحو: غزأة، وسقّاءة^(٥)، وارتماءة، واستقّاءة؛ وياءً في نحو: مغازية؛ بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوة^(٦)، وهراوة، وقمحدوة^(٧)، فإن التاء في هذه الأسماء، للتأنيث اللفظي، وهي باعتبارها لازمة، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يجيىء، وإن جاءت في بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقّاء، إلا أن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم.

وأما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة، وعظاية^(٨)، وعظاءة، وصلاية وصلائة^(٩)، فلما يجيىء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

(١) الفقع: ضرب من الكمأة، قال أبو عبيدة: هي البيضاء الرخوة.

وكذلك الفقع بكسر الفاء [تعليقات الشريف].

(٢) يؤيد أن الفاء فيهما أتى في كمأة وفقعة للجنس قوله عليه الصلاة والسلام: «الكمأة من المن» فأراد بها الجنس.

(٣) القمر/ ٢٠.

(٤) الحاقة: ٧.

(٥) في القاموس: «سقى» سقاه يسقيه. وسقاه وأسقاه: دلّه على الماء. وهو ساق من سقّاتين، وهي سقّاءة، وسقّاية.

(٦) في القاموس: «علو»: علو الشيء مثلثة - وعلاوته بالضم وعاليه: أرفعه.

(٧) في القاموس: «قمح»: القمحدوة: نقرة ثقفا.

(٨) في القاموس: «العظاية»: «دويبة كسء أبرص جمعها عطاء.

(٩) في القاموس: الصلاة ويهمز: الجبهة واسم. ومدق الطيب، جمعها: صليّ وصليّ.

الثالث: أن تجيء التاء للدلالة على الجمع، وذلك في الصفات التي لاتستعمل موصوفاتها، وهى على فاعل أو فعول، أوصفة منسوبة بالياء، أو كائنة على: فعّال، كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابله، وواردة، وشاربة^(١)، وقولهم: ركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة، وقتوب وقتوبة^(٢)، وقولهم: البصرية والكوفية، والمروانية، والزبيرية، والجمالة والبغالة والحمارية؛ والتاء فى هذه كلها، فى الحقيقة، للتأنيث، كما فى ضاربة، وليس كما فى: كمء وكمأة، وذلك لأن ذا التاء فى مثله صفة للجماعة تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمالة، فحذف الموصوف لزوماً للعلم به، وقد جاء حلوبة، للواحد، وحلوب للجنس، كتمر، وتمر، فالتاء، إذن، للوحدة، [لا للتأنيث، وقد قيل: إن الركوب والركوبة بمعنى واحد]^(٣)، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاء، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما فى: الذبيحة، والأكولة^(٤)، على ما يجىء.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التى على فعّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فعول، كراوية، ونسابة، ومطربة^(٥)، وفروقة^(٦)؛ فهذه تفيد مبالغة فى الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب فى نحو: أحمرى، ودوآرى^(٧)، وكأنه التاء فى هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، اجراءً للشىء الواحد مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء فى مثل هذا المثل على الانفصال.

(١) فى ظ: «وسارية» وفى ظ و«شاردة».

وفى ب ٢٢٦/٣: وشاردة.

(٢) فى أساس البلاغة: «قتب»: «القَتَب»: واحد الأقتاب، وهى الأُكْفُ التى توضع على نقالة الأحمال. والقَتَب بالكسر: واحد الأقتاب وهى أُكْفُ صغار توضع على السوانى.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من ظ.

(٤) الأكولة: هى الشاة التى تعزل للأكل وتسمّن، والأكلة فهى المأكولة (تعليقات الشريف).

(٥) فى أساس البلاغة: «طرب» فهو طَرِب، وطروب، ومطراب، وقد طَرِبَ طرباً وهو: خفة من السرور.

(٦) الفروقة: يقال: امرأة فروقة: أى شديدة الخوف.

(٧) فى أساس البلاغة: الدهر بالناس دوآرى أى يدور بأحواله المختلفة.

وقد تدخل كثيراً على ، فعل مفتوح العين، بمعنى الفاعل، وعلى فعل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سَبَّهَ وَسَبَّهَ^(١)، ولَعُنَهُ وَلَعُنَهُ^(٢)، وهى فى الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة^(٣)، وموازنة^(٤)، وكيالجة^(٥)، دلالة على أن واحدها، معرب، ويقال: الهاء: أمارة العجمة، وذلك أن العجمى^(٦) نقل إلى العربية، كما أن التأنيث نقل إلى التذكير، وليست التاء فى هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج.

السادس: أن تدخل، أيضاً، على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب، كالأشاعنة، والمشاهدة، فى جمع أشعنى، ومشهدى؛ وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التذكير وجب حذف ياء النسب، لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال فى النسبة إلى رجال: رجالي، بل: رجلى، كما يأتى فى باب النسبة إن شاء الله تعالى، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبدل من الياء، كما أبدلت من الياء فى: فرازنة^(٧)، وجحاجة^(٨)، كما يجىء؛ وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء فى كونهما للوحدة [كتمر، ورومى، وللمبالغة فى: علامة ودأورى، ولكونهما زائدتين، لا لمعنى، فى بعض المواضع، كظلمة وكرسى]^(٩).

- (١) فى القاموس: «سبب» يقال: سَبَّهَ على قومك، ولاتكن سُبَّياً ولاسَبَّةً .
- (٢) فى زساس البلاغة: «لعن» يقال: رَجُلٌ لَعُنٌ وَلَعُنَةٌ بفتح العين وإسكانها. كضُحْكَةٍ وضُحْكَةٍ.
- (٣) مفردة جورب وهو ما يلبس فى الرجل.
- (٤) الموزج: الخف، وجمعه موازنة، وهو فارس معرب. وفى الحديث: «إن امرأة نزعَت خُفَّها أو موزجها فسقت به كلبها... (اللسان).
- (٥) كيالج: جمع كيلجة وهو مكيال يكال به.
- (٦) فى ب فقط: «الأعجمى» بدل: «العجمة» وفى ظ: «التعريب» بدل العجمة.
- (٧) فى القاموس: فزان الشطرنج معرب فززين، وجمعه: فرازين.
- (٨) علق السيد الريف بقوله: الجَحْجَاح: السيد والجمع الجحاجح، وجمع الجحاجح، الجحاجة. وإن شئت الجحاجيح.
- (٩) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وقد تحذف ياء النسب إذا جُمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون، لكن لا وجوباً كما في جمع التكسير؛ وإنما يكون هذا في اسم تكسيه لو جمع؛ الجمع ١٦٤/٢ الأقصى، كالأشعرون والأعجمون، في جمع/ أشعري وأعجمي، وكذا المقتون^(١) في جمع مَقْتَوِيٍّ، قال:

* متى كُنَّا لأملك مقتوينا *^(٢) = ٦٧٥

والتاء في مثل هذا المكسر لازمة، لكونها بدلاً من الياء.

ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء، فلاتقول في جمع فارسي: فَرَسَةٌ، بل فُرْسٌ، ولا في جمع لجام: لُجْمَةٌ، بل لُجْمٌ، وكان اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف^(٣)؛ وقد يجيء له مزيد شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً، عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر، كجحاجة في جَحْجَاح.

(١) في ظ: المقتوي والمقاتوة.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «مقتوينا»: جمع مَقْتَوِيٍّ بياء النسبة المشددة فلما جمع جمع تصحيح حذف ياء النسبة.

والمَقْتَوِيٌّ: بفتح الميم نسبة إلى المَقْتَى بفتحها، فقلبت الألف واواً في النسبة كما تقول مَعْلَوِيٌّ في النسبة إلى مَعْلَى.

والمَقْتَى: مصدر ميمى، وهو من القَتْوِ أى الخدمة، وقد قتوت قتواً ومقتىً أى خدمت مثل: غزوت أغزواً وغزواً ومغزىً. والبيت من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي.

وقبله:

* تَهَدَّدْنَا وأوعدنا رويداً *

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس في الأصل.

من شواهد: المحاسب ٢/٢٥، والخصائص ٢/١٠٤، ٣٠٣ والأشباه والنظائر رقم/ ٧٩، والتصريح ٣٧٧/٢، وحاشية يس ٣٧٧/٢.

(٣) بعده في المخطوطات: «وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً ومنسوباً، فتأتى التاء في الجميع أمانة عليهما نحو: برابرة في جمع بربرى، وسيابجة في جمع سيبجي، وهو غلام الملاح.

وأماً في فرازنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً من الياء، وأن تكون علامة لتعريب الواحد، والتاء والياء في نحو جحاحجة، لانسقاطان معاً، ولاتثبتان معاً، فالتاء لازمة [مع حذف الياء]^(١).

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما واجب الدخول، وهو في بناءين: أفعلة، كأغربة، وفِعلة «كغِلْمَة»^(٢)، أو جائزة، وهو في ثلاثة أبنية: فعالة، كجمالة^(٣)، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة؛ وذكارة^(٤)؛ - وفُعولة كصقورة، وبُعولة، وخيوطه، وقد تلزم كعمومة وخؤولة، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة^(٥) ولا تلزم.

التاسع: دخولها لا لتأكيد معنى التأنيث، كما في: ناقة ونعجة، وأرؤية^(٦)، وهذه التاء لازمة؛ قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كعجوز وعجوزة، فإن «عجوزاً» موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة.

العاشر: دخولها لمعنى من المعانى، بل هي تأنيث لفظي، كما في غرفة وظلمة، وعمامة وملحفة، وهي لازمة.

الحادي عشر: دخولها عوضاً من فاء الفعل، كما في: عدة وزنة، أو عن لامه. كما في: كرة، وظبة، وهي لازمة.

الثاني عشر: دخولها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو في: يا أبت، ويا أمت، فقط.

الثالث عشر: دخولها أمانة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون

(١) ما بين معقوفين سط من ب ٣/٣٢٨.

(٢) في ب ٣/٣٢٨: «كفلحة» بالفاء والحاء، تحريف.

(٣) من تعليقات الشريف: «يقال للإبل إذا كانت ذكورا لم يكن فيها أنثى: هذه جمالة بني فلان».

(٤) الحجارة والذكارة، جمع حجر وذكر.

(٥) وملائكة سقطت من ظ.

(٦) الأروية: الأنثى من الوعول

الوصف غالباً غير محتاج إلى موصوف، كالنطيحة والذبيحة، وهذه التاء أكثرها غير لازم، والأولى أن التاء في حَلوبة وركوبة ورَحولة، وكل فعولة بمعنى مفعول، هكذا، لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة، كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور.

وكل ما لحقته التاء في هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث.

الرابع عشر^(١):

قال أبو عمرو: قد تكون التاء عوضاً من ألف التأنيث، كما في: حُبيرة، تصغير جباري، وعند غيره: لا تبدل منها التاء، بل يقال حبيراً، كما يجيء في التصغير.

قال الزمخشري: يجمع هذه الوجوه: أنها للتأنيث، وشبه التأنيث.

والأصل في الصفات كما ذكرنا: أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء؛ ويغلب في الصفات المختصة بالأنث الكائنة على وزن فاعل ومُفعل، أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث، كحائض، وطالق، ومرضع، ومطفل^(٢)، فإن قصد فيها معنى الحدوث، فالتاء لازمة، نحو: حاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وقد تلحقها التاء، وإن لم يقصد الحدوث كمرضعة، وحاملة.

وربما جاءت مجردة عن التاء: صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث، إذا لم يُقصد الحدوث، نحو: جمل ضامر وناقة ضامر، ورجل أو امرأة عانس، وفي تجريد هذه الصفات [عن الفاء]^(٣) مع عدم قصد/ الحدوث ثلاثة أقوال: أحدها: قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك.

(١) «الرابع عشر» سقط من ط وك وب ٣/٣٢٩ صوابه من المخطوطات، لأن الشارح ذكر أن التاء تأتي لأربعة عشر معنى.

(٢) المطفل: الظبية معها طفلها، وهي قريبة عهد بالتاج، وكذلك الناقة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس، وتقتضى مجرد الصفات المختصة، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضى مجرد الفعل أيضاً إذا لم يشترك، كما في نحو: حاضت وطلقت، لأن أصل العلة: الاطراد، وتقتضى أن لا يقال إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة، أيضاً بلا قصد الحدوث.

وقال سيبويه: هو مؤولٌ بنحو: إنسان حائض أو شيء حائض، كما أن ربعة، مؤول بنفس ربعة^(١).

واتفاقهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العلة شيء آخر غير هذا التأويل.

وقال الخليل: إنما جرّدت عن التاء لتأديتها معنى النسب؛ قال المصنف في شرح كلامه ما معناه: إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهي قائمة، وضربت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا: حاضت فهي حائضة، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث.

وإذا قصدوا الاطلاق لا الحدوث، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النسب، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معناهما: ذو لبن، وذو تمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أي لبني وتمر، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حيض، كأنه قيل: طلاقيةٌ وحوضيةٌ.

قلت: غاية مرمى كلامهم: أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة، فلم يوثقوا تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وإن شابهه لفظاً.

(١) في القاموس: «ربع»: الربع الرجل بين الطول والقصر، والربعة، ويحرك.

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدوث، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرداً.

وأيضاً، فإن الاسم المنسوب بالياء الذى مثَّلَ «حائض، وطالق» به، محمول عندهم عليه؛ يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدوث؛ وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل، فإن معنى بصرى: منسوب إلى البصرة.

ومن أين لهم أن المنسوب الذى على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن وتامر، ونبال وقواس: إذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة^(١) ونبال^(٢)؛ وكيف صار حُكم نابل الذى هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، فى الامتناع من تاء التأنيث؟

وقوله تعالى: ﴿عَيْشَةَ رَاضِيَةً﴾^(٣)، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما فى علامة: خلاف الظاهرة.

وأيضاً، هب أن نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أن نحو نابل وناشب منها اتفاقاً، لأن معنهما: نبلى ونشأبى ولا فعل لهما، حتى يقال: إنهما اسما فاعل منه؛ كيف يجوز أن يقال: نحو منقطر ومرضع فى قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مَنْقَطِرٌ بِهِ﴾^(٤)، وقولك: فلانة مرضع: من باب النسب؟ ولم يثبت كون مُفْعَلٍ ومنفعل من أبنية النسب المتفق عليها حتى نحملهما عليهما، كما حملنا حائضاً على نحو نابل.

والأقرب فى مثله أن يقال:

- (١) النشاب: السهم، الواحدة، نشابة، والناشب: صاحب النشاب.
 (٢) النبل: السهام، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنبال بالتشديد: صاحب النبل، وكان قياسه أن يقال: نابل والنابل: الذى يعمل النبل.
 (٣) القارعة/ ٧.
 (٤) المزمّل/ ١٨.

إن الأغلِبَ فى الفرق بين المذكر والمؤنث/ بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم ١٦٦/٢ حمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظاً ومعنى، كما يجىء فى بايهما، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء مما هو على وزن الفاعل: ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل، ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين.

وأما الصفة المشبهة، والاسم المنسوب بالياء، فلم يقصدوا فى شىء منهما، مرة الحدوث، ومرة الإطلاق حتى يُفرق بين المعنيين بإلحاق التاء فى أحدهما دون الآخر، بل كانا أبداً للإطلاق.

فإن قلت: فالقياس إذن، تجردهما عن التاء كتجريد الفاعل، المراد به الإطلاق. قلت: كان يجب ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكن إلحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول، [ولذلك جمعاً جمع سلامة المذكر كما فى اسمى الفاعل والمفعول]^(١).

[أوزان يستوى فيها المذكر والمؤنث]

ومما لا تلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث، مفعال، ومفعَل، ومفعيل، وفَعال، وفَعَال؛ كمعطار ومحَرَب، ومنطيق، وحصان، وقد حكى سيويه: امرأة جبان، وجبانة، وناقاة دلائل^(٢).

وكذا فَعول بمعنى فاعل، وقد قالوا: عدوة الله، ومسكينة؛ وأما فَعول بمعنى مفعول فيستوى فيه، أيضاً، المذكر والمؤنث، كالركوب، والقتوب والجزور، لكن

(١) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٣/٣٣٢.

(٢) فى القاموس: دلائل ككتاب: السريعة والسريع من النوق وغيرها.

كثيراً ما تلحقهما التاء، علامة على النقل إلى الاسمىة، لا للتأنيث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضاً، صالحة للمذكر والمؤنث.

ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء: فَعِيل بمعنى مفعول إلا أن يحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته.

ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو: امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف منه التاء نحو: ملحفة جديد، من: جدَّ يجدُّ جدَّةً، عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى محدود، من: جدَّ بمعنى قطعه.

وقيل إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(١) منه.

وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس.

وقد يجيء بمعنى مُفْعَل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أى المُحْكَم، على تأويل، وبمعنى مُفَاعِل، كالجليس والحليف؛ وربما لم تلحق^(٢) التاء فى فِعِيل، نحو: ناقة رِيض^(٣).



(١) الأعراف/ ٥٦.

(٢) فى ط: «وربما تلحق» تحريف.

(٣) فى أساس البلاغة: مُهر رِيض: لم يقبل الرّياضة ولم يمهر فى المشى وناقة رِيض: عسير.

[ألف التأنيث المقصورة وأوزانها]

وأما ألف التأنيث المقصورة، فإنما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا ناء، والألف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب: إما للحاق كَارْطَى^(١)، أو لتكثير حروف الكلمة، كالقبعثرى^(٢)، أو للتأنيث.

والتي للتكثير، لا تكون إلا^(٣) سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قبعثرى، وكمثرى، وتتميز ألف اللاحق خاصة عن ألف التأنيث بأن تزن ما فيه الألف، وتجعل في الوزن مكان الألف لأمًا، فإن لم يجيء على ذلك الوزن اسم، علمت أن الألف للتأنيث، نحو: أجلى^(٤) وبردى، فإنه لم يأت اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به ويجيء معنى الإلحاق في التصريف إن شاء الله تعالى^(٥).

[فُعلى]

فمن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث: فُعلى، في الغالب، وإنما قلنا في الغالب، لما حكى عن سيبويه في «بهمى»^(٦): بهماة، وروى بعضهم في: رؤيا: رؤياه، وهما شاذان.

(١) الأرتى = شجر ينبت في الرمل، يدبغ به الجلد.

(٢) قبعثرى = الجمل الضخم.

(٣) أجلى: اسم موضع وهو مرعى معروف.

(٤) في النسخ الأخرى بينت معنى الإلحاق في هذا الموضع فذكرت أن معنى الإلحاق: أن تزيد في كلمة حرفان في مقابلة حرف أصلى في كلمة أخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط أن يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها، ومقصودهم الأهم في ذلك إقامة الوزن أو السجع أو غير ذلك من الأغراض اللفظية، وليس المقصود اختلاف المعنى، بل يجوز أن يختلف وألا يختلف ويجوز أن لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للإلحاق معنى. كـ [جبال وهو اسم للضبع على فيعل، وهو معرفة بلا ألف ولا م] فنحو قطع يقطع، وأقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بلحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره.

(٦) بهمى: نبت: قال سيبويه، يكون واحدة وجمعاً، وألفها للتأنيث فلا ينون. وقال قوم ألفها للإلحاق، والواحدة بهماة وقال الميرد: هذا لا يعرف، ولا يكون ألف فعلى بالضم إلا للتأنيث [من تعليقات السيد الشريف].

ففعلى، إمّا صفة أو غير صفة، والصفة، إمّا مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفضلى، وهو قياس، أو، لا؛ مثل: أنثى وخنثى وحبلى؛ وغير الصفة إمّا مصدر/ كالبشرى والرجعى، أو اسم، كُبهمى، وحزوى^(١).

وبُهامة ورؤياة، إن صحّتا، فألفهما عند سيويه^(٢). للإلحاق أيضاً كما مرّ عند الأخفش مع أنه لم يثبت فُعَلَل كُبَرَّعُ وذلك لما يجىء فى التصريف، فى باب ذى الزيادة.

ومنها: فعلى، ولم يأت فى كلامهم إلا اسماً، قيل ولم يأت منه إلا ثلاثة أسماء: شُعْبَى، وأدْمَى، فى موضعين، وأرْبَى للداهية، وقال بعضهم: جُنْفَى فى اسم موضع، ورواه سيويه بالفتح والمد.

[فَعَلَى]

ومنها: فَعَلَى بفتح الفاء والعين، وهو إمّا مصدر، كالبَشْكَى^(٣) والجمزى^(٤)، وإمّا وصف كفرس وثبى، وناقة زلخى^(٥) أى سريعة.

وإمّا اسم كدَفَرَى ونَمَلَى وأَجَلَى، أسماء مواضع.

[أَفْعَلَى]

ومنها أفَعَلَى كأجفلى للكثرة.

[فُعَالَى]

ومنها فُعَالَى كحبارى لطائر.

(١) حزوى: اسم موضع من رمال الدهناء.

(٢) فى النسخ المخطوطة: «فألفهما عند سيويه للتأنيث أيضاً إذ لم يجىء عنده مثل برقع ولحاق التاء لألف التأنيث شاذ، وعند الأخفش للإلحاق، إذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع [والجؤذر: ولد البقرة الوحشية].»

(٣) البشكى: يقال: ناقة بشكى: أى سريعة.

(٤) الجمزى: يقال: حمار جمزى أى سريع.

(٥) فرس وثبى، وناقة زلخى: أى سريعة.

[فَوْعَالِي]

وفُوعَالِي كحولايا لموضع.

[فُوعَالِي]

وفُوعَالِي كَشَقَّارِي، نبت.

[فَعَلَلِي]

وفَعَلَلِي، كجحجبي قبيلة من الأنصار.

[فُعَيْلِي]

وفُعَيْلِي كـ «بُقَيْرِي»^(١)، لعبة.

[فَعِيلِي]

وفَعِيلِي كخَلِّيفِي.

[فَعَلُّوتِي]

وفَعَلُّوتِي كرحموتِي.

[فَعَوَّلِي]

وفَعَوَّلِي كحَبَّوَكْرِي للداهية.

[فَوْعَلِي وَفَيْعَلِي]

وفَوْعَلِي وَفَيْعَلِي، كخَوْزَلِي وَخَيْزَلِي، لمشية فيها تفكك.

[يَفْعَلِي]

ويَفْعَلِي، كِيَهَيْرِي للباطل.

(١) في ب فقط ٣/٣٣٥: «بغيري» بالغين. تحريف صوابه من ط والمخضوضات والمعجم فنى
القاموس: «البُقَيْرِي» كـ «سُمَيْهِ»: لعبة، وانظر تعليق الشريف في هامش ط ١٦٧/٢.

[مَفْعَلَى]

ومَفْعَلَى، كَمَكُورَى لِلثِّيم^(١).

[مِفْعَلَى]

ومِفْعَلَى كَمِرْعَزَى^(٢).

[فَعْلَى]

وفَعْلَى كَهَرَبَذَى لِمَشِيَةِ فِي شَقِّ.

[فَعْلَايَا]

وفَعْلَايَا كَبَرْدَرَايَا: مَوْضِع.

[فَعْلِيًّا]

وفَعْلِيًّا كَذَرِيًّا لِلدَّاهِيَةِ.

[فَعْلِيًّا]

وفَعْلِيًّا كَزَكْرِيَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَعْجَمِيًّا.

[فَعْلَنَى]

وفَعْلَنَى كـ «عَرَضْنَى» لِنَوْعٍ مِنَ السَّيْرِ.

[فَعْلَى]

وفَعْلَى كَدَفَقَى^(٣)، نَوْعٌ مِنَ السَّيْرِ.

(١) فِي الْقَامُوسِ: الْمَكُورَى: الثِّيمِ وَالْقَصِيدِ الْعَرِيضِ، وَالرَّوْثَةُ الْعَظِيمَةُ، وَيَكْسُرُ فِي الْكَلِّ.

(٢) الْمِرْعَزَى: الزَّغْبُ الَّذِي تَحْتَ شَعْرِ الْعَتَزِ. وَهُوَ مِفْعَلَى، لِأَنَّ فَعْلَى لَمْ يَجِءْ وَإِنَّمَا كَسَرُوا الْمِيمَ اتِّبَاعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ كَمَا قَالُوا: مَنخِر.

(٣) فِي ط: «كَدَفَقَى» بَفَاءِ يَنْ، تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ وَالذَّفَقُ عَلَى مِثَالِ السَّهْجِ. السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: مَشَى فُلَانٌ الدَّفَقَى: إِذَا أَسْرَعَ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِثْلُ سَبَطْرَى، فَيَتَكَرَّرُ الْمِثَالُ. [مِنْ تَعْلِيقَاتِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ].

[فَعْنَلِي]

وَفَعْنَلِي كَجَلَنْدِي، اسم رجل، وجاء بضم اللام.

[فُعَلَى]

وَفُعَلَى، كَسَمَّهَى لِلْبَاطِلِ.

[فَعَالَى]

وَفَعَالَى كَصَحَارَى.

[فَعَلَلَى]

وَفَعَلَلَى، كِهِنْدِي^(١).

[فَعَلَى]

وَفَعَلَى، كِسَبَطَرَى: مشية فيها تبختر.

[إِفْعِيلَى]

وإِفْعِيلَى كَاهْجِيرَى لِلْعَادَةِ.

فهذه أحد وثلاثون مثلاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث.

وأما فَعَلَى وَفَعَالَى، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، وفَعَلَى إذا كان مؤنث فعلان، أو مصدرأ كالدَّعْوَى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى، فألفها للتأنيث، وإذا كان اسماً غير ذلك، فقد تكون الألف للإلحاق، كعَلْقَى^(٢)، فيمَن نَوْنٌ، وقال

(١) في القاموس: السِهْنَدِبُ وَالهِنْدَبَا بِكسْرِ الهاء، وفتح الدال وقد كسر مقصورة ومدّ: بقلة معتدلة نافعة

(٢) في القاموس: العَلْقَى كسكرى: نَبْتُ يَكُونُ وَاحِداً وَجَمْعاً قُضْبَانَهُ دَقَاقٌ عَسِرٌ رَضْهَا يَتَّخِذُ مِنْهُ الْمَكَائِسَ.

علقاء، وكذا تترى^(١) فيمن نون.

وقد تكون للتأنيث كالشروي^(٢).

وأما فعلى، فإن كان مصدراً كالذكري، أو جمعاً كحجلى^(٣) وظرى^(٤)، ولائث لهما، فلا تكون ألفه إلا للتأنيث، وإذا كان صفة. قال سيبويه «ولا يكون إلا مع التاء، فألفه للإلحاق نحو: رجل عزهامة^(٥) وامرأة سعلانة^(٦)» وقال فى ضيزى^(٧) وحيكى^(٨) أصلهما ضم الفاء.

وحتى ثعلب: عزهى^(٩) منوناً بلاتاء، وهو مخالف / لما ذهب إليك سيبويه. ١٦٨/٢

وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع، فقد يكون للإلحاق نحو: معزى^(١٠)، وقد يكون للتأنيث كالدقلى^(١١) والشعرى^(١٢)، وقد يكون ذا وجهين: الإلحاق والتأنيث، كتترى. وكذا ذفرى^(١٣)، منوناً وغير منون.



(١) «تترى» أصله: وترى من الوتر بمعنى الفرد.

(٢) شروي الشيء: مثله.

(٣) الحجل: الذكر من القبيح، الواحدة: حجلة وحجلى كدقلى اسم للجمع (القاموس).

(٤) الظربان: دروية كالهرة متتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، وكذلك الظربى على فعلى وهو جمع من (تعليقات الشريف).

(٥) رجل عزهامة: وعزهامة، وعزهى: لا يطرب للهوى، ويبعد عنه.

(٦) السعلانة: أحيث الغيلان.

(٧) ضيزى: جائرة.

(٨) حيكى كجمزى: مصدر حاك يحيك: إذا تبختر واختال، وحيكى كضيزى كأنه لغة فيه.

(٩) فى ط: «عن هى» بدل: عزهى، تحريف واضح.

(١٠) المعزى ويُمد: خلاف الضأن من الغنم، والماعز: واحد المعز للمذكر والأنثى والجمع: مواز (القاموس).

(١١) الدقلى: نبت مريكون واحداً وجمعاً

(١٢) الشعرى: الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء.

(١٣) الذقوى: هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الأذن.

أوزان الألف المدودة

[فَعْلَاء]

ومن الأوزان التي لا تكون ألفها المدودة إلا للتأنيث: فَعْلَاء، وهو قياسيّ في مؤنث أفعال الصفة؛ نحو: أحمر وحمراء، وقد يجيء صفة وليس مذكر أفعال، كامرأة حسناء، وديمة هطلاء، وحلّة شوكاء^(١)، وداهية دهياء، والعرب العرباء. ويجيء مصدرًا، كالسَّرَاء والضَّرَاء والأوَاء^(٢)، واسماً مفرداً غير مصدر، كالصحراء والهيحاء، واسم جمع كالطرفاء^(٣) والقصباء^(٤).

وقد يقصر بعض هذه الأسماء المدودة للضرورة، فالمحذوف من الألفين إذاً الأولى، لا الأخيرة، لأنها لمعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرته بحذف ألف التأنيث نحو: حبيّرة. فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سبب قلبها همزة، هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل.

[فَعْلَاء]

ومنها فَعْلَاء بفتح الفاء والعين، ولم يأت عليها سوى أربعة أحرف: فلان ابن ثأداء أى ابن الأمة، والسحناء^(٥) بمعنى السَّحْنَة، وجَنَفَاء^(٦): وقرماء: بالقاف عند سيوييه، وبالفاء عند الجوهري، موضعان.

(١) حلّة شوكاء: بردة شوكاء، أى خشنة المسّ لكونها جديدة.

(٢) الأوواء: الشدة.

(٣) فى القاموس: الطرفاء: شجر، وهى أربعة أصناف منها الأثل.

وفى ب: الطرفاء بالقاف: تحريف ٣/٣٣٦.

(٤) فى القاموس: القصب محرّكة: كل نبات ذى أنابيب، الواحدة: قصبة. وقصباء، والقصباء:

جماعتها.

(٥) السحنة والسَّحْناء، ويحركان: لين البشرة والنعمة، والهيئة واللون (القاموس).

(٦) جنفاء كحمراء: ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري (القاموس).

[فَعَلَاء]

ومنها فَعَلَاء، ولم يأت عليها إلا السَّيراء^(١)، وقال الفراء: أصله ضم الفاء كسرت، لَلِيَاء.

[فُعَلَاء]

وفُعَلَاء: إمَّا مفرداً كالعُشْرَاء^(٢) والرَّحْضَاء^(٣)، أو جمعاً، كالفقهاء والعلماء. وإمَّا فَعَلَاء وفُعَلَاء، كحرباء، وخُشَاء^(٤)، فملحقان بقرطاس وقرناس^(٥).

[فَاعِلَاء]

ومنها: فاعلاء كقاصعاء.

[فَعْلِيَاء]

وفَعْلِيَاء ككبرياء.

[فَعَّالَاء]

وهو إمَّا مصدر كالسِّبْرَاء بِمعنى الثبات فى الحرب، وإمَّا اسم كالثلاثاء، وإمَّا صفة ك «طابقاء»^(٦).

[فَعُولَاء]

وفَعُولَاء كبروكاء بِمعنى البركاء.

[فَعْلَلَاء]

وفَعْلَلَاء كهندياء، بكسر الدال وفتحها.

[فَعْلَلَاء]

وفَعْلَلَاء كعقرباء.

(١) السَّيراء: بُرد فيع خطوط صُفْر.

(٢) العُشْرَاء: الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها.

(٣) الرَّحْضَاء: العَرَق فى أثر الحمى.

(٤) الخُشَاء: العظم النائى خلف الأذن.

(٥) القرناس: بالضم والكسرة شبه الأنف يتقدم من الجبل (القاموس).

(٦) فى القاموس: جمل طابقاء: لا يضرب، ومن الرجال: الحى.

[فُعَلَاء]

وَفُعَلَاءٌ كَخُنْفَسَاءٍ.

[فَعِيلَاء]

وَفَعِيلَاءٌ كَقَرِيثَاءٍ، ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ.

[فَعَلَاء]

وَفَعَلَاءٌ كَزِمَكَاءَ^(١)، وَقَدْ يَقْصُرُ، وَلَيْسَ الْأَلْفُ لِلْخَاقِ بِسِنْمَارٍ، لِأَنَّهُ لَا يَنْوَنُ.

[أَفْعَلَاء]

وَأَفْعَلَاءٌ، أَمَّا مُفْرَدًا كَأَرْبَعَاءٍ، وَأَمَّا جَمْعًا كَأَنْبِيَاءٍ وَهُوَ كَثِيرٌ.

[أَفْعَلَاء]

[وَأَفْعَلَاءٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ كَأَرْبَعَاءٍ وَقَدْ تَفْتَحُ الْبَاءُ، ففِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ].

[فَعَلِيَاء]

وَفَعَلِيَاءٌ كَزَكَرِيَاءٍ.

[فَاعُولَاء]

وَفَاعُولَاءٌ كَعَاشُورَاءٍ.

[مَفْعُولَاء]

وَمَفْعُولَاءٌ كَمَعْيُورَاءٍ^(٢).

[فَعَالِلَاء]

وَفَعَالِلَاءٌ، كَجَخَادِبَاءٍ: نَوْعٌ مِنَ الْجَرَادِ.

[فَعَلَالَاء]

وَفَعَلَالَاءٌ كِبِرْنَسَاءٍ بِمَعْنَى النَّاسِ.

[فُعُلَاء]

وَفُعُلَاءٌ كَقُرْفُصَاءٍ.

(١) زِمَكَاءُ: نَبْتٌ ذَنْبُ الطَّائِرِ.

(٢) الْمَعْيُورَاءُ: الْعَيْرُ: الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ، وَالْأَهْلِيُّ أَيْضًا وَالْأَثْنِيُّ.

[المؤنث الحقيقي واللفظي]

١٦٩/٢ (ص): «وهو حقيقي / ولفظي، فالحقيقي: ما بازائه^(١) ذكر في الحيوان كامرأة وناقاة، واللفظي بخلافه كظلمة وعين».

(ش): «إنما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل فإن بازائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى. وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة، ونفساء، وحُبلى، وبلا علامة، كأتان وعناق».

ولو قال: الحقيقي: ذات الفرج من الحيوان، كان أولى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي.

قوله: «واللفظي بخلافه»: أى الذى ليس بازائه ذكر في الحيوان، كظلمة وعين، وقد يكون اللفظي حيواناً، كدجاجة ذكر، وحمامة ذكر، إذ ليس بازائه ذكر^(٢) فيجوز أن تقول: غرّدت حمامة ذكر؛ وعندى ثلاث من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾^(٣) ذكراً، واعتبر لفظه فأنت ما أسند إليه.

ولا يجوز مثل^(٤) ذلك فى عَلم المذكر الحقيقي الذى فيه علامة التأنيث كطلحة، لا يقال: قامت طلحة، إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعل السرّ فى اعتبار التأنيث فى منع صرفه، لا فى الإسناد إليه: أن التذكير

(١) فى ط: «فالحقيقي بازائه» بإسقاط «ما» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٣٣٨/٣ «مذكر» بالميم.

(٣) النمل/ ١٨.

(٤) كلمة «مثل» سقطت من ب ٣٣٩/٣.

الحقيقي، لما طرأ عليه مَنَعٌ أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، وأما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقياً التذكير، وليس بعَلَمٍ، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندى من الذكور حمامة حَسَنَةٌ وحَسَنٌ؛ قال طرفة:

٦٧٦=

* كسامعتي شاة بحومل مفرد^(١) *

ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير؛ نحو غرفة حسن^(٢).

[ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجة أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند، وهو في غاية الندرة، كما يجيء] (٣).



(٤) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا كان المؤنث اللفظي حقيقياً التذكير جاز في ضميره التذكير والتأنيث، و«شاة» هنا مؤنثة لفظاً، ومعناها: الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، وهو مفرد مذكر، رعاية لجهة المعنى.
وصدر الشاهد:

* مؤللتان تعرق العتق فيهما *

والشاهد من معلقه طرفة المشهورة.

انظر شرح المعلقات، واللسان: شوه.

قال البغدادي: مؤللتان: أي محدّدتان لتحديد الألة وهي الخربة. يريد أن أذنيها كالحربة في الانتصاب. و«العتق»: السكرم والنجابة وشبهه أذني ناقته بأذني ثور وحشي لتحديدهما، وصدق سمعهما، وإذن الوحش أصدق من عينه، وجعله معزولاً، لأنه أشد توجساً وحذراً، إذ ليس معه وحش يلهيه ويشغله، فأنفراده أشد لسمعه وارتياحه.

(٢) في ب فقط ٣/٣٣٩: «غرفة حسنة».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[إلحاق التاء بالفعل المسند

إلى المؤنث وجوباً أو جوازاً]

(ص): «وإذا أسند إليه فعل فالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلْتُ وفعلوا والنساء والأيام: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ».

(ش): قوله: «إذا أسند الفعل»: أي الفعل وشبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء كان مظهراً أو مضمراً، حقيقياً أو، لا، ظاهر العلامة أو، لا، فذلك الفعل وشبهه مع التاء، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

قوله: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار»، إنما قال ظاهر، احترازاً عن المضمّر، وغير الحقيقي، احترازاً عن الحقيقي، لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه، كما يجيء.

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمّا جمع السلامة بالألف والتاء، أو جمع التكرير أو اسم الجمع، أو غيرها، أعني المفرد والمثنى، أمّا الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمهما، وغيرهما^(١)، إمّا ظاهر، أو مضمّر، والظاهر إمّا حقيقي أو غيره، والحقيقي إمّا متصل برافعه أو، لا.

فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه: إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربت هند، وضربت الهندان وضربت الهندات.

وحكى سيويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد؛ ولا وجه لإنكار ما حكى سيويه مع ثقته وأمانته.

وإن كان الرفع نعم وبئس، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف.

(١) في ط، وب: «وغيرها» صوابه من المخطوطات.

ولا تلحق في (١) نحو أَكْرَمَ بهند في التعجب، عند مَنْ أسند أَكْرَمَ إلى هند، كما لا تلحقه الضمائر / في (٢) نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٣) لكون الفعلين ١٧٠ / ٢ غير متصرفين، وأيضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية.

أما نحو قولك: ما جاءتني من امرأة، وكفت بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية.

وإن كان منفصلاً عن رافعه، فإن كان بيلاً، نحو ما قام إلا هند، فالأجود: ترك التاء في الرفع، لأن المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مر في باب الاستثناء، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بيلاً. أو نقول: المسند إليه هو: إلا مع المستثنى، من حيث المعنى، وإن كان في اللفظ هو المستثنى، كما ذكرنا في باب الاستثناء.

وإن كان بغير إلا، نحو: قامت اليوم امرأة، فالإلحاق أجود، لأن المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأما الحذف فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إذا وعداً بالشيء مع تأخير الموعود.

وإن كان الظاهر غير حقيقى التأييث، فإن كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس، فالإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح.

وإن كان منفصلاً، فترك العلامة أحسن، إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره، سواء كان بيلاً أو بغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (٤).

هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى.

(١) في « سقطت من ب ٣ / ٣٤١.

(٢) في سقطت من ب ٣ / ٣٤١.

(٣) مريم / ٣٨.

(٤) البقرة / ٢٧٥.

وأما ضميرهما فإن كان متصلاً فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقياً كهند خرجت، أو غيره كالشمس طلعت، إلا لضرورة الشعر نحو قوله:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهَا ولا أَرْضٌ أبْقَلْ أبْقَالَهَا^(١) = ٦٧٧

على تأويل الأرض بالمكان؛ وإنما لزمّت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأما الجمعان المذكوران، فإن أسند إلى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى التذكير أو التأنيث، كرجال ونسوة، أو مجازى التذكير أو التأنيث كأيام، ودُور. وكذا واحد المجموع بالألف والتاء ينقسم هذه الأقسام الأربعة، نحو: الطلحات والزينات، والجبيلات والغرفات؛ فحكم المسند إلى ظاهرهما حكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقى إلا فى^(٢) شىء واحد وهو أن حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو: قال الرجال أو النساء أو الزينات أحسن منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة.

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد نحو قال النسوة لأن المجازى الطارىء أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال، وإنما لم تُبطل التثنية التذكير الحقيقى فى رجلان، ولا التأنيث الحقيقى فى «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى «الزيدون»، لبقاء المفرد فيه فاحترموه.

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقى فى المجموع بالألف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة إما

(١) هو الشاهد الثانى فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٢.

وفى ب ٣/٣٤٢: «أبقالها» بفتح الهمزة تحريف.

(٢) فى ب ٣/٣٤٢ «من» بدل «فى».

بحذفها إن كان تاء نحو: الغرفات، أو بقلبها إن كان ألفاً كما في الحلبات والصحراوات؛ كان ذلك التعبير كنوع من التكسير، وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حُمِلَ عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينات والهندات، لأن المقدر عندهم في حكم الظاهر.

والدليل على أن تأنيث نحو: الزينات مجازي، قول الحماسي /

١٧١ / ٢ حلفتُ بهديّ مشعرٍ بكراتهُ يخبُّ بصحراء الغبيطِ درادقُهُ^(١) = ٦٧٨

وحكم البنين حكم الأبناء، وإن كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده، وهو: ابن؛ قال:

لو كنت من مازنٍ لم تستبحِ إبلي بنو اللقيطة من ذهلٍ بن شيبانا^(٢) = ٦٧٩

وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده، كالسنون والأرضون: حكم المجموع بالألف والتاء، لأن حقه الجمع بالألف والتاء - كما يجيء - فالواو والنون فيه، عوض من الألف والتاء.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تأنيث نحو: الزينات مجازي لا يجب له تأنيث المسند بدليل البيت فإن البكرات كالزينات، ولم يؤنث له المسند، وهو مشعر. والشاهد من قصيدة لعارق الطائي.

والبكرات: جمع بكرة، وهي الشابة من الإبل. وخبَّ يخبُّ خبياً كطلب يطلب طلباً. و«الخب» ضرب من العدو، وهو خطو فسيح، و«الغبيط» موضع في طريق البصرة إلى مكة والدرادق: جمع دردق كجعفر وهو صغار الإبل. والضمير في بكراته ودرادق للهدى.

انظر الشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي / ١٧٤٢ من قصيدة مطلعها:

ألاحيّ قبل البين من أنت عاشقه ومن أنت مشتاق إليه وشائقه

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «بنون» لتغير مفردة في الجمع أشبه جمع التكسير فجاز تأنيث الفعل المسند إليه لما يجوز في الأبناء الذي هو جمع مكسر كما أسند في البيت «لم تستبح» بناء التأنيث في أوله إلى «بنو».

والشاهد أول أبيات ثمانية لقريط بن أنيف الثعنبري.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقي / ٢٣، والمغنى رقم / ٢٠، ٤٦١.

وُساوى التاءَ فى اللزوم وعدمه: تاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفية فى نحو:

* يعصرن السليط أقاربه *^(١)

= ٦٨٠

فظهر بهذا كله معنى قوله: وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى.

وأما إن أسند إلى ضمير الجمع، وهو قوله: «وضميرا العاقلين» إلى آخر الباب فنقول:

ضمير الجمع إما أن يكون ضمير العاقلين، أو، لا، والعاقلون إما بالواو والنون، أو، لا، فضمير العاقلين بالواو والنون، هو الواو، لاغير، نحو: الزيدون قالوا، ولايجوز: قالت، لبقاء لفظ المذكر الحقيقى.

وإنما خصوا العاقلين بالواو، دون النون، لأن أصل ما يزداد: حروف اللين، والألف أخذة المثنى؛ والجمع بالواو أولى منه بالياء، لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع، وكان الواو، لأصالته فى الجمع بالعاقلين أولى^(٢) لأصالتهم لغير العاقلين، وصارت الياء للواحد المؤنث فى: تفعلين، وافعلين، فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شىء، فجئ بالنون لمناسبة بين الواو وبينهما فى الغنة^(٣).

وضمير العاقلين لا بالواو والنون إما واو، نحو: الرجال والطلحات ضربوا نظراً إلى العقل؛ وإما ضمير المؤنث الغائب نحو: الرجال والطلحات فعلت، وتفعل، وفاعلة، نظراً إلى طرء أن معنى الجماعة على اللفظ.

وأما غير العاقلين وهو ثلاثة أقسام: مذكر لايعقل كالأيام والجبيلات؛ ومؤنث

(١) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٣٧. وفى ب ٣/ ٣٤٤ أضاف الصدر إلى العجر.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٤٤: «لأصالته فى الجمع أولى بالعاقلين».

(٣) فى ب فقط ٣/ ٣٤٤ «المناسبة» بينها وبين الواو».

يعقل، كالنسوة والزينات، ومؤنث لا يعقل كالنور والظلمات؛ فيجوز أن يكون ضمير جميعها: الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون، لكونها جمع غير العاقلين. وقد تقدم أن النون موضوع له، فنقول: الأيام والجيالات. والنساء والزينات والدور والغرفات، فعلت، وفعلن^(١).

وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية في جميع الضمائر على اختلافها، تقول في المرفوع المنفصل: أنتم وأنتم وهم وهن، وفي المنصوب المتصل: ضربكم وضربكن، وضربهم وضربهن، وفي المنصوب المنفصل: إياكم^(٢) إياكن، إياهن، وفي المجرور: لكم لكن، لهم لهن، [والأصل: انتموا، وضربكموا، وإياكموا، ولكموا]^(٣).

وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر، والمؤنث، وضميرهما، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير، نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن.

وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيل، فحاله: كحال جمع التكسير، في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب، قال:

٦٨١=

* مع الصبح ركب من أحاطة مجفل^(٤) *

فهو كاسم الجنس، نحو: مضى الركب، ومضت الركب، والركب مضى، ومضت ومضوا، والله أعلم.

★★★

(١) في ب فقط ٣/٣٤٥: ويفعلن.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ وعلق الشريف بقوله: «هكذا في النسخ بإثبات الألف في الخط».

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن اسم الجمع بعضه كالركب يجوز تذكيره وتأنيثه وفي الشعر جاء مذكراً، فإنه عاد الضمير عليه من مجفل بالتذكير ولو أنه لقليل مجفلة، و«مجفل» صفة ثانية لراكب.

والشاهد من القصيدة المشهورة بلامية العرب للشنفرى

وصدر الشاهد:

* فَعَبَّتْ غَشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

والعب: الشرب بلا مص. و«الغشاش»: على عجلة، و«أحاطة» قبيلة من الأرد.

[المثنى]

(ص): «المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، و نون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه».

(ش): يريد بالجنس ههنا، على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب: ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد، بمعنى جامع بينهما^(١) فى نظر الواضع، سواء كانت ماهياتها/ مختلفة، كالأبيضين، لإنسان وفرس، فإن الجامع بينهما فى نظره: ١٧٢/٢ البياض، وليس نظره إلى الماهيتين، بل إلى صفتيهما التى اشتركا فيها؛ أو متفقة كما تقول: الأبيضان لإنسانين، والبياض لأفراس، وسواء كان الوضع^(٢) واحداً كالرجل^(٣) أو أكثر، كالزبدين، والزبدين، فإن نظر كل واحد من الواضعين، فى وضع لفظه زيد ليس إلا ماهية ذلك المسمى، بل إلى كون ذلك المسمى، أى ماهية كان متميزاً بهذا الاسم عن غيره، حتى لو سُمى بزبد إنسان، وسُمى به فرس، فالنظر فى الواضعين إلى شىء، واحد، كما فى الأبيضين ونحوه، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم.

وهذا الذى ذهب إليه المصنف، خلاف المشهور من اصطلاح النحاة، فإنهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلا يسمون زبداً وإن اشترك فيه كثيرون جنساً.

وعند المصنف تردد فى جواز تثنية الاسم المشترك، وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القُرءان: للطهر والحيض. والعيون، لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب، وغير ذلك؛ منع من ذلك فى شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله فى كلامهم مع الاستقراء، وجوزّه على الشذوذ فى شرح المفصل.

(١) فى ب فقط ٣/٣٤٧: «بينها» صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط ٣/٣٤٧: «الواضع» بدل: «الوضع».

(٣) فى المخطوطات: كالرجل والفرس.

وذهب الجزولى، والأندلسى، وابن مالك^(١)، إلى جواز مثله؛ قال الأندلسى: يقال: العينان فى عين الشمس، وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية، والجمع: الاتفاق فى اللفظ دون المعنى.

وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعى رحمه الله، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم. نحو قولك: الأقرء، حكمها كذا، أو فى موضع العموم كالنكرة فى غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعم فى جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء.

ولا يصح أن يستدل بتثنية العَلَم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، لكون كل واحد منهما واقعاً على معانيه لابوضع واحد.

أما عند المصنف فلأنه يشترط فى التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواء كان بوضع واحد أو أكثر، ومعانى المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام كما مرّ.

وأما عند غيره فقال المصنف ولو سلّم أن نسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته فيبينهما فرق، وذلك أن المشترك له أجناس، تؤخذ أحادها فتثنى أو تجمع، كالقُرأين للطهرين، والقروء للأطهار، فلو ثنى أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأدّى إلى اللبس.

وليس للعَلَم جنس تؤخذ أحاده فتثنى أو تجمع حتى إذا ثنى أو جمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللبس.

وقد يثنى ويجمع غير المتفقين فى اللفظ، كالعُمَين، وذلك بعد أن يجعلها متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابهما حتى كأنهما شخص واحد فى

(١) فى ظ: «والمالكي» مكان: «ابن مالك».

شى، كتماثل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، فقالوا: العُمران، وكذا: القُمران، والحسان؛ وينبغي أن يغلب الأُخف لفظاً، كما فى: العُمرين والحسنين، لأن المراد بالتغليب: التخفيف، فيختار ما هو أبلغ فى الخفة^(١).

وإن كان أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً، لم يُنظر إلى الخفة، بل يُغلب المذكر، كالقمرين فى: الشمس والقمر.

ولزوم الألف فى المتنى، فى الأحوال: لغة لبني الحارث بن كعب، قال:

* أَحَبَّ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا^(٢) * = ٦٨٢

وقال

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلِغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣) = ٦٨٣

(١) بعده فى المخطوطات: «إلا أن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، فإنه يغلب المذكر كالقمرين، وقد ذكرنا الاختلاف فى الألف والياء والنون، وفى واو الجمع وبابه فى أول الكتاب ولزوم الألف إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على لزوم الألف المتنى فى الأحوال الثلاثة لغة بنى الحارث بن كعب، فإنهم يلقبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً والبيت من رجز مسطور قال فى النوادر: وأنشدنى المفضل لرجل من ضبة هلك مذ أكثر من مائة سنة

يُخَزِي فُلَاناً وَابْنَهُ فُلَانَا	إِنْ لَسَعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا
وَهى تَرى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا	كَانَتْ عَجُوراً عَمَرَتْ زَمَانَا
وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا	أَعْرَفَ مِنْهَا الْأَلْفَ وَالْعَيْنَانَا

وظبيان: اسم رجل

من شواهد: ابن يعيش ٦٧/٤، ١٤٣، والأشمونى ٩٠/١. والعينى هامش الأشمونى ٩٠/١،

وانظر همع الهوامع والدرر رقم ٨٢ ونوادر أبى زيد / ١٥.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والبيتان نسباً لرجل من بنى الحارث، وقيل: لأبى النجم.

وقبلهما:

هى المتنى لو أننا نلنا

واها لرياً ثم واهاواها

وقيل: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^(١)، على هذه اللغة.

وفتح نون الثنية لغة، كما فى قوله: العينانا، وقوله:

١٧٣ / ٢
٦٨٤ =

يَا رَبَّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ فَسَوْتَهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ^(٢)

شهرى ربيع وجمادينه

وقرىء فى الفعل أيضاً فى الشواذ: ﴿أَتَعْدَانِي﴾^(٣)، وقد تضم أيضاً، نون

المثنى، وقرىء فى الفعل، فى الشواذ أيضاً: ﴿تُرْزَقَانَهُ﴾^(٤).

قيل أصل المثنى والمجموع: العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه المضطر، قال:

٦٨٥ =

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ ضَنْكَ كِلَاهِمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٌ^(٥)

بأليت عينها لنا وقأها بئمن نرضى به أياها

وفى الدرر اللوامع رقم / ٤٦ نسب الرجز لرؤية. انظر ملحق ديوان رؤية / ١٦٨.

من شواهد: الإنصاف / ١٨، وابن يعيش / ٥١ / ١، ١٢٩ / ٣، والمغنى / ٣٧ / ١، ١١١ وشذور الذهب / ٣٩، والتصريح / ٦٥ / ١، والعينى / ١٣٣ / ١، ٣٤٦ / ٣، والهمع والدرر رقم / ٤٦ والأشمونى / ٧٠ / ١. وانظر ملحق ديوان رؤية / ١٦٨.

(١) ط / ٦٣. وهى القراءة نافع وابن عامر، وحمزة وعاصم والكسائى وآخرين. انظر قراءة ٥١٩٧ فى معجم القراءات.

(٢) هو الشاهد الستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون الثنية قد تفتح كما فى شهرين، وجماد بينه كما فى البيت.

قال البغدادي: «وعرينة» قبيلة باليمن.

و«الفسوة»: ربح يخرج بغير صوت يسمع، وهو على حذف مضاف أن نون فسوته لا ينقضى فى هذه المدة.

و«شهرين» منصوب على الظرفية، وعامله: «تنقضى».

والرجز نسبة لامرأة من فقعىس.

من شواهد: ابن يعيش / ١٤٢ / ٤، والمقرب / ٤٦ / ٢، والإنصاف / ٧٥٥. والمخصص / ١١٤ / ١٥.

(٣) الأحقاف / ١٧، وهى قراءة وهى قراءة أبى عمرو وشيبة وأبى جعفر انظر معجم القراءات قراءة رقم ٨٣٣٤.

(٤) يوسف / ٣٧، وهى قراءة لا مرجع لها إلا شرح الرضى انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٨٠٦.

(٥) هو الشاهد الحادى والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة

وقال:

٦٨٦ = كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مِسْكَ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ^(١)

وقد يجيء العطف نثراً في الشذوذ.

وأما إذا قصد التكثير: كما في قوله:

٦٨٧ = لَوْعَدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَيْتًا وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ مَنَزْلِ الذَّامِ^(٢)

أو فضل بينهما بفضل ظاهر، نحو: جاءني رجل طويل ورجل قصير، أو بفصل مقدر نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، والرجل الذي ضربته، أي الرجل

= واستشهد به على أن أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشأن في الضرورة كما هنا. فإن القياس أن يقول: ليثان والشاهد نسب إلى جحدر بن مالك. من شواهد: ابن السجري ١١/١، والهمع والدرر رقم ٦٩، والمقرب ٤١/٢. (١) هو الشاهد الثاني والستون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما استشهد به قبل ذلك. وكان القياس أن يقول: بين فكَّيها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة والفك بالفتح: اللَّحَى، وهو عظم الحنك. والفارة جمعها فار، وفار المسك "نوافجه التي يكون المسك فيها والسك بضم السين: نوع من الطيب، والذبيح: الشقّ.

من شواهد: إصلاح المنطق ٧، والمخصص ١١/٢٠٠، ١٣/٣٩، وابن السجري ١/٩٠ وابن يعيش ٤/١٣٨، ٨/٩١.

والشاهد لمتطورين مرثد الأسدي كما في الخزانة.

(٢) هو الشاهد الثالث والستون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تعاطف المفردين فيه ليس من قبيل ما تقدم من كونه للضرورة، بل لقصد التكثير، إذ المراد لوعدت القبور قبراً قبراً، ولم يرد قبرين فقط، وإنما أراد الجنس متنايماً واحداً بعد واحد والمعنى: إذا حصلت أنساب الموتى وجدتني أكرمهم نسباً وأبعدهم من الذم. وفي ط وب: «بيتاً» مكان: «ميتاً» تحريف صوابه من المخطوطات والخزانة.

من شواهد: المقرب ٤١/٢، واخماسة بشرح المرزوقي / ١١٢٢. والبيان والتبيين ٢/٣١٦، ٢/٣٠٢. ٨٥/٤.

ونسب الشاهد لعصام بن عبيد الزماني.

ونسبه الحافظ إلى همام الرقاشي.

الجالئى والرجل الذى ضربته؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ ولا ضرورة.

وقد يكرّر للتكثير بغير عطف كقوله تعالى: ﴿صَفَا صَفَا﴾^(١)، و: ﴿دَكَا دَكَا﴾^(٢)، وقد يثنى، أيضاً للتكثير: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(٣) وقولهم: لبيك وسعديك.

ومذهب الزجاج أن المثنى والمجموع، مبيان لتضمنهما^(٤) واو العطف، كخمسة عشر، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغة مستأنفة، كما قيل فى: اللذان، وهذان، عند غيره.

وليس بشيء، لأنه لم يحذف المعطوف فى نحو^(٥) خمسة عشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبنى، أما فى المثنى والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سلم أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف.

فإن قال: بل المفرد الذى لحقته علامتا التثنية والجمع، تضمن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا^(٦) واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو، فهو مثل تضمن «من» لهمزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية.

قلنا: بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان ذلك، وجعل المفرد فى

(١) الفجر / ٢٢ .

(٢) الفجر / ٢١ .

(٣) الملك / ٤ .

(٤) ط: «لتضمنها» بدل: «لتضمنهما». تحريف.

(٥) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٣/ ٣٥١ .

(٦) فى ط: «واو» بالرفع، تحريف.

المثنى واقعاً على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف، كلفظ «كلاً» سواء؛ إلاً أن «كلاً» لم يقع على المفرد فيحتاج إلى علامة المثنى بخلاف زيد فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لئلا يلتبس بالواحد، وكذا نقول: جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعاً على أشياء كلفظ «كل»^(١) فاحتاج إلى علامة الجمع رفعاً للبس.

فإذا ثبت هذا، قلنا: ليس كل مفرد يقع على ذى أجزاء متضمناً لواو العطف، وإلا وجب بناء «عشرة» و«خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو: كل، وجميع، ورجال؛ بل نقول: وقوع اللفظ على الجزأين المتساويين فى نسبة الحكم إليهما، أو على الأجزاء المتساوية فيها، على وجهين.

إمّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءنى زيد وعمرو، أو مقدراً كجاءنى خمسة عشر، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع.

وإمّا بكلمة صالحة للمجموع وضعاً، وهذا على ضربين إمّا أن توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثنى والمجموع، [أو توضع للمجموع أولاً، نحو: كلاً، وكل^(٢) وجميع، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد. ويُطل مذهب الزجاج أعرابٌ نحو: مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطراد، ما ذكره فيهما، أيضاً]^(٣).



(١) بعد قوله «كل» زيادة فى المخطوطات، وهى: «إلا أن كلا لم يحتج إلى علامة الجمع إذ لا يلتبس بالمفرد، لأنه لم يوضع له، واحتياج المجموع إلى العلامة لوقوع ما لحقته على المفرد أيضاً» إلى قوله: «وليس كل مفرد يقع على ذى أجزاء».

(٢) كلمة «وكل» سقطت من ب ٣/٣٥٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[تثنية المقصور والمدود]

(ص): «المقصور أن كان ألفه عن واو، وهو ثلاثى، قلبت واوآ».

«والأ فبالياء. والمدود إن كانت همزته أصلية ثبتت».

«وإن كانت للتأنيث قلبت واوآ، والأ فالوجهان»/.

١٧٤/٢

(ش): يعنى بالمقصور: ما آخره ألف لازمة، احترازاً من نحو: زيدا فى الوقف.

وسمى مقصوراً، لأنه ضد المدود، أو لأنه محبوس عن الحركات، والقصر: الحبس.

فإن كانت ألفه عن واو، أى عوضاً من الواو، وهو ثلاثى، أى المقصور ثلاثى، قلبت واوآ.

اعلم أن الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية، فتعرض المصنف لذكر ذلك، وهو فى ثلاثة أنواع: المقصور، والمدود، والمحذوف آخره اعتباراً.

فالمقصور إن كان ثلاثياً وألفه بدل من الواو ردّ إلى أصله، ولم يحذف للساكنين، لثلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون للإضافة.

وإذا ردّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء؛ ولم يقلب ألفاً^(١)، لثلا يُعاد إلى ما فرّ منه.

وإنما جاز ردّ الواوى من الثلاثى إلى أصله دون الواوى مما فوقه^(٢)، لخفة الثلاثى، فلم تستقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غير منقلبة عن شىء، كمتى، وعلى وإلى، وإذا،

(١) بعده فى المخطوطات: «إذا كان بعدهما ألف: كغزوا، ورميا وغيليان، ونزوان».

(٢) فى المخطوطات: «دون واو الرباعى وما فوقه».

أعلاماً، فإن الألف فى الأسماء العريقة^(١) فى البناء أصل، أو كانت مجهولة الأصل، وذلك بأن تقع فى متمكن الأصل ولم يُعرف أصلها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء، وجب قلبها ياء. وإن لم تسمع فالواو أولى، لأنه أكثر. وقال بعضهم: بل الياء فى النوعين أولى، سمعت الإمالة، أو، لا، لكونها أخفَّ من الواو.

وقال الكسائى: إن كانت الألف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الأول، كالضحى، أو مكسورته، كالربا، وجب قلبها ياء، لثلاثاقل الكلمة بالواو فى العجز، مع الضمة أو الكسرة فى الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء؛ وعموم قلب كل ثلاثة أصلها واو: أشهر^(٢).

قوله: «والا فبالياء» أى وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثاً، وعن واو، وذلك إما بأن يكون ثالثاً عنى ياء، كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة^(٣) عن واو، كالأعلى^(٤)، والمصطفى والمستشفى، أو ياء، كالمرمى، والمرتمى، والمستقى^(٥)، أو زائداً على الثلاثة زائداً للتأنيث كالحبلى، والقصيرى^(٦) والخليفى؛ أو للإحاق كأرطى^(٧)، والحبنطى^(٨) أو للتكثير كالبعثرى، والكُمثرى.

(١) فى المخطوطات: «فإن الألف فى الأسماء غير المتمكنة أصل».

(٢) فى ط: «أصلها واو وأشهر»، تحريف.

(٣) فى المخطوطات: «أو رابعاً فصاعداً، إما عن واو كالمغزى، والمصطفى».

(٤) فى المخطوطات: «المغزى» مكان: «الأعلى».

(٥) فى ط: «والمستقى».

(٦) القصيرى: القصريان بضمهما ضلعان يلبان الترقوتين، والقصيرى مقصورة: أسفل الأضلاع، انظر

القاموس: «قصر».

(٧) الأرطى: شجر توره كنور الخلاف، وثمره كالعناب مرة، تأكلها الإبل غضة، والواحدة: أرطاة

(القاموس).

(٨) الحبنطى = الممتلىء غيظاً أو بطنة.

وقد تحذف الألف الزائدة، خامسة فصاعداً، فى التثنية والجمع بالألف والناء، كما فى: زبعرى^(١) وقبعرى، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين.

وإنما قيل: مذروان^(٢)، لا مذران، لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية، وههنا لم تثبت ألف قط، حتى تقلب ياءً إذ هو منى لم يستعمل واحده.

قوله: «وإن كان ممدوداً.. إلى آخره»، الممدود على أربعة أضرب: لأن الهمزة، إمّا مبدلة من ألف التانيث كحمراء، أو للإحاق كعلباء^(٣). أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، ككساء ورداء، أو أصلية، كقراء^(٤) لجيد القراءة؛ فالتى للتانيث تقلب فى الأشهر واوًا، أمّا القلب فلكونها زيادة محضة، فهى بالابدال الذى هو أخف، أولى من غيرها، مع قصد الفرق.

وأمّا قلبها واوًا دون الياء، فلوقوعها بين ألفين، فبالغوا فى الهرب من اجتماع الأمثال، لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو. ولكون الواو والهمزة متقاربين فى الثقل.

وربمّا صححت فليل: حمراءان؛ وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان/.

١٧٥/٢

والأعرف فى الأصلية بقاؤها فى التثنية همزة؛ وحكى أبو على، عن بعض العرب قلبها واوًا نحو: قرأوان.

(١) علق السيد الشريف بقوله: قال الفراء: الزبعرى: السوء الخلق، ومنه سُمى الرجل. وقال أبو

عبدة: هو الرجل كثير شعر الوجه والحاجبين واللحيين.

(٢) المذروان من القوس: الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى وأسفل ولا واحد لهما.

(٣) العلباء: عصب العنق.

(٤) فى ب ٣/٣٥٤: كقراءً بضم القاف، والصواب فتح القاف.

ففى أساس البلاغة: قرأ: فلان قارئ وقراء؛ ناسك عابد وهو من القراء بضم القاف.

وأما التي للإلحاق، والمنقلبة عن الواو والياء الأصليتين فيجوز قلبها واوآء، وياؤها همزة، لأن عين همزتها ليست بأصلية، فشابهت همزة حمراء، وإحداهما منقلبة عن أصلية، والأخرى عن واو، أو ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرآء؛ إلا أن إبدال الملحقة واوآء، أولى من تصحيحها، لأنها ليست أصلاً ولا عوضاً من أصل، بل هي عوض من زائد ملحق بالأصل فنسبتها إلى الأصلية بعيدة.

وأما المبدلة من أصل فتصحيحها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بدل من أصل. وقد قلب المبدلة من أصل ياء، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

وإنما صححوا: ثنائين^(١)، لأنهم إنما يقلبون الواو أو الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة، كما في كساء ورداء، ثم في التثنية إما أن يصححوا الهمزة، أو يقلبوها واوآء؛ وههنا لم تنطرف الياء حتى قلب همزة، إذ لم يستعمل واحد ثنائين، فالألف والنون ههنا لازمان، كما في مذروان، فثنايان، كسقاية وعماية.

وجاء حذف زائدتى التأنيث إذا كانتا فوق الأربعة، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول^(٢) وليس بقياس، خلافاً للكوفيين.

وأما ما حذف آخره اعتباطاً، فإن كان المحذوف رُدَّ في الإضافة وجب رده في التثنية، أيضاً، وهو: أب، وأخ وحم، وهن، لاغير، تقول: أبوان وأخوان وحموان وهنوان، وربما قيل: أبان وأخان.

وأما «فوك» فلم ترد اللام في التثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يثنى بقلب واوه ميماً، كما في الأفراد، نحو: فمان، وإنما لم يقل فوآن، كما قيل ذوا مال، لأن «ذو» لازم الإضافة بخلاف «فم» فواوه متحصن من الحذف لأمنه من التنوين^(٣)،

(١) في أساس البلاغة: «ثنى» يقال: أخذوا في ثنى الجبل والوادي: أى في منعطفه وقبض بشنى الحبل، وهو ما فضل في كفه إذا قبض عليه، وعقل البعير بثنائين، وهو أن يعقل يديه جميعاً بطرفى جبل.

(٢) في هامش ب ٣/٣٥٥: «أى لطول الكلمة التي تتكون من خمسة أحرف إذا زيد عليها علامة التثنية وهى حرفان».

(٣) في المخطوطات: لأمنه من التنوين، وأما واو «فوان» فإنه وإن كان مأموناً عليه من التنوين، لكن يرد عليه فيها شبه التنوين، وبدله أعنى النون، وهى إن لم توجب حذف واوه لكن المهول يفرغه=

فأجرى متنى كل منهما، مجرى مفردة لعروض التثنية؛ وقد جاء فى الشعر:
فموان قال:

هما نَفْتًا فى فِى من فمويهما على النابح العاوى أشدَّ رجام^(١) = ٦٨٨

ف قيل: هو جمع بين العوض والمعوض منه، فيكون ضرورة، وقيل: هو مما اعتقب على لامة: الواو والهاء، كسنيهة وسنيّة، فلا يكون أداً ضرورة، وقد جاء: فَمَيَّان، وهو أبعد.

وردَّ لام «ذات» فى التثنية لا، لام «ذو»، فقالوا: ذواتا مال، وقد جاء أيضاً، ذاتا مال، وهو قليل.

وأما نحو غد، ويد، ودم، ممَّا لم ترد لامة فى الإضافة، فلا ترد أيضاً فى التثنية، يقال: دمان ويدان، وأما يديان، قال:

* يديان بيضاوان عند محلم^(٢) * = ٦٨٩

= شبه هائلة، أما فى حال الإضافة فهو فى غاية الأمن من التتوين ومن عوضه فلذلك يبقى الواو فيها، ولم يبق فى حال التثنية؛ وقد جاء فى الشعر إلخ.
(١) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، تقدم برقم ٣٦٤. والشاهد آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائباً إلى الله تعالى مما فرط منه فى مهاجاته للناس، ودم فيها إبليس لإغوائه إياه فى شبابه.
(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة. واستشهد به على أنه متنى «يدا» بالقصر، فلما ثنى قلبت ألفه ياء كفتيان فى متنى فتى، لأن أصلها الياء. وعجزه

* قد يمنعانك أن تُضام وتُضهدا *

والشاهد قاتله مجهول

وفى ب ٣٥٦/٣ أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل. و«المحلم» ملك من ملوك اليمن، وصف اليد وهى النعمة بالبياض عبارة عن كرم صاحبها، وضهده: قهره.

من شواهد: المنصف ١/٦٤، ٢/١٤٨، وابن يعش ٤/١٥١، ٥/٨٣، ٦/٥، ١٠/٥٦.

فعلى لغة من قال فى المفرد: يدى، كرحى، وقد جاء دميان ودموان، قال:

* جرى الدميان بالخبر اليقين^(١) *

= ٦٩٠

قال الجوهري: لامة واو، وإنما قالوا: دمي يدمى كرضى يرضى من الرضوان، ولعل ذلك، لأن ذوات الواو أكثر، فدميان، شاذ عنده.

قال سيبويه: هو ساكن العين، لجمعه على دماء، ودُمى، كظباء وظبى ودلاء ودلى، ولو كان كقفا، لم يجمع على ذلك، فدميان، أو دموان، عنده، مثنى «دمى» لأنه لغة فى «دم»، ومثنى «دم»: دمان فقط.

وقال المبرد: أصله فعل محرك العين، ولامه ياء، فدموان شاذ عنده، قال: ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان، قال: ألا ترى أن الشاعر لما اضطر أخرج على أصله فى قوله:

= ٦٩١ فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن علي أعقابنا يقطر الدما^(٢)

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد الخمسة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه «جاء» «دميان» فى تثنية دم.

والشاهد للمثقب العبدى، وقبله:

فأعرف منك غنى من سمينى
عدواً اتقيك وتقينى

فإما أن تكون أخى بصدق
وإلا فاطر حنى واتخذنى

وصدره:

* فلو أنا على جحر ذبحنا *

والجحر بضم الجيم وسكون الحاء: الشق فى الأرض.

من شواهد: أمالى بن الشجرى ٤٣/٢، والإنصاف ٣٥٧/١، والمتع ٦٢٤ / . والمقتضب ٢٣١/١،

٣٣٨/٢، ٣١٥/٣، وابن يعيش ٢٤/٩.

وانظر الدر المصون ٢٥٥/١، وتفسير القرطبي ٢٧٥/١، واللسان، دمي.

(٢) هو الشاهد السادس والستون بعد الخمسة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المبرد استدل به بأن الدم أصله فعل بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة بدليل أن الشاعر لما اضطر أخرج على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدما فاعل يقطر، وأصله دمي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا، والشاهد للحصين بن الحمام، وهو شاعر جاهلى.

وقبله:

قال: فإن قيل: قد جاء يديان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتفاقاً، فالجواب: أنه مثنى «يَدَيَّ» هي لغة في يد، لامثنى يد.

قلت: ولسيويوه، أيضاً، أن يقول: دَمًا، لغة في دم، كيدَى لغة^(١) في يد، والمشهور أن يَدًا في الأصل ساكن/ العين، لأن الأصل السكون ولا يحكم بالحركة ١٧٦/٢ إلا بَبَّت^(٢)؛ ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل يد، فعَل متحرك العين كقوله: يَأْرَب سَارِبَات مَا تَوْسَدًا إِلا ذِرَاعِ الْعَنْسِ أَوْ كَفِّ الْيَدِ^(٣) = ٦٩٢

فأما ما حذف لامه لعله موجبة، فهو إمّا مقصور منون، وقد ذكرناه، وإما منقوص، كذلك؛ ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع أن بعدها ساكنًا، كما حذف مع التنوين، لأن ياءه واجبة مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان، كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب، نحو رأيت قاضياً، تقول: قاضيان، وقاضيين.



= تأخرت استبقى الحياة فلم أجد نفسي حياةً مثل أن أتقدماً
وبعده:

نفلق هاماً من رجال أعزّة علينا وهم كانوا أعقّ وأظلماً

من شواهد: المنصف ١٤٨/٢، ومجالس العلماء للزجاجي / ٣٢٥، وابن الشجري ٣٤/٢، ١٨٧، وابن يعيش ١٥٣/٤، ٨٤/٥، وشواهد الشافية ١١٤، واخماسة بشرح المرزوقى ١٩٨.

(١) كلمة: «لغة» سقطت من ط.

(٢) الثبت: العالم الحجّة.

(٣) هو الشاهد السابع والستون بعد الخمسمائة في الخزانة.

استشهد به على أن «يدا» أصله فعل بتحريك العين عند السيرافي.

والرجز قائله مجهول.

«العنّس بفتح العين وسكون النون: الناقّة الشديدة، ويروى العيس بكسر العين والياء، وهي الإبل البيض، وفي ط: «العيس» بالياء تحريف.

يقول: أكثر من يسير بالليل، لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة. أو كَفَّ يده، وجواب رب محذوف، تقديره: لقيته. ولا يصح أن يكون جوابها ما توسد.

من شواهد: رسالة الملائكة / ١٦٧، وابن يعيش ١٥٢/٤. وهمع الهوامع والدرر رقم / ٥٠.

[حذف النون وتاء التانيث]

(ص): «وتحذف نونه للإضافة، وحذفت تاء التانيث فى: خصيان»^(١).
«وأليان»^(٢).

(ش): إنما تحذف النون فى الإضافة لما مرّ فى أوّل الكتاب، من أنها دليل تمام الكلمة، وقد تسقط للضرورة، كقوله:

* هما خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ (٣) *

= ٦٩٣

برفع «إسار» أمّا إذا جرّ فبالإضافة، و«إمّا» فصل، وقد تسقط لتقصير الصلة، كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء فى اسم الفاعل.

(١) فى القاموس: الخُصِيُّ والخُصِيَّةُ بضمها وكسرهما من أعضاء التناسل وهاتان خُصَيَّتَانِ وخُصَيَّانِ جمعه خُصِيٌّ.

(٢) الآلية: العجيزة أو ماركب العجُز من شحم ولحم وجمعه: آليات وألایا، ولا تقل: إلیة ولا لية وكبش أليان، ويحرك ونعجة أليانة وأليبا، وكذا الرجل والمرأة من رجال ألي، ونساء ألي وأليانات وألایا.

(٣) هو الشاهد الثامن والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون التثنية قد تحذف للضرورة كما هنا، فإن الأصل، هما خطتان، وهذا على رفع «إسار» وأمّا على جرّه، فخطتا مضاف إليه، وحذفت النون للإضافة. والشاهد لتأبط شراً من أحد عشر بيتاً منها:

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع وقاسى أمره وهو مُدبِّرُ
ولكن أخو الحزم الذى ليس نازلاً به الخطب إلا وهو للقصد مُبْصِرُ

وعجزه:

* وإمّا دمّ والقتلُ بالحرّ أجدرُ *

من شواهد: شرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٧٥/٢، والخصائص ٤٠٥/٢ والعينى ٤٨٦/٣، والهمع والدرر رقم / ٨٧، والتصريح، ٥٨/٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى / ٨٩. وانظر ديوان تأبط شراً ٨٧/١، ورواية صدر البيت فى الديوان:
* لكم خصلة إمّا فداء ومنة *

قوله: «وحذفت تاء التانيث في خصيان، وأليان».

اعلم أنه يجوز خُصيتان وأليتان اتفاقاً، قال:

متى ما تَلَقْنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا^(١) = ٦٩٤

وقال

بَلَى، أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصِيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَيَّ فَرَارَةً مِنْ فَرَارِ^(٢) = ١٩٥

فأما خصيان، وأليان، فقال أبو علي: الوجه في ذلك: أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معاً، أي لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أولً على التثنية، كما في: مذروين، وكذا أليان.

وليس خصية، وألية، بمفردين لخصيان وأليان، بل مفرداهما: خصيٌ وأليٌ، في التقدير، ومثنيا خصية وألية: خصيتان وأليتان.

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

(١) هو الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن يجوز اتفاقاً أن يقال: أليتان بناء التانيث.

وقوله: متى ما تلتقي فردين أي منفردين أنا وأنت خاصة وما زائدة والرأفة: طرف الآلية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً، وفي الدرر: أصلها تستطارن، فقلت النون ألفاً للوقف وفردين حالان: أحدهما من ضمير الفاعل في تلتقي، والآخر من النون والياء.

والشاهد لعنترة، ديوانه/ ١٧٨.

من شواهد: ابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، والعيني ١٧٤/٣، والهمع والدرر رقم ١٣١٣، والتصريح ٢٩٤/٢.

(٢) هو الشاهد السبعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والشاهد من أبيات ثلاثة للكميث بن عقبة وهي:

نشدتك يا فزار وأنت شيخٌ إذا خيَّرتَ تخطيءَ في الخيار
أصبحانية أدمتِ بسمَنَ أحب إليك أم أيرُ الحمار

بلى أير الحمار إلخ.

وقوله: أصبحانية أدمتِ صفة لمحدوف أي أتمرة صبحانية، والصبحاني: تمر معروف بالمدينة.

وقيل: بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر، فإنهما لم يأتيا إلا فيه، قال:

* يَرْتَجِّحُ أَلْيَاهُ أَرْتَجَاجِ الْوَطْبِ^(١) = ٦٩٦

وقال:

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدَلْدَلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثَنَاتٌ حَنْظَلٌ^(٢) = ٦٩٧

وفى غير الضرورة لا تحذف التاء منهما.

وقيل: خُصِيٌّ «وَأَلِيٌّ»، مستعملان، وهما لغتان فى خصية وألية، وإن كانتا أقل منهما استعمالاً.



(١) هو الشاهد الحادى والسعون بعد الخمسمائة فى الخزائنة.

واستشهد به على أن أليان فى ثنية آلية من ضرورة الشعر والقياس أليتان.
وقبله:

كأَمَّا عَطِيَّةُ بِنِ كَعْبٍ ظَعِينَةٌ وَاقْفَةٌ فِي رَكْبٍ

والظعينة: المرأة. والركب: أصحاب الإبل، والارتجاج الاضطراب والوطب: سقاء اللان.
وهذا الرجز قائله مجهول.

من شواهد: النوادر لأبى زيد / ٣٩٣، والمقتضب ٤١/٣. والمنصف ١٣١/٢، وابن السحري
٢٠/١، والمقرب ٤٥/٢، وابن يعيش ١٤٣/٤، ١٤٥.

(٢) هو الشاهد رقم ٥٤٨ فى الخزائنة، وسبق ذكره رقم ٦٧٠.

[حكم المتنى إذا أُضيف لفظاً]

[أو معنى]

واعلم أنه إذا أُضيف لفظاً أو معنىً الجزاءان إلى متضمنيهما، فإن كان المتضمنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد فى المضاف أولى من لفظ التثنية، قال:

* كأنه وجه تركيبن قد غَضِباً^(١) *

٦٩٨=

والإضافة معنى، كقولك: حياك الله وجهاً للزبدن.

ثم لفظ الجمع فى أولى من الإفراد، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢)، وذلك لكراهتهم^(٣) فى الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال^(٤) اجتماع متينين مع اتصالهما لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبالإضافة، وأما معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية،

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا أُضيف الجزاءان لفظاً ومعنىً إلى متضمنيهما المتحدنين بلفظ واحد، فلفظ الإفراد فى المضاف أولى من لفظ التثنية كما فى البيت، فإن تركيبين متضمنان، ولفظهما متحد جزأيهما وهما الوجهان، فإن وجه كل واحد جزء منه فلما أُضيف إليهما أُضيف بلفظ المفرد وهو الوجه وعجزه:

* مستهدفُ طعمانٍ غيرُ منحجرٍ *

والشاهد للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً، تهكم به، وجعله امرأة.

وقوله: كأنه وجه تركيبن، أى كأن ذلك الجهم، المراد به الفرج شبه كل فلقه منه بوجه تركى، والأتراك غلاظ الوجوه عراضها حمر و«المنحجر»: اسم فاعل من انحجر أى دخل جُحراً.

من شواهد: ابن يعيش ١٥٧/٤ - وأمالى ابن الشجرى ١٢/١.

برواية: غير تذبذب، وكذلك فى معانى الفراء ٣٨/١.

وفى ابن الشجرى: ذبب فى الطعن والدفع: إذا لم يبالغ فيهما.

(٢) التحريم/ ٤.

(٣) فى ب فقط ٣/٣٦٠: «لاستكراههم».

(٤) فى النسخ المخطوطة: وذلك لكراهتهم فى مثل هذه اللفظية التى هى أكثر استعمالاً من مثل هذه المعنوية اجتماع تثنيتين فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى الخ.

فإن أدَّى إلى اللبس لم يجزُ إلا التثنية عند الكوفيين، وهو الحق - كما يجيء -
تقول: قلعت عينيهما إذا قلعت من كل واحد عيناً^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) فإنه أراد أيمانهما، بالخبر والاجماع،
وفي قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»^(٣)؛ وإنما اختير الجمع على الأفراد
لمناسبته للتثنية في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر، ولذلك قال بعض الأصوليين: إن
المتنى جمع؛ ولم يفرق سيويه بين أن يكون الأول^(٤) متحداً في كل واحد منهما،
نحو: قلوبكما، أو لا يكون نحو: أيديكما، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا
أَيْدِيَهُمَا﴾.

والحق، كما هو مذهب الكوفيين، أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة
ظاهرة كما في الآية/ وقد جمع بين اللغتين من قال:

* ظهراهما مثل ظهور الترسين^(٥)

١٧٧/٢

= ٦٩٩

(١) في ب فقط: «عينيه» تحريف ٣/٣٦١.

(٢) المائة/ ٣٨.

(٣) وهى قراءة انفرد بها ابن مسعود، ولم يقرأ بها أحد غيره.

انظر تفسير الطبرى ١٠/٢٩٤، ٢٩٥، ومعانى الفراء ١/٣٠٦.

(٤) كلمة «الأول» سقطت من ب ١/٣٦١.

(٥) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بتثنية المضاف فى ظهراها، وجمعهما فى
ظهور الترسين.

والرجز منسوب لخطام المجاشعى، وهو شاعر إسلامى، والرواية الصحيحة هى:

ومهمهين قذفين مرتين ظهراها مثل ظهور الترسين

جبتهما بالتعت لا بالتعتين على مطار القلب سامى العينين

والمهمة " القفر المخوف. و"القذف" البعيد من الأرض.

و"المرت" بفتح الميم وسكون الراء: الأرض التى لا ماء فيها ولانبات. و"الظهر": ما ارتفع من
الأرض. شبهه بظهر ترس فى ارتفاعه، وتعريه من النسب وقال العينى: مثل ظهرى الترسين فى

الاستواء والإملاص.

فإن فرَّق المتضمنان بالعطف اختير الأفراد على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمرو، ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه.

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يؤمن اللبس نحو: لقيت غلامى الزيدين فثنية المضاف واجبة، وإن أمن جاز جمعه قياساً وفاقاً للفراء ويونس خلافاً لغيرهما، فإنهم يجوزونه سماعاً، نحو: ضَعَّ رحالهما، وإنما أمن اللبس لأنه لا يكون للبعيرين إلا رَحْلان.

والضمير الراجع إلى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى، نحو نفوسكما أعجبتانى وأعجبتنى، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك.

[وقوع المفرد موقع المثنى والجمع]

وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولايفترقان^(١) كالرَّجُلَيْنِ والعَيْنَيْنِ نقول: عيني لاتنام، أى عيناى، وقريب منه قوله:

* وعيناى فى رَوْضٍ من الحُسْنِ ترتعُ^(٢) *

٧٠٠ =

= من شواهد: سيبويه، وقد ذكره مرتين فى كتابه، فى ١/ ٢٤٠ نسبة لخطام المجاشعى، وفى ٢/ ٢٠٢ نسبة لهميان بن قحافة.

وينفى البغدادى نسبه إلى هميان، ويثبت أنه لخطام المجاشعى.

وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٢، والهمع والدرر رقم ٥٧ وتفسير القرطبى ٦/ ١٧٤.

(١) فى المخطوطات: «فيما يصطحب من الاثنين ولايفارق أحدهما الآخر كالرجلين» والعينين إلخ.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قريب من وقوع المفرد موقع المثنى، فيما يصطحبان ولايفترقان.

وإنما قال: قريب منه، لأن المثال وقع فيه المفرد فى موقع المثنى، والبيت وقع فيه المثنى وهو عيناى

موقع المفرد، لأن خبره ترتع وليس فيه ضمير اثنين.

والشاهد للمتنبى من قصيدة مطلعها:

حشاشة نفس ودعت يوم ودعوا فلم أدر أى الظاعين أشيعُ

وعجزه:

* حشاي على جسرٍ ذكى من الغضا *

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٢٠، ١٢١.

وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾^(٢)، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله ﷺ: «المؤمنون كنفس واحدة»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله:

٧٠١ = كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنْ زَمَانِكُمْ زَمَنْ خَمِيصٌ^(٣)

وقد يقوم «أفعلاً» مقام: «أفعل»، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(٤)، إِمَّا عَلَى تَأْوِيل: أَلَقَ أَلَقٌ، إقامة لتثنية الفعل مقام تكرير الفاعل^(٥) للملابسة التي بينهما، وبمثله فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾^(٦) [أى: ارجعنى ارجعنى ارجعنى]^(٧).

وأما لأن أكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب صاحبه في الأغلب، فيخاطب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين، لتمرّن ألسنتهم عليه. وقد يقدر تسمية جزء باسم كل، فيقع الجمع مقام واحده أو مثناه نحو قولهم:

(١) مريم / ٨٢.

(٢) الكهف / ٥٠.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن فيه قيام المفرد مقام الجمع، وهو بطونكم، لأنه يريد بطن كل واحد منهم. وظاهره أنه غير ضرورة، ونصّ سيويه على أنه ضرورة قال الأعمش: وصف أنهم قتلوا من شدة الزمان وكلبه، فيقول: كلوا في بعض بطونكم ولا تملئوها حتى تعادوا ذلك تعفوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجذب.

والشاهد من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

من شواهد: سيويه ١/١٠٨، والمقتضب ٢/١٧٢، والمحاسب ٢/٨٧، وابن الشجري ١/٣١١/٢/٢٥، ٢/٣٨، وابن يعيش ٥/٨، ٦/٢١، ٢٢، والهمع والدرر رقم ٩٩.

(٤) ق/ ٢٤.

(٥) في ط فقط: «إقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل».

هكذا في ط، والمخطوطات، والأسلوب يقتضى أن تكون العبارة: إقامة تثنية الفاعل مقام تكرير الفعل.

(٦) المؤمنون / ٩٩.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ط.

جُبَّ مذاكيره^(١)، وبَعِيرٍ، صَهَبَ العَثَائِينَ^(٢)، وقَطَعَ اللهُ خِصَاهُ^(٣).
ويَجُوزُ تَشْنِيَةُ اسْمِ الجَمْعِ، والمَكْسَرِ، غيرَ الجَمْعِ الأَقْصَى عَلَى: أوْبِلٍ فَمَقْتِينَ،
قال:

* لَنَا إِبْلَانٌ، فِيهِمَا مَا عَلَّمْتُمْ^(٤) * ٧٠٢ =

وقال:

لَأَصْبَحَ الحَيَّ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي أَهْمِجَا جَمَالَيْنِ^(٥) ٧٠٣ =
ولايجوز: لنا مساجدان.



(١) فى أساس البلاغة: «جيب»: جُبَّ الرجل فهو مجبوب، من الجباب بالكسر: إذا استؤصلت مذاكيره.

والمذاكير: جمع ذكر، وحيث إن الخُصَّيين لا يفارقان الذكر، جاء الجمع لذلك.

(٢) علق الشريف بقوله: الصهب: الشقرة، والعشون: شدة رات طوال تحت حنك البعير، وجمعه ثعابين، كما قالوا لفرق الرأس: مفارق»

(٣) خصاه: أى خصيته.

(٤) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الخمسمائة - فى الخِزَانَةِ.

واستشهد به على أنه يجوز تشنية اسم الجمع على تأء - فرقتين وجماعتين وتقام الشاهد.

* فمن أيّة ماشئ فتنكبوا *

وهو بيت مفرد لم يذكر غيره ولا قائله.

ونسبه الصاغاني لشعبة بن قميز.

و«الإبل» لا واحد لها من لفظها، وهى مؤنث، لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الأدميين، فالتأنيث لها لازم، والجمع أبال، وإذا صغرتها أدخلتها الهاء، فقلت: أيلة وإذا قالوا: إبلان، فإنما يريدون قطعتين من الإبل.

(٥) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الخمسمائة فى احِرَةِ.

واستشهد به على أنه يجوز تشنية الجمع لمكسر، فإن جمالين منى جمال، أى قطيعين من الجمال.

والشاهد لعمر بن العداء، وقيله

سعى عقلاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وقصة البيتين أن معاوية بن أبى سفيان استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبى سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم. فقال عمرو بن العداء الكلبى هذا الشعر. والعقال: صدقة عام، وعقلاً وعقالين منصوبان على الظرفية أراد مدة عقال، ومدة عقالين.

وإذا قيل: ماله سبداً ولالسد فمعناه: ماله ذوسبداً وهى الإبل والمعز. ولا ذو لبد، وهى الغنم، ثم كثر ذلك حتى صار مثلاً منسوباً للفقير. و«الأوباد»: جمع وبدا: شدة العيش وسوء الحال، مصدر يوصف به يستوى فيه الواحد والجمع، ثم يجمع فيقال: أوبادك «عدل» و«عدول».

من شواهد: ابن يعيشر ١٥٣/٤، والهمع رقم / ٦٣ والأشياء والنظائر رقم / ٣٨٠، واللسان: «وبدا».

[المجموع المصحح والمكسر]

(ص): «المجموع : ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما [فنحو]:
تمر وركب، ليس بجمع على الأصح ونحو: فُلك جمع».

(ش): قوله: «ما دل على آحاد»، يشمل المجموع وغيره، من اسم الجنس، كتمر،
ونخل، واسم الجمع، كرهط، ونفر، والعدد، كثلاثة وعشرة.

ومعنى قوله: «مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما» أى تُقصد تلك الآحاد، ويُدلُّ
عليها بأن يُؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها، مع تغيير ما، فى تلك الحروف،
إما تغيير ظاهر، أو مقدر، فالظاهر، إما بالحرف، كمسلمون، أو بالحركة، كأسد،
فى أسد، أو بهما، كرجال، وغُرْف، والتغيير المقدر، كهجان وفُلك.

فقوله: بتغيير ما، أى: مع تغيير، وهو حال من قوله: حروف مفردة، أى كائنة
مع تغيير ما؛ ودخل فى قوله: تغيير ما؛ جمعا السلامة، لأن الواو والنون، فى آخر
الاسم، من تمامه، وكذا الألف والتاء، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات، إلى صيغة
أخرى.

وخرج بقوله: «مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما»: اسم الجمع نحو: إبل
وغنم، لأنها وإن دلت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد، بأن أخذت
حروف مفردتها، وغيرت تغييراً ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كبعير وشاة.

فإن قيل: فنحو ركب فى راكب، وطَلَب فى طالب، وجامل وباقر فى جمل
وبقر^(١) / داخل فيه، إذ آحادها من لفظها كما رأيت، أُخِذَ «راكب» مثلاً، وغيرت
حروفه، فصار: ركب.

قلت: ليس «راكب» بمفرد «ركب» وإن اتفق اشتراكهما فى الحروف الأصلية .

(١) الجمل: زوج الناقة، والجامل: القطيع من الإبل مع رعساته وأربابه. البقر: اسم جنس يقع على
الذكر والأنثى، والهاء للواحد من الجنس. والباقر: جماعة من البقر مع رعاتها.

وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد، لم تكن جموع قلة، لأن أوزانها محصورة، كما يجيء في باب التصغير؛ وهذه لا ترد، نحو: رُكِّب، وجوِّمل.

وأيضاً، لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى آحادها ولم يُقل: ركبى وجاملى.

وأيضاً، لو كانت جموعاً لم يجز عود الضمير الواحد إليها، قال:

٧٠٤ = * لهم جامل ما يهدأ الليلَ سامره^(١) *

وقال:

٧٠٥ = * مع الصبح ركب من أحاطة مجفل^(٢) *

ويخرج أيضاً اسم الجنس، أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفردة إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رومية وروم؛ وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة، سواء كان واحداً، أو مثني، أو جمعاً؛ ولو سلمنا الدلالة عليها، فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده.

فإن قيل: أليس آحاده أخذت وغيرت^(٣) حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت:

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «جاملاً» ليس بجمع بدليل عود الضمير عليه من «سامره» مفرداً، وصدده:

* فإن تك ذا شاء كثير فإنهم *

والشاهد للحطية، ديوانه/ ٢٥ من قصيدة: يذكر منها الزبرقان ويمدح شماساً، مطلعها:

عفا مُسحلاًن من سليمى فحامره تمشى به ظلمانه وجآذره

و«مُسحلاًن» اسم واد، وحامر: اسم أرض، والظلمان: النعام والجآذر: أولاد البقر.

ورواية الديوان:

* ذوو جامل لا يهدأ الليلَ سامره *

وفى ط والنسخ المخطوطة: «ساره» بالهاء.

وفى ب/ ٣٦٦/٣ أضاف الصدر إلى العجز وليس فى الأصل.

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الخمسمائة وتقدم ذكره رقم ٦٨١.

(٣) فى المخطوطات: «فإن قيل: كيف يخرج ودلالتة على الآحاد، بأن أخذت آحاده؟ وغيرت إلخ.

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع.

وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرّات، وكذا: الروم، فإن أكلت ثمرة أو ثمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم. ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلين، بلّى، قد يكون بعض الأجناس ممّا اشتهر^(١) في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع، كلفظ الكَلَم.

وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كجامل وياقر، وركب: جمع خلافاً لسيوبه.

وعند الفراء: كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، وإلا فلا.

وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً، نحو إبل، وتراب، وإنما لم يجيء لمثل تراب، وخلّ، مفرد بالتاء، إذ له فرد مميّز عن غيره، كالفتاح، والتمر، والجوز.

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا عنى أوزان جموع التكسير، لا الخاصة بالجمع^(٢) كأفعلة وأفعال، ولا المشهورة فيه كفعلة نحو: نسوة: أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز، إمّا بالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: فقد خرج بقولك: مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع أيضاً، أعنى

(١) في ط وبعض المخطوطات: «مما اشتد» بدل «مما اشتهر» تحريف.

(٢) في ب فقط ٣/٣٦٧: بجمع القلة» بدل: بالجمع.

تجمع الواحد المقدَّر نحو عبايد^(١) وعبايد بمعنى الفرق، ونسوة في جمع امرأة، فينبغي أيضاً، أن يكون من أسماء الجموع، كإبل وغنم.

قلت: إن أسماء الجموع، كما مرّ، هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو: عبايد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه، فوزنها أوجب أن تكون من الجموع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعباد وعبود ونساء كغلام وغلّمة [فكأن له مفرداً غير تغيّراً ما]^(٢).

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه في جمع شبه/ وإن كان لها واحد من لفظها، لما لم يكن قياسياً، فكأن واحدها مذکور، أو مذكار، ومحسن ومشبه، وكذا: أحاديث النبي ﷺ، في جمع الحديث، وليس جمع الأحدوثة المستعملة، لأنها: الشيء الطفيف الرذل، حوشى ﷺ عن مثله.

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضاً [مما ليس في الأصل مصدرأ وُصف به، يُعرف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونه اسم جنس، بأن يُنظر]^(٣) فإن لم يُثنَ إلا، لاختلاف النوعين، فهو اسم جنس، كالتمر والعسل، وإن ثنى، لا، لاختلاف النوعين، فهو جمع مقدر تغييره، كهجان^(٤)، بمعنى الأبيض، وكالفلك، والدلاص^(٥)، تقول في الثنية: هجانان وفلكان، ودلاصان،

(١) علق الشريف عليها بقوله: العبايد = الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه وكذا العبايد، وتقول: صار القوم عبايد وعبايد، والنسبة إليه: عبايدي قال سيبويه: لا واحد له، وواحدة: فعليل أو فعلول أو فعلال في القياس.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) الهجان: الإبل.

(٥) علق الشريف بقوله: الدليص والدلاص: اللين البراق، يقال: درع دلاص وأدرع دلاص.

فهجان ودلاص، فى الواحد، كحمار وكتاب، وفُلك، كقفل، وفى الجمع: كرجال وخُضر الحركات والحرف المزيدي؛ غير حركات المفرد وحرفه تقديراً.

[وأما الوصف الذى كان فى الأصل مصدرأً، نحو صوم وغور^(١)، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، قال الله تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾^(٢)، وقال: ﴿نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾^(٣).

ويجوز اعتبار حاله المتثقل إليها، فيثنى ويجمع، فيقال: رجلان عدلان، ورجال عدول.

وأما تاء التانيث فلا تلحقه، لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وضع وصفاً^(٤)].

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾^(٥).

وقوله: «ويكونون عليهم ضداً»^(٦) فليس باسم^(٧) الجنس [إذ يقال: عدوان، وضدان، لا، لاختلاف النوعين، ولا مشتركا بين الواحد والجمع، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمع؛ ولا اسمى جمع كإبل، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا مما هو فى الأصل مصدر، إذ لم يستعملا مصدرين، بل هما مفردان أطلقا على الجمع، كما ذكرنا قبل^(٨)].



(١) الغور الذأهب فى الأرض، ويقال: فلان بعيد الغور أى متعمق النظر.

(٢) الذاريات/ ٢٤.

(٣) ص/ ٢١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) الكهف/ ٥٠. (٦) مريم: ٨٢.

(٧) فى المخطوطات: فليس باسم الجمع، بل واحد أطلق على الجمع لترافد الجماعة فى العداوة، والضدية حتى كأنهم يد واحدة، وشخص واحد.

(٨) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[الجمع الصحيح والمكسر]

(ص): «وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومؤنث المذكر: ما لحق آخره واو مضمومه ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدلّ على أنّ معه أكثر منه. فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، مثل: قاضون، وإن كان مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً مثل مُصْطَفَوْنَ».

(ش): قيل: قد تكسر نون الجمع ضرورة، قال:

٧٠٦=

عرفنا جعفرأ وبنى رياح وأنكرنا زعانف آخرين^(١)

ويمكن أن يكون، جعل النون معتقب الإعراب؛ أي زعانف قوم آخرين.

ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أو، لا، وقد مضى حكم الصحيح.

والمعتل إما أن يكون منقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك، فما هو غير ذلك، في حكم الصحيح، كظييون، ودلون في العاقل المسمى بظي ودلو.

والمنقوص تحذف ياءه، وذلك لأنها تنضم قبل الواو، وتكسر قبل الياء والضم والكسر: مستقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفاً، كما في: جاءني

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الخمسة في الخزانة.

واستشهد به على أن نون الجمع قد تكسر في ضرورة الشعر كما في آخرين وقد يمكن أن تكون كسرة النون كسرة إعراب كما تقدم النقل عن أبي على في باب الثنية.

والشاهد لجرير من أبيات خاطب بها فضالة.

انظر ديوانه ٧٧٧/٢، وروايته: وبنى عبيد مكان: وبنى رياح. والزعنفة بالكسر والفتح: القصير والقصيرة، وجمعه: زعانف وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العينى ١٨٧/١، والتصريح ٧٩/١، والأشبه والنظائر رقم/ ٧٣٥، والتصريح ٧٩/١، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشعوني ٨٩/١.

هذا ورواية الرضى: «وبنى رياح» مكان: وبنى أبيه، وهي الرواية المشهورة.

القاضى ومررت بالقاضى . وهذه الياء مع واو الجمع ويائه فى حكم الطرف لعدم لزومهما، فحذفا فالتقى ساكنان، فحذف أولهما كما هو القياس فى الساكنين اللذين أولهما حرف مد، فضمّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما فى الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسرّ النطق بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر.

[فإن قيل: فكذا فى نحو: مسلميَّ.]

قلت: ذلك لياء الإضافة التى هى على شرف الزوال^(١) وأما فى حال النصب، والجر، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة على حالها، لكون ياء الجمع بعدها.

ولم تحذف ياء المنقوص^(٢) / [لأنها تفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثنى ويائه، والفتحة لا تستثقل على الياء، كما فى رأيت القاضى]^(٣). ١٨٠ / ٢

وإن كان الاسم مقصوراً حذفت الألف فى الأحوال، للساكنين، نحو: مصطفون، ومصطفين، والعيسون والعيسين؛ وإنما حذفت فى الجمع وقلبت فى المثنى [مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد]^(٤)، إماماً لأنه لو حذفت فى المثنى، أيضاً لا التبس فى الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءنى: أعلا إخوتك، بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه أعلواً خوتك، وأعلئهم، فلا يلتبس به^(٥)؛ وإماماً لأن فتحة الواو والياء قبل الألف أو الياء فى نحو: عصوان وعصوين،

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «ولم تحذف ياء المنقوص فى المثنى لوجوب فتحها فى نحو: رأيت القاضيين».

(٣) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٥) بعد قوله: «فلا يلتبس به» إلى قوله: «والكوفيين إلخ ورد النص فى المخطوطات مختلفاً عن النص فى ط فى بعض التعبيرات والنص فى المخطوطات كما يلى.

«فلا يلتبس به» وأما لأننا لما قلبنا الألف فى المثنى إلى الواو والياء بقى الواو والياء مفتوحتين بعد فتحة، وبعدهما ألف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل، فلا يقلب الواو والياء ألفاً فى نحو: عزوان، والنزوان والغلبان لخرة الكلمة - بالألف بعد الواو، والياء المفتوحة.

وأما الياء الساكنة - فى نحو: عصوين وفتيين، فأصله الألف لما ذكرنا فى أول الكتاب. =

وَرَحِيَّانَ وَرَحِيَّيْنَ أَخْفَ مِنْ ضَمَّتَهُمَا أَوْ كَسَرْتَهُمَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ وَمِنْ ثَمَّةَ، لَا تَرَى فِي الطَّرْفِ نَحْوُ: غَزَوُوتَ وَرَمِيَّتَ، كَمَا تَرَى نَحْوُ: غَزَوَانَ وَغَلِيَّانَ؛ فَإِذَا لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي الطَّرْفِ، مَعَ كَوْنِ الْوَاوِ الْمُضْمُومَةِ فِي نَحْوِ: غَزَوَانَ وَغَلِيَّانَ؛ فَإِذَا لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي الطَّرْفِ، مَعَ كَوْنِ الْوَاوِ الْمُضْمُومَةِ فِي نَحْوِ غَزَوُوتَ، وَالْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ فِي رَمِيَّتَ فِي حَكْمِ الْوَسْطِ لِلزُّومِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُمَا، كَمَا فِي: سُبُرُوتَ^(١)، وَعَفْرِيَّتَ، فَمَا ظَنَنْكَ بِنَحْوِ: أَعْلُوُونَ، وَأَعْلِيَّيْنَ مَعَ عَدَمِ لَزُومِ الْوَاوِ الْجَمْعِ وَيَأْتِي، بَلْ يَجِيءُ مِثْلُهُ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ: قَوُولَ وَطَوِيلَ، وَغِيُورَ، وَبَيْعَ.

وَالْكُوفِيُّونَ يَلْحَقُونَ ذَا الْأَلْفِ الزَّائِدَةَ بِالْمَنْقُوصِ جَوَازاً فَيَقُولُونَ: الْعَيْسُونَ بِضَمِّ السِّينِ، وَالْعَيْسِينَ بِكَسْرِهَا.



= وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلأنَّهُ لَوْ قَلَبَ أَلْفَهُ وَآوَأَ أَوْ يَاءَ كَمَا فِي الْمَثْنِيِّ لَوَقَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمُضْمُومَتَانِ أَوْ الْمَكْسُورَتَانِ بَعْدَ فَتْحِهِ، وَمِثْلُ هَذَا الثَّقَلُ لَا يَحْتَمِلُ وَكَانَ يَجِبُ قَلْبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى الْأَلْفِ، فَحُذِفَتْ الْأَلْفُ بَلَا قَلْبٍ لِلْسَّاكِنِينَ، وَبَقِيَ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ عَلَيَّ فَتَحَهُ. إِذْ لَازِمَةٌ مَلْحُجَّةٌ إِلَى ضَمِّهِ أَوْ كَسْرِهِ لِأَنَّ الْوَاوِ وَالْيَاءَ لَا يَسْتَقْلِلَانِ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَأَيْضاً لَوْ ضَمَّ أَوْ كَسَرَ لَأَلْتَبَسَ الْمَنْقُوصُ فِي الْجَمْعِ بِالْمَنْقُوصِ وَالْكُوفِيُّونَ... إلخ.

(١) فِي هَامِشِ ط: السُّبُرُوتُ: الْفَقْرُ لِأَنْبَاتٍ فِيهِ. وَالشَّيْءُ وَالْقَلِيلُ الْتَافَهُ.

وَفِي هَامِشِ ب ٣/٣٧١؛ مِنَ السِّبْرِ، وَمَعْنَاهُ: الْخَيْبِرُ بِمَالِكِ الْأَرْضِ وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْتَ.

[شرط جمع المذكر]

(ص): «وشرطه: إن كان اسماً فمذكر علم يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء، مثل أحمر.. ولا فعلان فعلى مثل سكران، ولا مستويماً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء مثل علامة».

(ش): قوله: شرطه، أى شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً، أى غير صفة. قال فى الشرح^(١): كان مستغنياً عن قوله: مذكر، لأن الكلام فى جمع المذكر، وإنما ذكره ليرفع وهم من يظن أن قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشىء وإن لم يكن تحته معنى، كما يسمّى الأبيض بالأسود، فيقال: جمع المذكر لغير جمع المذكر، أو ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير.

ولاشك فى برودة هذين العذرين^(٢)؛ ثم قال: أو يظن أن طلحة داخل، فيجمعه على طلحون، وهذا، أيضاً، ليس بشىء، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر، يخرج، أيضاً، بقوله: جمع المذكر، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثانى أيضاً.

وكان عليه أن يقول: شرطه التجرد عن التاء، ليدخل فيه نحو: ورقاء، وسلمى اسمى رجلين، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً، ويخرج نحو طلحة وحده.

واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون، على ضربين: عام للأسماء والصفات^(٣)، وخاص بأحدهما فالعام لهما شيان:

أحدهما: التجرد عن تاء التأنيث، فلا يجمع نحو طلحة فى الأسماء، وعلامة فى الصفات، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كيسان فى الاسم ذى التاء

(١) أى شرح ابن الحاجب على كافيته، لأن ابن الحاجب شرح كافيته.

(٢) فى المخطوطات: «ولاشك أن هذين العذرين من أبرد الأعذار».

(٣) فى ب ٣/ ٣٧٢: «عام للصفات والأسماء».

فبينهم أجازوا: طَلَّحُونَ بسكون عين الكلمة، وابن كيسان يفتحها، نحو: طَلَّحُونَ، قياساً على الجمع بالألف والتاء، كالطلحات والحَمَزَات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أَرْضُونَ، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء. والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال.

أما الاستعمال فنحو قوله:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ (١)

٧٠٧=

وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرّد/ عنها، لكثرة جمع المجرّد عنها بالواو والنون؛ ولو جاز ١٨١/٢ في الاسم لجاز في الصفة، نحو: ربعون وعلامون، ولايجوز اتفاقاً. وإن قاسوا ذا التاء على ذى الألف، فليس لهم ذلك، لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتتمحى صورة علامة التأنيث.

وإنما قلبوها واواً دون الياء، لتشابههما في الثقل، كما قيل في صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالةً عليها.

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن السماع والاستعمال في نحو: طلحة، وهو: كل علم مذكر مختوم بالهاء جمعه بالألف والتاء، ولم يسمع جمعه بالواو والنون وقوله: طلحة الطلحات، روى بالجر والنصب، فمن رواه بالجر رواه بناء على تكرير الأعظم، أى أعظم طلحة الطلحات. ومن رواه بالنصب فإنه رده على الأعظم، والحمل على إعرابها. وطلحة الطلحات هو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، واسمه طلحة الطلحات وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجواد، كل واحد منهم طلحة، وطلحة الطلحات: هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي.

والشاهد لعبدالله بن قيس الرقيات بمدح طلحة الطلحات وهو مطلع القصيدة، ديوانه/ ٢٠، وبعده

كان لا يجرم الخليل ولا يعف ————— تَلَّ بِالْبَخْلِ طَيْبَ الْعَدْرَاتِ

والعذرة: فناء الدار.

من شواهد: الإنصاف/ ٤١، وابن يعيش/ ٤٧، والمقتضب/ ١٨٨، والهمع والدرر رقم ١٥٧٨.

وإنما لم تحذف المدودة، والمقصورة نسيًا حذف التاء، للزومهما الكلمة، فكأنهما لأمها.

وذكر أن المازني، كان يجيز في: ورقاؤون، الهمز في الواو لأجل الضمة.

قال السيرافي هذا سهو، لأن انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو^(١): دلوك، وانضمام واو: أعلو القوم، ولايجوز الهمز فيهما اتفاقاً؛ وإنما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة، كما يجيء في التصريف.

وإذا سمى بسعاد وزينب وهند، مذكر عالم جمعت أيضاً بالواو والنون، كما يجمع نحو زيد، بالألف والتاء إذا سمى به مؤنث، وكذا إذا سمى بأحمر مذكر عالم قلت أحمر، وأحمر، وإن سمى به مؤنث قلت: أحمرات وأحمره.

والثاني من الشرطين العامين أن يكون من أولى العلم؛ فلا يجمع نحو: أعوج^(٢)، وفرس طويل، بالواو والنون.

وقد يشبه غير ذوى العلم بهم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء، كقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٣) وقوله: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٤). و: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٥)، ومثله في العقل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٦).

وقول المصنف: علم يعقل ومذكر يعقل؛ الأولى فيه أن يقول «يعلم»، ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٧)، إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً.

(١) في المخطوطات: فهو كضمة الواو للإعراب في نحو: دلوك أو للساكنين نحو: مصطفو البلد، ولايجوز فيهما الهمز اتفاقاً، وإنما الهمز في الواو إذا كان ضمه لازماً.

(٢) في هامش ط: أعوج: اسم فرس كان لبنى هلال.

(٣) فصلت/ ١١.

(٤) الشعراء/ ٤. (٥) يوسف/ ٤.

(٦) يحيى/ ٤٠.

(٧) الذاريات/ ٤٨.

وإنما خص أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون، لأنهم أشرف من غيرهم والصحة في الجمع أشرف من التكسير، وأما اختصاصهم بالواو، فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا، بالواو.

وخصَّ بهذا الجمع من بين العلماء: الوصف والعلم دون غيرهما، نحو رجل وإنسان، أما العلم فتحصيناً له بالتصحيح^(١) عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره، وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن.

وأيضاً، فإن العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى، فيجبر بالتصحيح، كما جبر في نحو: قلوب وكرون^(٢).

وأما الوصف فلأنه لما وضع مشابهاً للفعل، مؤدباً معناه، معللاً بإعلاله، مصححاً بتصحيحه، كما نبين في التصريف: أريد أن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجرى الوصف عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهى في الفعل واو، نحو: الرجال فعلوا، ويفعلون، فجعلت في الوصف أيضاً واواً، وإن كان واو الفعل اسماً، وواو الاسم حرفاً.

ولتناسب الواوين، قبح قام رجل قاعدون غلمانه، كما قبح: يقعدون غلمانه، ولما لم يكن في غير الوصف، والعلم ما اختصاً به من المقتضيين للتصحيح لم يجوزوا تصحيحه.

والوصف الذى يجمع بالواو والنون: اسم الفاعل، واسم المفعول وأبنية

(١) عبارة المخطوطات أوضح من عبارة ط، ففى المخطوطات: «بالتصحيح عن جمع التكسير الذى التصرف فيه بسبب أكثره».

(٢) بعد قوله: «كرون» زيادة فى المخطوطات ليست فى ط، وهى: «ولهذا تشارك باب العلم المجموع هذا الجمع، وباب كرون فى جواز جعل النون معتقبة الإعراب».

فى القاموس "القلة"، والقلا مكسورتان: عودان يلعب بها الصبيان واجمع قلات: وقُلون وقِلون. والكرة: كثة: ما أدرت من شىء، والجمع كُرِين وكِرِين وكُرَات.

المبالغة، إلا ما يُستثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغر، نحو رجيلون، إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لايجرى على الموصوف جريها.

وإنما لم يجر، لأن جرى الصفات عليها إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين، كالضارب والمضروب والطويل والبصرى، فإنها لاتدل على موصوف معين. / ١٨٢/٢

وأما المصغر فإنه دالٌ على الصفة والموصوف المعين معاً، إذ معنى رجيل: رجل صغير، فوزانه وزان: رجل ورجلين في دلتهما على العدد والمعدود معاً فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما، كما تقدم، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها، كالصفات الغالبة.

ويفارقها، أيضاً، من حيث إنه لايعمل في الفاعل عملها، لأن الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنى، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلايذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الطرف، والحال، وغير ذلك.

وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، فالعلمية مختصة بالأسماء، لما ذكرنا، وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: أفعل فعلاء وفعالان فعلى، وما يستوى مذكره ومؤنثه، كما ذكرنا في بابا التذكير والتأنيث.

وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء، لأن الغالب في الصفات أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعل يُفرق بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قام، والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء، وإن كان في الأول، نحو: تقوم.

والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كعير، وأتان؛ وجمل وناق، وحصان وحجّاء^(١)، أو يستوى مذكرها ومؤنثها، كبشّ وفرس، هذا هو الغالب في الموضوعين.

(١) الحجّاء: الأنثى من الخيل، والحصان بالكسر: الذكر منها (من تعليقات الشريف).

وقد جاء العكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء، والأفضل والفضلى وسكران وسكرى، فى الصفات، وكامرىء وامرأة، ورجل ورجلة فى الأسماء؛ فكل صفة لاتلحقها التاء، فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع؛ أفعل فعلاء، وفعلان فعلى.

وأجاز ابن كيسان: أحمر ون وسكرانون، واستدل بقوله:

٧٠٨=

فما وجدت بنات بنى نزار حلائل أسودينا وأحمرينا^(١)

وهو عند غيره شاذ؛ وأجاز أيضاً، حمراوات، وسكريات، بناء على تصحيح جمع المذكر؛ والأصل ممنوع فكذا الفرع.

وقد شد من هذا الأصل: أفعل التفضيل، فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لاتلحقه التاء، ولعل ذلك، جبراً لما فاته من عمل الفعل فى الفاعل المظهر والمفعول مطلقاً، مع أن معناه فى الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذى إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جبروا بالواو والنون: النقص فى نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يجىء.

وأجاز سيبويه قياساً، لاسماعاً: ندمانون، فى قولهم ندمان، لقبوله التاء، كندمانه، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانة^(٢) قال سيبويه: لايقولون ذلك، وذلك لأن الأغلب فى فعلا ن الصفة، الا تلحقه التاء، فندمانه وسيفانة، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأولى ألا يجمع هذا الجمع حملاً على الأعم الأغلب.

وأما نحو عربانون، وخمصانون^(٣)، فيجوز اتفاقاً، لأن فعلا ن الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء^(٤).

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٢٥.

واستدل به على أن ابن كيسان استدل بهذا البيت على جواز جمع أحمر وأسود بالواو والنون، وهو عند غيره شاذ.

(٢) يقال: رجل سيفان: أى طويل مشوق، ضامر البطن، وامرأة سفيانة (من تعليقات الشريف).

(٣) يقال: رجل خمصان: أى ضامر البطن، وامرأة خمصانة.

(٤) بعد قوله: «لحوق التاء» زيادة فى المخطوطات، وهى:

ولما ندرت من بين الصفات التي يستوى مذكرها ومؤنثها: عدوة، حملا على صديقة، ومسكينة، حملاً على فقيرة قال بعضهم: فيجوز في مسكين وعدو: مسكينون وعدوون، ثم يجوز في المؤنث على المذكر: مسكينات وعدوات، وهذا قياس لاسماع؛ كما قال سيبويه في: ندمانون.

وشذت من هذا الأصل صفة على خمسة أحرف أصلية، كصهصلق^(١)، فإنه يستوى مذكره ومؤنثه، مع أنه يقال: صهصلقون، وصهصلقات، لأن تكسير الخماسي / مستكره، كما يجيء في بابه، فلم يبق إلا التصحيح.

١٨٣ / ٢

قوله: «وشرطه إن كان اسماً فمذكر عَلم»، عبارة ركيكة، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله: إن كان اسماً فمذكر، شرطاً وجزاءً خيراً لقوله: وشرطه، لأن المبتدأ المقدر، إذًا، بعد الفاء ضمير راجع إلى «اسماً» أي: فهو عَلم، فتخلو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ، الذي هو: «شرطه»؛ مع أنه لا معنى إذًا لهذا الكلام. ومعنى الكلام: إن كان اسماً فشرطه أن يكون علماً فيكون، على هذا، جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه.. فمذكر.

وفيه محذورات: الأول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله:

* وقائلة خولان فانكح فتاتهم^(٢) *

= ٧٠٩

عند الأخفش.

والثاني: أن الشرط كونه مذكراً^(٣)، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر.

= «ولم يجمع هذا الجمع الصفات التي يستوى مذكرها ومؤنثها، وهي ما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث لعدم قبولها التاء، ومشابتها بذلك الجوامد، نحو: بشر وفرس كما ذكرنا» ولما ندرت إلخ.

(١) صهصلق: يقال: صوت صهصلق: أي شديد. والصهصلق: العجوز الصخابة، والصخب، الصوت. [من تعليقات السيد الشريف].

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٨٠.

(٣) في المخطوطات: «إن الشرط ليس المذكر بل التذكير» وكونه مذكراً إلخ.

والثالث: أن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، كقوله:

* إنك إن يصرع أخوك تصرع^(١) *

٧١٠ =

كما يجيء في بابه، فلا يقال: زيد إن لقيت مكرمك.

ويمكن أن يُعتدَّر بأن الشرط والجزاء خبر المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أن الضمير المقدر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، [والمضاف إلى الخبر محذوف]^(٢)، مع تعسف في هذا العذر؛ وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر.

قوله: «ولامستويًا فيه مع المؤنث»، عبارة أسخف من الأولى، لأن «مستويًا» عطف على: أفعل فعلاء، فيكون المعنى: وألَّا يكون الوصف المذكر مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوى الشيء في نفسه مع غيره؟ ولو قال: ولا مستويًا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئاً.



(١) هو الشاهد الحادي والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة فإن جملة: «تصرع» خبر إن، والجملة دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ أو الخبر.

والشاهد من رجز لعمر بن خثارم البجلي، وقبلة:

يا أقرع بن جابس يا أقرع إني أخوك فأنظرن ما تصنع

وبعده:

* إني أنا الداعي نزارا فاسمعوا *

وفي الدرر رقم ١٩٢ ذكر أن البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي خاضب به الأقرع بن جابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبدالله البجلي، وخالد بن أرقط الكنسي، وكانا حكما الأقرع المذكور.

وفي شرح شواهد المعنى للسيوطي ١٩٧/٢ نسبة لعمر بن جثارم باجيم. وفي معجم الشعراء/ ٦٠: عمرو بن الخثارم بالخاء وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذري قال: ويقال: عامر بن الخثارم.

من شواهد: سيبويه ٤٣٦/١، وشواهد المعنى نلسيوطي ١٩٧/٢.

وتفسير القرطبي ١٨٤/٤، والهمع والدرر رقم / ١٩٢. والمقتضب ٧٢/٢. والإنصاف / ٦٢٣، وابن

يعيش ١٥٨/٨، والمقرب ٢٧٥/١، والمعنى رقم / ٩٥٨. والتصريح ٢٤٩/٢، والأشمونى ١٨/٤.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[الصيغ الشاذة، من جمع المذكر]

(ص): «وتحذف نونه للإضافة؛ وقد شذ نحو سنين وأرضين».

(ش): وقد تحذف النون للضرورة كما فى المثنى، أو لتقصير الصلة، كما فى قوله^(١):

٧١١ = الحافظو عورة العشيـرة لا يأتهم من ورائنا وكف^(٢)

وربما سقطت قبل لام ساكنة اختياراً كما جاء فى الشواذ ﴿إِنكُمْ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ﴾^(٣) بنصب «العذاب» تشبيهاً لها بالتونين فى نحو قوله:

٧١٢ = * وحاتم الطائي وهاب المني^(٤) *

قوله: «وقد شذ نحو سنين»؛ الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير. منها: أبينون، قال:

٧١٣ = زعمتُ تماضرُ أننى إمامُتُ يسدُّ أبنوها الأصاغرُ خلَّتني^(٥)

(١) قيل قوله: «وقد تحذف النون» إلخ ورد فى المخطوطات: «أما حذف النون فقد مضى فى المثنى» وقد تحذف إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٣٢٨.

واستشهد به على أن قد تحذف نون الجمع للضرورة كما هنا، والأصل: الحافظون عوره العشيـرة. وفى ط: «نطف» بدل: وكف، والنطف: التلطح بالعيب، ومثله: وكف.

(٣) الصافات/ ٣٨، وهى قراءة: عاصم - أبان - ثعلبة، وأبى السمال انظر معجم القراءات قراءة رقم ٧٣٩٦.

(٤) هو الشاهد الرابع الأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة، سبق ذكره رقم ٦٦٥.

واستشهد به على أنه حذف تونين حاتم للالتقاء الساكنين والمثى: أصله: المثين، حذف النون لضرورة الشعر كحذف التونين.

(٥) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جمع: «أبنوها» شاذ.

وهو عند البصريين، جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «أَبْنَى» على وزن أفعل، كأضحى^(١)، فشذوذهم عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره.

وقال الكوفيون: هو جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «أَبْن» مقدرأ، وهو جمع «ابن»، كأدُل في جمع دَلو، فهو عندهم، شاذ من وجهين: أحدهما^(٢) كونه جمعاً لمصغر لم يثبت مكبره، ومجىء أفعل في فعل، وهو شاذ؛ كأجبل وأزمن.

وقال الجوهري: شذوذهم لكونه جمع «أُبَيْن» تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً؛ وقال أبو عبيد: هو تصغير «بنين» على غير قياس.

ومنها: دُهيدَهون وأبيكرون في قوله:

= ولخص البغدادي ما قاله الشارح، فقال:

وملخصه: أنه إما جمع «أُبَيْن» مصغر «أَبْنَى» كاعمى.

وإما جمع «أُبَيْن» مصغر «أَبْن» بفتح الهمزة، وهو جمع ابن بكسرها.

وإما جمع «أُبَيْن» مصغر: «ابن» بجعل همزة الوصل قطعاً.

وإمامصغر «بنين» على غير قياس فهذه أربعة أقوال.

والبيت من قصيدة عدتها أحد عشر بيتاً لسلمى بن ربيعة بن ضبة:

وأولها:

حَلَّتْ تَمَاضِرٌ غَرَبَةً فَاحْتَلَّتْ فَلَجًا وَأَهْلَكَ بِاللَّوَى فَالْحَلَّةِ

وفلج = على طريق البصرة، والحلة: موضع ببلاد ضبة.

و«اللوى»: رمل متصل به رقيق.

وفى الدرر: فإن قيل: كيف ساغ أن يقول: خَلَّتِي، وإذا مات لم تكن له خَلَّة؟ قلت: أضافها إلى

نفسه لما كان يسدّها أيام حياته فكأنه قال: الخَلَّة التي كنت أسدها، وهذا من إضافة الشيء إلى

الشيء على حد قولهم: شهاب القذف، أضيف الشهاب إلى القذف لما كان من رمى الرامي،

ووجوه الإضافات واسعة.

والمعنى: زعمت تماضر أن أبناءها الأصغر يقومون مقامى بعد موتى.

من شواهد: ابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، والشافية ٥٠٥/٤ والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢.

(١) في المخطوطات: «كأضحى»، وواحد: أبناة، كما أن واحد أضحى: أضحاء.

(٢) كلمة: «أحدهما» سقطت من ب ٣٧٩/٣.

٧١٤ = قد شَرِبَتْ الا الدَّهَيْدِهَا قَلِيصَاتٍ وَأَبْيَكْرِينَا^(١)

فهِمَا جَمَع: دُهَيْدَه مَصْغَر: دَهْدَاه وَهُوَ صَفَارُ الْإِبِلِ، وَجَمَعَ أَبْيَكْرَ تَصْغِيرَ أَبْكَرٍ مَقْدَرًا، كَأَضْحَى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَهُوَ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ / بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، مِنْ غَيْرِ الْعُقْلَاءِ. وَالثَّانِي: كَوْنُهُ جَمَعَ مَصْغَرًا، لِمَكْبَرٍ مَقْدَرًا؛ وَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ جَمَعَ تَصْغِيرَ أَبْكَرٍ جَمَعَ بَكَرًا، فَشَذُوذُهُ مِنْ جِهَةِ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَطْ، كَالدَّهَيْدِيِّينَ.

ومنها: أولو، فإنه جمع «ذو» على غير لفظه.

ومنها عَلِيُونَ، وهو اسم لديوان الخير، على ظاهر ما فسره الله تعالى في قوله: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ يشهده المقربون^(٢)، فعلى هذا، ليس فيه شذوذ، لأنه يكون علمًا منقولاً عن جمع المنسوب إلى: عَلِيَّة^(٣)، وهى الغرفة، والقياس أن يقال فى المنسوب إليها: عَلِيٌّ كَكَرْسِيٍّ، المنسوب إلى كرسى.

وإن قلنا: إن «عليون» غير علم، بل هو جمع «عليَّة» وليس بمنسوب إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير فى قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾: مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف.

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

وقد استشهد به على أن جمع مصغر «دهداه»، وجمع مصغر «بكر» على ما فى البيت شاذًا. وأنشد سيبويه هذا الرجز، وقال: «الدهداه»: حاشية الإبل. فكأنه حقر دهاده، فردّه إلى الواحد وهو دهده، وأدخل الياء والنون كما تدخل فى أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر فى الكلام إلى أن يدخل ياء التصغير.

وأما «أبيكرينا» فإنه جمع الأ بكر، ولكنه أدخل الياء والنون كما أدخلها على الدهيديين. وهذا الرجز لم يعرف قائله.

من شواهد: سيبويه ١٤٢/٢، والمخصص ٦١/٧، ١٣٧. واللسان: بكر، دهده. وفى هامش ط: «قليصات»: القلوص من النوق: الشابة بمنزلة الجارية من النساء.

(٢) المطففين/ ٢٠، ٢١.

(٣) العليَّة: الغرفة، والجمع العلالى، وهو فعيلة، وأصله: عليوة.

وقال بعضهم: هى العليَّة بالكسر على فعليَّة بجعلها من المضاعف [من تعليقات الشريف].

ومنها: العالمون، لأنه لا وصف ولا علم، وأما العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء، ويجوز أن يدعى فيه الوصف لأن العالم هو الذي يُعلم منه ذات مُوجده تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدال.

ومنها: أهلون، وشذوذها، لأنه ليس بصفة، ويجوز أن يتمحل له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأما قوله:

ولى دُونِكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ وَأَرْقَطٌ زُهْلُولٌ وَعِرْفَاءُ جِيَالٌ^(١) = ٧١٥

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعرفاء بدل أهليه.

ومنها: عشرون إلى تسعين، وقد مضت.

ومنها: أَرْضُونَ، وإنما فتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء، فكأنه قيل: أَرْضَات، أو للتنبية على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء أرضون.

ومنها؛ أبون، وأخون وهنون، وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم. وأما ذو مال فوصف.

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أهلاً» وإن كان غير علم لمذكر عاقل ولاصفة له، لكنه جمعه هذا الجمع لتتزيه هذه الوحوش الثلاثة منزلة الأهل الحقيقي، وكذلك ما بعده، وهو:

هم الأهل لامستودع السر ذائع لديهم ولا اجاني بما جرَّ يُخَذَلُ

والشاهد من القصيدة السامية للشنقري والمشهورة بلامية العرب و«السيد»: مشترك بين الأسد والذئب، ومراده الثاني.

و«العملس»: القوي على السير السريع. والأرقط: ما فيه نقط بيض وسواد، مشترك بين الحيوانات. والزهلول: الأملس وقيل: الخفيف، وهو من أوصاف النمر. و«العرفاء»: مؤنث الأعراف ويقال للضبع: عرفاء لكثرة شعر رقبتها، والجيال: اسم للضبع، وهو معرفة بلا ألف ولا م.

من شواهد: النصف ٦/٣، والمحتسب ٢١٨/١، وابن يعيش ٣١/٥.

وفي ب ٣/٣٨٠: «ذهلول» بالذال، تحريف.

ومنها: بنون في ابن، لأن قياسه إبنون، وإنما جمع على أصل ابن، وهو بنو على حذف اللام نسياً منسياً في الجمع كما حذف في الواحد.

ومنها: قولهم: بلغت منى البلُغين والدرُخمين، بضم الفاء فيهما، ولقيت منك البرحين بضم الفاء وكسرهما، وكذا: الفتكرين، كلها بمعنى الدواهي، والشدائد، وقولهم: ليث عفرين^(١)، يجوز أن يكون شاذاً، من هذا الباب؛ جعل النون معتقبة الإعراب.

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عوض من لاه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مُغَيَّراً أوائل بعض تلك الجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة؛ فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سنون بضمها، وهو قليل: ومثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين.

وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء: الكسر مع الضم، كالقلون والشبون، وليس بمطرد، إذ: الظبون والكرون، لم يُسْمَع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير؛ كالعضين^(٢)، والمئين والفئين والرئين^(٣)، ولعل لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لما ثبت تكسيره، أيضاً، كالثيين والأثابي في الثبة^(٤).

وربما جاء أيضاً في المحذوف الفاء، كرقعة^(٥)، ورقين، ولدة، ولدين^(٦)؛ وفيما

(١) «عفرين»: مأسده، وقيل لكلل قوى: ليث عفرين بكسر العين والراء مشددة وقال الأصمعي: «عفرين»: اسم بلد [من تعليقات الشريف].

(٢) «العضين» من عضوته أي فرقته، وقيل: نقصانه الهاء، وأصله: عضهته، لأن العضه والعضين في لغة قريش: السحر، وهم يقولون للساحر: عاضه.

(٣) الرئين جمع الرئة.

(٤) ثبات وثبين: جماعات متفرقة، وعنده أئبة من الخيل وأثابي (أساس البلاغة).

(٥) الرقة: كالورق بمعنى الدراهم المضروبة، ويجمع على رقين.

(٦) لدة الرجل: تربه، ويجمع على لدات ولدون.

قلبت لامه ألفاً، كالإضاعة^(١) والقناة، لكن تحذف لامه نسياً/ منسياً حتى يصير ١٨٥/٢
كالسنة، فيقال: أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقيلاً: القنُون والأضُون،
لكونهما بعد حذف التاء مقصورين، كالأعلُون، وعلى هذا قال:

* ولكنسى أريد به الذونينا^(٢) * ٧١٦=

ولو اعتبر اللام، لقال: الذوِين كالأعلَيْن، فإن «ذو» مفتوح العين عند سيويه،
كما مرّ في باب الإضاعة؛ لكنه لما حذف لامه في المفرد نسياً منسياً لم يعتبرها في
الجمع.

وربما جاء هذا الجمع في المضعّف أيضاً، كإوزين^(٣)، وحرّين^(٤)، وحكى عن
يونس: أحرون بفتح الهمزة، وكسرهما، قيل: قد جاء: أحرة في الواحد؛ وقيل: لم
يجيء ذلك، ولكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيهاً على كونه غير قياسي.

وعلّل النحاة جمّع ما حذف لامه أو فاؤه، هذا الجمع، بأن هذا الجمع أفضل
الجموع، كما ذكرنا، لكونه خاصاً بالعلماء، فجبر بهذا الأفضل: ما لحق الاسم من
النقصان بالحذف نسياً؛ قالوا: وأما: حرون وإوزون، فلما لحقهما من الوهن
بالإدغام، وبعضهم يقول: للنقص المتوهم؛ وذلك أن حرف العلة قد يبدل من أحد
حرفي التضعيف، كما في تظنّيت.

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس:
معتقب الإعراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسّر، فجرى فيه إعراب
المكسّر، فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضاعة، قال:

(١) الإضاعة: الغدير.

(٢) هو الشاهد السادس عشر في الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧.

وأراد بالذوين ملوك اليمن كذى نواس، وذى رعين، وذى أصبح وصدرة:

* فلا أعنى بذلك أسفليكم *

(٣) الأوزة: البط وجمعه أوزون «من تعليقات الشريف».

(٤) الحرة: أرض ذات حجارة سود، والجمع: الحرار، والحرّات، وحررون. «من تعليقات الشريف».

٧١٧ = ذراني من نجد فإن سنيته لعين بنا شيئاً وشيئنا مرداً^(١)

وقال:

٧١٨ = وماذا يدري الشعراء مني وقدجاوزت حد الأربعين^(٢)

وقال:

٧١٩ = * غراثُ الوُشْحِ صامتةُ البرينِ^(٣) *

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يجعل معتقب الإعراب أي محل تعاقبه، أي تجرى عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة كما في قوله: سنيته، فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة - إلى ضمير نجد. والشاهد من قصيدة للصبغة بن عبدالله القشيري.

من شواهد: ابنُ الشجري ٥٣/٢، وابن يعيش ١١/٥، والعيني ١٦٩/١، والتصريح ٧٧/١ والأشموني ٨٦/١، واللسان «سنه».

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة واستشهد به على ما تقدم قبله من أنه معرب بالحركة على النون والشاهد لسحيم بن وثيل. وبعده.

أخو خمسين مُجْتَمِعٌ أَشْدَى وَنَجْدِي مَدَاوِرَةُ الشُّونِ

و«نجدني» يقال: رجل منجد: إذا كان قد جرب الأمور، وحنكته التجارب

من شواهد ابن يعيش ١١/٥ - ١٣، والعيني ١٩١/١، والتصريح ٧٧/١، ٧٩، والأشباه والنظائر رقم/ ٧٣٤، والهمع والدرر رقم ٨٤، والمقتضب ٣/٣٣٢، ٣٧/٤، والكامل/ ٦٣٤.

(٣) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله من أنه معرب بالحركة على النون وصدده:

* حسانُ مواضعِ النَّقْبِ الأَعَالِي *

و«النقب»: جمع نُقْبَة، وهو اللون والوجه. وأراد بالأعالي ما يظهر للشمس من الوجه والعنق وأطرافه.

و«غراث»: جمع غَرَثان بمعنى الجوعان، وأراد لازمه وهو الهزيل اللازم من الجوع.

و«الوشح»: جمع وشاح بالكسر والضم، وهو شيء ينسج عريضاً من أديم، ويرصع بالجواهر. وامرأة غرثي الوشاح: أي دقيقة الخصر لا يملأ وشاحها، فكانه غَرَثان.

و«صامتة»: أي ساكنة. . وسكوت البرة وهي - كل حلقة - من سوار وقُوط واخلخال وما أشبهها برة - كناية عن امتلاء ساقها لحمًا، بحيث لا يتحرك لسمع له صوت. والبرة هنا: الخللخال.

والشاهد للطرمّاح بن حكيم.

وقال:

وَأَنَّ لَنَا أبا حَسَنَ عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ^(١) = ٧٢٠ =
 ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سُمِّيَ بجمع سلامة المذكر في باب العَلَمِ،
 وأكثر ذلك في الشعر.

هذا قبل العلمية، وأما بعدها، فكون النون معتقب الإعراب شائع في الاختيار
 في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية.
 وحكى عن أبي عبيدة وأبي زيد: جعل نون «مَقْتَوِينَ» معتقب الإعراب، ولعلَّ
 ذلك لأن القياس: مَقْتَوِيُونَ بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مَقْتَوُونَ،
 كقلوب؛ وقوله:

* متى كُنَّا لأُمَّكَ مَقْتَوِينَا^(٢) * = ٧٢١ =

الألف فيه بدل من التنوين، إن كان النون معتقب الإعراب، وإلا، فالألف
 للإطلاق؛.

وحكياً جميعاً: رجل مَقْتَوِينَ ورجلان مَقْتَوِينَ ورجال مَقْتَوِينَ.
 قال أبو زيد، وكذا للمرأة والمرأتين والنساء؛ ولعل سبب تجربتهم على جعل
 مقتوين، للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة
 مخالفته للجموع، وذلك من ثلاثة أوجه:

كون النون معتقب الإعراب، وحذف ياء النسب التي في الواحد، وهو

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما استشهد به قبل، فإنه رفع «بنين» بالضمّة على النون مع لزوم الياء.

والشاهد من أبيات لسعيد بن قيس الهمداني قالها في أحد أيام «صيفين».

من شواهد: العيني ١/١٥٦، والتصريح ١/٧٧.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الخمسمائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٦٧٥.

واستشهد به على أنه حكى عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون مقتوينا محل تعاقب الإعراب
 بالحركة، فالألف هنا بدل من التنوين.

والشاهد لعمر بن كلثوم، من معلقته المشهورة، وصدده:

* تَهْدِدُنَا وَأَوْعِدُنَا رَوِيداً *

مقتوى^(١)، وإلحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مفتوح مع عدم استعماله، ولو استعمل، لقلب واوه ألفاً فقليل مَقْتَى، والجمع على: مَقْتُونَ كأَعْلُونَ، لا على مَقْتُونَ.

وإنما قلنا: إن واحد «مقتو» المحذوف الياء، كما قال سيويه في: المهلبون، والمهالبة: إنه سمى كل واحد منهم باسم من نُسب إليه، فكأن كلاً منهم: مهلب؛ لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب.

ويجوز أن يقال: إن ياء النسب في مثل: مَقْتُونَ، والأشعرون، والأعجمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الأصل: مقتويون، وأشعريون وأعجميون.

وحكى أبو زيد/ في: مقتوين؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الإعراب، نحو: مقتوين، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

١٨٦

واعلم أن التذكير غالب للمؤنث، كما تقدم، في المثني والمجموع، فيكفى كون البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في بعضهم كاف، نحو: زيد والحمير مقبلون.

وشدَّ ضُبَّعان في الضبع التي للمؤنث والضُبَّعان الذي للمذكر، والقياس ضُبَّعانان، ولعل ذلك لكون ضُبَّعان أخف منه، مع أن بعض العرب يقول للمذكر، أيضاً، ضُبُع.

والعلم المركب الذي بينى جزؤه الأوَّل للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً، كبعلبك، ومعديكرب، ثنى وجمع، نحو: البعلبكان والبعلبكون، لأن الجزأين ككلمة معربة، والتثنية والجمع للمعربات، وأما اللذان واللذان واللذان، وذان، وتان، وذين، وتين، فصيغ مستأنفة.

وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيويه، فالقياس أن

(١) بعد قوله: مقتوى في المخطوطات: «وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء، ولو ثبت لقليل في جمعه: مَقْتُونَ كأَعْلُونَ، لا مَقْتُونَ»، وإنما قلنا إلخ.

يقال: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسة عشر، وذَوُو خمسة عشر، وهذا كما يقال في الجُمْل المسمَّى بها: ذَوَا تَأْبَط شراً، وذَوُو تَأْبَط شراً، اتفاقاً، وذواتا شاب قرناها، وذوات شاب قرناها، لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع؛ وكذا يلزم أن يقال في المثني والمجموع على حده، المسمَّى بهما، إذا لم تجعل نونيهما معتقب الإعراب نحو: جاءني ذوا مسلمين، وذووا مسلمين لثلاثي مجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف. وشذ في الاثنين: الأثنانين^(١).

واضافة «ذو» ومتصرفاته ههنا، من إضافة المسمَّى إلى اسمه، كما في: ذات مرة.

والمبرد يجيز في نحو سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني؛ وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر، علماً.

وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعديكرب.

والعلم المركب تركيباً إضافياً، يثنى ويجمع منه المضاف، نحو: عبدا مناف، وعبدو مناف.

وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معاً كقولك: في أبو زيد: أبوا الزيدين، وآباء الزيدين؛ والاختصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً، أولى.

وأما جمع: ابن كذا، وذو كذا، علمين كانا أو، لا، فإن كانا لعاقل قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء كذا وأذواء كذا.

وإن لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو: ابن اللبون وبنت اللبون، وجمل ذو عشون^(٢) وناقاة ذات عشون، أو لم يأت لمؤنثه ذلك،

(١) الاثنانين: يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع، لأنه مثني، فإن أحبيت أن تجمعه قلت: اثنانين.

(٢) العشون: اللحية أو ما فضل منها بعد العارضين أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلاً، وشعيرات

طوال تحت حنك البعير (القاموس).

نحو: ابن عرس^(١)، وذى القعدة، جُمع على: بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس، وعلى ذوات كذا نحو: جمال ذوات عثانين وذوات القعدة، إلحاقاً لغير العقلاء فى الجمع، بالمؤنث، على ما يجىء.

وروى الأَخفش: بنو عرس، وبنو نعش، أيضاً، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال:

* إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا^(٢) * = ٧٢٢

كأنه جعله جمعاً لابن نعش وإن لم يستعمل.

(١) ابن عرس: دويبة أصله أسك جمعه: بنات عرس. (القاموس).

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستدل به على أن الأَخفش حكى: بنو عرس وبنو نعش اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كأنه جعلها جمعاً لابن نعش وإن لم يستعمل.

والشاهد للنايعة الجعدى، ديوانه/ ٤، من قصيدة مطلعها:

ومولى جفت عنه الموالى كأنما يرى وهو مطلى به القارُ أحرِبُ

وصدر البيت:

* شربتُ بها والديك يدعو صباحه *

وقبله:

وصهباءً لأتخفى القذى وهو دونه تُصَفَّقُ فى رَأْووقها ثم تَقُطَّبُ

وفى هامش الديوان: الصهباء: الخمر - دونه: قدامه - القذى: ما يقع فى الشراب من ذباب وغيره، والتصفيق = تحويل الشراب من إناء إلى إناء ممزوجاً ليصفو. الراووق: ناجود الشراب الذى يروق به فيصفى - والناجود = الباطية. تقطب = تمزج.

قال البغدادي: يقول: إن القذى إذا حصل فى أسفل الزجاج رآه الرأى فى الموضع الذى هو فيه لصفاتها، والخمر أقرب إلى الرأى من القذى، وهى فيما بين الرأى وبين القذى. يريد: أنها يرى ما وراءها لصفاتها.

وفى الشاهد: بنات نعش الكبرى سبعة كواكب، الواحد: ابن نعش لأن الكوكب مذكر فيذكر على تذكيره، وإذا قالوا: ثلاث أو أربع ذهبوا إلى البنت، ولهذا جاء فى الشعر: بنو نعش.

ويدعو صباحه: أى فى وقت صباحه، تصوبوا: دنوا من الأفق للغروب.

من شواهد: سبويه ١/ ٢٤٠، والمقتضب ٢/ ٢٢٤، ودلائل الإعجاز/ ٩٨، وابن يعيش ٥/ ١٠٥، والمغنى رقم/ ٦٨١.

[جمع المؤنث السالم]

(ص): «المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكوره جُمع بالواو والتون، فأن لم يكن له مذكر، فأن لا يكون مجرداً كحائض، وإلا جُمع مطلقاً».

(ش): «المؤنث^(١) أى الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حده بنحو: سلقاة^(٢)، لأن قوله قبل، وهو صحيح ومكسر، والصحيح لمذكر ومؤنث؛ بين أن المؤنث ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما، وعلى هذا، كان مستغنياً أيضاً ١٨٧/٢ فى حد المذكر عن قوله: ليدل على أن معه أكثر منه.

والأولى أن يقال: إنه من الحدِّ؛ وإنما جُلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر؛ وإنما خصَّت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عرَّض فيه: الجمعية، وتأنيث غير حقيقى؛ وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين^(٣) كما فى: رجال، وسكرى، والجمالة والضاربة.

قوله: «شرطه أن كان صفة.. إلى آخره»؛ ينظر إلى المؤنث، إما أن يكون صفة أو، لا، فإن لم يكن صفة، قال المصنف: جُمع مطلقاً، أى لا يشترط شرط، وهو قوله: «وإلا جمع مطلقاً» وليس بسديد، لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرّة، ونار وشمس وعقرب وعين، من الأسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع، كالسماوات، والكائنات، والشمالات فى الرياح، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقى، ولا ظاهر العلامة.

فلا يجمع، إذاً هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إلا علم المؤنث ظاهرة

(١) كلمة: «المؤنث» سقطت من ب ٣٨٧/٣.

(٢) سلقى على وزن فعلى كسلقى الرجل: إذا ألقاه على ظهره [جمع الهوامع ٢٩/٦].

(٣) فى المخطوطات: «وكل واحد من الحرفين يدلان على المعنيين».

كانت فيه العلامة، كعزّة وسَلْمَى وخنساء، أو مقدّرة، كهند، أو ذوات التأنيث الظاهرة، سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة، أو، لا، كغرفة، ومنه قولك: الإكرامات، والتخريجات والانطلاقات، ونحوها، لأن الواحد: إكرامة، وتخريجة بقاء الوحدة، لا: إكرام وتخريج؛ وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات، والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام.

أو ذو ألف التأنيث، إذا لم يسمّ به المذكر الحقيقي، كالبشرى والضراء، وإذا سمّي به المذكر الحقيقي جُمع بالواو والنون، كما مرّ ذكره.

أو ما يصحّ تكبيره وتأنيثه إذا لم يأت له مكسّر، ولم يجر جمعاً بالواو والنون، كالألفات والتاءات، إلى آخرها، وذلك لانسداد أبواب الجموع إلا هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً مطرداً - وإن لم يكن مؤنثاً - علم غير العاقل المصدر بإضافة «ابن» أو «ذو»، نحو: ابن عرس وابن مقرّض^(١)، وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالباً، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أحدهما: اسم جنس مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحمّامات وسرادقات؛ وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجات، لأن تكسيره مستكره كما يجيء.

وعند الفراء: هذا القسم أيضاً مطرد.

وأما إذا جاء له تكسير فإنه لا يجمع هذا الجمع، فلم يقولوا: جوالقات^(٢)، لقولهم: جواليق، وأما: بوانات^(٣)، مع ثبوت بون، فشاذ.

(٤) ابن مقرّض: نوع من الفئران، قتال للحمام، أخذ بخلوقها (أساس البلاغة).

(٢) «الجوالق» بكسر الجيم واللام ويضم وفتح اللام وكسرهما: وعاء، وجمعه: جوالق وجوالقات.

(٣) البوان بالكسر: عمود من أعمدة الخيمة والبيت، والجمع: بُون بالضم [من تعليقات الشريف].

وثانيهما: الجموع التي لا تكسر، نحو: رجالات، وصواحبات، وبيوتات، فلا يقال: أكلبات لقولهم أكالب.

وإن كان المؤنث صفة، فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث، أو، لا، فإن كانت فيه جمع بالألف والتاء، سواء كان صفة لمذكر حقيقي، كرجال رُبعات وعلّامات، أو، لا، كضاربات، وحُبليات ونُفساوات؛ إلا أن يكون فعلى فعْلان، أو فعلاء أفعال، فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء، حملاً على مذكريهما اللذين لم يجمعوا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز ابن كيسان، كما ذكرنا: حمرات وسكرانات، كما أجاز في المذكر أحمران وسكرانان.

فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً كقوله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة»؛ وكذا كل فعلاء، أو فعلى، سميت به غير المذكر / الحقيقي.

١٨٨ / ٢

وإن لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة، ولم تكن خماسية أصلية الحروف، لم يجمع بالألف والتاء، سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثه، حملاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون؛ أو لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومرضع، ومطفل^(١)؛ فرقاً بين ما جرد من التاء وبين ذى التاء، فإن ذى التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضربن، فألحق ذو التاء أيضاً علامة جمع المؤنث أى الألف والتاء.

وأما المجرد منه^(٢) فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجز مجراه في لحاق علامة جمعه المؤنث إياه بل جُمع جمع التفسير نحو: حوائض وحيض وطوالق، ومطافل.

(١) المطفل: الطيبة معها طفلها، وهي حديثة عهد بالتاج، وكذلك الناقة والجمع مفاضل ومطافل.

(٢) «منه» سقطت من ب ٣ / ٣٩٠.

وإن كانت صفة المؤنث المجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختلفت بالمؤنث، خماسية أصلية الحروف كالرجل أو المرأة: الصَّهْصَلِقُ^(١)، والمرأة الجحمرش^(٢)، جمعت بالألف والتاء لاستكراه تكسيرها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذي لا يعقل، سواء كان حقيقياً كالصافنات^(٣) للذكور من الخيل، وجمال سبَحَلات، أى ضخمات، وسبَطرات أى طوال على وجه الأرض [وكذا بنات اللبون^(٤)]، وجمال ذوات عثانين، فى ابن اللبون، وجمال ذو عثنون^(٥) أو غير حقيقى التذكير كالأيام الخاليات.

وكذا مصغر ما لا يعقل كجُمَيْلات وحميرَات وكتيَّات، لأن المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يجر على الموصوف؛ وإنما جمع المذكر فى الموضوعين جمع المؤنث لأنهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه.

وقوله: «شرطه إن كان صفة وله مذكر، فأن يكون...»، أى: فهو أن يكون، والضمير راجع إلى المبتدأ، الذى هو «شرطه» والجملة الشرطية مع الجزاء فى محل خبر المبتدأ.

ومعنى هذا الكلام: أن المؤنث إذا كان صفة، على ضربين:

إمّا أن يكون له مذكر، أو، لا، فإن لم يكن له مذكر فشرطه ألا يكون مجرداً عن التاء، كحائض.

(١) الصهصلق = المعجوز الصخابة.

(٢) الجحمرش: المعجوز الكبيرة.

(٣) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم؛ وقد أقام الرابعة على طرف الخافر.

(٤) ابن اللبون: ولد الناقة: إذا كان فى العام الثانى واستكمله، وإذا دخل فى الثالث، وهى ابنة لبون (القاموس).

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جُمع بالواو والنون، فخرج بهذا القيد فعلاء أفعال، وفعلاً فعلان، وجميع الأمثلة التي يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح؛ وثبيات شاذ^(١)، ووجهه أن فِعْلاً قياسه لحاق التاء في المؤنث، كسيِّدة وميِّتة؛ وخرج عنه، الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربةً ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوهما، ولايجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول في جمع بنت، وابنة: بنات، وهي جمع أصلهما^(٢)، لأن الأصل: بَنَوَة، كما أن بنون جمع أصل ابن: أى بَنُو، على حذف اللام نسياً في الجمعين. وكذا أخوات جمع أصل أخت، أى أَخَوَة بغير حذف اللام، وأخُون جمع أخ على حذف اللام نسياً.

والثلاثى المحذوف اللام المعوّض عنها التاء، على ثلاثة أضرب:

إمّا مفتوح الفاء، وردّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر، كهنوات وسنوات وضعوات^(٣)، فى: هنة وسنة وضعة، وذلك لخفة الفتحة، وجاء بحذف اللام أيضاً، كذوات وهنات.

وجاء منه مالم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأمة وشاة وشفة.

وإمّا مكسور الفاء، وترك الردّ فيه أكثر، كمئات^(٤) وورثات، لثقل الكسرة وقد جاء عضوات^(٥).

(١) يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب.

(٢) فى ب فقط ٣/٣٩١: «لأصلها».

(٣) فى هامش ط: الضعة: شجر: والأصل: ضعو. ونهاه عوض لأنه يجمع على ضعوات.

(٤) فى ط فقط: كليات بالتاء تحريف.

(٥) العضة: كل شجر يعظم وله شوك، ويجمع على عضاة كشفاة، فنقصانها الهاء. وقيل: نقصها

الواو، لأنها تجمع على عضوات [من تعليقات الشريف].

وإمّا مضموم الفاء، ولم يرد فيه الردّ، كثبات وظبات وكرات، لكون الضم أثقل الحركات.

وجاء في بعض اللغات فيما لم يُردّ فيه المحذوف: فتح التاء حالة النصب، قالوا: سمعت لغاتهم، وجاء في الشاذ: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتًا﴾^(١)، ولعلّ ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في: كرون، وثبون.

وقال أبو علي: بل هي تاء الواحد، والألف قبلها هي اللام المردودة، فمعنى سمعت لغاتهم: سمعت لغتهم، قال: وذلك لأن سيويه قال: إن تاء الجمع لا يفتح في موضع؛ وفيما قال نظر، إذ المعنى في: سمعت لغاتهم، وقوله: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتًا﴾: الجمع.

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام: استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء^(٢)؛ وكسرُها أشهر، فإمّا أن يقال: إنه مفرد، والألف للإلحاق بذرهم، أو يقال: إنه جمع فتحت تاؤه شاذاً، [فالعرق إذاً كاللبان، مذكر له جمع مُكسّر وهو العروق، جُمع بالألف والتاء مثله]^(٣).

[من أحكام المجموع بالألف والتاء]

ولنذكر شيئاً من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم الصرف، فنقول:

(١) النساء / ٧١، والقارئ بها مجهول، وليس لها إلا مصدر واحد وهو شرح الرضى. وفي البحر ٣ / ٢٩٠: ولم يقرأ «ثبات» فيما علمناه إلا بكسر التاء. ثم نقل عن الفراء: أن من العرب من ينصبها بالفتحة، وروى شاهداً على ذلك.

(٢) جمع عرقه، وهي الأصل. انظر هامش الخصائص.

وهو الخبر أن أبا عمرو سأل أبا خيرة [وهو أعرابي] عن قولهم: «استأصل الله عرقاتهم» فنصب أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات. أبا خيرة لان جلدك. انظر الحلقة المفقودة، في تاريخ النحو العربي للمحقق / ١٩١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

كل ما هو على وزن فَعْل وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو مقدرة كدعد، وجَفَنَة، فإن كان صفة كصَعْبَة أو مضاعفاً كمدَّة أو معتلَّ العين كبيضة وجوزة، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء.

وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه، كتمَّرات ودَعَدَات^(١).

والتزم في جمع لَجْبَة^(٢) لَجَبَات بفتح العين لأن في «لجبة» لفتين، فتح العين وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور.

وقيل: لما لزم التاء في لجبة، لكونها صفة للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجبة، إذا قال لبناها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة؛ وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياساً لا سماعاً.

وغلِبَ الفتح في جمع «رُبْعَة» لتجويز بعضهم فتح عين الواحد، وقيل: إنها كانت في الأصل اسماً ثم وصف به فلو حِظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلبية: نسوة كلبات بفتح العين^(٣).

ولا يقاس عليه غيره نحو: ضخمات، وصعبات، خلافاً لقطرب ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فَعَلَات للضرورة، قال ذو الرمة:

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقاً وَرَفُضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٤) = ٧٢٣

(١) في المخطوطات: كتمرات وجفئات.

(٢) في أساس البلاغة: عنزُ لَجْبَة، وِلَجْبَة، وِلَجْبَة بالحركات الثلاث وأعترَ لَجَابٌ، وقد لَجِبَتْ وِلَجِبَتْ لُجْوِيَّة، وهو تولية اللبن وذهابه.

(٣) في المخطوطات: «بفتح العين نظراً إلى عروض الصفة، ونذر في جمع كهلة: كهلات بفتح العين، ولا يقاس عليه غيره... إلخ.

(٤) هو الشاهد التسعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «رفُضَات» كان يستحق أن يفتح فاؤه، فسكن للضرورة، لأن «رفُضَات»: جمع رَفُضَة، وِفَعْلَة بفتح الفاء، وسكون العين إذا كان اسماً لاصفة كصَعْبَة يجب فتحها إذا جمعت بالألف والتاء و«رفُضَة» هنا اسم، لأنه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيء ولو كان مؤولاً بالوصف كرجل عدل لكان للتسكين وجه.

وجاء في المعتل اللام نحو: أخوات وجدّيات^(١): تسكين عينهما، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام.

ويجوز أيضاً في القياس أن يقال: نسوة كلبات، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول: صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة.

و«أهل»، في الأصل: اسم دخله معنى الوصف فقليل في جمعه: أهلون وأدخلوا التاء فيه فقالوا: أهلة، قال:

٧٢٤ = وأهلةٌ ودُّ قد تبرّيتُ ودَّهم وأبليتُهُم في الحمد جهدي ونائلي^(٢)

أى: وجماعة مستأهلة للودّ، قال:

٧٢٥ = فهم أهلاتٌ حولَ قيس بن عاصم إذا أدجوا يدعون بالليل كوثراً^(٣)

= والشاهد لذى الرمة، ديوانه / ٥٧٨.

من شواهد: المقتضب ١٩٢/٢، والمحتسب ٥٦/١، ٢٧١/٢، وابن يعيش ٢٨/٥ و«رفضات الهوى» كما نص البغدادي هو من قولهم: رفضت الإبل ترفض كضرب يضرب رفوفاً: إذا تبددت في المرعى حيث أحببت.

وفى رواية ابن يعيش: «أتت» ذكر بالتاء، وقد رفض هذه الرواية البغدادي حيث قال: إن في بعض نسخ الشرح أتت بالثناة على أنه من الإتيان، ولم أره في نسخ الديوان، وعندى منه، والله الحمد - أربع نسخ - وانظر هامش الأشباه والنظائر رقم ٤٣ بتحقيقي.

(١) في القاموس: «جدى» الجدوية كالرماية: القطعة المحشوة تحت السرج والرحل.

(٢) هو الشاهد الحادي والتسعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أهلاً» الوصف يؤنث بالتاء كما في البيت.

وقوله: وأهلة ود صفة لموصوف محذوف، أى جماعة مستأهلة للودّ أى مستحقة له.

والشاهد لأبى الطّمحان القينى: وهو شاعر إسلامى ومعناه: أى رب من هو أهل للذّ، وقد تعرّضت له، وبذلت له فى ذلك طاقتى من نائل والجمع أهلات وأهلات وأهلون وكذلك الأهالى، زادوا فيه الباء على غير قياس كما جمعوا ليلا على ليال ومعنى تبرّيت: تعرّضت له ولودّه.

من شواهد: المحتسب ٢١٧/١، واللسان: «أهل».

(٣) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جَمَعُ أهلة، جمع باعتبار اسميته، ولهذا فتح عينه، والشاهد من قصيدة للمُخَبِّلِ السعدى وقبلة.

ويقال: أهلات أيضاً بسكون الهاء اعتداداً بالوصف العارض.

وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات، وقال:

* أخو بيضات رائح متأوب^(١) *

وقرىء في الشواذ: ﴿ثلاث عورات﴾^(٢)./

٧٢٦=

١٩٠/٢

وإنما سكنت عين الصفة وفتحت عين الاسم فرقاً، وكانت الصفة بالسكون أليق، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف؛ وسكن المضاعف^(٣) والمعتل العين استثقلاً، أي فراراً من الثقل العارض بتحريك أول المثلين، وتحريك الواو والياء؛ فأن قيل^(٤): فلتقلبا ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

تخاطأني ريب الزمان لأكبراً
يحجون سبب الزبرقان المزعفراً

= ألم تعلمي يا أم عمرة أنني
وأشهد من عوف حلولاً كثيرة

فهم، أهلات . . . الخ .

وتخاطأني = تخطأني وفاتني .

من شواهد: سيبويه ١٩١/٢، وابن يعيش ٣٣/٥، والنسان: «أهل» وفي ط والمخطوطات :

* إذا أدجوا بالليل يدعون بالليل كوثراً *

(١) هو الشاهد ائثال والتسعون بعد الخمسمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن هذيلاً تفتح عين فعله الاسمى في اجمع بالألف والتاء كبيضات بفتحات: وعجز الشاهد:

* رفيق بمسح المنكين سبوح *

والشاهد على الرغم من شهرته ليس له قائل معروف .

والرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوب: الذي يسير نهاراً.

يصف ظليماً وهو ذكر النعام، شبه بن ناقته، فيقول: ناقتي في سرعة سيرها كالظليم له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته.

من شواهد: المحسب ٥٨/١، والخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٣٤٣/١، وابن يعيش ٣٠/٥، والشافية ١٣٢/٤، والعيني ٥١٧/٤، والهمع والدرر رقم ١٩، والتصريح ٢٩٩/٢، واللسان: بيض .

وانظر تفسير القرطبي ٣٠٥/١٢، والبحر المحيط ٤٤٩/٦ .

(٢) النور / ٥٨ : وهذه القراءة قرأ بها ابن عباس، وابن أبي إسحاق والأعمش: انظر البحر ٤٤٩/٦ .

(٣) في ط: «المضاف» بدل: «المضاعف» تحريف ظاهر .

(٤) في ط: «فإن قليل» تحريف واضح .

قلت: إن الحركة عارضة في الجمع، ولذلك لم تقلبهما^(١) هذيل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة.
وأما فُعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة، وكذا فُعل المؤنث كجمل.
فإن كانت مضاعفة، فالإسكان لازم مع الألف والتاء كغُدَات .
وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو، كسُورة، فلا يجوز الإتيان إجماعاً.
وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بخفة
الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة؛ لكن سيبويه، قال: لا تتحرك الواو في:
دُولات، والظاهر أنه أراد بالضم^(٢).

وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفة كحلوة فالإسكان لا غير.
وإن كانت اسماً فإن لم تكن اللام ياءً جاز في العين الإسكان والفتح والإتيان،
سواء كان اللام واوًا، كخطوات، أو، لا، كغرفات.
والإتيان ههنا أكثر منه في فعلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُنُق،
أكثر من نحو إِبِل.

وإن كانت اللام ياءً لم يجز الإتيان اتفاقاً للثقل.
وأما الفتح، فالمبرد نصٌّ على جوازه، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه.
وأما «أم»، فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات، وفي غيرهم: بالعكس،
والهاء زائدة بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمّتها، لكونه على وزن تفعّلت،
قال:

* أمّهتى خندفٌ وإلياس أبى^(٣) *

= ٧٢٧

(١) في ب ٣/ ٣٩٤ : تقلبهما، تحريف واضح.

(٢) يعني أن سيبويه أراد ألا تتحرك الواو بالضم.

(٣) هذا الشاهد أغفله البغدادي في هذا الموضوع، فلم يعلق عليه وهو رجز، استشهد به على رأى من =

ووزنها: فُعْلَةٌ فحذف اللام.

وأما فِعْلَةٌ بكسر الفاء وفعلٌ مؤنثاً كهند، فإن كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين نحو: قَدَّاتٌ^(١)، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إما أصلية، كبيعة، أو منقلبة كديمة، فلا يجوز فيه الإتيان إجماعاً، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل؛ وعيرَاتٌ في جميع عيرٍ شاذ عند غير هذيل.

وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات^(٢).

وإن كانت اسماً، فإن كانت اللام واواً امتنع الإتيان اتفاقاً للاستثقال، وجاز الفتح والإسكان على ما نص المبرد كرشوات^(٣). ومنع الأندلسي الفتح، وإن كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والإسكان^(٤) وأما الإتيان فمنعه سيبويه، لقلة

= يرى أن أصل أم: أمهة بدليل مجيئها هنا كذلك.
وبعده:

* عند تناديهم بهالٍ وهبٍ *

والشاهد لقصى بن كلاب.

وختنف: اسم ليلي بنت عمران، وهي امرأة إلياس بن مضر، وإنما سميت ختنف، لأن إلياس كان خرج في نجعة له، فنفرت إليه من أرنب، فخرج إليها عمرو فأدركها فسمى مدركة، وخرج عامر فتصيدها وطبخها فسمى طابخة، وانقمع عمير في الخباء فسمى قمعة، وخرجت أمهم تسرع، فقال لها إلياس: أين تخندين؟ فقالت: مازلت أختنف في أتركم، فلقبوا: مدركة، وطابخة، وقمعة وختنف والختنفة: ضربٌ من المشى. انظر الدرر الهوامع رقم ١٦، وانظر القصة أيضاً في اللسان: أخنف، وهال وهب: كلاهما زجر للخيل.

من شواهد الجمهرة ٢٦٧/٣، والشافية / ٣٠٤، والهمع والدرر رقم ٨٦، واللسان: «خنف».

(١) قَدَّاتٌ: واحدها: قَدَّةٌ، وهي سير يقدم من جلد غير مدبوغ (القاموس).

(٢) العِلج بالكسر: العير وحمار الوحش السمين القوى - والرغيف الغليظ الحرف، والرجل من كفار العجم، جمعه علوج وأعلاج وعِلجة.

(٣) كرشوات سقطت من ب ٣/٣٩٥.

(٤) في المخطوطات بعد: «والإسكان»: وفي الكسر خلاف.

باب فعل في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؟ وأجازه السيرافي لعروض الكسرة،
وقياساً على خطوات.

وإن صحت اللام نحو: كسرة جاز الإتياع، والفتح والإسكان.
والفراء يمنع ضم العين مطلقاً في المضمومة الفاء، وكسرها في المكسورة
الفاء، صحت العين أو، لا، إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات.



جمع التفسير

(ص): «جمع التفسير: ما تغيرَ بناء واحده، كرجال، وأفراس.
«و جمع القلة أفعل، وأفعال، وأفعلة، وفِعلَة، والصحيح، وما عدا ذلك جمع
كثرة».

(ش): لاشك أن جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده أيضاً بسبب
الزيادتين لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفاً، فالمفرد صار كلمة أخرى بذلك، كما أن
الثمانية مثلاً إذا ضُمَّتَ إليها الاثني عشر، ويكون المجموع الثاني غير
المجموع الأول، وهذا هو التغيير؛ فقد تغيرَ أيضاً في جمع السلامة بناء الواحد،
ولهذا قال في حدِّ الجمع: «بتغيير ما»، فدخل فيه جمع السلامة، وكذا الكلام في
الجمع بالألف والتاء، بل التغيير فيه أظهر، لأن علامات / التأنيث الثلاث تتغير ١٩١/٢
فيه، ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة.

فالأولى في حدِّ جمع السلامة أن يقال: هو الجمع الذي لم يغيرَ مفرده إلا
بالحاق آخره علامة الجمع.

و جمع التفسير: ما تغيرَ بغير ذلك.

وأما التغيير في نحو تميرات بفتح العين، وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها
وإتباعها، فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت
نحو تميرات ساكن العين . بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في
المجموع بالألف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءين فجميعها من باب جمع
السلامة باعتبار الأصل^(١).

قوله: «و جمع القلة أفعل.. إلى آخره» قالوا: مطلق الجمع على ضربين : قلة
وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدان داخلان، وبالكثير: ما فوق
العشرة.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قالوا: وجمع القلة من المكسر أربعة: أفعال، وأفعال، وأفعلة، وفَعلة، وزاد الفراء: فَعلة، كقولهم: هم أكلة رأس، أى قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد؛ وليس بشيء، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق فَعلة.

ونقل التبريزي: أن منها أفعلاء، كأصدقاء.

وجمع السلامة عندهم منها أيضاً استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد؛ وليس بشيء؛ إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنى، أيضاً؛ ولو ثبت ما نُقل أن النابغة قال لحسان، لما أنشده قوله:

٧٢٨ = لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما^(١)

قلّت جفانك وسيوفك، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة.

وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة^(٢).

والظاهر أنهما لطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما. واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة، بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت.

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسان لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة. وهذا طعن منه على هذه الحكاية. ثم استظهر أن جمعى السلامة لطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما.

والشاهد هو لحسان بن ثابت، ديوانه/ ٢٢٢.

من شواهد: سيويه ١٨١/٢، والمقتضب ١٨٦/٢، والخصائص ٢٠٦/٢، والمحتسب ١٨٧/١، وابن يعيش ١٠/٥، والأشباه والنظائر رقم ٤٢، والعينى ٥٢٧/٤، والأشمونى ١٢١/٤، وانظر القرطبي ٣١١/١٨.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «والكثرة» «بل الظاهر أن الاسم إن كان له جمع السلامة وجمع الكثرة، فالسلامة للقلة، فالجفان فى جمع الجفنة للكثرة، والجفنان للقلة. ولو لم يجيء إلا جمع السلامة فمشارك بين الأمرين».

واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا ببناء جمع القلة كأرجل في الرَّجُل^(١)، أو إلا جمع الكثرة، كرجال في رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه^(٢)، وما لا يجمع إلا جمعه، كأجادل^(٣) ومصانع، فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(٤)، مع وجود أقرء.



[المصدر في مجال التعريف]

(ص): «المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل».

(ش): يعنى بالحدث معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشى، أو لم يصدر، كالطول والقصر.

والجَرَى فى كلامهم يستعمل فى أشياء؛ يقال: هذا المصدر جار على هذا الفعل، أى أصل له، ومأخذٌ اشتق منه، فيقال فى: حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله، وفى نحو: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا﴾^(٥)، إن تبتلاً ليس بجارٍ على ناصبه.

ويقال: اسم الفاعل جار على المضارع، أى يوازنه فى الحركات والسكنات؛ ويقال: الصفة جارية^(٦) على شىء، أى ذلك الشىء: صاحبها، إمّا مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول؛ والأولى: صيانة الحدّ عن الألفاظ المبهمة^(٧)؛

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «فى الرَّجُل» وأذرع فى الذراع فهو إذا مشترك بين القلة والكثرة. وكذا

إن لم يأت للاسم إلا ببناء جمع الكثرة كرجال فى رجل» وكذا كل جمع تكسير إلخ.

(٢) فى المخطوطات: نحو جعافرة، وكذا إذا مالم يجمع إلا جمعه» إلخ.

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) البقرة/ ٢٢٨.

هذا ومن الملحوظات أن الرضى فى جمع التكرار اقتصر على الخطوط العامة له، إما التفصيل فى صيغه فقد اكتفى بما صنعه فى شرح الشافية.

(٥) المزمل/ ١٨.

(٦) فى المخطوطات: الصفة جارية على من هو له أى صاحبها إلخ.

(٧) فى المخطوطات «عن الألفاظ المشتركة، وخاصة إذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت إليه من

المعنى» ولو قال إلخ.

ولو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية، فإن الفعل مشتق منه عندهم، وعكس الكوفيون.

قال البصريون: سميَّ / مصدرًا لكونه موضعَ صدور الفعل. ١٩٢/٢

وقال الكوفيون: هو مفعَل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعداً حسناً أى قعوداً، والمصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل .

واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كعقدت قعوداً، والعامل قبل المعمول؛ وهو مغالطة^(١)، لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟؛ ويتنقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، و: يزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول.

وقال البصريون: كل فرع يؤخذ من أصل، ويصاغ منه، ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل، مع زيادة هى الغرض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل فى قولك: لزيد ضرب: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجهٍ أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيويوه: يسمَّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً فإذا انتصب بفعله سميَّ مفعولاً مطلقاً، كما مر فى بابه.

وقوله: «الجارى على الفعل»، احتراز من: العالمية والقادرية^(٢).



(١) فى المخطوطات: بعد قوله: وهو مغالطة: «إن أرادوا أن مرتبته وقت العمل أن يتلفظ به قبل المصدر فمسلّم، ولا ينفعهم، لأن النزاع فى كون الفعل مقدماً وضعاً على وضع المصدر مأخذاً له، لافى تقدمه عليه عند عمله فيه ويتنقض إلخ.

(٢) العالمية والقادرية: مصدران صناعيان.

[المصدر القياسي والسماعي]

(ص): «وهو من الثلاثى سماع، ومن غيره قياس، تقول: أخرج إخراجاً واستخرج استخراجاً».

(ش): ترتقى أبنية مصدر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين، فى الأغلب، كما يجىء فى التصريف، وأما فى غير الثلاثى، فىأتى قياساً، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على أفعال، فمصدره على إفعال، وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل، وكل ما ماضيه على فَعَلَّ فمصدره على فعَلَّة.

ويجوز، أيضاً، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضى ونزيد ألفاً قبل الآخر، فإن كان قبل الآخر فى الماضى متحركان، كسرت أولهما فقط، كما تقول فى أفعال: إفعال، وفى فعَلَّ: فعلال، وفى فعَلَى: فعلاء وفى فاعل: فيفعال وفى فعل: فعّال، وإن كان ثلاث متحركات، كسرت الأولين^(١)، كأنفعال وافتعال واستفعال، وافتعال وافتعال، إذ أصل ماضيها: انفعال، وافتعل واستفعل، وافتعلّ، وافتعلّ؛ وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل، بل ذلك لبيان كيفية مجىء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل.

والأشهر فى مصدر فعل، وفعللّ وفاعل، وتفعّل، خلاف القياس المذكور، وهو: تفعيل، وفعللة ومفعالة، وتفعّل، وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال، فهو مخفف القياسى، إذ أصله: قيتال؛ ولم يأت فى تفعّل وتفاعّل، [وما ألحق بتفعّل، من تفوعل وتفعيل، ونحوهما، إلا خلاف القياس، كالتفعّل والتفاعّل]^(٢).

وتجىء أحكام هذه المصادر فى شرح مقدمة التصريف^(٣)، إن شاء الله تعالى.

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «كسرت الأولين: تقول فى انفعال، واستفعال وافتعل وافتعلّ إذا أصله: افعال، وافتعال، إذ أصله: افعال، وتفعّل انفعال واستفعال وافتعال، وافتعال، وافتعال وتفعال» وليس ما ذكرت بناء... إلخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) مقدمة التصريف هى الشافية لأبى الحاجب التى شرحها الرضى وحققها الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفراف - محمد محى الدين عبد الحميد.

المصدر يعمل عمل فعله

(ص): «ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمّر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل. وتجاوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول وإعماله باللام قليل؛ فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل وإن كان بدلاً منه فوجهان».

(ش): قوله: «ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره».

اعلم أن معنى المصدر عَرَضٌ، لا بدَّ له في الوجود من محل يقوم به، وزمان، ومكان؛ ولبعض المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدى، ولبعضها/ من الآلة، كالضرب؛ لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده. ١٩٣/٢

ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معناه؛ ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على محالها، فنقول:

إذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة معنّاً، مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محلّه الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة أو مكانه، أو ما وقع عليه: صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب^(١) في: الضرب، أو بتغييرهما مع الحذف، كاستخراج في الاستخراج أو بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معنّاً، وتقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمى تلك الصيغة فعلاً مبنيّاً للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضى وجوب ذكر أحد لوازمه الأخر من الزمان المعين كالיום والليلة والصبح والظهر، والمساء ونحو ذلك، أو المكان أو ما وقع عليه أو الآلة أو غير ذلك.

(١) في ط فقط: «الضرب» بدل: كضرب.

وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره أهم من باقى لوازمه، فتسمى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها، مفعول مالم يسم فاعله.

فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمته الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الآخر الأهم عند المتكلم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، فى الأغلب، فجىء بما كان منها ذكره أهم، بعدها، وإنما قلت فى الأغلب، لأنه أمكن فى بعضها ذلك، كأضرب، ونضرب، ولكنه لما كان الأغلب: مالم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طرداً للباب فأضمر «أنا» بعد أضرب، و«نحن» بعد نضرب، بدلالة العطف عليهما فى: أضرب أنا وزيد.

وإنما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعنى المبنى الفاعل، وللمبنى لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبنى للفاعل أكثر استعمالاً من المبنى للمفعول؛ فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ، نحو: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها؛ ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمراً زيد، وسير يوم الجمعة فرسخان.

فظهر أن ما قيل: إن تقديم المفعول على الفاعل، وحده، أو على الفعل، يُفيد كونه أهم، ليس بشيء، بل المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده: التوسع فى الكلام فقط، وفائدة تقديمه على الفعل، إما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهِ فاعْبُد﴾^(١) أى من دون الأصنام.

أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعمراً
وبكرأً.

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهمّ صار كجزء الفعل؛ [اتصل به، أو
انفصل] (١) فثبت بهذا التطويل (٢) أن وضع الفعل على أن يكون [مصدره] (٣)
١٩٤ / ٢ مسنداً إلى شيء مذكور/ بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً
على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ.

وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مرّ، والمقتضى مرتبته
التقدم على مقتضاه؛ وكان حقّ الفعل: ألاّ يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاّ فيه،
لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات
التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب
الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً للعمل (٤) في المسند إليه وغيره.

وغيرُ الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً
عليه، وإن دلّ كل واحد منها أيضاً على المصدر، الذي بسببه كان الفعل يطلب
الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي، وطلبه
للمنصوب تابع للوضعي كما بينا.

وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي، بل هو عقلي، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه، لأن الواضع
نظر [في المصدر] (٥) إلى ما هيّة الحدث لا إلى مقام به، فلم يطلب، إذأ في نظره،
لا فاعلاً، ولا مفعولاً.

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) في المخطوطات: «بهذا كله» بدل: «بهذا التطويل».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في ب فقط ٤ / ٣ ٤٠٤ «فصار الفعل أصلاً في العمل في المسند إليه» صوابه من المخطوطات.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٣ ٤٠٤.

وكذا اسم الفاعل، فإن لفظه في نظره دال على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وُضع دالاً على المفعول.

فكان حق هذه الأشياء ألاّ تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهت الفعل فعملت عمله، ومثابته اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنى - كما مرّ في باب الإضافة - فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل، وشُرط فيهما نصب المفعول دون رفع الفاعل - كما مرّ في باب الإضافة - الحال والاستقبال، لتحصل المشابهة اللفظية أعني الموازنة: المشابهة المعنوية أيضاً، وألزم المسند إليه كالفعل.

وجوّز الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طلبه له كما ذكرنا: وضعي، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستتراً؛ ولما لم يكن المصدر مثابهاً له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول، لا لفظاً بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة^(١)، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلزم عمل الفعل^(٢)، ولا يلزم مجيء المسند إليه بعده، ولا جوّز الإضمار فيه، وأما اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر، فلما مرّ في باب الإضافة.

فإن قلت: فإذا كانت مثابته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقه ألاّ يعمل.

قلت: إلاّ أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعاً، أعنى الفعل، يتحرّك ذلك الوجد الكامن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنها المصدر، فطلب المصدر

(١) بعد قوله: «لا ضميمة في المخطوطات: بل يقع موقعه مع ضميمة الحرف المصدرى أعنى أن».

(٢) «لم يلزم عمل الفعل» جواب لما كما في هامش ض.

عقلاً، أقوى من طلبهما، وقد مرَّ شطر صالح من هذا، في باب الإضافة، فليرجع إليه.

وأيضاً، لو ألزم المصدر ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاق الفعل منه عبثاً، لأننا ذكرنا أن وضع الفعل، لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه.

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً^(١)، وذلك لأنه لا يصح، إذن، تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربة/ أو ضرباً شديداً: ضربت أن ضربت؛ وأما قولك: ضربته ضرب الأمير اللص، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف تقديره: ضرباً مثل ضرب الأمير اللص.

١٩٥/٢

وتقديرهم للمصدر بأن والفعل لا يتم إلا إذا كان بمعنى الحال، لأنَّ «أن» إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنه يبقى معها على معنى المضى، لكنهم قدروه بأن دون «ما» و«كى»، وإن كان في الحال أيضاً، نحو: ضربك الآن زيداً: شديداً، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً فيهما. ولتقديرهم له بأن والفعل، وهم بعضهم وظنَّ أنه لا يعمل حالاً، لتعذر تقديره، إذاً بأن.

قوله: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل، والحرف المصدرى موصول، ومعمول المصدر فى الحقيقة: معمول الفعل الذى هو صلة الحرف، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول - كما مرَّ فى باب الموصولات -.

(١) بعد قوله: «مفعولاً مطلقاً» زيادة فى المخطوطات هى: لا للتأكيد ولا للنوع، ولا للعدد، وذلك لأنه لا يصح إذا كان مفعولاً مطلقاً تقديره بـ«أن» والفعل، إذ ضربت ضرباً ليس بمعنى: ضربت أن ضربت إلخ.

قالوا وكذا لايجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، نحو: أعجبنى ضربك اليوم أمس زيداً، على أن أمس ظرف لأعجبنى، لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لايجوز، فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا﴾^(١)، بمعنى: صوموا أياماً.

وكذا لايجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إلا أن يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور، كما مر في المفعول معه؛ هذا ما قالوا.

وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾^(٣)، وفي نهج البلاغة: «وَقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبْوَتُهُ».

ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء: حكمه حكم ما أوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه؛ بلى لايتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله [والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٤)؛ فقوله «بنعمة ربك» متعلق بمعنى النفي أى: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلقه بمجنون، وكذا تقول: لم أقم لك لما سلّمت لأهينك بترك قيامي، فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام.

وكذا يعمل فيهما الضمير، كما في قوله:

(١) البقرة/ ١٨٣، ١٨٤.

(٢) النور/ ٢.

(٣) الصافات/ ١٠٢.

(٤) القلم/ ٢.

٧٢٩ = وما الحربُ إلا ما علمتمْ وذقتمْ وما هو عنها بالحديث المرجم^(١)

أى ما حديثي عنها؛ وكذا يجوز أن يكون العامل فى الظرف، أعنى يومئذ، فى قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾^(٢)؛ اسم الإشارة، لأن المراد به: النتر^(٣)؛ ويجوز، أيضاً، الفصل بينه وبين معموله بأجنى، على هذا، فلا يقدر الفعل لقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾^(٤)، وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه.

قوله: «ولا يضم فى»، يعنى كما يضم فى الصفة، وقد ذكرناه.

وقد علل المصنف ترك الإضمار فى المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فى المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى، وإلا التبست ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك / باعتبار مدلوله، لم يخل أن يؤتى فيه بعلامتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما، وهو مؤد إلى اللبس، ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه. وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة، فتثنية أحدهما وجمعه تثنية الآخر وجمعه.

١٩٦/٢

ولقائل أن يقول: يجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولايتنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الخمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى والضمير كما فى البيت، فإن قوله: «عنها» متعلق بهو، أى ما حديثي عنها. والشاهد من معلقة زهير المشهورة.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٤٥٦، وحاشية يس ٦٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٨٣/١٠.

(٢) المدثر/ ٩.

(٣) من قوله تعالى: «فإذا نقر فى الناقور» المدثر/ ٨.

(٤) البقرة/ ١٨٤.

قوله: «ولا يلزم ذكر الفاعل»، قد تقدم علته^(١)؛ قال المصنف: إنما ذلك، لأن التزامه كان يؤدي إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياساً على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. ولقائل أن يمنع القياس، لأداء القياس^(٢) إلى الإضمار الممتنع على زعمه، بخلاف الفعل وغيره.

قوله: «ويجوز إضافته إلى الفاعل»، وهو الأكثر، لأنه محله الذي يقوم به، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له؛ ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد^(٣). [وأيضاً: طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لأنه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق إلا الإضافة.

قالوا: والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل، وسيجيء الكلام فيه، في اسم الفاعل.

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المنون، كما قيل: بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن، كالجزم من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبهاً بالفعل^(٤).

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إماً بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل نحو: أعجبنى ضرب زيد الكريم، أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً، كقوله:

أمن رسم دارٍ مربعٍ ومصيفٍ لعينيك من ماء الشُّونِ وكيفُ^(٥)

٧٣٠ =

(١) في المخطوطات: «ولا يلزم ذكر الفاعل وذلك لما ذكرناه».

(٢) في المخطوطات: لأداء الإضمار فيه إلى ما هو يمتنع على زعمه».

(٣) في ظ بعد قوله: بلفظ واحد: «وليس أقوى أقسام المصدر المتون كما قيل، بل المضاف إلى الفاعل لما ذكرنا، ولكونه أخف للإضافة منه منوناً»، وإنما يضاف إلى المفعول إلى آخره.

(٤) وما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

أو بقرينة معنوية نحو: أعجبنى أكل الخبز.

ويجوز أن يؤوّل بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية، نحو أعجبنى أكل خبز، أى أن أكل خبزاً، فتجوز الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل، كما تجبىء للمجرور بتابع مرفوع، نحو يعجبنى أكل الخبز النقي؛ وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده، رفعاً ونصباً، نحو عجبت من ضرب اليوم زيداً عمراً.

قوله: «وإعماله باللام قليل»، إنما قلّ استعماله^(١) لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى، وليس كذا: اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول، لأنها موصولة داخلة على الفعل.

وأما اللام التى فى الصفة المشبهة، فلم تضعف بها، لأن عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يجبىء، لا لمشابهة الفعل.

قيل: ولم يأت فى القرآن شىء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً فى فاعل أو مفعول صريح؛ بلّى قد جاء معدّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٢).

ويجوز أن يقال: إن من ظلم فاعل المصدر، أى أن يجهر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصل.

= واستشهد به على أن رسم دار مصدر مضاف إلى مفعوله ومربيع فاعله.

ورسم: مصدر رسم المطر الدار أى ميزها رسماً بأن عفاها والشاهد للحطينة، وهو مطلع قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً يمدح بها سعيد بن العاصى بن أبى أحичة وأناه وهو وال بالمدينة. وانظر ديوانه الحطينة/ ٨١.

وفى الخزانة: من تعليلية متعلقة بوكيف، وهو مصدر: وكف البيت بالمطر، والعين بالدمع وكفاً من باب وعد ووكوفاً ووكيفاً: سال شيئاً فشيئاً والشئون: مجارى الدمع من الرأس إلى العين واحدها شأن.

من شواهد: ابن الشجرى ٣٥١/١، وابن يعيش ٦٢/٦.

(١) كلمة «استعماله» سقطت من ب ٤٠٩/٣.

(٢) فى ط والمخطوطات: حذف من الآية: «إلا من ظلم» والموقف يتطلبها «النساء»/ ١٤٨.

ويجوز أن يقال: إن التقدير أن يُجهرَ على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً.

ويجوز أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف أى إلا جهرَ من ظلم؛ وسيبويه والخليل جوزاً إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله:

٧٣١ = ضَعِيفَ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارِ يُرَاحِي الْأَجَلَ (١)

٧٣٢ = وقوله:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْنَى كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ / مِسْمَعاً (٢) ١٩٧/٢

فينبغي، على هذا، أن يجوز: عجبت من الضربك زيداً على أن الكاف مفعول والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسم في، وقال في قوله: أعداءه، أى: فى أعدائه، قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر، أى ضعيف النكايه أعداءه، فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه.

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه والخليل جوزاً إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً كما فى البيت. والشاهد قائله مجهول.

و«يخال»: يظن، و«يراحي»: يباعد، وفاعله ضمير الفرار، وفاعل «يخال» ضمير المهجو و«ضعيف» خبر مبتدأ محذوف، و«النكايه» مصدر نكيت فى العدو: إذا أثرت فيه.

من شواهد: سيبويه ٩٩/١، والمنصف ٧١/٣، والمقرب ١٣١/١، وشرح شذور الذهب / ٣٤٢، والتصريح ٦٣/٢، والهمع والدرر رقم ١٤٦٧، والأشمونى ٢٨٤/٢.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والشاهد من قصيدة لملك بن زغبة الباهلى.

وقوله: «لقد علمت أولى المغيرة» يعنى أولها: والمغيرة: الخيل، يريد مقدمة العسكر.

و«النكول»: الرجوع جنباً. قال ابن خلف: من ضم الكاف فى المضارع فتحها فى الماضى، ومن كسرهما فى الأول، فتحها فى الثانى.

من شواهد: سيبويه ٩٩/١، وابن يعيش ٦٤/٦، والعينى ١٤٠/٣، والهمع والدرر رقم ١٤٦٨، والأشمونى ١٠٠/٢، ٢٨٤.

قوله: «وإن كان مطلقاً»، أى: مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل^(١)؛ وإنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن مع الفعل، سواء كان الفعل ظاهراً، أو مضمراً جائز الإظهار. وأما إن كان واجب الإضمار، فيجىء الكلام عليه، وهو قوله: «وإن كان بدلاً منه فوجهان».

[اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة، إذ لو كان، لم يقدر الفعل قبله، كما مرّ في باب المفعول المطلق فلم ينتصب، بلّى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعل كما مرّ؛ وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدل منه لما لم يجز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظاً، كما لا يجمع بين البدل والمبدل]^(٢) منه؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً، فعند سيويه: الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل، نحو: ضربك زيدا، أى اضرب زيدا ضرباً فالمصدر عمل في المفعول. لكونه كالفعل، لا لتأويله بأن والفعل^(٣)؛ ودليل كونه كالفعل: امتناع استعمال الفعل معه، وذلك بإضافته إلى الفاعل، كما ذكرنا في المفعول المطلق.

(١) بعد قوله: «فالعمل للفعل» زيادة في المخطوطات، وهى:

«سواء كان الفعل ظاهراً أو مقدرًا جائز الإظهار، وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره ب أن والفعل، أو لأن إعمال المصدر لعدم أصله وهو الفعل، فإذا حصل فهو أولى بالعمل، كما أن التيمم لا يجوز مع وجود الماء» قوله وإن كان بدلاً فوجهان».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ وك.

(٣) بعد قوله: «لا تأويله بـ أن والفعل» زيادة في المخطوطات وهى: «قالوا: والدليل على قيامه مقامه استعمالك إياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه، وذلك بالإضافة إلى الفاعل نحو: ضربك زيدا، أو إلى المفعول نحو: عمرك الله على مذهب سيويه، وسبحان الله وضرب الرقاب إذ لا تقول: اضرب ضرب الرقاب».

والحق كما قال السيرافى: أن العامل وهو ذاك المقدر، ولولاه لم ينصب المصدر إذ المعمول لا بد له من عامل ظاهراً أو مقدرًا، ولو لم يضمّر الفعل بل كان المصدر قائماً مقامه حقيقة لكان اسم فعل كما ذكرنا فى أسماء الأفعال، بلّى لما قدر الفعل وجوباً كان كالمعدوم، فجاز إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله كما مرّ فى المفعول المطلق، فكان المصدر بدل منه.

فعلى هذا قول المصنف، وإن كان بدلاً منه فوجهان ليس بمرضى فى الظاهر بل الوجه أن يقال: إن كان الحذف لازماً فوجهان.

وقال السيرافى: بل العامل هو ذاك المقدر، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر، لأنه إما عامل لا بتقدير «أن» وهو المانع من تقديم المعمول؛ وإما غير عامل.

قال المصنف: وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً، كما فى: ضرباً زيداً، إذ يجوز: اضرب ضرباً زيداً، فالعمل للفعل لا للمصدر؛ والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً؛ فيه خلاف، هل هو العامل، أو الفعل هو العامل؟ والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه، كما ذكرنا.

والتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها من العمل.

ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المحل، إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر، كما مرّ فى باب الاستثناء، وتحمل التوابع على محل الجرور أيضاً خلافاً للجرمى، فى الصفة، قال: لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى، والعامل فيهما واحد.

قال ابن جعفر: هذه العلة موجودة فى التأكيد، وعطف البيان أيضاً، بخلاف البديل، فإنه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل فى الأول عنده، وكذا فى عطف النسق.

قال الأندلسى: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع الجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة بالمصدر، فإن جاء ما يوهم الحمل على المحل^(١) أضمر

= ومن قال ما هنا: إن العامل هو المصدر يجوز تقديم المفعول عليه كما يجوز من قال: العامل هو الفعل المقدر، وذلك لأن عمله إذاً ليس لكونه مقدراً بـ«أن» والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده، وجوز: «أيضاً عمله الضمير» قال المصنف وإن لم يكن حذف الفعل إلخ...

(١) فى ط: الحمل على الحمل «تحريف».

١٩٨/٢ له ناصب/ أو رافع^(١)، إما فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف.

[ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة. وهذا الذى ذكره سيبويه: هو الحق، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كونه إعراباً، والظاهر حركة بناء، كما فى: يا زيد الظريف، أو إذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مرّ^(٢)] فقوله:

* طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ^(٣) * = ٧٣٣

إنما ارتفع «المظلوم»^(٤) فيه لكونه فاعل «حقه»، أى غلبه المظلوم بالحق.

ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان:

أحدهما: ما دلَّ على معنى المصدر مزيداً فى أوله ميم، كالمقتل والمستخرج.

والثانى: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر.

كقوله:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا^(٥) = ٧٣٤

(١) فى ب : «اضمروا له ناصباً أو رافعاً».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائة فى الخزائنة؛ سبق ذكره رقم ١٢٩.

واستشهد به على أن المظلوم ارتفع بقوله: حقَّه أى غلبه المظلوم بالحق.

(٤) وبعده فى ظ: «المظلوم فى قوله:

* طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ*

عند المانع من الحمل على المحل مرتفع بـ«حقه» على أنه فعل أى غلبه بالحق المظلوم».

(٥) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزائنة.

واستشهد به على أن العطاء هنا بمعنى الإعطاء ولهذا عمل عمله.

والمفعول الثانى محذوف، أى بعد إعطائك المائة الرتاعا إياى.

و«رد» مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، أى: بعد ردك الموت عنى، للقطامى، ديوانه

. ٤١/

من شواهد: الخصائص ٢/٢٢١، وابن عقيل ٢/٢٣، وأوضح المسالك، رقم ٣٦٧ وشرح شذور

الذهب / ٤١٢، والأشباه والنظائر رقم ٢٧٩، والهمع والدرر رقم ٧٣٠، ١٤٧١، والأشمونى

. ٢٨٨/٢

: انظر تفسير القرطبى ٩/ ١٣٩.

أى إعطائك، والعطاء فى الأصل: اسم لما يُعطى.

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غور، أى غائر، وبمعنى اسم المفعول، كقوله:

۷۳۵= * دَارٌ لَسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(١) *

فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تشنيته وجمعه أيضاً؛ ويجوز أن يكونا محذوفى المضاف^(٢)، أى ماء ذو غور، ومن ذوات هواك؛ وفى التقدير الأول مبالغة، كأن ذا الحدث تجسّم من الحدث، لكمال اتصافه به.

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون فى الخزانة، سبق ذكره رقم ٨٧ - ٤٤٢.

واستشهد به على أن المصدر يجوز استعماله بمعنى اسم المفعول كما هو فإن «هوى» مصدر هويته من باب تَعَب: إذا أحببته وعلقت به - والمراد هنا اسم المفعول، أى من مَهْوَيْكَ. وقوله: «إذه» أصله إذ هي، فحذفت الياء ضرورة، وبقيت الهاء من هي.

(٢) فى المخطوطات: ويجوز أن يكون إما محذوفى المضاف أى من ذوات هواك، وماء ذو غوز، والأولى أن يقام مقام الصفة مبالغة كأنها تجسّمت من الحدث قالت:

* فإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ *

وتعليقى على الشاهد: هو للخنساء وانظرا الشاهد رقم ١٢٦٣ فى «الشواهد الشعرية فى تفسير القرطبي» والحاشية.

[اسم الفاعل وتنوع صيغته]

(ص): «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر».

(ش): قوله: «ما اشتق من فعل» أى مصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمى المصدر: فعلاً، وحدثاً، وحدثاناً.

والدليل على أنه لم يُرد بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السيرافى أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر: أن الضمير فى قوله: لمن قام به، راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث.

قوله: «لمن قام به»، الأولى أن يقول: لما قام به، وذلك لما ذكرناه، أن المجهول أمره يذكر بلفظة «ما»، ولعله قصد التغليب.

ويخرج بقوله: لمن قام به: اسم المفعول والآلة، والموضع، والزمان، ويدخل فيه: الصفة المشبهة؛ ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين، نحو: زيد مقابل عمرو، وأنا مقرب من فلان، ومبتعد عنه، ومجتمع معه، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول، لاتقوم بأحدهما معيناً دون الآخر.

قوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة، لأن وضعها على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث، ردت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول فى حَسَنَ: حاسن الآن أو غداً، قال تعالى فى «ضيق»^(١) لما قصد به الحدوث: ﴿وَصَاقِبْ بِهِ صَدْرُكَ﴾^(٢)؛ وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة.

ويخرج بهذا القيد أيضاً ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث،

(٢) هود / ١٢ .

(١) النحل / ١٢٧ - النمل / ٧٠ .

نحو: فرس ضامر وشازب، ومقور^(١). وعذره أن يقال: إن قصد الاستمرار فيها عارض، ووضعها على الحدوث كما فى قولك: الله عالم، وكائن أبداً، وزيد صائم النهار وقائم الليل.

قوله: «الثلاثى المجرد»، أى غير المزيد فيه نحو: أخرج واستخرج.

قال المصنف: وبه سمى أى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل الثلاثى، لكثرة الثلاثى فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: اسم المفعول ولا المستفعل.

وفيما قال نظر، لأنه ليس القصد بقولهم: اسم الفاعل: اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، ولا المستفعل، بل المراد: اسم ما فعل الشيء.

ولم يأت المفعول والمنفعل / والمتفعل بمعنى الذى فعلَ الشيء حتى يقال: اسم ١٩٩ / ٢ المفعول، بلى، لو قال: إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمتدحرج، والجاهل، والضامر، لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج والمستخرج، لكان شيئاً.

قوله: «ومن غير الثلاثى»، يشمل الثلاثى ذا الزيادة، والرباعى المجرد والملاحق بالرباعى ومتشعبه الرباعى، يكون الجميع بوزن مضارعه المبنى للفاعل، بميم بمضومة فى موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن فى المضارع مكسوراً: كمتدحرج ومتضارب.

وربما كسر ميم مفعول اتباعاً للعين، أو تضم عينه اتباعاً للميم، قالوا فى مُتْن: متْن، ومُتْن.

وربما استغنى عن مفعول بفاعل، نحو: أعشَبَ فهو عاشب، وأورس فهو

(١) فى هامش ط: «الشازب»: الضامر اليابس الأعضاء، وقد شزب الفرس شزوباً، ومكان شازب: أى

خشن.

والمقور من الخيل: الضامر.

وارس^(١)، وأيفع فهو يافع^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾^(٣)؛ على بعض التأويلات.

وقد استُغنى عن مَفْعَلٍ بكسر العين بِمَفْعَلٍ بفتحها فى نحو: أسهب فهو مُسَهَّبٌ وأحصن فهو مُحْصَنٌ، وألفج، أى أفلس، فهو ملفج.

قالوا: وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(٤) أى مدفوق، و ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(٥) أى مرضية، والأولى أن يكونا على النسب، كنبال وناشب، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لافعل له، كنبال، بل يجوز أيضاً كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ.

وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٦) أى آتياً، والأولى أنه من أتيت الأمر أى فعلت، فالمعنى: أنه كان وعده مفعولاً، كما فى الآية الأخرى.

[شروط عمل اسم الفاعل]

(ص) = ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة أو ما.

(١) فى هامش ط: أورش المكان: اصفر، وأورث الرمث: [نبات الحمض]. اصفر ورقه بعد الإدراك، فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس، ولا تقل: مورس، وهو من النوادر.

(٢) وفى هامش ط أيضاً: «أيفع الغلام» أى ارتفع فهو يافع، ولا يقال: موقع وهو من النوادر.

(٣) الحجر/ ٢٢. وفى هامش ط: «ألفح الفحل النَّاقَةُ، والريحُ السحاب ورياح لواقح، ولا يقال: ملاقح، وهو من النوادر.

وقد قيل: الأصل فيه: ملقحة، ولكنها لا تلحق إلا وهى فى نفسها لاقح كأن الرياح لقت بخير، فإذا أنشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك إليه.

(٤) من قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق/ ٦].

(٥) الحاقة/ ٢١: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.

(٦) مريم/ ٦١.

فإن كان للماضى وجبت الإضافة معنى خلافاً للكسائي، وإن كان معمول آخر بفعل مقدر نحو: زيد معطى عمرو درهماً أمس. فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس استوى الجميع».

(ش): إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل، كما ذكرنا فى باب الإضافة أنه لا يحتاج فى الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، لأنه إذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظاً، لأنه لا يوازنه مستمراً، وقد ذكرنا فى باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه.

قوله: «والاعتماد على صاحبه»، اعلم أن اسمى الفاعل والمفعول، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى، لا يجوز أن يعمل فى الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل، لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا على ما ذكرنا للذات^(١) المتصفة بالمصدر، إما قائماً بها كما فى اسم الفاعل، أو

(١) بعد قوله: «للذات» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«والذات المتصفة، بالفعل من حيث هى لا تقتضى فاعلاً ولا مفعولاً فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعى فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل. وذلك إما بكونه مسنداً أو بوقوعه بعدما هو بالفعل أولى.

فالأول: إذا تقدم شىء يسندان بمعملهما إليه، لأن الإسناد إلى الشىء من نوازم الفعل، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسندين فأما إن أردت إسنادهما إلى شىء قبل أن تجعلهما مع ذلك الشىء مسنديين إلى مبنى آخر نحو: ضارب الزيدان لم يظهر فيها معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر، بل ربما نوهم فيهما قبل مجيء ما أسند إليه أنهما مع تكبيرهما مسند إليهما. إذ هما اسمان، والاسم ظاهرة إذا ابتدء به أن يكون مسنداً إليه. فيتوقع ما يصحح الابتداء بهما من الوصف أو غيره قبل مجيء المسند، فأريد بالابتداء من أول الأمر أنهما مسندان، وذلك بالاعتماد على مسند إليه قبلهما.

فإن قلت: هذا الوهم لا يرتفع بتقدم مسند إليه قبلهما، إذ يجوز كونهما خيرين لما بعدهما، والجملة مسندة إلى المسند إليه المقدم.

قلت: يندفع هذا الوهم بأن الأصل فى الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتج فى الفعل إلى تقدم مسند إليه، لأنه لا يتطرق إليه مثل هذا الوهم فى نحو: يضرب الزيدان، لأنه لا يصلح لكونه مسنداً إليه، فمعنى الاعتماد يسانده إلى لفظ قبله تصير نسبه واقعاً موقعاً هو بالفعل أولى منه بالاسم ويعنى بصاحبه... إلخ.

واقعاً عليها، كما فى اسم المفعول، والذات التى حالها كذا، لانتقضى لا فاعلاً، ٢٠٠ / ٢ ولامفعولاً، فاشترط للعمل: إمّا تقويّهما بذكر / ما وضعاً محتاجين إليه، وهو ما يخصّصهما [وذلك لأنّهما وضعاً لذات مبهمّة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصّصهما] (١) كرجل ضارب أو مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمضرب والمضرب فإنها وضعت للذات المبهمّة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها (٢) قبل، وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفى الاستفهام والنفى.

ويعنى بصاحبه، المبتدأ إمّا فى الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو نى الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإن زيدا ذاهب غلاماً؛ والموصوف نحو: جاءنى رجل ضارب زيدا؛ وذا الحال نحو: جاءنى زيد ركباً جملاً.

قال المصنف: إنّما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه فى أصل الوضع وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل.

وقال ابن مالك (٣): وهو حال كونه خيراً للمبتدأ، أو حالاً أيضاً، معتمداً على الموصوف، لكنه مقدر، وفيه تكلف، ولا سيما فى الحال فإن مجيئها الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (٤) قليل، وهو الذى يسمّى بالحال الموطئة.

قوله: «أو الهمزة أو، ما»؛ هذا هو الثانى والأولى، كما قال الجزولى، حرف

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤١٦/٣.

(٢) فى ب / ٤١٦/٣: يعينها «بالياء تحريف».

(٣) فى ظ: «المالكي» بدل «ابن مالك».

(٤) يوسف / ٢.

الاستفهام أو حرف النفي، ليشمل نحو: هل ضارب الزيدان، ولا ضارب أخواك، ولا مضروب أبواك، ولا ضارباً زيداً، وإن قائم أبواك.

وقد يكون النفي غير ظاهر، بل هو مؤول به، نحو: إنما قائم الزيدان، أى: ما قائم إلا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً نحو: قائم الزيدان أم قاعدان^(١).

والأخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الأشياء المذكورة^(٢)، نحو: قائم الزيدان، كما مر في باب المبتدأ.

قوله: «وإن كان للماضى وجبت الإضافة معنى»، يعنى يجب أن يضاف إلى ما يجىء بعده مما يكون فى المعنى مفعولاً، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافته معنوية، هذا إن جاء بعده ذلك^(٣)، وإلا جاز ألا يضاف، نحو: هذا ضاربٌ أمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا ينصب إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: زيد ضاربٌ أمس بالسوط، لأنه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقاً.

وأجاز الكسائى أن يعمل بمعنى الماضى مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطى عمرو أمس درهماً، وطانُ زيد أمس كريماً، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾^(٤).

(١) بعده فى المخطوطات زيادة، وهى:

«وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفى النفى والاستفهام. لأنهما يانفعل، أولى كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير».

(٢) بعده فى المخطوطات زيادة وهى:

«فيجوز فى نحو: قائم زيد أن يكون: «زيد فاعلاً» كما يجوز أن يكون مبتدأ، فيجوز، قائم الزيدان، وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل، وقد تقدم فى باب المبتدأ كلام فى أحكام هذا الباب.

(٣) بعده فى المخطوطات: «وليس معناه أنه يجب إضافته فإنه يجوز: هذا ضارب أمس بلا إضافة، ويجوز أن يرفع فاعلاً ظاهراً كما يجوز رفع المضممر نحو: زيد ضارب أبوه - كما مر فى باب الإضافة» ولايجوز أن ينصب إلا الظرف إلخ.

(٤) الأنعام/ ٩٦.

قال السيرافي: إن الأجود ههنا أن يقال: إنما نصب اسمُ الفاعل، المفعولَ الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الأعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل، قال: ولا يجوز الأعمال من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دَوْره في الكلام.

وقال أبو علي، وجماعة معه: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال: معطى زيد، قيل: وما أعطى؟ قال: درهماً أى أعطاه درهماً؛ كقوله في الفاعل:

* لِيَكْ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ ^(١) * = ٧٣٦

فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى أعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ^(٢). قال الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانٌ زيدٍ أمس ٢٠١/٢ قائماً، للزوم حذف أحد مفعولي / ظان.

وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلاً، كما يجيء في أفعال القلوب.

ويُضعف مذهب السيرافي قولهم: هذا ضارب زيد أمس وعمراً، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب عمراً لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى.

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون. في الخزانة سبق ذكره رقم ٤٨.

واستدل به على أن قوله: «ضارع فاعل لفعل محذوف، أى ييكه ضارع.

(٢) بعده في المخطوطات: «وجواز قولك: هذا ضارب زيداً أمس عمراً نصب المعطوف بقوى مذهب أبى علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر إلى إعماله كما هو مذهب السيرافي، لأنه لا اضطرار إلى هنا إلى نصبه كما ادعى السيرافي في: معطى عمرو درهماً، لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى، فإن أردت حكاية الحال الماضية جاز إعمال اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ﴾ قال الأندلسي... الخ.

ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى: ﴿وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ﴾^(١) لأنه حكاية الحال الماضية.

قال الأندلسي: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك، كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكى الآن على ما تُلْفِظُ به كما في قوله: دعنا من تمرتان، بل المقصود بحكاية الحال: حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ.

قال جار الله ونعم ما قال: معنى حكاية الحال: أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلٍ﴾^(٢)؛ وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد، فأخذُ السيف فأقتله.

فإذا تقرر أنه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت أن إضافته معنوية، يتعرف إذا أضيف إلى المعرفة، نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، وأما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الإضافة.

قوله: «فإن دخل اللام استوى الجميع»، أي عمل الماضي والحال والاستقبال.

وقال أبو علي، في كتاب الشعر، والرماني: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيدا أمس: عمرو، ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضي^(٣)، ولعل ذلك لأن المجرد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة، بل هو فعل في صورة الاسم كما قد تكرر ذكره.

ونقل ابن الدهان ذلك أيضاً عن سيويه ولم يصرح سيويه بذلك، بل قال: الضارب زيدا، بمعنى ضرب، ويحتمل تفسيره بذلك أي أنه إذا عمل بمعنى الماضي

(١) الكهف/ ١٨ . (٢) البقرة/ ٩١ .

(٣) في ب ٣/ ٤٩١: «المعنى» مكان: «المضي» تحريف.

فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناها.

وجوزَّ المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال، واستدلوا بقوله:

٧٣٧ = فَبِتُّ وَالْهَمَّ تَغْشَانِي طَوَارِقَهُ من خوفِ رحلةِ بينِ الظَّاعِنِينَ غداً^(١)

ويحتمل انتصاب «غداً» برحلة، وبين، وبالظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحة الفعل^(٢).

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً، لكونه فى الحقيقة فعلاً. وقال الأَخْفَش، إنما نَصَبَ ذو اللام بمعنى الماضى^(٣) تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعول به، كما فى: زيد الحسن الوجه^(٤)؛ وضعف ما قال: ظاهر.

(١) هو الشاهد الموفى للستائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «غداً» يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة، وهى: رحلة - وبين - والظاعنين، فلا يتم ما ادعاه المبرد من جواز عمل اسم الفاعل الماضى مع أن الكلام فى اسم الفاعل الذى ينصب مفعولاً به لا ظرفاً.

قوله: «فبت والهم» بات هنا تامة، وكل من أدركه الليل فقد بات يبيت نام أو لم ينم، وجملة: تغشاني طوارقه خبر «الهم» والجملة فى محل نصب حال من التاء فى بت. و«الظاعنين» من ظعنَ بظعنُ ظعننا بفتح العين وسكونها: أى سار وذهب. والشاهد لجرير، ديوانه ١٢٥ من قصيدة يهجو بها الأخطل مطلعها.

حَى الْهَدْمَلَّةِ وَالْأَنْقَاءِ وَالْجُرْدَا وَالْمَنْزِلِ الْفَقْرِ مَا تَلْقَى بِهِ أَحَدَا

وفى هامش الديوان: الهدملة: رملة كثيرة الأشجار.

و«الأنقاء» الواحد: نقا: قطعة من الأرض محدودة، و«الجرد» الأرض لانبات فيها. هذا ورواية الشاهد فى الديوان:

باتت همومى تغشاها طوارقها من خوفِ روعةِ بينِ الظَّاعِنِينَ غداً

(٢) بعد قوله: «رائحة الفعل» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«ثم نقول: إنما جاز عمل ذى اللام بمعنى الماضى، لأنه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال، والاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مر فى الموصولات.

(٣) بعده فى المخطوطات: نحو: الضارب زيدا أمس».

(٤) بعد قوله: «الحسن الوجه» زيادة فى المخطوطات وهى:

«قال لأن الماضى لم يشبه الفعل، وليس بشيء، لأنه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يطلب المشابهة بل هو فعل».

ونُقِلَ عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده، بفعلٍ مقدر^(١)؛ وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصول، كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً.

واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام. نحو: أنا ضارب لزيد وأعجبنى ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل، كما يجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ تَعْبُرُونَ﴾^(٢)، وقولك: لزيد ضربت.

٢٠٢ / ٢

واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول.

وعمد ما كان من نحو: علم وعرف ودري وجهل، بالباء، لا غير، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً؛ كما يجيء.

[صيغ المبالغة]

(ص): وما وضع منه للمبالغة كضراب، وضروب، ومضراب، وعليم، وحذر مثله، والمثنى والمجموع مثله.

(ش): أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين: ثلاثة، وهذه الثلاثة مما حوِّك إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال:

فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مَقْدَمًا على الحرب خوَّاضاً إليها الكرائباً^(٣) = ٧٣٨

(١) بعده في المخطوطات: «نظراً إلى أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب، وإنما قال ذلك بناء على مذاهبه، وهو أن اللام ليس باسم موصول لما مرَّ في الموصولات».

(٢) يوسف / ٤٣ .

(٣) هو الشاهد الواحد بعد الستمئة - في الخزانة .

واستشهد به على أن «خوَّاضاً» صيغة مبالغة، حوِّك من اسم الفاعل الثلاثي وهو خائض، ألا تراه كيف نصب «الكرائب» بخوَّاض والكرائب: جمع كريبة، وهي الشدة من شدائد الدهر .

وفى كلامهم: أنه لمنحارٌ بوائكها، أى سمانها، وقال:

٧٣٩ = ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عدَموا زاداً فإنك عاقرٌ^(١)
وربما بُنى فعَّالٌ ومفعالٌ [وفَعُولٌ]^(٢)، من أفعل، نحو: حسَّاسٌ ودراكٌ، من أحسَّ وأدرك، وقال:

٧٤٠ = شَمُّ مهاوينَ أبدانَ الجزورِ مخا ميصِ العشيَّاتِ، لا خورٍ ولا قزمٍ^(٣)

= ويروى بدله «الكتائب» وهى الرواية فى ط والمخطوطات.

و«رَشَّحُوا»: فعل أمر من الترشيح، وهو التربية، ومنه، رَشَّحت المرأة ولدها: إذا درَّجته فى اللبن، ثم قيل: رَشَّح فلان لكذا توسعاً.

أى رشحوا به بترشيحكم إياى رجلاً كذا صفته، وأقام الصفة مقام الموصوف، و«رزام»: قبيلة، وهم المدعوون، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر: وفتحت مع المستغاث لكونه فى موقع الضمير.

والشاهد من أبيات تسعة لسعد بن ناشب المازنى.

انظر الحماسة بشرح المرزوقى / ٧٢.

وأول الأبيات التسعة:

سأغسل عنى العارَ بالسيف جالبا علىّ قضاءَ الله ما كان جالبا

ورواية الحماسة: الكتائب: جمع كتيبة، وهى رواية الرضى.

(١) هو الشاهد الثانى بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ضروباً» صيغة مبالغة اسم الفاعل، محوّل عن ضارب، ولهذا عمل عمله، و«سوق» نصب به على المفعولية.

والشاهد لأبى طالب عم النبى ﷺ رثى بها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عانكة بنت عبدالمطلب، انظر ديوانه/ ٨٨.

برواية: «إذا أرملوا» مكان: «إذا عدَموا» وفى هامش الديوان: أرملوا زاداً: أنفذوه، وأرمل القوم: نفذ زادهم، يتعدى ولا يتعدى.

من شواهد: سيويه ٥٧/١، وابن الشجرى ١٠٦/٢، وابن يعيش ٧٠/٦، وشرح شذور الذهب / ٣٤٩، والعينى ٥٣٩/٣، والهمع والدرر رقم ١٤٨٢، والتصريح ٦٨/٢، والأشمونى ٢٩٧/٢، وانظر تفسير القرطبى ٧٨/٤.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثالث بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مهاوين» جمع مهوان من أهان، وبناء مفعال من أفعل قليل نادر، والكثير من «فعل».

[جمع مهوان]^(١)، من أهان.

قال سيبويه: فاعل، إذا حوِّك إلى فعيل، أو فعل، عمل أيضاً وأنشد:

حتى شأها كليلٌ موهناً عملاً باتت طراباً وبات الليل لم يئم^(٢) = ٧٤١

= قال ابن يعيش: الأبدان: جمع بدنة، وهي الناقة المتخذة للنحر يريد أنهم يسمّون الإبل فينحرونها للأضياف، وعليه يقتضى أن يكون من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، مع أن لم يسمع جمع بدنة على أبدان وإنما ورد جمعها على بدنان وبدن بضمين، وإسكان الدال تخفيفاً. والصواب أنه جمع بدن، وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين وإنما أثر ذكره على غيره لإفادة زيادة وصفهم بالكرم. والإضافة حينئذ من إضافة البعض إلى الكل - والبدنة: ناقة أو بقرة أو بعير، ولاتقع على الشاة. و«الجزور» بفتح الجيم من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى والجمع جُزُر بضمين، وتجمع على جُزرات، ثم على جزار، ولفظ الجزور أنثى فيقال: رعت الجزور. و«مخاميص»: جمع مخماص، مبالغة «خميص» من خُمِص الشخص خُمصاً فهو خميص: إذا جاع. قال الأعمش: يريد أنهم يؤخّرون العشاء لأجل ضيف يطرق، فيطونهم خميصاً في عشايتهم لتأخر الطعام عنهم.

و«الخور» الضعفاء عند الشدة، و«الخور»: الضعف. و«رجل خوار»، ورمح خوار، وأرض خواره، والجمع: خُورٌ. و«القرم» بالتحريك: الدناءة والقماءة، ورجال الناس سفلتهم، يقال: رجل قزم، والذكر والأنثى والواحد والجمع فيه سواء، لأنه في الأصل مصدر. وفي رواية سيبويه، والمصادر النحوية الأخرى: ولا قزُم بضم القاف والزاي والميم، ورواه البغدادي: «ولا قزَم» بفتح القاف والزاي وكسر الميم. وفي الدرر البيت نسبة سيبويه للكميّ من غير إضافة. وقال ابن المستوفى: رواه سيبويه للكميّ ولم أره في ديوانه.

ونسبه ابن السّيرافي لتميم بن مُقبل، ونسبه العينى للكميّ بن معروف الأسدي. من شواهد: سيبويه ٥٩/١، وابن يعيش ٧٤/٦، والعيّنى ٥٦٩/٣ والهمع والدرر رقم ١٤٨٧.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) هو الشاهد الرابع بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه قال: إذا حوِّك فاعل إلى فعيل أو فعَل عمل أيضاً وأنشد هذا البيت قال التبريزى: أنشد سيبويه هذا البيت على إعمال فعيل، فإن كليلاً بمعنى: مُكلّ، وموهناً منصوب على أنه مفعول به.

فكليل: مبالغة «كال»، يعنى البرق، شآها، أى ساقها، والضمير للأتن. ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إن موهناً ظرف لشآها، لأن «كليل» لازم ولو كان لكليل، أيضاً، فلا استدلال فيه، لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل؛ واعتذر له بأن كليل بمعنى مُكَل، فـ «موهناً» مفعوله على المجاز، كما يقال: أتعبت يومك، ففعل إذاً مبالغة مُفَعَل.

قلت: لا استدلال بالمحتمل، ولا سيما إذا كان بعيداً. واستدل سيبويه على عمل فعل، بقوله:

حذرُ أموراً ما تُخاف، وآمنٌ ما ليس منجيه من الأقدار^(١) = ٧٤٢

= وقيل: كليل بمعنى: كال من كل يكَل فإنه لازم، وموهناً منصوب على الظرفية. وقوله: «شآها» أى شأى الإبل، أى ساقها، يقال: شاءنى الأمر وشأنى أى ساقنى. «وكليل» أى برق ضعيف، وإنما ضعفه لأنه ظهر من بعيد، و«الموهن بفتح الميم وكسر الهاء، قطعة من الليل» و«العَمَل»: الدائب المجتهد فى أمره. وقوله: «باتت طراباً» يعنى البقر الوحشية طراباً إلى السير إلى الموضع الذى فيه البرق. وبات البرق الليل أجمع لا يفتقر فعبر عن البرق بأنه لم ينم لآتصاله من أول الليل إلى آخره. من قصيدة طويلة لساعدة بن جوية يرثى فيها من أصيب يوم مَعِيظ، ومطلعها: ياليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم. من شواهد: سيبويه ٥٨/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٦/٣ وابن يعيش ٧٢/٦، والمقرب ١٢٨/١، والمغنى رقم / ٨٠٢. وحاشية يس ٦٨/٢، وشرح السكرى لديوان الهذليين / ١١٢٩. (١) هو الشاهد الخامس بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على عمل فعل بهذا الشاهد ونقل البغدادي عن ابن السيد أن الشاهد يحتمل أمرين: أحدهما: أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يضع الأمور فى غير موضعها، فبأمن من لا ينبغي أن يؤمن، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر. والوجه الثانى: وهو الأشبه عندى: أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بعواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير.

من شواهد: سيبويه ٥٨/١، والجمل للزجاجى / ٩٣ وابن الشجرى ١٠٧/٢، والعينى ٥٤٣/٣، والأشمونى ٢٩٨/٢. وانظر البحر ١٨/٧، والقرطبى ١٠١/١٣.

ومنعه غيره، وقال إن البيت مصنوع يروى عن اللاحقى: أن سيويه سألنى عن شاهد فى تعدى «فعل» فعملت له هذا البيت.

أما إذا لم يكن فعيل وفعل مما حوّل إليه اسم الفاعل، كظريف وكريم، وطَبِن^(١) وفَطِن، فلا خلاف فى أنهما لا ينصبان، إذ كلامنا فى أبنية المبالغة، لا فى الصفات المشبهة.

وقد جاء فعيل مبالغة مُفْعِل، كقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢)، على رأى، وقوله:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَاعَى السَّمِيعِ يُوْرُقْنَى وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ^(٣) = ٧ ٤ ٣

وأما الفعيل بمعنى المفاعل، كالجليس والحليف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً.

وعند الكوفيون، لا يعمل شىء من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب، فهو، عندهم، بفعل مقدّر.

(١) فى ط فقط: «طبن وفطن» وفى النسخ المخطوطة: طبن وترب. وفى أساس البلاغة: رجل طَبِن: أى عالم. وترب فلان بعدما أترب أى افتقر.

(٢) البقرة/ ١٠ وغيرها.

(٣) هو الشاهد السادس بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فعلاً قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأى.

قال البغدادي: «أمن ريحانه إلخ: الهمزة للاستفهام، و«من» لتعليل يتعلق بقوله: يورقنى. وريحانة: اسم أخت عمرو. والداعى مبتدأ بتقدير موصوف، والتقدير: الشوق الداعى. والسميع» صفة الداعى، وجملة يورقنى خبر المبتدأ، وجملة: «وأصحابى هجوع» حال من الباء. وهجوع: جمع هاجع، أى نائم كقعود جمع قاعد.

والشاهد لعمرو بن معد يكرب انظر ديوانه/ ١٢٨ من قصيدة عدتها اثنان وثلاثون بيتاً قالها يتشوق إلى أخته وكانت تحت الصمة فولدت له ذريرد بن الصمة والروايات مختلفة هل هى أخت عمرو أو امرأته؟ انظر الخزانة.

من شواهد: ابن السجري ١/ ٦٤، ٢/ ١٠٦، وانظر القرطبي ١٧/ ٣٥.

وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لجبر المبالغة في المعنى ذلك^(١) النقصان.

وأيضاً، فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال.

وقال ابن بابشاذ: لاتعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل؛ والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار.

ويعمل مثني المبالغة ومجموعها، صحيحاً كان أو مكسراً قال:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٢) = ٧٤٤

وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز، كما في اسم الفاعل؛ ومنعه الفراء [لضعفها، وهذا دليل على أن العمل لها عنده]^(٣).

قوله: «والمثنى والمجموع مثله»، أي يعملان عمل اسم الفاعل؛ أما المثنى

٢٠٣/٢ وجمعاً السلامة فظاهر^(٤)، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابهه الفعل.

(١) المراد: لجبر المبالغة ذلك النقصان في المعنى، - فذلك «مفعول: جبر».

(٢) هو الشاهد السابع بعد الستمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن مثنى المبالغة ومجموعها يعمل كما في الشاهد، فإنَّ ذَنبَهُمْ مفعول لَغُفِرَ وهو

جمع غفور مبالغة غافر وفُخْرٌ جمع فخور.

والشاهد لطرفة بن العبد، ديوانه/ ١٠١.

من شواهد: سيويه ٥٨/١، وابن يعيش ٧٥/٦، والعيني ٥٤٨/٣ والتصريح ٦٩/٢، والهمع والدرر

رقم ١٤٨٥، والأشموني ٢٩٩/٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في ط وب ٤٢٣/٣ - فظاهرة، تحريف.

وأما جمع المكسّر، فلكونه فرع الواحد، قال:

مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهِنَّ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ^(١) ٧٤٥=

★★★

(١) هو الشاهد الثامن بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «حُبُّكَ» مفعول لعواقد، وهو جمع عاقدة.

والشاهد من قصيدة لأبي كبير الهذلي، عدتها سبعة وأربعون بيتاً.

قال البيهقي: «ممن حملن به»: النون ضمير النساء، ولم يجر لهن ذكر. والضمير في «به» راجع إلى من، ولو ردّ على المعنى لقال: بهم.

وعواقد «بالتنوين» لأن الأصل في الأسماء عند البصريين الصرف والمنع لأسباب عارضة، وإذا اضطرب الشاعر ردّها إلى الأصل و«حُبُّكَ» بضممتين هو جمع: حباك، والحباك بالكسر: ما يشد به النطاق مثل التكة. والنطاق: شقة تلبسها المرأة، وتشد وسطها، ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجرّ على الأرض ليس له حجرة، والجمع: نطق والحجرة بالضم: موضع التكة، و«المهبل»: المثقل باللحم وقيل: المهبل: الذي يدعى عليه بالهبل فيقال: هبلته أمه: أي ثكلته.

من شواهد: سيويه ٥٦/١، والإنصاف / ٤٨٩، وابن يعيش ٧٤/٦، والمغنى رقم/ ١١٦٥،

والعيني ٥٥٨/٣، والأشمونى ٢٩٩/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي / ٨٥، والكامل ١٧٥/١.

[جواز حذف النون من اسم الفاعل المجموع]

(ص): ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً.

(ش): يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل: النصب كقوله:

٧٤٦ = الحافظو عورة العشيّة لا يأتيهم من ورأئهم نطف^(١)

وذلك لأن اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون، كما حذفت في الموصول في قوله:

٧٤٧ = أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك فككّا الأغلالا^(٢)

وقال:

٧٤٨ = وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٣)

وأما حذف النون مع الجر، فلإضافة.

ويشترط في عمل اسمى الفاعل، والمفعول: ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه^(٤) عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين، وتقدم ذكره رقم ٣٢٨.

واستشهد به على أن الأصل: الحافظون عورة العشيّة، فحذفت النون تخفيفاً: وهذا على رواية نصب عورة، وأما على رواية جرّها فالنون حذفت للإضافة. وفي ط: نطف بدل: وكف كما في المخطوطات والخزانة؛ يقال: ما به نطف: أى لطح بالعيب والفساد. والوكف: العيب، يقال: هذا الأمر وكف عليك، أى عيب.

(٢) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الأربعمئة، وسبق ذكره رقم ٤٩٥.

واستشهد به على أن أصله اللذان قتلا الملوك، فحذفت النون من الموصول تخفيفاً.

(٣) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الأربعمئة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٩٨.

واستشهد به على أن أصله: إن الذين حانت، فحذفت النون منه تخفيفاً.

(٤) بعد «يخرجانه» في المخطوطات: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل.

ولا يمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثني والمجموع. وجوز بعضهم إلخ.

والجمع. وجوزَّ بعضهم عمل المصغَّر والموصوف قياساً على المثني والمجموع، وليس بشيء، لما ذكرنا.

وأما قولهم: «أنا مرتحل فسويُّ فرسخاً» فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحة الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف، قال:

وكرَّارٌ خَلَفَ الْمُجْحَرِينَ جِوَادِهِ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا^(١) = ٧٤٩
أى: كرَّار جِوَادِهِ.

وقد شذ، أيضاً الفصل بالمفعول نحو: معطى الدرهم عمرو، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢).

فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمرو، فالمختار جرّ المعطوف حملاً على اللفظ.

(١) هو الشاهد التاسع بعد السمتانة في الخزانة.

واستشهد به على أن قد فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف. والأصل: وكرَّار جِوَادِهِ خَلَفَ الْمُجْحَرِينَ.

و«المجحرين»: اسم مفعول من أبحره، أى اجأه إلى أن دخل جحره فاجحرج: «ودون» بمعنى أمام وقدام. والحليل: الزوج والحليلة: الزوجة.

يقول: إذا فر الرجال عن نسائهم، وأسلموهن للعدو قاتل عنهنّ وحماهنّ. والشاهد للأخطل، ديوانه/ ٣٦١. من قصيدة مطلعها.

ألا طرقت أروى الرِّحَالِ وصحبتى
بأرض يناصى الخزن منها سهولها
و«يناصى»: يواصل، والخزن: ما غلظ من الأرض ورواية الديوان:

وكرَّارٌ خَلَفَ الْمَرْهَقِينَ جِوَادَهُ حَفَاطاً إِذَا لَمْ يَحْمِ أَنْثَى حَلِيلِهَا
وفى الديوان ضبطت كلمة: «جواده» بالنصب، وعلى ذلك فلا شاهد فيه.

وفى ب ٤٢٤/٣: ضبطت كلمة: «وكرَّار» بالجرّ.

من شواهد: سيويه ٩٠/١، ومعاني الفراء ٨١/٢.

(٢) الأنعام/ ١٣٧. وهى قراءة ابن عامر برقع «قتل» لأنه نائب فاعل: زَيْنُ الْمُنَى لِلْمَفْعُولِ وَنُصِبَ فِي

أَوْلَادِهِمْ وَجَرَّ شُرَكَائِهِمْ». انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٣٥٢.

والنصب جائز، لكن بإضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل، ولذلك ضعف.

ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً، ليوافق المفسر، إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمراً غداً.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف في أن النصب حملاً على المحل، أو بعامل مقدر، فإن كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيويه، فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر، أنشد سيويه:

٧٥٠ = هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربِّ أخا عَوْنِ بنِ مخراقٍ^(١)

[اسم المفعول من حيث التعريف والتصيغ والعمل]

(ص): «اسم المفعول: ما اشتق من فعل، لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب، ومن غيره على صيغة المضارع^(٢) بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج.

وأمره في العمل والاشتراط كأمر الفاعل، مثل: زيد معطى غلامه درهماً»

(ش): قوله: وقع عليه [يعنى وقع عليه]^(٣) أو جرى عليه أو جرى مجرى

(١) هو الشاعر العاشر بعد الستمئة في الخزائنة.

واستشهد به على أن سيويه أنشده بنصب عبد رب، ونصبه بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، ليوافق المقدر الظاهر.

والشاهد قائله مجهول. وقال ابن خلف: هو لجابر بن رألان.

وقيل لجرير، وقيل: لتأبط شراً، وقيل: إنه مصنوع.

من شواهد: سيويه ٨٧/١، والمقتضب ١٥١/٤، والعينى ٥٦٣/٣، والهمع والدرر رقم ١٦٧٣، والأشمونى ٣٠١/٢، والقرطبي ٢٥٩/١٥.

(٢) ظ: «الفاعل» بدل: «المضارع» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

الموقع^(١) عليه، ليدخل فيه نحو: أوجدت ضرباً، فهو موجود، وعلمت عدم خروجك فهو معلوم.

وسمى اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة، هو المصدر^(٢)، إذ المراد: المفعول به الضرب، أى أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر، لأن الجارَّ والمجرور، كان مفعول ما لم يسمَّ فاعله^(٣).

وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال: ضرب يضرب فهو مُضْرَبٌ، لكنهم لما أدهم حذف الهمزة فى باب أفعل ، إلى مفعل، قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيروا الثلاثى^(٤)، لما ثبت التغيير فى أخيه، وهو اسم الفاعل لأنه ، وإن كان فى مطلق الحركات/ والسكنات كمضارعه، لكن ٢٠٤/٢ ليس الزيادة فى موضع الزيادة^(٥) فى الفاعل، ولا الحركات فى أكثرها كحركاته [نحو ينصرُ فهو ناصر، ويحمد فهو حامد]^(٦).

(١) فى ط: «المرفوع» مكان: «الموقع»

(٢) فى المخطوطات بعد: «هو المصدر» زيادة وهى: «لأنه هو الذى يفعله الفاعل، وهذا الذى نحن فيه هو اسم المفعول به، أى الذى فعل به الفعل، أى أوقع عليه الفعل، يقال: فعلت الضرب أى أوقعته» عليه لكنه حذف إلخ .

(٣) فى المخطوطات بعد قوله «ما لم يسم فاعله زيادة، وهى: «فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه».

(٤) بعد قوله: «فغيروا الثلاثى» زيادة وهى:

«بزيادة الواو لأنه أخف لقلته حروفه، فلما أرادوا الواو فتحوا الميم لثلاثى يتوالى ضمتان، بعدهما، واو وهو مستقل فى القياس الكثير الاستعمال.

وأما نحو: عصفور ومغرود، ولممول فليس بقياسى ولا كثير، وأيضاً ثبت التغيير فيه، وهو الفاعل لأنه وإن كان مطلق فى الحركات إلخ.

(٥) فى المخطوطات بعد قوله «فى موضع الزيادة» زيادة وهى:

«فى موضع الزيادة فى المضارع كما فى اسم الفاعل من الرباعى وذى الزيادة، فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على فعله، لأن ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم الحرف الناشئ للإشباع كقوله: «أذنو فأظنور» فلا يعبأ به فاسم المفعول إذا يشابه المضارع المبني للمفعول لفظاً ومعنى» وصيغته من جميع الثلاثى... إلخ.

ومما يجدر ذكره أن هذه الزيادة مذكورة فى ط، ولكن الخلاف بين المخطوطات يرجع إلى التقديم والتأخير بين النسخ.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط.

وأما اسم الفاعل من أفعل، فهو كمضارعه فى موضع الزيادة وفى عين الحركات.

فغيره^(١) بزيادة الواو، ففتحوا الميم، لثلاثى ضمتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل، كمغرو^(٢) وملمول^(٣)، وعُصفور، فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير، كالجارى على الفعل، لأن ضمة الميم مقدرة، والواو فى حكم الحرف الناشئ من الأشباع^(٤) كقوله:

ادنو فأنظور^(٥)

= ٧٥١

وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول، ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل منه، إلا فى فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله، أعنى المضارع المبني للمفعول، وقد شذَّ: أضعفت الشيء فهو مضعوف، أى جعلته مضاعفاً.

قوله: «وأمره فى العمل والاشتراط كاسم الفاعل» يعنى أن حاله فى عمله عمل فعله، أى المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبني للفاعل، وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفى الاستفهام والنفى، كحال اسم الفاعل، فلا وجه لإعادته^(٦)، فلا

(١) الحديث عن اسم المفعول من الثلاثى.

(٢) فى هامش ط: «المغرو» ضرب من الكمأة.

(٣) فى هامش ط: «الملمول» الميل الذى يكتحل به.

(٤) فى ب فقط ٤٢٨/٣: «الأشباع» مكان «الإشباع» تحريف.

(٥) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة، وسبق ذكره رقم (١١)

والشاهد بتمامه

وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

(٦) فى المخطوطات: فلا وجه لإعادته نحو: زيد مُعطى غلامه درهماً.

وقد ذكرنا فى باب الإضافة أن عمله فى ما لم يُسم فاعله الرفع غير محتاج إلى شرط أحد الزمانين وليس فى كلام المتقدمين إلخ.

يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان كما تبين في باب الإضافة ، وليس في كلام المتقدمين، ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول ، لكن المتأخرين كأبي على ومن بعده، صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل .

ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدى مطلقاً، فإن كان متعدياً إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد، نحو: ضربت زيدا فهو مضروب .

وإذا تعدى إلى اثنين ليسا بمبتدأ وخبر، فهو يطلق على كل واحد منها، نحو: أعطيت زيدا درهماً، فكل واحد من: زيد، والدرهم، معطى، وكذا نحو: أقرأت زيدا الكتاب .

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً، فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة أعنى مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، فالمعلوم في قولك: علمت زيدا قائماً : قيام زيد .

وكذا في قولك: جعلت زيدا غنياً، المفعول: غنى زيد . ويصح أن يقال للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقاً، بل بقيد الخبر، فيقال في علمت زيدا قائماً^(١) : زيد معلوم على صفة القيام، وفي جعلت زيدا غنياً: زيد مجعول على صفة الغنى .

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن مضمون الثاني والثالث، أعنى مصدر الثالث مضافاً إلى الثاني، ففى قولك أعلمتك زيدا منطلقاً: المخاطب معلّم، وانطلاق زيد، أيضاً معلّم .

فثبت بهذا التقرير أن المفعول به إما أن يكون واحداً، أو اثنين أولهما غير ثانيهما^(٢) فضربت زيدا، متعد إلى واحد ، وكذا علمت زيدا قائماً في الحقيقة، وأعطيت زيدا درهماً متعد إلى مفعولين أولهما غير الثاني .

(١) في ط : « قائماً قائماً » بتكرير الكلمة، تحريف .

(٢) في ط : « بانبيهما » مكان « ثانيهما » تحريف .

وكذا : أعلمتك زيداً منطلقاً في الحقيقة، لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معاً، وسموا الأول مفعولاً أول، والثاني مفعولاً ثانياً، وفي نحو: أعلمتك زيداً فاضلاً: سموهما ثانياً وثالثاً.

وإنما نصبوهما معاً لأن ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معاً، لا مضمون أحدهما.

[وإن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعدَّ بحرف جرٍّ، لم يجز ببناء اسم المفعول منه كما لم يجز ببناء الفعل^(١)] المبني للمفعول منه، إذ المسند لا بد له من المسند إليه، فلا يقال: المذهوب، كما لا يقال: ذهب، وإن تعدى إلى / المجرور، جاز ببناء اسم المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسيرٌ إليه، وعدلت عن طريق فهو معدول عنه.

٢٠٥ / ٢

وكذا في متعدِّ حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر، نحو رميت عن القوس، فهي مرمى عنها، والمرمى هو السهم^(٢).

ومنهم قولهم: اسم المفعول، أى اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يطلق عليه إلا مع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخاً، فالיום مسيرٌ فيه، وكذا الفرسخ.

وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضربٍ شديد، إن الضرب الشديد مضروب.

ثم إن اسم المفعول، إن أضيف إلى ما هو مفعوله، سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله^(٣)، كمؤدب الخدام، أو لا نحو: زيد معطى درهم غلامه، أى: معطى درهماً غلامه، بإضافته غير حقيقية، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يضاف إلى معموله بإضافته حقيقية، سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: زيد مضروب عمرو، أو، لا، كقولنا: الحسين رضى الله عنه قتيل الطف^(٤)، أخزى الله قاتليه.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ظ : سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله أو لا، بإضافته لفظية، فالأول كمؤدب الخدام، والثاني : كمعطى درهم غلامه لأنه مضاف إلى معموله إلخ.

(٤) الطف : موضع من أرض كربلاء التى استشهد بها الحسين رضى الله عنه.

[الصفة المشبهة]

(ص): «الصفة المشبهة: ما اشتقَّ من فعلٍ لازم لمن قام به على معنى الثبوت»

(ش): قوله: «من فعل»، أى مصدر.

قوله: «لازم» يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعدّين.

قوله: «لمن قام به». يخرج اسم المفعول اللازم المعدّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة .

قوله: «على معنى الثبوت» أى الاستمرار واللزوم، يخرج اسم الفاعل اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر، وشازب^(١)، وطالق، وإن كان بمعنى بمعنى الثبوت، لأنه فى الأصل للحدوث. وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث^(٢).

والذى أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان، ليست أيضاً، موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» فى الوضع إلا ذو حُسْن سواء كان فى بعض الأزمنة أو فى جميع الأزمنة، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين^(٣)، فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن،

(١) يقال : فرس شازب وخيل مشزب، وقد شزبت شزوباً وهو الضمير واليُس. ورجل شاحب

شازب: شديد النحافة انظر «اساس البلاغة»: «شزب».

(٢) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «على الحدوث» زيادة وهى:

«فإلحاق الأعمّ الأغلب بالتأويل أولى»

(٣) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «على أحد القيدين» زيادة وهى: «كما كان فى اسم الفاعل، وهو

غلبة استعماله للحدوث، ومن ثم تحوّل الصفة المشبهة عند قصد الحدوث إليه، فجعلها حقيقة، =

لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوتها، فلا بد من وقوعه في زمان كان^(١) الظاهر ثبوتها في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسناً فقيحاً أو: سيصير حسناً، أو: هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً^(٢).

[صيغها، وعملها]

(ص): «وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل، على حسب السماع كحسن وصعب وتعمل عمل فعلها».

(ش): صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول، وينجى في مقدمة التصريف إن شاء الله تعالى.

وقد جاءت من الألوان، والعيوب الظاهرة قياسية، كأسود وأبيض، وأدعج^(٣) وأعور، على وزن أفعل.

وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال، والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشايبته الفعل لفظاً ومعنى كما مر، لأنها شابته اسم الفاعل^(٤)، لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافاً

= في أحدهما تحكم، والأصل أن تقول: هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدتين، وهو الانصاف بالحسن مطلقاً، لكن لما كان، وضعها على الإطلاق ولم يكن بعض الأزمنة». الخ.

(١) كان الظاهر الخ جواب لما السابق.

(٢) في بعض المخطوطات بعد قوله: «ليس وضعياً» زيادة، وهي «على ما ذكرنا بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً هو الذي غره حتى قال: «مشتق لمن قام به على معنى الثبوت».

(٣) في هامش ط: «الدعج»: الدعج: شدة سواد العين مع سعتها.

(٤) في بعض المخطوطات بعد قوله: لأنها شابته اسم الفاعل «زيادة وهي: «لأن اسم الفاعل ما قام به المصدر، فهو بمعنى ذو مضافاً إلى مصدره، فضارب بمعنى: ذو ضرب، وجالس بمعنى: ذو جلوس، كما أن الصفة المشبهة كذلك، فمعنى حسن: ذو حسن، لا فرق بينهما من جهة المعنى إلا بشيء =

إلى مصدره. فحسن بمعنى: ذو حُسن، كما أن اسم الفاعل، ومنه أعنى حاسناً، كذلك: محل للحدث المشتق هو منه/ فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما ٢٠٦/٢ إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعاً، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا. وقيل عملت لمشابتها اسم الفاعل بكونها صفة^(١)، تثنى وتجمع وتؤنث، كما أن اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث.

ومن ثمَّ لم يعمل أفعال التفضيل، لأن أصل استعماله أن يكون معه «من» وما دام معه «من» لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، ولم يقصدوا أن تثنيتها وجمعها وتأنيتها كثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيته سواء، لأنه لا يطرد ذلك في الألوان والعيوب، لأنك لا تقول^(٢): أبيضون، وأبيضة، [كما تقول ضاربون وضاربة]^(٣)، مع عمل أفعال فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة.

فإن قيل: المشابهة التي ذكرتها أنت، حاصلة في أفعال التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، نحو: طاولته فطلَّته فأنا طائل، أي ذو طول، أي ذو غلبة عليه، بالطول، فأطول منك، بمعنى طائل المبني من باب المغالبة إلا في معنى الحدوث، كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة.

قلت: أولُّ ما يقال: إن باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يُبنى منه أفعال التفضيل، ثم إن الذي ورد منه، ليس بمعنى أفعال التفضيل إذ لو كان لوجب جواز تعدى الأفعال، إلى المفعول بنفسه أو باللام، كاسم الفاعل من

= واحد، وهو أن وضع اسم الفاعل على أنه متصف بمصدره على وجه الحدوث، ووضع الصفة على أنها متصفة بمصدره على الإطلاق كما ذكرنا» وقيل: إنها عملت لأجل مشابقتها اسم الفاعل إلخ.

(١) كلمة «صفة» سقطت من ب ٤٣٣/٣.

(٢) في بعض المخطوطات: لأنك لا تقول: أبيض - أبيضان - أبيضون - أبيضة - أبيضتان - أبيضات.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ

باب المغالبة، لأنه جميعه متعدّد، فكان ينبغي أن يجوز: أنا أطولُ القوم، أو أنا (١) أطول للقوم، كما تقول: أنا طائلُ القوم، وأنا طائلُ للقوم، نحو: أنا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ لزيد.

ولا يتعدى أفعال التفضيل إلى مفعوله [المغلوب] (٢) إلا بمن الابتدائية، بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المبالغة، فليس معنى أطول من القوم: ذو طول أو ذو غلبة، بالطول، بل معناه: آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته إياهم فيه، ومخالفة تعديّه لتعدّي اسم الفاعل من المبالغة دليل مبيّنة معناه لمعناه.

وقال المصنف: لم يعمل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، إنما كانت تعمل، لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل، وليس لأفعال التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه.

فإن قيل: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مرّ.

قوله: «وتعمل عمل فعلها» يعنى من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاث، لأنها موضوعة على معنى الإطلاق (٣)، وأما الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة (٤)، فلا بد منه، لما قلنا في اسم الفاعل، بل هو فيها أولى لضعفها.

[تقسيم مسائل الصفة المشبهة وأحكامها]

(ص): «وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام، ومجرّدة، ومعمولها مضاقاً أو باللام أو مجرداً عنهما (٥) فهذه ستة، والمعمول في كل واحد منها: مرفوع

(١) كلمة «أنا» سقطت من ب ٤٣٣/٣.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في بعض النسخ المخطوطة: «لأنها موضوعة على معنى الإطلاق فكيف يشترط فيها الزمان؟»

(٤) مرّت بالتفصيل في باب الإضافة.

(٥) في ب فقط ٤٣٤/٣ «عنها» مكان: «عنهما».

ومنصوب، ومجرور، صارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه، بالمفعول فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة، والجر على الإضافة، وتفصيلها: حسن وجهه، ثلاثة، وكذلك: حسن الوجه حسن وجه، الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه، اثنان منهما ممتنعان: الحسن وجهه، والحسن وجه، واختلف فى: حسن وجهه، والبواقي: ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما فيه ضميران: حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضمير فيها، فهى كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدّين، مثل الصفة فى ذلك.

(ش): اعلم أن الصفة المشبهة إما أن تكون باللام أو مجردة عنها، وهذه قسمة حاصرة، وإنما لم يقسمها/ بحسب إعرابها فى نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب ٢٠٧ / ٢ الصفات، وقد تقدم ذلك فى باب النعت، والكلام ههنا فى عملها، لا فى إيرادها فى نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إما أن يكون مضافاً، أو مع اللام، أو مجرداً عنها، وهذه، أيضاً، قسمة حاصرة، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول فى كل واحد من هذه الأقسام الستة إما مرفوع أو منصوب أو مجرور صارت ثمانية عشرة، لأن الستة صارت مضروبة فى الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل: حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه، حسن الوجه، كذلك، حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام، وكذلك: الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه.

اثنان من هذه المسائل الثمانى عشرة ممتنعان باتفاق: إحداهما: الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه [وكذا إذا كان المعمول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام أخيه^(١)، وذلك لأنها لم تُفدِ الإضافة فيها خفةً، والمطلوب من

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام.

وإما بحذف التنوين من الصفة، كحسن وجهه.

وإما بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باق لم يحذف.

وأما في المثني والمجموع، نحو: الحسن وجهيهما والحسن وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكن على قبح كما في حسن وجهه، على ما يجيء من الخلاف.

والثانية من الممتنعين: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرّد عن اللام، والضمير نحو: الحسن وجه [أو وجه غلام]^(١).

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه» لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف^(٢)، لكنها فرع الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضدها هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها مختلف فيها، وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه، فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها، على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) في ب فقط ٤٣٦/٣: «التخفيف» بدل: «التعريف».

السعة، وليس استقباحتها لأجل اجتماع الضميرين، فإنَّ ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقبحة كما في: رجل ضاربٌ أباه، بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف فتقتضى الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعنى حذف التنوين ولا يُتعرَّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير^(١) مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة.

والذي أجازها بلا قبح، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين.

ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشيء/ إلى نفسه، ٢٠٨/٢ فإن أراد به أنه أضيف حسن^(٢) إلى وجهه، وهو هو في المعنى، فذلك إنما منعه من منع في الإضافة المحضة^(٣).

وكان ينبغي على ما قال ألا تضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة مع أنا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

وإن أراد أنه أضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى راجع إلى صاحب^(٤) «حسن» فكأنك أضفت «حسناً» إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز، فليس بشيء، لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضاً، وقد قيل فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره، ونحو ذلك.

(١) في بعض المخطوطات بعد قوله: «وهو حذف الضمير» زيادة وهي: «فالاستقباح لأجل أنه لم يحذف الضمير في «وجهه» مع أنه حصل من الضمير المستكن في الصفة ما يشترط في الصفة المشتقة من عائذ إلى الموصوف» والذي أجازها بلا قبح إلخ.

(٢) في ط: «الحسن» مكان: «حسن».

(٣) في بعض المخطوطات: «في الإضافة المحضة، لا اللفظية».

(٤) في بعض المخطوطات: «موصوف» بدل: «صاحب».

وأشُد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ:

٧٥٢ = أقامت على ربيهما جارتا صفاً كُميتا الأعالي جَونتا مُصطلاهما^(١)

وقال المبرد: بل الضمير في «مصطلاهما» للأعالي، إذ هو جمع في معنى المثني، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلا أُعَلِّيا، وإنما جُمعا بما حولهما كقوله:

٧٥٣ = *روانفُ أَلَيْتِكَ وتُستطارا*^(٢)

فالألف في تستطارا، راجع إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين، فكأنه قال: جونتنا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلا ضمير واحد وهو المستكن في: جونتنا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيحُ فعله، أي فعل الغلام.

ويعنى بمصطلى الأعالي ما تحت الأعالي وهو الموضوع الذي أصابه الدخان أكثر، فأصل الحجر أبيض، وأعلاه كُميت، وما بينهما جَون، أي أسود؛

وما ذهب إليه المبرد تكلف، والظاهر مع سيبويه

ومن المسائل المذكورة مسألتان أخريان قبيحتان عند النحاة، استحسنتهما المصنف^(٣)، وهما الحسن وجهه، وحسن وجهه بنصب الممول فيهما، ووجه استقباحهما: أن النصب في ممول الصفة المشبهة، إذا كان معرفة إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، ليرز في صورة المفعول فلا تستقبح الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة^(٤) الصفة إلى مرفوعها قبيحة في الظاهر، لأن الصفة

(١) هو الشاهد الموفى الثلاثمائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣١.

(٢) هو الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٩٤ وهو عجزو وصدده:

* متى ما تلقنى فردين ترجفُ *

والروانف: جمع رانفة، وهي طرف الألية، فالأليتان لهما رانفتان، وإنما قال: روانف باعتبار ما حول كل رانفة، فتكون الألف في تستطارا ضمير الروانف، لأنها بمعنى رانفتين.

(٣) في بعض المخطوطات «استحسنتهما المصنف، وهما اللتان اجتمع في كل مهما ضميران.

(٤) في ط: «لأن الإضافة الصفة» تحريف.

الرافعة للظاهر، هي المرفوع بها في المعنى، كما في قولك: زيد ضارب غلامه عمراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصل لغير المحضة، فجعلوا المرفوع في صورة المفعول، لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى، ألا ترى أن الضارب، غير عمرو، في المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنصبُ معمول الصفة، إذن، لأجل توطئة الجر، فلما كان: الحسن وجهه بالجر متمناً، كان القياس امتناع نصبه أيضاً، وكما لم يجر حسن وجهه بالجر إلا في الشعر، كان القياس امتناع: حسن وجهه بالنصب أيضاً، إلا في الشعر، إذ هو تمهيد للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جوزوهما على قبح في السعة، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً سواء جازت الإضافة أو لا غاية الظهور، فيتبين في المجرور أنه كان قبله منصوباً قال:

أُنْعَتَهَا، إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كُومَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا^(١). = ٧٥٤

ثم اعلم أن أصل هذه المسائل كلها مسألتان: الحسن وجهه، وحسن وجهه، برفع المعمول فيهما، فهما حستان كثيرتا الاستعمال وإنما كانتا أصلين، لأن الوجه فاعل في المعنى فالأصل ارتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها فلا بد من الضمير / ٣٠٩ / ٢ في متعلق الصفة، إذ ليس في الصفة^(٢)؛ ثم لكل واحدة منهما فرعان حسان في

(١) هو الشاهد الحادي عشر بعد الستمائة في الخزانة، واستشهد به على أن «وادقة» صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها، و«سراتها» منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة. والضمير في «أنعتها» للإبل، ونعات: جمع ناعت.

و«كوم الذرى» منصوب على المدح، وكوم الذرى: جمع كوما. وهي العظيمة السنم، و«الذرى» جمع ذروة بكسرها، وهي أعلى السنم ووادقة منصوب أيضاً من ودق إذا دنا، لأنها إذا سمت دنت إلى الأرض من سمتها، يقال: بعير وديق السرة، أي سميتها ووادقة: صفة مشبهة، لأنه أريد به ثبات معناه ودوامه و سراتها: جمع سرّة، وهي موضع ما تقطعه القابلة من الولد. وهذا الرجز نسبة ابن الأعرابي لبعض الأسديين يصف إبلا ونسبه العيني لعمير بن لحا بالحاء المهملة التميمي

من شواهد: ابن يعيش ٨٣/٦، ٨٨، والمقرب ١٤٠/١، والعيني ٥٨٣/٣، والأشموني ١١/٣.

(٢) لأن الصفة ليس فيها ضمير، ولذلك فإن الضمير يكون في متعلقها.

القياس كثيرا الاستعمال: الحسن وجهاً وحسنٌ وجهاً على التمييز، والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الإضافة.

أما حُسْنُ انتصاب الممولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصبت «وجهاً» على التمييز، ليحصل له الحُسْنُ إجمالاً وتفصيلاً ويكون أيضاً أوقع في النفس للإبهام أولاً، ثم التفسير ثانياً كما مرَّ في باب التمييز، في نحو: تصبَّب زيد عرقاً، فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة، والمبالغة المعنوية.

وأما حُسْنُ انجرار الوجه مع اللام فيه، فلأنَّ في: حسن الوجه، تخفيين^(١): أحدهما في الصفة والآخر في معمولها.

وفى: الحسن الوجه تخفيفاً واحداً في الممول^(٢) وفيهما معاً تعريف الوجه باللام التي هي أخف من الضمير مراعاة لأصله في التعريف وهذه فائدة لفظية.

وأما من حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسير، وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز كما في الأولين، والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولك: هند حسنة الوجه، والزيدان حسناً الوجهين، والزيدون حسنو الوجوه، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلا وفيها ضمائر مستترة، إلا في الندرة نحو: قام رجل قاعدون غلماناه.

وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبَّب بعد إسنادها إلى السبب، لكونها في

(١) في بعض المخطوطات: بعد قوله: «تخفيين»: حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها، واستتاره فيها».

(٢) في بعض المخطوطات بعد قوله: «في الممول»: «وهو حذف الضمير، ولأن» فيهما معاً.

للفظ جارية على المسبب خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفة المذكورة، كما في زيد حَسَنَ الوجه، فإنه (١) حَسُنَ بحُسن وجهه، أو، لا، نحو: زيد غليظ الشفتين أى قبيح.

فإن لم تجر في اللفظ على المسبب، نحو: زيد وجهه حَسَنَ، أو جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته، لم يجر استكنان الضمير فيها، فيقبح: زيد أسودُ فرسِ غلام الأخ، وزيد أبيض الثور، وزيد أصفر غلاماً، لأنه لا معنى للجميع إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور (٢).

فيقبح أن يُجعل صفةً سببه كصفة نفسه فيضمَر فيها ضمير نفسه، إذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل: أليس تدل الصفة في نحو: زيد أبيض ثوره، على صفة له في ذاته، وهي كونه صاحب ثور كذا؟.

قلت: معنى كونه صاحبه، مفهوم من كون الثور سبباً لزيد، لا من صفة السبب، إنما حَسُنَ: جَبَانَ الكلب، لأنه كناية عن كرمه، أى هو كريم.

قال:

الْحَزَنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً (٣)

٧٥٥=

فعليك العبرة بما ذكرت

(١) في بعض المخطوطات: «فإنه يتصف بالحسن الحسن وجهه، أو كانت غيرها نحو: زيد أبيض للحية أى شيخ: وكثيراً الإخوان أى متقوئهم، فيحسن إذاً أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه، فيستجن ضميره في صفة سببه كما يستجن في صفة نفسه، فيخرج السبب إذاً عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو إلى الجر، لأن الصفة لا ترفع فاعلين، ولم يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضمير لتلا يلتبس بالفاعل، فإن لم تجر في اللفظ على صاحب سبب نحو: زيد وجهه حسن أو جرت عليه، لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو: زيد أحمر ثوره لم يجر استتار ضمير ذى السبب فيها، فيقبح: زيد أسود فرس غلام الأخ وزيد أبيض الثور، وزيد أحمر غلاماً».

(٢) بعد قوله: «في الوصف المذكور» في بعض المخطوطات «ولا تدل صفة سببه على صفة نفسه فكيف يضمَر في صفة سببه ضمير نفسه؟

=

(٣) هو الشاهد الثاني عشر بعد الستمائة في الخزانة.

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن، وهي حسن وجه بالجر^(١)، إذ كل ما ذكرنا في: حسن الوجه، حاصل فيه^(٢) إلا مطابقة المعمول لأصله في التعريف، أعنى: وجهه،

وأربع مسائل قبيحة قبحاً لا ينتهى إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي:

الحسن وجهٌ، وحسنٌ وجهٌ. والحسنُ الوجهُ، وحسن الوجهُ برفع المعمول^(٣) في جميعها، والأوليان أقبح من الآخرين، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف. ووجه قبح الأربع: خلُو الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح أى وجهٌ منه، والوجه منه؛ وقال أبو على: الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستجن^(٤) في الصفة، قاله في / قوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمْ

٢١٠ / ٢

الْأَبْوَابُ﴾^(٥)؛ وهذا غسل الدم بالدم^(٦)، لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب.

= وهذا الرجز كناية عن البخل كما أن جبان الكلب كناية عن الكرم وأنشده سيبويه على أن نصب «باباً» و«كلباً» على حد الحسن وجهاً والبيت من رجز لرؤية بن العجاج، انظر ديوانه / ١٥، وقبله.

فذاك وخمٌ لايبالى السبأ.

وذكر البغدادي أن «الوخم»: الثقيل.

يقول: ذاك من الرجال وخمٌ ثقيل، لا يرتاح لفعل المكارم، ولا يهش للجود، ولا يبالي أن يُسبَّ، ويرى المال أحب إليه من عرضه، و«الحزن» بفتح الحاء، وسكون الزاي: صفة مشبهة، وهو خلاف السهل وكذلك العقور صفة مشبهة. والكلب العقور: هوكل كلب يعقر من الأسد والفهد، والنمر والذئب، والجمع: عقرٌ مثل رسول ورسل و«باباً» و«كلباً» تمييزان وصف رؤية رجلاً بشدة الحجاب، ومنع الضيف، فجعل بابه حزناً وثيقاً لا يستطيع فتحه، وكلبه عقوراً لمن حلّ بفنائها طالباً لمعروفه. من شواهد: سيبويه ١ / ١٣٠.

(١) في بعض المخطوطات بعد قوله: بالجر: «إذ فيه كل ما ذكرنا في حسن الوجه إلا مطابقة» إلخ.

(٢) في ب فقط: ٤٤٠ / ٣ «فيها» مكان: «فيه».

(٣) في بعض المخطوطات: الوجه «بدل» المعمول.

(٤) في ب فقط ٤٤٠ / ٣ «المستنكن» مكان: سالمستنكن» وكلاهما متقاربان في المعنى.

(٥) ص / ٥٠. (٦) في حاشية ب ٤٤٠ / ٣: هو شبه بقولهم: وقع فيما فر منه.

وقال الكوفيون: اللام في «الوجه» بدل من الضمير كما في قوله:

٧٥٦=

* لحافى لحاف الضيف والبُرد برده *^(١)

فالوجه، باق على الفاعلية كما كان في الأصل؛

وقد تقدم أن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيح عند البصريين.

ومسألتان فيهما وجه حسن، لكن قلَّ استعمالهما، لاستنكار في الظاهر؛ وهما:
الحسن الوجهَ وحسن الوجه^(٢)، بنصب الوجه، فيهما.

أما وجهُ حسنهما فلكون النصب توطئة للجبر وهو حسن، كما مر، وأما استنكار ظاهرهما فنصب ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز، كما مر في بابه.

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين، جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين، وهى: الحسن وجهه وحسن وجهه، بنصب وجهه فيهما، وحسن وجهه، بجراً وجهه، كما مر.

ومسألتان باطلتان اتفاقاً: الحسن وجهه، الحسن وجه^(٣)، بجراً المعمول فيهما كما تقدم، والمجموع ثمانى عشرة مسألة.

ولنا أن نعلل استقبح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة، بعلة واحدة،

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٣٢٣ واستشهد به على أن اللام في قوله: و«البرد» بدل من المضير والتقدير: ويردى برده.
وعجز الشاهد:

ولم يلهنى عنه غزال مقنَع

(٢) «وحسن الوجه» سقط من ط.

(٣) في ط: «الحسن وجهه» بدل: الحسن وجه.

فنقول: لما استكنَّ ضمير المسبَّب في صفة السبب، لما ذكرنا من الأمرين، أعني جريها على المسبب، واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالصفة، وذلك لمجيئه بعد الفاعل، أي الضمير المستجنّ، فنصب تشبيهاً بالمفعول في نحو: الضارب زيداً، أو جُرباً لإضافة لزوال المانع من الإضافة إلى السبب^(١)، لأن المانع منها إنما كان رفعه، كما ذكرنا، فلما استتر ضمير المسبب في الصفة، استقبح مجيئه في السبب أيضاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه في السبب ليتبين كونه سبباً، وإضمار الضمير في الصفة دالٌّ على أنه السبب، لأنك لم تضمه فيها إلا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم، فأغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب، فلو أتى به فيه كان قبيحاً؛ وليس اسم الفاعل في نحو: زيد ضارب غلامه كذا^(٢)، لأن الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سبب سببه على صفة نفسه؛ وانضم هذا القبح في: أحسن وجهه بجر المعمول^(٣)، إلى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية، فتأكد امتناعه.

قوله: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين.

وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع.

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع؛ والأولى التفصيل؛

قوله: «ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما فيه ضميران حسن»؛ قد ذكرنا ما عليه.

قوله: ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها»، لما كان معرفة الحسن والأحسن

(١) في بعض المخطوطات: «إلى السبب، لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الشيء إلى نفسه فلما استجن ضمير ذى السبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب أيضاً.

(٢) في بعض المخطوطات: «كذلك».

(٣) في بعض المخطوطات: «بجر الوجه».

والقبيح، عنده، على ما ذكرنا، مبنية على الضمير مهدّ قاعدة يتبين بها الضمير، والضميران، والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إما أن يكون في الصفة أو في معمولها، فإن كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه، نحو: وجهه أو: الوجه منه؛ وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه، فإن رفعت ظاهراً، فهي كالفاعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند إفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفاً باللام حكمه إذا كان مضافاً إلى المرفّ بها^(١) أو إلى / المضاف إليه بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، ٢١١/٢ وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبي الغلام، وكذا لو زدت.

[وكذا حكم المعمول المضاف إلى المضمّر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمّر، وهلمّ جراً؛ نحو: مررت برجل حسن وجهه، وحسن وجه غلامه، وحسن وجه أبي غلامه؛ وكذا لو زدت]^(٢).

وكذا إن كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً إليه، كقوله:

رحيب قطاب الجيب منها^(٣)
= ٧٥٧

وبرجل حسن وجه يصونه؛ وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ؛ فحكم نحو مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبي غلام، وكذا لو زدت.

(١) في بعض المخطوطات بعد قوله: «بها»: أو مضافاً إلى المضاف إليه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو شاهد الحادى بعد الثلاثمائة من باب الاضافة، وسبق ذكره رقم ٣٣٢ ونمامه:

*... رفيقة بجس الندامى بضّة المتجرد *

والرواية الصحيحة تنوين «رحيب» ورفع «قطاب» على الفاعلية وضمير «منها» لقينة في بيت قبله. و«الرحيب»: الواسع، و«قطاب الجيب»: مجتمعه حيث قضب أى جمع وهو مخرج الرأس من الثوب. و«الرفيقة»: اللينة، و«الجس»: اللمس. و«بضّة»: ناعمة. «المتجرد» حيث ينجرد من بدنها، أى يعرى من الثوب وهو الأطراف. وخصه بالذكر مبالغة في نعومتها، لأنه إذا كان ما تصيبه الريح والشمس والبرد من اليدين والرجلين بضاً ناعماً كان المستتر بالثياب أشد بضاضة ونعومة.

قوله: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدّيين... إلى آخره»؛ يعني باسم المفعول غير المتعدى: اسم المفعول من الفعل المتعدى إلى واحد فقط، كمضروب الغلام، واسم المفعول من الفعل المتعدى إلى اثنين: هو المتعدى إلى واحد، نحو: زيد معطى غلامه درهماً، ومن المتعدى إلى ثلاثة هو المتعدى إلى اثنين، نحو: زيد معلّم أخوه عمراً كريماً.

تقول فى اسم الفاعل اللازم، زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفى اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام ومؤدّب الخدام، سواء كانا بمعنى الماضى أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه، لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مرّ فى باب الإضافة، فإذا جاز فى معمولهما الرفع، جاز النصب والجر، أيضاً لأنهما فرعا، كما مرّ، فيجىء فى كل واحد منهما الثمانى عشرة مسألة وكذا إنما يجوز انتقال الضمير إليها من المعلوم، ثم نصب المعلوم أو جرّه، إذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف بانصاف مرفوعهما بمضمونهما، كما قلنا فى الصفة المشبهة سواء، فلا يجوز: زيد قائمٌ أباً. ولا قائم ابن العم بجر المعلوم، ولا مضروب مملوك أخ، ولا مشروب ماء الأخ هذا؛ وأما إذا كانا متعدّيين، نحو: زيد ضارب غلامه عمراً^(١) ومعطى أخوه درهماً، أو معطى عمرو^(٢) ثوبه، فإن حذفت المفعول، لم يجر نصب الفاعل وجرّه اتفاقاً، لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فأمن^(٢) التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول لم يمتنع عند أبى على نصب الفاعل أو جره إجراءً له مجرى: حسن الوجه. ومنعه غيره.

وقد يجرى بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة، نحو: فلان شمس الوجه، أى حسن الوجه، فتجىء فيه المسائل المذكورة، وهو قليل.

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «زيد ضارب غلامه عمراً»: «أو ضارب عمرو غلامه».

(٢) فى ب فقط ٤٤٤/٣: «فإن آمن».

قيل: لا تعمل الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول، بل تعمل في السببي^(١) فقط؛ [وليس اطلاقهم هذا القول بوجه، بلْ تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو: برجل طيب في داره نومك]^(٢) وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: أحسن الزيدان، وما قبيح الزيدون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سبيه؛

وأما نحو: ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه، أو: ولا حسناً وجهها برفع «وجهها»، فإن وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خلوا الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها^(٣)، لأن الضمير الذي أضيف «وجه» إليه راجع إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: ما زيد حسناً وجه/ جاريته، فهو حمل ٢١٢/٢ على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد:

٧٥٨=

* جونتاً مصطلاحاً *^(٤)

كما مرَّ، لأن أصله: جونتاً مصطلاحاً، أى مصطلى الأعالى، أى: مصطلى أعاليهما [فلما قصد الإضافة حذف الضمير الذى أضيف إليه «أعالى»، واستتر فى جونت، فصار: جونتاً، وأدخل اللام فى «أعالى»، ليتعرف باللام، كما كان متعرفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالى ضميراً راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجعله مثنى، لكون الأعالى ههنا فى معنى الأعلىين، فليس عنده، إذن، من باب: حسن وجهه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه» كما حذف من: أعاليهما]^(٥).



(١) فى ط وب ٤٤٤/٣ «فى السبب».

(٢) فى بعض المخطوطات: الراجع إلى الموصوف.

(٤) شاهد تقدم ذكره رقم ٣٣١، ٧٥٢، والشاهد رقم ٣٠٠ فى الخزانة.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط.

[اسم التفضيل وتعريفه]

(ص): «اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره [وهو أفعل]»^(١).

(ش): «ينتقض بنحو فاضل، وزائد، وغالب».

ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أى فى الفعل^(٢). المشتق منه، لا ينتقض نحو: طائل، أى زائد فى الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة.

والأولى أن يقال: هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خيرٌ، وشرٌ، لكونهما فى الأصل: أخيرٌ وأشرٌ، فحذف بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس^(٣).

شروط اسم التفضيل

(ص): «وشروطه: أن يبنى من ثلاثى مجردٍ ليمكن البناء، وليس بلون «ولا عيب، لأن منهما أفعل لغيره؛ نحو: زيد أفضل» الناس، فإن قصد غيره توصل إليه بأسدٍ ونحوه، مثل: هو أشد استخراجاً وبياضاً، وعمى؛ وقياسه للفاعل» «وقد جاء للمفعول، نحو: أعذر وألوم وأشغل وأشهر».

(ش): «شرط أفعل التفضيل أن يبنى من ثلاثى مجردٍ جاء منه فعل تام غير لازم للنفسى، متصرف، قابل معناه للكثرة؛ فقولنا: جاء منه فعل، احتراز من: أيدى، وأرجل، من اليد والرجل فإنه لم يثبت؛ وقولهم: أحنك الشاتين، أى آكلهما، من

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى بعض المخطوطات: أى فى الفعل يعنى المصدر.

(٣) فى بعض المخطوطات: «على الأصل» بدل «على القياس».

الحنك؛ وأوّل^(١) شاذ، وكذا قولهم: أبل من حنيف الخناتم^(٢) لم يستعمل منه فعل، على ما قال سيويه، وقال الجوهري: أبل بأبل إبالة، مثل: شكس يشكس شكاسة، إذا قام بمصلحة الإبل، وهو أفرس من غيره، من الفروسيّة، ولم يُستعمل منها فعل، أيضاً.

وقولنا: تامّ، احتراز عن الأفعال الناقصة، ككان، وصار، فإنه لا يقال أكون وأصير، كما قيل، ولعلّ ذلك لكون مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما توهم بعضهم؛.. والأفعل، موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالة على الحدث أيضاً، كما سيجيء في بابها، فلا منع، وإن لم يسمع، أن يقال: هو أكون منك منطلقاً، وهو أصير منك غنياً، أى أشدُّ انتقالاً إلى الغنى.

وقولنا: غير لازم للنفي، احتراز عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس منك، لئلا يصير مستعملاً في الإثبات، فإن قيل: لا أنبس، قلت: ليس «لا أنبس» لنفي الحدث الذي هو التكلم، ونبس موضوع له، بل هو لنفي الفضل في التكلم.

(١) في القاموس: «الأول» وذكر في: «وأل». قال النحاة: أوائل بالهمزة أصله: أوول، لكن لما اكتنفت- الألف واوان، ووليت الأخيرة الطرف فضعفت. وكانت الكلمة جمعاً، والجمع مستقل قلبت الأخيرة همزة، وقد يقلبون، فيقولون: الأوالى.

(٢) في اللسان: «أبل»: النسبة إلى الإبل: إبلى، يفتحون الباء استيحاشاً لتوالى الكسرات. ورجل أبل وأبل، وإبلى، وإبلى ذو إبل وأبال: يرعى الإبل، فهو أبل. وأبل: حذق بمصلحة الإبل والشاء وحكى سيويه: هذا من أبل الناس أى أشدهم تأثقاً في رعيه الإبل ولا فعل له. وفي القاموس: الإبل بكسرتين واحد يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع وجمعه آبال، وتصغيره أبيله.

وفي اللسان: «حنتم» الحنتم: جرار خُضِرَ تضرب إلى الحمرة.

والحنتم: سحاب، وجمعه حناتم، والخناتم سحاب سود، لأن السواد عندهم خضرة.

ومعنى القول: أن حنيفاً كان يقوم على رعاية الإبل، ويتخير لها الأماكن المخضرة.

وقولنا متصرفاً احتراز عن نحو: نعم، وبئس، وليس؛ إذ لا يقال: أنعم وأبأس، وأليس.

وقولنا: قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو: غربت الشمس وطلعت، فإنه لا يقال: الشمس اليوم أغرب منها أمس، ولا أطلع.

ويصح أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى.

وقوله: ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو: دحرج.

وقوله «مجرداً» احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: أخرج، وعلم، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

٢١٣/٢ قوله: «ليمكن...»، أي لو لم يكن ثلاثياً بل / كان رباعياً نحو دحرج، أو لم يكن مجرداً، بل كان ذا زائد كاستخرج وأخرج، لم يمكن بناء أفعال، منه.

أمّا إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة، [لأن أفعال، ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل] (١).

وأمّا إن أردت البناء مع حذف حرف، أو حرفين، فإنه يلبس المعنى، إذ لو قلت في دحرج: أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: في أخرج: أخرجُ بحذف الهمزة، لا لتبس بأخرج من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة وهذا كله بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعال، وإنما اقتصروا عليه اختصاراً.

قوله: «ليس بلون ولا عيب»، صفة أيضاً لقوله ثلاثي.

وقوله: «لأن منهما أفعال لغيره»، يعني: إنما لم يُبن من باب الألوان والعيوب، لأنه جاء منهما «أفعال» من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُنى منهما أفعال التفضيل لا لتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد؛ وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

أفعل الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل، وهو كذلك، لأن ما يدل على ثبوت^(١) مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع.

وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يبني منها أفعل التفضيل، نحو: فلان [أبلد من^(٢) فلان] وأجهل منه وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق، وألد وأشكس، وأعيا وأعجم وأنوك؛ مع أن بعضها يجيء منه أفعل لغير التفضيل أيضاً، كأحمق وحمقاء، وأرعن ورعناء وأهوج وهو جاء، وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء، وأنوك ونوكاء.

فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منهما أفعل لغيره؛ فالأولى أن يقال: لا يبني أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دون الباطنة لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: أفعل وأفعال، كإبيض، واسود، واحمر واصفر^(٣) فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحول واعور، فإنهما أكثر استعمالاً من حول وعور، ولذلك لم يقلب واوهما حملاً على احول واعور.

وما لم يجيء منه أفعل ولا أفعال، كالبحر والفقم^(٤)، والعرج والعمى، لم يبني منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى، والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع.

(١) في ب فقط ٤٤٩/٣: ما يدل على مطلق ثبوت الصفة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في ب فقط ٤٥٠/٣: «واحمار واصفار».

(٤) في أساس البلاغة «فقم»: رجل أفقم، وبه فقم، ورجال فقم: إذا كان في الفقم الأسفل تقدّم، فلم تقع الثنابا العليا على السفلى.

ومن المجاز: هذا أمر أفقم: أي أعوج مخالف، ومنه: تفاقم الأمر.

وأجاز الكوفيون بناء أفعال التفضيل من لفظي السواد والبياض؛ قالوا: لأنهما أصلا الألوان، قال:

أبيض من أخت بني أباض (١) =٧٥٩

وقال:

لأنت أسودٌ في عيني من الظلم (٢) =٧٦٠

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعال التفضيل من لفظي السواد والبياض. والشاهد رجز لرؤية بن العجاج. وقبله

* جارية في درعها الفضااض *

والدرع: القميص. والفضاض: الواسع. «وأخت بني أباض» بفتح الهمزة، قال اللخمي: معروفة بالبياض. وقال ابن السيد: بنو أباض: قوم. وبعدهما:

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض

و«الإيماض»: ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، وشبهه بوميض البرق. وقال القراء:

إنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها.

انظر ملحقات ديوان رؤية/ ١٧٦.

ومن شواهد: المغنى رقم ١١٧١، والأشباه والنظائر رقم/ ١٣٧، وتفسير القرطبي ٢/ ٢٩٣، والإنصاف/ ١٤٩، والجمل ١٠٢/ وابن يعيش ٩٣/٦.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله من أن «أسود» أفعال تفضيل من السواد جاء على الشذوذ.

والمعنى عليه، لأن الغرض كون بياض الشيب في نظره أشد من سواد الظلم مبالغة في كراهة الشيب، وصدوره:

* ابعَدَ بَعَدَتْ بِيَاضاً لَا بِيَاضَ لَهُ *

والبيت ثانی بیت من قصيدة للمنى قالها في صباه وقبله، وهو مطلعها:

ضيف ألم يرأس غير محتشم والسيف أحسن فعلاً منه باللمم.

من شواهد: درة الغواص ٣١ طبعة بالأوفست - مكتبة المثنى - بغداد، والمغنى رقم ٩٤٧.

وهما عند البصريين شاذان.

قوله: «فإن قصد غيره»، يعنى قصد التفضيل من معانى الأشياء التى تعذر بناء أفعال التفضيل من ألفاظها؛ وهى ذو الزيادة والرّباعى والألوان والعيوب الظاهرة ببنى أفعال من فعل يصح بناء أفعال منه فى حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التى امتنع بناء أفعال منها، فتُنصب على التمييز، لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عوراً، وأشدّ بياضاً، وأسرع انطلاقاً، وأكثر دحرجة، ونحو ذلك.

وهو عند سيويه: قياس من باب أفعال مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لى من فلان، وهو كثير ومجوزة قلة التغيير^(١)، لأنك تحذف منه، وترده إلى الثلاثى ثم تبنى / منه ٢١٤ / ٢ أفعال التفضيل، فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال^(٢) وهو عند غيره سماعى مع كثرته.

ونقل عن المبرد والأخفش، جواز بناء أفعال التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه، كأنفعل واستفعل ونحوهما، قياساً وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعال.

قوله: «وقياسه للفاعل» يعنى قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل، كأضرب، أى ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربيين، ولا يقال: أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبيةً من سائر المضروبين؛

وإنما كان القياس فى الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثرت الاشتباه لاطراد.

(١) فى ظ: «قلة العمل» بدل: «قلة التغيير».

(٢) فى ظ: «الهمزة المحذوفة» بدل: «همزة الإفعال».

وأما سائر الألفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها، لكونها سماعيةً، فأرادوا جعله في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب احترازاً عن نحو: مجنون، ومبهوت، فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عرياً عما يطلب فيه من معنى التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة.

وقد استعملوه في المفعول أيضاً على غير قياس نحو: أعذر وأشهر وألوم وأشغل أى أكثر معذورية ومشهورية، وملومية، ومشغولية.



[أوجه استعمال اسم التفضيل]

(ص) : «ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بمن، أو معرفاً باللام، فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما وهو الأكثر أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه، ويشترط أن يكون منهم نحو: زيد أفضل الناس، ولا يجوز: يوسف أحسن أخوته، لخروجه عنهم، بإضافتهم إليه .

والثاني: أن يقصد زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن أخوته ، ويجوز في الأول: الأفراد والمطابقة لمن هوله، وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة، والذي بمن مفرد مذكر لا غير، فلا يجوز: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل، إلا أن يعلم.

(ش) : اعلم أنه يلزم استعمال أفعال التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع اثنان منها إلا نادراً^(١).

وإنما لم يخل عن الجميع لأن وضعه الأهم لتفضيل الشيء على غيره، ومع «من» والإضافة: ذكر المفضل عليه ظاهراً^(٢)، ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً، لأنه يشار باللام إلى معين مذكور قبل لفظاً أو حكماً، كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها، فتكون اللام إشارة إلى أفعال، المذكور معه المفضل عليه، كما^(٣) إذا طلب شخص هو أفضل من زيد، فقلت: عمرو الأفضل، أي ذلك الأفضل أي الشخص الذي قلنا: إنه أفضل من زيد، فعلى هذا لا يجوز أن تكون اللام في

(١) في ظ : «ولا يجتمع اثنان منها في الأغلب».

(٢) في بعض المخطوطات: «وإذا تجردت عنهما لزمهما اللام، لأنه يشار بها».

(٣) في بعض المخطوطات: «كما يجري مثلاً بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو أفضل من زيد، ثم تقول بعد ذلك: زيد هو الأفضل، أي ذلك الأفضل أي أفضل من زيد، فهو في قوة ذكر المفضل عليه لإشارته إلى أفعال المذكور معه المفضل عليه، فلا يجوز إذاً أن يكون اللام في أفعال التفضيل في موضع من المواضع . . إلخ».

أفعل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعهد، لثلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأساً، فلو خلا عن الثلاثة، لخلاً^(١) عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه، وإذا علم المفضول جاز حذفه غالباً، إن كان «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنت أسنُّ أم أنا، فتجيب بقولك: أنا أسنُّ، ومنه قولنا: الله أكبر، وقوله: إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمهُ أعزُّ وأطول^(٢) = ٧٦١

وقوله:

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا لِلْمَوْتِ أَدْنَى إِذَا دَانَيْتَ لِي الْأَسْلَ الْحَرَارِ^(٣) = ٧٦٢

(١) في ب فقط ٤٥٣/٣: «خلا» بدون اللام.

(٢) هو الشاهد الخامس عشر بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن يكون حذف منه المفضول، أى أعز من دعائم كل بيت أو من دعائم بيتك.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ١٥٥/، وهو مطلع قصيدة مشهورة، وبعده:

بنى بيتاً لنا المليك وما بنى حكم السماء فإنه لا ينقل.

من شواهد: ابن يعيش ٩٧/٦، ٩٩، والعيني ٤٣/٤، والأشباه والنظائر رقم ٥٩٢، وتفسير القرطبي ٢١/١٤.

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل، أى قريب.

ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، والتقدير: أقربنا وأدنانا، أو أقرب رجلين منا. والشاهد من قصيدة لعنترة العبسي.

والأسل: أطراف الرماح، والواحدة أسلة بزيادة الهاء.

والحرار جمع حرى كعطاش جمع عطشى وزناً ومعنى.

يقول لعمارة العبسي: ستعلم إذا تقابلنا، ودانيت الرماح بيننا، أينا أقرب إلى الموت، أى إنك زعمت أنك تقتلني إذا لقيتني، وأنت أقرب إلى الموت عند ذلك منى.

انظر ديوان عنترة / ٨٩ من قصيدة مطلعها:

أحولى تَنْفُضُ اسْتَكْ مَذْرُوبِهَا لَتَقْتَلَنِي فَهَذَا عَمَارَا

والمذروان: طرفا الأليتين.

من شواهد: ابن الشجري ١٢٢/١.

ويجوز أن يقال في مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه، أى أكبر كل شىء، وأعزُّ دعامة، ولم يُعوَّض منه التنوين لكون «أفعل» غير منصرف، فاستبشع / ذلك، وأما نحو جوارٍ فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه.

٢١٥ / ٢

ويجوز أن يقال: إن «من» مع مجروره محذوف، أى أكبر من كل شىء .

ويقلّ الحذف فى غير الخبر، نحو: جاءنى رجل أفضل فى جواب من قال: ما جاءك رجل أفضل من زيد، كأنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه أيضاً أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان، لأن كل واحد منها يغنى عن الآخر فى إفادة ذكر المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة فى ذكر واحد منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر إذا^(١) ذكر أحدهما لغواً، وأما قوله:

ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزة للكثير^(٢)

٧٦٣ =

ف قيل: من، فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أى: لست من بينهم بالأكثر حصىً، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قریش أفضل من عيسى عليه

(١) فى ب فقط «لو» بدل: «إذا»

(٢) هو الشاهد السابع عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «من» فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض أى لست من بينهم بالأكثر حصاً إلى آخر ما ذكره .

والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٨١ .

من قصيدة فضل فيها عامر بن الطفيل عدو الله على علقمة بن علانة الصحابى قبل إسلامه ومطلعها:

شانتك من قنلة أطلأها بالشط فالوتر إني حاجر

وقبله:

فاقن حياء أنت ضيعته مالك بعد الشيب من عاذر

وبعده:

ولست فى الأثرين من مالك ولا أبى بكر ذوى الناصر.

من شواهد: نوادر أبى زيد/ ١٩٦، والخصائص ٢٣٤/٣ وابن يعش ٦/٣، ١٠٠٠/٦، ١٠٠٣، ١٠٥

١٠٥، والمغنى رقم ٩٧٨، والتصريح ١٠٤/٢، والأشمونى ٤٧/٣.

السلام فيقال: محمد عليه الصلاة والسلام الأفضل، من قریش، أى: أفضل من عيسى من بين قریش، ويجوز أن يُحکم بزيادة اللام، و«من» تفضيلية، كما فى قوله:

وَرَثْتُ مَهْلَهْلًا وَالْخَيْرَ مِنْهُ زَهِيرًا، نَعَمَ ذَخْرُ الدَّاخِرِينَ^(١) = ٧٦٤

ويجوز فى البيتين على ما قيل: أن يقدر «أفعل» آخر عارياً من اللام، يتعلق به «من» أى لست بالأكثر، أكثر منهم حصىً، والخير خيراً منه.

ولا منع من اجتماع الإضافة و«من» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل البصرة من كل فاضل، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب أفعل مفضل على غيره مطلقاً، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى إما تحقيقاً، كما فى: زيد أحسن من عمرو، وإما تقديرًا كما فى قول على رضى الله عنه:

«لأن أصوم يوماً من شعبان أحبّ إلىّ من أن أفطر يوماً من رمضان»، لأن إفطار يوم الشك الذى يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدّره على رضى الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه، فكأنه قال: هب أنه محبوب عندي أيضاً أليس صوم يوم من شعبان أحبّ منه؟

وقال رضى الله عنه: «اللهم أبدلنى بهم خيراً منهم» أى فى اعتقادهم لا فى نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير، «وأبدلهم بى شراً منى» أى فى اعتقادهم أيضاً،

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد الستائة فى الحزانة:

واستشهد به على أن اللام فى «الخير» زائدة، ومن فى «منه» تفضيلية، ويجوز أن يقدر أفعل آخر عارياً من اللام يتعلق به منه، والتقدير: والخير خيراً منه. والشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة.

وإلا فلم يكن فيه، كرم الله وجهه، شرٌّ، ومثله قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾^(١) [كأنهم]^(٢) لما اختاروا موجب النار، اختاروا النار]^(٣).

ويقال في التهكم: أنت أعلم من الحمار^(٤)، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض: التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار.

وأما نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول.

وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك: بنتٌ من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى^(٥) متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أعزُّ عليّ من أن أضربك، أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليّ، وإنما جاز ذلك، لأن «من» التفضيلية تتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو، ٢١٦/٢ فـ «من»، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلا في معنى التفضيل، ومنه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه «ولهي بما تعدك من نزول البلاء في جسمك، والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرك» أي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب.

(١) الفرقان آية ٢٤.

(٢) الضمير في كأنهم للكفار.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في ظ بعد قوله «أنت أعلم من الحمار»: مع أنه ليس للحمار شيء من العلم المقصود ها هنا لا تحقيقاً ولا تقديراً» وأما نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر إلخ.

(٥) بعد قوله: «بمعنى» في بعض المخطوطات: «بمعنى المتجاوز، فإذا قلت: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، فكأنك قلت: تباينت لفرط كرمك عليّ من أن أضربك.

ويجب أن تلي «من» التفضيلية: أفعال التفضيل لأنها من تمام معناه، أو تلي معموله، قال:

٧٦٥ = فَإِنَّا رَأَيْنَا العَرَضَ أَحوجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ من رِيْطٍ مُلَاءٍ مُسْهَمٍ (١)

وقد يفصل بينهما بلو، وفعلها نحو قولك: هي أحسن - لو أنصفت - من الشمس، وقد تتقدم عليه في الشعر، كقوله:

٧٦٦ = واستنزلَ الزبَاءَ قسراً وهي من عِقَابِ لُوحِ الجَوِّ أَعلى مُنْتَمَى (٢)

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجب أن يلي أفعال التفضيل إما «من» التفضيلية كما في قولهم: زيد أفضل من عمرو وإما معموله كما في البيت، فإن «ساعة» ظرف لأحوج. والشاهد من قصيدة طويلة لأوس بن حجر ديوانه / ١٢١. من قصيدة مطلقها:

وتنكرت مناً بعد معرفة لَمَى وبعد التصابي والشباب المكرم. و«لمى» تصغير: ليس.

والرِيطُ في الشاهد واحده: «الربطة» والرِيطَةُ: كل ملاءة، ليست لَفَقَيْن: أى قطعيتين، والجمع: رباط، وريط أيضاً.

و«المُسَهَم» ما فيه وشى، وقيل البرد والمخطط.

وفى ط والنسخ المخطوطة: «من ربط ملاء مُسَهَم».

وفى ب ٤٥٦/٣: «ربط بالباء بدل «ريط» بالياء، تحريف.

هذا ورواية الديوان: «يمان» بدل: «ملاء».

من شواهد: ابن يعيش ٦١/٢، وشذور الذهب / ٥٣١.

(٢) هو الشاهد الموفى للعشرين بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تقدم «من» على أفعال التفضيل إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام خاص بالشعر

والشاهد من مقصورة ابن دريد:

وقد ساق البغدادي قصة الزبء، وهي قصة مشهورة في التاريخ فارجع إليه.

والزبء تمد وتقصر، فمن مد جعل مذكرها أزب، ومن قصر جعل مذكرها «زبان» وكان لها شعر

إذا مشت سحبتة وراءها، وإذا نشرته جللها، فسميت الزبء والأزب الكثير الشعر.

وقوله: «من عقاب لوح» العقاب بالضم: طائر معروف، واللوح بالضم: الهواء.

ومنتمى: مرتفع، وانتمى البازي: ارتفع من موضعه إلى آخر، ومنتمى: منصوب على التمييز.

وقسراً: قهراً، إما مفعول مطلق، وإما حال.

ويلزم ذلك إذا كان المفضول اسم استفهام، نحو: مَن أعلم زيد؟ أو مضافاً إلى اسم استفهام نحو قولك: من غلام أيهم أكرم أنت؟

قوله: «فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثر: أن يقصد به الزيادة على مَن أضيف إليه»، وإنما كان هذا أكثر، لأن وضع أفعال، لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضول.

وليس قوله: على مَن أضيف إليه بمرضى، لأنه مفضل على مَن سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه؟

وقول المصنّف في دفع هذه الشبهة، أن زيداً لم يذكر في الناس في قولك: زيد أفضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في أصل الفضل: ليس بشيء، لأنه لا يُحتاج لحصول هذا الغرض، أي التشريك في أصل الفضل إلى واسطة لأن لفظ «أفعل» يكفي في هذا، لما ذكر المصنّف بعينه، بعد هذا، وهو قوله: لأفعل، جهتان، ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه إذ^(١) الزيادة فرع ثبوت أصله، ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل.

فنقول: لفظ «أفعل» يدل على اتصاف صاحبه، بأصل الفعل، فلا يحتاج لأجله إلى شيء آخر.

والأولى في تعليل دخوله في جملة المضاف إليه: ما مرّ في باب الإضافة فليُرجع إليه.

وقوله بعد هذا في الشرح: إنَّ لأفعل جهتين .. إلى آخر الكلام، قد مضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال .

قوله: «والثاني أن يقصد زيادة مطلقة»، أي يقصد تفضيله على كل مَن سواه

(١) كلمة: «إذ» سقطت من ب ٤٥٧/٣ .

مطلقاً ، لا على المضاف إليه وحده^(١)، وإنما تضيفه إلى شيء لمجرد التخصيص ، والتوضيح، كما تضيف سائر الصفات، نحو: مُصارع مصر، وحسن القوم، مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: نبينا ﷺ أفضل قریش، أى أفضل الناس من بين قریش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: يوسف أحسن إخوته، فإن يوسف، لا يدخل في جملة: إخوة يوسف، ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سئلت عن عد^(٢) إخوة يوسف^(٣)، لم يجز لك عدّه فيهم، بلّى، يدخل لو قلت: أحسن الأخوة، أو: أحسن بنى يعقوب عليه السلام.

وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: فلان أعلم بغداد، أى: أعلم ممن سواه، وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه.

وإن قدرت المضاف، أى أعلم أهل بغداد، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

قوله: «ويجوز فى الأول الأفراد...» يعنى أول معنَى المضاف^(٤).

اعلم أن الأصل فى أفعال التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «من» التفضيلية/ لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى إلى المفعول بمن الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعل التفضيل يتميز عما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف، كأحمر، والاسم، كأفكل^(٥)، فى بدء النظر، بمن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما، إلا بمعمول أفعل، وذلك أيضاً قليل.

(١) فى بعض المخطوطات: «المعين» بدل: «وحده».

(٢) فى ط: «عن غد» بالغين، تحريف.

(٣) فى بعض المخطوطات: «عن عد إخوة يوسف» لم يعدّه فيهم، لأنه قد خرج عن جملتهم بإضافتهم إلى ضميره «بلى... إلخ».

(٤) فى بعض المخطوطات: «يعنى بالأول المعنى الأول للمضاف» اعلم إلخ.

(٥) فى أساس البلاغة: «إذا صرّ الأفكل إصابه الأفكل» الأول هو الشقراق، وهو متشام به. والثانى: الرعدة يقال: به أفكل، وهو مفكول.

فما دام معه «من» لا يُطابق به صاحبه تثنية وجمعاً وتأنيثاً، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكّر نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو ثنى وجمع وأنث، لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله.

فإذا أضعفته وأردت تفضيل صاحبه على من سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لـ «من» في لزومه صيغة واحدة، وذلك لكونه مثله، في كون المفضول مذكوراً بعده، مجروراً، ولا سيما أن أفعل المصاحب، لـ «من» مضارع للمضاف، كما تبين في باب المنادى، ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلا من حيث إن المجرور بمن مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلا صاحب أفعل الداخل فيه معها، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بذكر «من» في أحدهما دون الآخر، فجاز إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ «من»، وجاز أيضاً، تثنيته وجمعه وتأنيثه، لفوات لفظة «من» المانعة من التصرف.

وقال ابن الدهان، وابن السراج، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ «من»^(١)، ولا تجوز مطابقتها لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولاً.

وأما إذا قصدت بالمضاف: المعنى الثانى، فلا يشابه المصاحب لمن، إذ لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لـ «من» لعدم ذكر المفضول بعده صريحاً فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعاً وتأنيثاً فوجب مطابقتها لصاحبهما.

وقيل: إنما لم يتصرف في الذى بـ «من»، لمشابهته لفظاً ومعنى، لأفعل التعجب، الفعلى غير المتصرف، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأنه لا يتعجب من شىء إلا وهو مفضل، فلهذا بينان من أصل واحد، كما يجىء في أفعل التعجب.

وأما ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثانى، فلما لما يكن فيهما علامة التفضيل أى «من» ولا كان معهما المفضول، ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل

(١) في بعض المخطوطات: «المصاحب لمن للمشابهة بينهما» وجاز أيضاً إلخ.

التعجب الفعلى مشابهة تامة، ودخلهما اللام والإضافة، اللتان من علامات الأسماء، فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف.

وأما المضاف بالمعنى الأول، فجاز التصرف فيه، نظراً إلى الإضافة التى هى من خواص الأسماء، وإلى تجرده عن علم التفضيل، وجاز الإفراد، أيضاً زمع التذكير^(١)، لأنه وإن تجرد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحباً له، أى لعلم التفضيل.

واعلم أنه يجوز استعمال أفعال عارياً عن اللام والإضافة ومن مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً عند غيره، وهو الأصح، قال:

قَبَحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفْرًا أُمًّا قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^(٢) = ٧٦٧

أى: صغيراً وكبيراً، وقال الآخر:

* ملوك عظام من ملوك أعظم *^(٣) = ٧٦٨

(١) «مع التذكير» سقطت من ظ.

(٢) هو الشاهد الواحد والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أفعل» قد يأتى بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصح كما فى البيت، فإنهما بمعنى صغير وكبير. والشاهد قائله مجهول.

وشرحه البغدادي بقوله: «الأم» منصوب على الذم، ويجوز أن يكون صفة لقوله: نَفْرًا، ويجوز رفعه على أنه خير مبتدأ محذوف، والتقدير: أنتم الأم قوم. وقوله: «قَبَحْتُمْ» يقال: قبحه الله يقبحه: أى نحاه عن الخير.

و«نَفْرًا» تمييز محوّل عن الفاعل، والتقدير: قَبَحْ نَفْرَكُمْ يَا آلَ زَيْدٍ.

و«النفر»: جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة.

من شواهد: الكامل/ ٨٧٧.

(٣) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أعظم» بمعنى عظام، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم غير مراد به التفضيل، ولو كان مراداً للزم الإفراد والتذكير.

والمصراع كما فى الخزانة من أبيات لأعرابى أولها:

توسّمته لَمَّا رأيت مهابة
وإلا فمن آل المرار فإنهم
عليه وقلت المرء من آل هاشم
ملوك إلخ

وعلق أستاذنا هارون رحمه الله فى هامش الخزانة على البيت بقوله:

«لم أجد له تخريجاً».

أى عظام، وتقول: الأحسن والأفضل بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(١)، إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء، وما كان^(٢) بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعال، أكثر من المطابقة إجراءً له مجرى الأغلب الذى / هو الأصل، أى أفعال التفضيل مع «من».

٢١٨/٣

أما «أول»، فمذهب البصريين أنه «أفعل» ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب «وَوَلَّ» كدَدَن^(٣)، ولم يستعمل هذا التركيب إلا فى «أول» ومتصرفاته.

وقال بعضهم: أصله: أوأل، من: وأل، أى نجا، لأن النجاة فى السبق.

وقيل: أصله أوأل من: آل، أى رَجَعَ، لأن كل شيء يرجع إلى أوّله، فهو أفعال بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلبت فى الوجهين: الهمزة واوًّا قلبًا شاذًّا.

وقال الكوفيون: هو فوعل من: وآل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء.

وقال بعضهم: فوعل، من تركيب: وَوَلَّ، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعال التفضيل، واستعماله بـ«من» مبطل لكونه فوعلا^(٤).

وأما قولهم: أوّلة، وأوّلان فمن كلام العوامّ وليس بصحيح.

وإنما لزم قلب واو «أولى» همزة على مذهب جمهور البصريين، كما لزم فى نحو أواصل^(٥)، على ما يجيئ فى التصريف.

وعند من قال هو من: وآل، أصل: أولى: ووّلى، قلبت الواو همزة كما فى: أجوه، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوًّا، كما فى: أوْمِنُ. ولهذا رجع إلى أصل

(١) الروم/ ٢٧.

(٢) فى بعض المخطوطات: «وما ورد كذلك فلزوم الأفراد والتذكير فيه أكثر».

(٣) فى هامش ط: «ددن»: اللهو واللعب.

(٤) فى بعض المخطوطات: «مبطل للقولين».

(٥) فى بعض المخطوطات: «أواصل جمع واصلة».

الهمزة، فى قراءة قالون: ﴿عَادَاً اأُولَى﴾^(١) لآنه حذف الأولة وحركت لام التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين.

فأول كأسبق معنى وتصريفًا واستعمالًا، تقول فى تصريفه: الأول - الأولان - الأولون - الأوائل - الأوليان - الأول.

وتقول فى الاستعمال: زيد أول من غيره وهو [أولهم وهو] الأول^(٢)

ولما لم يكن لفظ أول مشتقًا من شىء مستعمل على القول الصحيح، لا مما استعمل منه فعل كأحسن، ولا مما استعمل منه، اسم كأحنك خفى فيه معنى الوصفية، إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به، كأعلم، أى ذو علم أكثر من غيره، وأحنك، أى ذو حنك أشد من حنك غيره، وإنما تظهر وصفية «أول» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أسبق»^(٣) فصار مثل: مررت برجل أسد، أى جرىء، فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرًا، نحو يومًا أول، أو، ذكر «من» التفضيلية بعده ظاهرة^(٤)، [إذ هى دليل على أن «أفعل» ليس اسمًا صريحًا كأفكل^(٥) وأيدع^(٦) فإن خلا منهما معًا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فى التنوين مع الجر لحناء وصفيته - كما مر - وذلك كقول على - رضى الله عنه - : «أحمده أولًا بادئًا»، ويقال ما نزلت له أولًا ولا آخرًا.

ويجوز حذف المضاف إليه من «أول» وبنائوه على الضم إذا كان مؤولًا بظرف الزمان نحو قوله:

(١) النجم/ ٥٠: والقراءة: عادًا لولى، بإدغام التنوين وهمزة الواو، وهى قراءة نافع - قالون - السوسى

- ابن ذكوان - ابن سعدان . انظر قراءة رقم ٨٧٨٨ فى معجم القراءات .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب٣/٤٦٧ .

(٣) فى بعض المخطوطات كما سبق .

(٤) فى بعض المخطوطات: أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهره علامة وصفية أفعل فإن خلا منهما معًا

ولم يكن مع اللام والإضافة» إلخ .

(٥) فى هامش ط: الأفكل . الرعدة، والأيدع: الزعفران .

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط .

لعمرک ما أدري، وانی لأوجلُ على أينا تغدو المنية أولُ (١) = ٧٦٩
 أى: أوّل أوقات غدوّها .

ويقال: ما لقيته منذ عامٌ أولٌ برفع أول، صفة لعام، أى: عامٌ أوّل من هذا العام.
 وبعض العرب يقول: مذ عام أولٌ بفتح أول، وهو قليل، حكى سيبويه، عن
 الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عامٌ قبل عامك.
 وفى تأويل «أول» بقبل، إشكال، لأن أول الشىء: أسبق أجزائه، فمعنى أول
 عامك، أسبق أجزائه إما من الليالى أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى، قبل عامك:
 الزمان الذى يتقدم جميع أجزائه، ولو كان: بمعنى قبل ذلك لكان محذوف
 المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضمّ.

ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أوّل من عامك، ويكون الظرف صفة
 لعام، أى عام كائن فى زمان أسبق من عامك، جعل للزمان زمان (٢) توسعاً.
 ولا يبعد أن يقال إنه جرّ صفة المرفوع على توهم الجرّ فى الموصوف، لأن ما
 بعد «مذ» قد يُجرّ، فيكون كقوله/:

٢١٩/٣

* ولا ناعب إلا بين غرابها * (٣) = ٧٧٠

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنّ «أول» بنى على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه والأصل: أول أوقات
 عدوّها .

والبيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس المزنى .

من شواهد: المقتضب ٣/٣٤٦، والمتصف ٣/٣٥، وابن السجري ١/٣٢٨، ٢/٢٦٣، وابن يعيش
 ٤/٨٧، ٦/٩٨، وشذور الذهب ٩٤/٣ والعيني ٣/٤٣٩، والأشباه والنظائر رقم ٨٣٦، والأشمونى
 ٢/٢٦٨، وحاشية يتر ٢٢/٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقى ١١٢٦/، وانظر تفسير القرطبي
 ١/٢٧٨ .

وفى ط والمخطوطات: «تغدو» بالغين، وفى الخزانة: «تعدو» بالعين .

(٢) فى بعض المخطوطات: جعل الزمان فى زمان .

(٣) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائتين فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٣٠٠ .

واستشهد به على أنّ «ناعباً» عطف بالجر على «مصلحين» المنصوب على خبر «ليسوا» لتوهم الباء،
 فإنها نزاد فى خبر ليس .

وصدر الشاهد:

* مشايثم ليسوا مصلحين عشيرة *

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَدِّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) فعلى هذا يكون «أول» مجروراً لا منصوباً.

وتقول إذا لم تر زيدا يوماً قبل أمس: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره يومين قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول [من أول]^(٢) من أمس، ولا يُتجاوز ذلك.

وأما «آخر» فقد انمحي عنه معنى التفضيل بالكلية، كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف، فلا يستعمل، لا مع «من» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إما مجرداً من اللام أو مع اللام، ولما لم يكن مع «من» مقدراً^(٣) مع المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وثنية وجمعاً.

وقد تجرّد «الدنيا» و«الجلّي» عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة، والجلّي بمعنى الخطة العظيمة، قال:

* في سعي دنيا طالما قد مدّت *^(٤)

= ٧٧١

(١) المنافقون / ١٠ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ .

(٣) في ظ: «ولم يكن مع من» وفي ب ٤٦٢/٣: «ولمّا لم يكن معه من» .

وفي المخطوطات: «ولمّا لم يكن معنى «من مقدراً» وهو الأوضح .

(٤) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الستمائة في الخزانة .

واستشهد به على أن «دنيا» قد جرّدت من اللام والإضافة لكونها بمن العاجلة، يريد أن الاسم غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجر على موصوف غالباً كما غلبت الاسم على نحو الأجرع والأبطح .

والرجز للعجاج: انظر ديوان العجاج / ٦٧، البيت الثاني عشر من الأرجوزة .
التي مطلعها:

الحمد لله الذي استقلت

بإذنه السماء واطمأنت

من شواهد: ابن يعيش ١٠/٦، وانظر تفسير الكشاف ٧٥/٣ .

وقال:

وإن دعوت إلي جُلِّي ومكرمة يوماً سرّاة كرامِ الناس فادعينا^(١) = ٧٧٢
 وإنما جاز ذلك^(٢) لانحاء معنى التفضيل منهما.

وأما «حُسْنِي» في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي﴾^(٣) فيمن قرأ
 بالألف^(٤)، و«سُوَايَ» في قوله:

ولا يَجْزُونَ من حَسَنٍ بسوَايَ ولا يَجْزُونَ من غَلْظٍ بِلين^(٥) = ٧٧٣
 فليسا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل مصدران، كالرُّجعي والبُشري.

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الستمائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «الجلِّي» قد تجرّد من اللام والإضافة لكونها بمعنى الخطّة العظيمة، والخطّة
 بالضم: الشان والحصلّة، فتكون الجُلِّي اسماً للشان وخال.
 وذكر البغدادي أن البيت وقع في شعرين: أحدهما للمرقش الأكبر.
 من قصيدة مطلعها:

يا دارَ أجوارنا قومي فحيّنا وإن سقيت كرامِ الناس فاسقينا.

والشعر الثاني لبشامة بن حَزَن النهشلي، ومطلع قصيدته:

إنا مُحيوُّك يا سلمى فحيّنا وإن سقيت كرامِ الناس فاسقينا

من شواهد: ابن يعيش ٦/١٠٠، ١٠١، وحاشية يس ٢/٣٨١، وأخماسة بشرح المرزوقي/١٠١.

(٢) في بعض المخطوطات: «وإنما جاز ذلك لأنهما غلبتا على الشيتين المذكورين فأنحى عنهما معنى
 التفضيل».

(٣) البقرة/٨٣.

(٤) قرأ بالألف المقصورة: الحسن - الأخفش - أبي - طلحة بن مصرف - انظر قراءة رقم /٢٥٩ في
 معجم القراءات القرآنية.

(٥) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «سوءى» مصدر كالرُّجعي والبُشري، وليس مؤنث أسوأ.

والشاهد لأبي الغول.

من شواهد: ابن يعيش ٦/١٠٠، ١٠٢، وأخماسة بشرح المرزوقي /٤٠.

[شروط عمل اسم التفضيل]

(ص): «ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء، وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، لأنه بمعنى: حسن، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الكحل. ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد، فإن قدمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، مثل قوله:

٧٧٤ = مررت علي وادي السباع ولا أرى كواذي السباع حين يظلم وادياً^(١)
أقل به ركب أتوه تئياً وأخوف إلا ما وقى الله سارياً

(ش): اعلم أن مشابهة أفعال التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل أيضاً كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعراف، الأشهر، إلا بشروط، كما يجيء.

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الستمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أفعال فيه من قبيل: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل.

وقال الجاربردي: الاستشهاد إنما يحصل من البيتين بقوله:

ولا أرى كواذي السباع أقل به ركب أتوه تئياً في وادي السباع، فأفعل ها هنا وهو أقل، جرى

لشيء، وهو في المعنى لمسبب هو الركب مفضل باعتبار من هوله، وهو قوله: به على نفسه باعتبار

وادي السباع والشعر لسحيم بن وثيل وهو شاعر معاصر للفرزدق.

ووادي السباع: اسم موضع بطريق البصرة.

و«التئية»: التوقف والتثبت، وهو تمييز من قوله: أقل أي أقل توقفاً، ف«أقل» أفعل من القلة،

منصوب لأنه مفعول أرى.

من شواهد: سيبويه ٢٣٣/١، والعيني ٤٨/٤.

وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت
برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله، وليس ذلك بمشهور.

ويرفع المستتر الذى هو فاعله، لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل.

وأما المفعول به، فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه، بل إن وجد بعده ما يوهم
ذلك، فأفعل دالٌّ على الفعل الناصب له، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ
سَبِيلِهِ﴾^(١) أى أعلم من كل واحد، يعلم من يضل، وكذا قوله:

* وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا ^(٢) *
= ٧٧٥

ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه^(٣) [إما لأنه لا ينصب المفعول به فلا
ينصب شبهه، وإما لأن نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع، كما مرّ، وهو توطئة
للإضافة إلى ما كان مرتقعاً به، وهو لا يرفع الظاهر، إلا بالشروط التى تحيىء، وإن
رفع ذلك، لا يضاف إليه]^(٤).

(١) الأنعام/١١٧.

(٢) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الستمائة فى الخزنة.

وعلى حسب ترتيب شرح الرضى هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الستمائة ولكن البغدادى تكلم
عن هذا الشاهد قبل الشاهد الثامن والعشرون بعد الستمائة واستشهد به على أن القوانس منصوب
بفعل محذوف لا بـ «أضرب».

والشاهد للعباس بن مرداس الصحابى «ديوانه/٩٣، من قصيدة مطلعها:

لأسماء رسم أصبح اليوم دارساً وأقفر إلاً رحرحان فراكسا

ورحرحان، وراكسا: موضعان.

وصدر الشاهد:

* أكرّ وأحمى للحقيقة منهم *

و«القوانس»: جمع فونس، وهو أعلى البيضة: وقيل: قوس الغرس: ما بين أذنيه إلى الرأس.

من شواهد: ابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦، والمغنى رقم ١٠٤٦ والتصريح ٣٣٩/١، والأشباه
والنظائر رقم ٩٩، والأشمونى ٥٦/٣.

(٣) فى بعض المخطوطات: «كالحسن الوجه، لأنه لم يصف إلى ما هو فاعل فى المعنى كالحسن الوجه

حتى يكون النصب توطئة للجر» ويتعدى إلى المفعول... إلخ.

(٤) وما بين معقوفين سقط من ظ.

هذا، ويتعدى أفعال التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعال التفضيل باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جاز لك أن تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام إذا تعديا إلى المفعول نحو: ضربى لزيد شديد، وأنا ضاربٌ لزيد، مع قوتَهما، وجَبَ عليك ذلك فى الأفعال، لضعفه.

٢٢٠ / ٣ وإن كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم أو الجهل، تعدى / إليه أفعال المصوغ منه بالباء^(١)، نحو: أنا أعلم به، وكذا: أدري، وأعرف، وأجهل، وذلك لأن أفعالها ربّما زيدت فى مفعولها الباء، نحو: علمت به وجهلت به، وكذا: اسم الفاعل والمصدر نحو: أنا عالم به وجاهل به.

وإن كان المفعول به يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، تعدى إليه الأفعال بذلك الحرف أيضاً، نحو: أنا أمرُّ منك بزيد، وأرمى منك بالنشاب.

ويتعدى إلى أوّل مفعولى باب: كسوت، وعلمت، باللام، ويبقى ثانيهما فى البابين^(٢) نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقاً.

وكان القياس أن يتعدى إلى الثانى، أيضاً، باللام، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفى جرّ متماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما، أو زمانين، أو مكانين .

فإن لم يكونا من نوع واحد، كقولك دُرت فى البلد فى يوم الجمعة جاز، وقولك: أقيمت فى العراق فى بغداد، أو فى رمضان فى الخامس منه^(٣)، بدل الجزء من الكل، واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية.

(١) فى ب ٤٦٥ / ٣: «بالياء» تحريف صوابه من ط والمخطوطات .

(٢) فى المخطوطات: «ويبقى ثانيهما فى البابين منصوباً» .

(٣) كلمة «منه» سقطت من ط .

فإن اختلف معنيا الحرفين. نحو: مررت بزيد بعمره، أى مع عمرو، أو لفظاهما نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة جاز.

وانتصاب ثانيهما المذكور، عند الكوفيّين بأفعل، نَصَبَه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين بفعل مدلول عليه بأفعل، فيكون^(١) ثانى مفعولى أفعل مفعولى أفعل، والفعل مع مفعوله الأول محذوفين، أى: أنا أكسى منك لعمره، أكسوه الثياب، وأنا أعلم منك لزيد، أعلمه منطلقاً، ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لأفعل، بوجه، لا منصوباً، ولا مع اللام، أما مع اللام فلما ذكرنا، وأما منصوباً فلأنه لا ينصب المفعول كما مرّ.

وقال صاحب المغنى: لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر فى باب علمت، فالأولى أن يقال: هو أشد منك علماً زيداً منطلقاً، أو علماً بأن زيداً منطلقاً.

قلت: أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف: أعلم منك بانطلاق زيد.

وإن كان الفعل يفهم منه الحب أو البغض تعدى إلى ما هو الفاعل فى المعنى أى المحبّ أو المبغض بآلى، نحو: هو أحبُّ إلىَّ وأشهى إلىَّ وأعجب إلىَّ، وهو أبغض إليك وأمقت إليك، وأكره إليك، لأن أفعالها تعدى إلى المحب والمبغض بآلى، أيضاً، كقوله تعالى: ﴿حَبِّبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ﴾^(٢) وهذه كلها بمعنى المفعول، كأحمد وأشهر وأجنّ، وقد مرّ أنه غير قياسى.

(١) فى المخطوطات بعد قوله «فيكون» المفعول الثانى لأفعل محذوف. والفعل محذوف مع المفعول

الأول قلت: أخصر من هذا إلخ.

وقد سقطت من ظ: ثانى مفعولى أفعل إلى قوله: قلت أخصر إلخ.

(٢) الحجرات/٧.

ويتعدى إلى المفعول من أى فعل كان بـ «من»، كما تقدم، وهذا هو المفعول الحاصل لأفعل بصوغه على هذه الصيغة .

وينصب أفعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل ، والحال لمشابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليوم ركباً، والتمييز، نحو: أحسن منك وجهاً ، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ، أيضاً ، نحو: راقود خلا .

قوله: «إلا إذا كان لشيء .. إلخ آخره» هذه شروط رفع أفعل التفضيل لفاعله الظاهر، كما رفع أحسن، الكحل فى قولك : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحلُ منه، فى عين زيد، فىعمل إذاً الرفع قياساً مستمراً بلا ضعف .
قوله: «لشيء» هو «رجلاً» فى المثال المذكور وذلك لأنه صفته .

قوله: «وهو» أى أفعل ، «فى المعنى لمسبب» أى لمتعلق لذلك الشيء، والأظهر فى اصطلاحهم: أن يقال فى المتعلق: السبب لا المسبب، وأحسن، فى مثالنا^(١) ، لمتعلق الرجل وهو الكحل، فإن الأحسن فى الحقيقة هو الكحل، لا الرجل .

قوله: «مفضل» صفة لمسبب، أى ذلك المتعلق الذى هو الكحل . إذا/ اعتبرت الأول، أى صاحب أفعل وهو «رجلاً» فى مثالنا: مفضلٌ . ٢٢١/٢

قوله: «على نفسه»، الضمير للمسبب، أى: هو، إذا اعتبرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو فى مثالنا: زيد، يكون مفضلاً عليه .

قوله: «منفياً» صفة مصدر محذوف، أى مفضلٌ تفضيلاً منفياً، أى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الثانى مفضولاً ، بل هو باعتبار الثانى . فاضل، وباعتبار الأول مفضول، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثانى .

والمراد فى مثل هذا المثال: أنه باعتبار الثانى فاضل، وباعتبار الأول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى أعين جميع الرجال .

(١) فى بعض المخطوطات: «فى مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل» .

وإنما قلت: جميع الرجال مع أن لفظ «رجلاً» في المثال المذكور مفرد؛ لأنه نكرة في سياق النفي فتكون عامة.

إن قيل: كيف يتعلق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاة على أنه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع واحد، كما مرّ؟.

قلت: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضل»، والثاني من قوله: «نفسه» أي ملتبساً باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فضلت زيداً ركباً على عمرو راجلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أي بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي نظرت إليه، وراعت حاله.

قوله: «لأنه بمعنى حسن»، قال المصنف: إنما لم يعمل أفعال، لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر. وأحسن ههنا، بمعنى حسن، إذ المعنى: ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيد^(١)، [فعمل أفعال، لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه]^(٢).

قلت: هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع أفعال التفضيل فيلزمه، إذًا، جواز رفعه للظاهر مطرداً وذلك لأن معنى مررت برجل أحسن منه أبوه، أي: حسن أبوه» أكثر من حسنه، كما أن معنى: أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد: حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد.

(١) بعده في المخطوطات: «قلت»: إنما قال: حسناً مثل حسنه، ولم يقل أكثر من حسنه، لأن الظاهر في مثل هذا المثال من حيث المعنى كما تقدم نفي التثنية عن الأول. فيلزم إذا لم يكن مثل شيء فيالأولى أن لا يكون أفضل منه، هذا هو المراد، وإن كان في اللفظ نفي عن الأول الأفضلية لا المساواة، وهذه العلة التي علق بها» تطرد في جميع أفعال التفضيل.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قوله: «مع أنهم لو رفعوا... إلى آخره»، هذا تعليل سيبويه، وهو أن «أفعل» إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل، لزم رفعه بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما في قولك مررت برجل أحسن منه أبوه، برفع أحسن والجملة صفة لرجل، ولا يجوز ذلك، لأن قولك: منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك.

بلَى، قد يجوز ذلك، في العامل القوي، نحو: زيداً كان عمرو ضارباً. وأعنى ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لاتعلق له بذلك العامل بوجه، كيف، والكحل مبتدأ، وأحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه؟

وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبي، لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب.

فإن قلت: قدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بأجنبي.

قلت: يبقى الضمير في منه، راجعاً إلى غير مذكور؛ وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتاً، أيضاً، نحو: مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

ونقل عن الرمّاني^(١) جواز ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلا في المنفى، ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي^(٢)، وإن لم يكن صريحاً فيه/ نحو: قلماً رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل.

قوله: «ولك أن تقول.. إلى آخره»؛ يعني أن لك في مثل هذا المثال المضبوط

(١) كلمة: «عن» سقطت من ب ٤٦٩/٣ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) في ب فقط ٤٦٩/٣: «أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي، صوابه من ط والمخطوطات.

بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهو أن تحذف المفضول المجرور بمن، وحرف الجر الداخلة على الاسم الذي ذكرنا أنه غير الأول، فتقول بدل قولك: منه في عين زيد: من عين زيد، وهو على حذف المضاف أى من كحل عين زيد، لأنه يُفْضَلُ الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومن التفضيلية تدخل على المفضول.

قوله: «وإن قدّمت ذكر العين ... إلى آخره» أى: لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية، وهى أن تقدّم الاسم الذى قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيت كعين زيد، أحسن فيها الكحل^(١).

وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت [أفعل بالابتداء]^(٢) لأنها فرع الأولى، ولأن «من» التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أحسن، فى هذه العبارة^(٣) بدل من قولك كعين زيد^(٤)، أى عيناً أحسن فيها الكحل وذلك أن معنى: ما رأيت كعين زيد أى كعين زيد ولا زائدة عليها، ومعنى ما رأيت أحسن منها، أى أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف، فى الموضوعين، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولك: ما رأيت كعين زيد، أى رأيت كل عين أنقص من عين زيد، وقولك ما رأيت أحسن

(١) فى المخطوطات: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، أو ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل بزيادة الجملة الثانية.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى بعض المخطوطات: بعد قوله: «أحسن فى هذه العبارة» ورد النص الثانى: «أحسن فى هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدّر غير هذا الظاهر أى: ما رأيت كعين زيد ما رأيت أحسن فيها الكحل، وذلك لأن المراد بقولنا: ما رأيت كعين أى فى حسن الكحل فيها، فلو نصبت أحسن بهذا الفعل الظاهر لكان المعنى: ما أبصرت عيناً مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها. وهذا خلف من القولين، لأنه لا يكون مثل الشئ، فى الوصف متصفاً بالزيادة عليه فى ذلك الوصف» وإنما استغنيت.

والنص فى ط متقارب مع النص فى المخطوطات من ناحية المعنى لأن ناحية اللفظ.

(٤) فى ب فقط ٤٦٩/٣ «أى عينا كعين زيد» بزيادة: «عينا».

من عين زيد: أى رأيت كل عين أنقص من عين زيد فى الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان، فى أى شىء، ولا يجوز أن يكون: أحسن فيها الكحل؛ صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون فى المعنى: ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها.

وكيف يكون مثل الشىء فى الوصف زائداً عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة؟ وإنما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع، للدلالة قولك: كعين زيد، عليه^(١)، لأن معناه، كما قلنا، ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: .. أحسن فيها الكحل منه فى عين زيد؛ وقوله:

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «عليه»: لأنك إذا لم ترعيناً كعين زيد فى حسن الكحل فيها بالضرورة لا تكون رأيت خيراً منها فى حسن الكحل فيها وجاز إضمار الفعل الناصب لأحسن لقيام القرينة كقوله:

لن تراها وإن تأملت إلا ولها فى مفارق الرأس طيبا

وقوله: كوادى . . . إلخ

والشاهد الثانى ذكره ابن الحاجب فى المتن، وعلق على البيتين البغدادي فى الخزانة برقم ٦٢٨ وقد علقت عليهما برقم / ٧٢٧.

أما الشاهد الأول فلم يذكر فى النسخة المطبوعة ط ولم يعلق عليه البغدادي فى الخزانة فى باب اسم التفضيل لأن النسخة التى فى حوزته فى غالب الظن ليس فيها هذا النص الذى ضم هذا البيت. وتعليقى على هذا البيت هو:

والشاهد نسب لابن قيس الرقيات، وهو بيت مفرد وفى ديوانه/ ١٧٦.

من شواهد: سيويه ١/ ١٤٤، والمقتضب ٣/ ٢٨٤، وابن يعيش ١/ ١٢٥ والمعنى ٢/ ٦٧٢، والخصائص ٣/ ٤٢٩، والأشباه والنظائر رقم ٥٩٠ وفى المقتضب: الرؤية قد اشتملت على الطيب. قال المبرد: «وهذا البيت أبعد ما مر». وإنما جاز نصبه على رأيت لأن المعنى: لن تراها إلا وأنت ترى لها فى مفارق الرأس طيبا. فهذا على الإضمار».

وفى الخصائص علق على الشاهد بقوله: «ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها، ففى ذلك شيان».

أحدهما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب فى مفارقها، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقتعة، وهذه بذلة وتطرح لاتوصف بها الحفرات ولا المعشقات.

والآخر: أن هذه الواو فى قوله: «ولها» هى واو الحال، وصارفة الكلام إلى معنى الابتداء، فقد وجب أن يكون تقديره: لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم، فتأتى بالمبتدأ، وتجعل ذلك الفعل المقدر خبراً عنه».

٧٧٦ =

* كوادى السباع حين يظلم وادياً^(١) *

انتصاب وادياً على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادى السباع حال منه، لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحالية.

ويجوز أن يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع، والكاف اسمية.

ويجوز أن يكون تمييزاً كقولك: عندي مثل زيد رجلاً^(٢) ويجوز أن يكون موصوفاً بأقل، بدلاً من: كوادى السباع كما كان: أحسن في عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أقل به ركب، منهم بوادى السباع، وأخوف به ركب منهم بوادى السباع؛ قوله: ولا أرى، الواو اعتراضية^(٣).

قوله: حين/ يظلم، ظرف لمعنى الكاف، أى: وادياً يشبه وادى السباع وقت ٢٢٣/٢
إظلامه، و«ما» فى قوله: ما وقى الله، مصدرية على حذف مضاف أى وقت وقاية الله للسارين، وهو ظرف لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل أشهر وأحمد؛ وقوله: تئيه، أى: تثبتاً وتوقفاً، وهو تفعلة من تركيب: أياً، كحياً، يقال: تأياً؛ أى تثبت، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما فى قولك: زيد أحسن منك ثوباً، فيكون فى المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوع بأفعل، أى أحسن ثوبه، وأقل تئيه ركب أتوه.

(١) سبق ذكره والتعليق عليه رقم/ ٧٧٤.

(٢) بعد قوله: «عندى مثل زيد رجلاً» زيادة فى بعض المخطوطات وهى:

«وأقل» فى الأوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كأحسن فى المسألة المذكورة ويجوز أن يكون «وادياً» هو المنصوب بالفعل المقدر «وأقل» صفته والتقدير: ما رأيت كوادى السباع ما رأيت وادياً أقل به ركب أتوه منهم».

(٣) علق السيد الشريف بقوله بعد قوله: الواو اعتراضية: أو للحال، وأقل به بالنصب صفة وادياً، فى اللفظ، وللمسيب له فى المعنى وهو الركب، فهو فاعل لـ«أقل» ثوبه نفي، أى ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه تئيه بوادى السباع وضمير به إلى الوادى، و«أتوه» صفة «ركب» وتئية صفة المحذوف أى إتياناً تئيه. ويجوز انتصابه على المصدر، لأن التثنية نوع من الإتيان وقيل: حال: أى أتوه متلبين ماكثين، و«أخوف» عطف على أقل أو على «تئيه» إن جعلته حالاً: والاستثناء مفرغ أى فى كل وقت، الأوقت وقابته».

ولو عبَّرت بالعبارة الأولى قلت: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة»؛ ولو عبَّرت بالعبارة الثانية قلت: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب تئياً من وادى السباع.

تمَّ قسم الأسماء، والحمد لله رب العالمين.



انتهى بحمد الله تعالى الجزء الرابع ويليه
إن شاء الله تعالى: الجزء الخامس وأوله قسم الأفعال

فهرس شواهد الجزء الرابع

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانه	الشاهد
			أسماء الأفعال
٤	٥٣٣	٤٥٨	* فداء لك الأرقام *
٨	٥٣٤	٤٥٣	كذب العتيق وماء شنُّ بارداً إن كنت سائلتي غبوراً فاذهبي
٩	٥٣٥	٣٣٣	وذيانية أوصت بينها بأن كذب القراطف والقروف
١٠	٥٣٦	٤٥٤	يايها المائح دلوي دونكا إنني رأيت الناس يحمدونكا
١٣	٥٣٧	٣٤٨	ألا أيها الطير المربة بالضحى على خالد. لقد وقعت على لحم
١٣	٥٣٨	٤٥٥	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع
١٦	٥٣٩	٤٥٦	تدر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
١٦	٥٤٠	٤٥٧	* أعطيهم الجهد مني بله ما أسع *
١٨	٥٤١	٤٥٥	* وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم *
١٩	٥٤٢	٤٥٢	مهلاً فداء لك الأرقام كلهم وما أتمر من مال ومن ولد
٢٠	٥٤٣	٤٥٨	ألا حياً ليلى وقولا لها هلاً فقد ركبت أمراً أغر محجلاً
٢١	٥٤٤	٤٠٣	قدني من نصر الخبيين قدي ليس الأمام بالشحيح الملحد
٢١	٥٤٥	٤٥٩	ومتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل
٢٢	٥٤٦	٤٦٠	أنشأت أسأله، ما بال رففته حي الحمول فإن الركب قد ذهب
٢٣	٥٤٧	٤٦١	يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل
٢٣	٥٤٨	٤٦٢	وهيج الحى من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله
٢٣	٥٤٩	٤٦٣	بحيهلا يزجون كل مطية أمام المطايا سيرها المتقاذف
٢٤	٥٥٠	٥٣٧	* إن لوا وإن ليتا عناء *
٢٨	٥٥١	٤٦٤	لشتان ما بين الزيدين فى الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم
٣٤	٥٥٢	٤٦٥	* قالت له ربح الصبا قرقار *
٣٤	٥٥٣	٤٦٦	* يدعو وليدهم بها عرعار *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخرانة	الشاهد
٣٦	٥٥٤	٤٦٧	ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزال ولج في الدعر
٣٧	٥٥٥	٤٦٨	إنا اقتسنا خطبتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
٣٨	٥٥٦	٤٦٩	جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت: حماد
٤١	٥٥٧	٤٧٠	أطلت فراطهم حتى إذا ما قتلت سراتهم كانت قَطاط
٤١	٥٥٨	٤٧١	* واخيل تعدو في الصعيد بداد *
٤٢	٥٥٩	٤٧٢	قد كنت أحسبكم أسود خفية فإذا لَصافٍ تبيض فيه الحمرُّ
			الأصوات
٤٩	٥٦٠	٣٠٧	* باسم الماء *
٤٩	٥٦١	٤٧٣	* كما رعت بالجوت *
٥١	٥٦٢	٤٧٤	تردُّ بعيهله وعاج وانما من العاج والحيهله جن جنونها
٥١	٥٦٣	٨	تداعين باسم الشيب في مثلم جوانبه من بصرة وسلام
٥١	٥٦٤	٤٧٣	* كما رعت بالجوت الظماء الصواديا *
٥١	٥٦٥	٥٣٧	* إن ليتا وإن لورا عناء *
٥٣	٥٦٦	٤٢٨	* عدس ما لعباد عليك إمارة
٥٣	٥٦٧	٤٧٥	حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد
٥٥	٥٦٨	٤٧٦	* إن لا ده فلا ده *
٥٦	٥٦٩	٤٧٧	رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من أنيابها بالقوادح
٥٧	٥٧٠	٤٧٨	وي كان من يكن له نشب يح سب، ومن يفتقر يعيش عيش ضر
٥٨	٥٧١	٤٧٩	* قيل الفوارس ويك عنتر أقدم *
٥٩	٥٧٢	٤٨٠	روافده أكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم
٥٩	٥٧٣	٤٨١	* وصار وصل الغانيات أختا
			المركبات
٦٨	٥٧٤	٤٨٢	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٧٧	٥٧٥	٤٨٣	ولا تبلى بسالتهم وإن هم صلوا بالحرب حيناً بعد حين

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٧٨	٥٧٦	٤٨٤	ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء
٨١	٥٧٧	٤٨٥	* وجنّ الخازباز به جنونا*
			الكنيات
٨٢	٥٧٨	٤٨٦	كان فَعْلَةً لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب
٨٢	٥٧٩	٤٨٧	* اكفف اكفف *
٨٣	٥٨٠	٤٨٨	واني لأكنو عن قَدُورٍ بغيرها وأعرب أحياناً بها فأصاح
٨٥	٥٨١	٤٣٩	* ربّ من أنصجت غيظاً قلبه*
٨٧	٥٨٢	-	يا أبا الأسود لم خلتني لهموم طارقات وذكر
٩٠	٥٨٣	٢١٦	علي أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
٩٢	٥٨٤	٤٨٩	كم بجودٍ مَقْرَفٍ نال العلاء وكريمٍ بخله قد وضعه
٩٣	٥٨٥	٤٩٠	كم في بني سعد بن بكرٍ سيّدٍ ضخمٍ الدسيعة ماجدٍ نفاع
٩٣	٥٨٦	٤٩١	كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقنار أجتمل
١٠١	٥٨٧	٤٩٢	* كم عمّة لك يا جرير وخالة *
١٠٣	٥٨٨	٢٩٤	* الواهبُ المائة الهجان وعبدها *
			الظروف
١٠٦	٥٨٩	-	* ياتيم تيم عدي *
١٠٦	٥٩٠	٢٣	إلا علالة أوبدا هة سابح
١٠٧	٥٩١	٤٩٣	ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعداً على لذة خمرا
١٠٧	٥٩٢	٦٩	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكساد أغص بالماء الحميم
١٠٩	٥٩٣	٢٤٣	* خالط من سلمى خياشيم وقاً *
١٠٩	٥٩٤	٤٩٤	إني أتني لساناً لا أسربها علو، لا عجب منها ولا سخر
١١٣	٥٩٥	٤٩٥	بأية يُقدمون الخيل شعناً كأن علي سناكبها مداً
١١٣	٥٩٦	٤٩٦	ألا من مبلغ عني تميماً بأية ما يحبون الطعاما
١١٤	٥٩٧	٢٣٧	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانه	الشاهد
١١٥	٥٩٨	٢٣٨	أنى قد أستعين علي الهمم إذا خف بالثوى النجاء
١١٦	٥٩٩	٤٩٧	* بأذل حيث يكون من يتدلل *
١١٨	٦٠٠	٤٩٨	نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح
١١٩	٦٠١	٢٣	إلا علالة أو بدا هة سابع نهد الجزاره
١٢١	٦٠٢	٤٩٩	علي حين عابت المشيب علي الصبا وقلت ألمأ تصح والشيب وازع
١٢٢	٦٠٣	٢٣٧	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال
١٢٣	٦٠٤	٤٩٩	* علي حين عابت المشيب *
١٢٤	٦٠٥	٥٠٠	ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم
١٢٤	٦٠٦	٥٠١	* أما تري حيث سهيل طالعا *
١٢٥	٦٠٧	٥٠٢	* لدي حيث ألت رحلها أم قشعم *
١٢٥	٦٠٨	٥٠٣	للفتي عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه
١٢٩	٦٠٩	٥٠٤	ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا، إذا خمدت نيرانهم تقد
١٢٩	٦١٠	٥٠٥	إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب
١٣٤	٦١١	١٥٩	* إذا الخصم أزي مائل الرأس أنكب *
١٣٦	٦١٢	٥٠٦	حتى إذا أسلكوهم في قتادة شلا كما تطرد الجمالة الشردا
١٣٨	٦١٣	٥٠٧	فأضحى ولو كانت خراسان دونه رأها مكان السوق أو هي أقريا
١٣٨	٦١٤	٥٠٨	فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف
١٤٢	٦١٥	٥٠٦	حتى إذا أسكلوهم في قتادة
١٤٣	٦١٦	٥٠٩	بينا تعنقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريء سلفع
١٤٤	٦١٧	٤٩٨	* وأنت إذ صحيح *
١٤٥	٦١٨	٥١٠	* وكان إذا ما يسئل السيف يضرب *
١٤٦	٦١٩	٥١١	* من أين عشرون لها من أنى *
١٤٦	٦٢٠	٥١٢	صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتي شاب سود الدواب
١٤٧	٦٢١	٥١٣	فأصبحت أنى تأتها تبتس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

الصفحة	ترقيمي	رقم الخراتنة	الشاهد
١٤٧	٦٢٢	٥١٤	شَرِينٌ بِمَا الْبَحْرُ ثَم تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَبِيحُ
١٥١	٦٢٣	٥١٥	أَوْ رَاعِيَانِ لُبْعَرَانِ شَرْدُنَ لَنَا كَى لَا يُحْسَنُ مِنْ بَعْرَانَا أَتْرَا
١٦٤	٦٢٤	٥١٦	يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَيْتَنِي لَهُمُومَ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ
١٦٥	٦٢٥	٥١٢	صَرِيحَ غَوَانٍ رَاقِهِنَ وَرُقْنَه لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودَ الدَّوَابِّ
١٦٥	٦٢٦	٥١٧	فَإِنَّ الْكَثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غَلَامُ
١٦٨	٦٢٧	٥١٨	طَارَوْا عَلَاهُنَّ فُطِرَ عَلَاهَا وَأَشَدُّدُ بَمَثْنِي حَقَبَ حَقْوَاهَا
١٧٠	٦٢٨	٥١٩	وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ فِي حُطْبَايَ وَأَوْصَالِي
١٧١	٦٢٩	٩٦	... هل رأيت الذئب قط
١٧١	٦٣٠	٥٢٠	وَلَوْلَا دِفَاعِي عَنْ عَفَاقٍ وَمَشْهَدِي هَوَتْ بَعْفَاقُ عَوْضٍ عِنْقَاءَ مُغْرِبِ
١٧٢	٦٣١	٥٢١	رَضِيْعِي لَبَانٌ ثَدْيِي أُمَّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضٍ لَا تَنْفَرُقُ
١٧٤	٦٣٢	٥٢٢	لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَذْأَسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
١٧٩	٦٣٣	٥٢٣	لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي
			المعرفة والنكسة
١٨٣	٦٣٤	٥٢٤	* أَظْبَى كَانَ أَمَّكَ أَمْ حَمَارُ؟ *
١٨٨	٦٣٥	٥٥	* وَلَقَدْ أَمَرَ عَلِيَّ اللَّيْمِ يَسِينِي *
١٩٠	٦٣٦	٥٢٥	أَرْفَ التَّرْحَلِ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِ
١٩٠	٦٣٧	٥٢٦	يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا الْـ مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ
١٩١	٦٣٨	٥٢٧	* وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا *
١٩٣	٦٣٩	٢٩٣	* لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدِ بَرْدَه *
١٩٦	٦٤٠	٢٤٣	سَبْحَانَهُ ثَمَّ سَبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبْحُ الْجُودِيِّ وَالْجَمْدُ
١٩٦	٦٤١	٥٢٨	* سَبْحَانُكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ *
١٩٦	٦٤٢	٢٣٥	* سَبْحَانَ مِنْ عَقْلَمَةِ الْفَاحِرِ *
١٩٧	٦٤٣	٢٤٣	* خَالِطٍ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمِ وَفَا *
١٩٨	٦٤٤	٤٦٧	وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٌ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٠٢	٦٤٥	٤٨٦	كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلْأْ مَوَاكِبَهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَحْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ
٢٠٦	٦٤٦	١١٩	رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَهُ
٢٠٦	٦٤٧	١١٨	عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِي
٢٠٩	٦٤٨	٥٢٩	سَكَنُوا شَيْخًا وَالْأَحْصَى وَأَصْبَحُوا نَزَلَتْ مَنَازِلُهُمْ بِنَسْوِ ذِيانِ
٢٠٩	٦٤٩	٥٣٠	وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنِ الْكُرُومَةِ سَدُّوا مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلَانٍ أَخَذَتْ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتَهُ وَبِالْدَيْنِ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانَ وَحَتَّى سَأَلْتَ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى وَرَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانٌ
٢١٠	٦٥٠	٥٣١	اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيئِهِ عَلِيٌّ هُنَّ وَهْنٌ فِيْمَا مَضَى وَهْنٌ
٢١٠	٦٥١	١٤٧	يَا مَرْحَبًا بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ
٢١١	٦٥٢	٥٣٢	* يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْلُ *
٢١٥	٦٥٣	٥٣٣	قَلَّ لَابِنِ قَيْسٍ أَخَى الرُّقِيَّاتِ مَا أَحْسَنَ الْعَرْفُ فِي الْمَصِيبَاتِ
٢١٦	٦٥٤	٥٣٤	وَمَنْ طَلَبَ الْأَوْتَارَ مَا حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ، وَرَامَ الْمَوْتَ بِالسِّيفِ بِيَهْسٍ نَعَامَةً لَمَّا صَرَخَ الْقَوْمُ رَهْطَهُ تَبَيَّنَ فِي أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ
٢١٧	٦٥٥	٥٣٥	* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ *
٢١٨	٦٥٦	٥٣٦	وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمَلُّ الَّذِي جَمَعَا
٢٢٠	٦٥٧	٥٣٧	لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مَنَى لَيْتَ إِنْ لَسُوا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ
٢٢٦	٦٥٨	٥٣٨	* بُوْحَشِرِ إِصْمِتَ *
٢٢٧	٦٥٩	٥٣٩	* بِنَاتِ الْبَيْبِيِّ *
٢٢٩	٦٦٠	٣٧٦	* يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ *
			أَلْفَاظُ الْعَدَدِ
٢٣٦	٦٦١	٥٤٠	* حَتَّى اسْتَنَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ *
٢٥١	٦٦٢	٥٤١	لَهَا ثِنَايَا أَرْبَعِ حَسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَتَغْرَهَا ثَمَانٌ
٢٥٣	٦٦٣	٥٤٢	ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي
٢٥٤	٦٦٤	٥٤٣	ثَلَاثُ مَنِينٍ لِلْمَلُوكِ وَفِيْ بَهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنَ وَجُوهِ الْأَهَامِ

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٣١٢	٦٨٦	٥٦٢	كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكَِّ فَارَةً مَسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ
٣١٢	٦٨٧	٥٦٣	لَوْعَدُ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَيْتًا وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ مَنْزِلِ الدَّامِ
٣١٩	٦٨٨	٣٢٦	هُمَا نَفْثًا فِي فَيٍّ مِنْ فَمُوهُمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رَجَامِ
٣١٩	٦٨٩	٥٦٤	* يَدِيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *
٣٢٠	٦٩٠	٥٦٥	* جَرَى الدِّمْيَانِ بِأَخْبَرِ الْيَقِينِ *
٣٢٠	٦٩١	٥٦٦	فَلَسْنَا عَلَيِ الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُّومَنَا وَلَكِنْ عَلَيِ أَعْقَابِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا
٣٢١	٦٩٢	٥٦٧	يَأْرَبُ سَارِبَاتٍ مَا تَوْسَدًا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا
٣٢٢	٦٩٣	٥٦٨	* هُمَا خَطَطْنَا: إِمَّا إِسَارَ وَمَنَّةً *
٣٢٣	٦٩٤	٥٦٩	مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا
٣٢٣	٦٩٥	٥٧٠	بَلَى، أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصِيَّتَاهُ أَحَبُّ إِلَيَّ فِرَارَةٍ مِنْ فِرَارِ
٣٢٤	٦٩٦	٥٧١	* يَرِجُ أَلْيَاهُ أَرْجَاجُ الْوَطْبِ *
٣٢٤	٦٩٧	٥٤٨	كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتُ حَنْظَلِ
٣٢٥	٦٩٨	٥٧٢	* كَأَنَّهُ وَجْهَ تَرْكِيئِينَ قَدْ غَضِبَا *
٣٢٦	٦٩٩	٥٧٣	* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْوَرِ التَّرْسِينِ
٣٢٧	٧٠٠	٥٧٤	* وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ *
٣٢٨	٧٠١	٥٧٥	كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَمِيصُ
٣٢٩	٧٠٢	٥٧٦	* لَنَا إِبْلَانٌ، فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ *
٣٢٩	٧٠٣	٥٧٧	لَأُضِحَّ الْحَيَّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ
			المجموع
٣٣١	٧٠٤	٥٧٨	* لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ *
٣٣١	٧٠٥	٥٥٧	* مَعَ الصَّبْحِ رَكِبَ مِنْ أَحَاظَةِ مَجْفَلٍ *
٣٣٥	٧٠٦	٥٧٩	عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَا حِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ
٣٣٩	٧٠٧	٥٨٠	نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ
٣٤٣	٧٠٨	٢٤	فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارِ حَلَالِلَ أَسُودِينَا وَأَحْمَرِينَا

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٣٤٤	٧٠٩	٧٧	* وقائلة حولان فانكح فتاتهم *
٣٤٥	٧١٠	٥٨١	* إنك إن يصرع أخوك تصرع *
٣٤٦	٧١١	٢٩٨	الحافظو عورة العشيّة لا يأتيهم من ورائنا وكف
٣٤٦	٧١٢	٥٤٤	* وحاتم الطائي وهاب المني *
٣٤٦	٧١٣	٥٨٢	زعمت تماضر أننى إمامت يسدّد أبنوها الأصاغر خلّتى
٣٤٨	٧١٤	٥٨٣	قد شربت إلا الدهيدينا قليصات وأيكرينا
٣٤٩	٧١٥	٥٨٤	ولى دونكم أهلون سيد عملس وأرقط زهلول وعرفاء جبال
٣٥١	٧١٦	١٦	* ولكنى أريد به الدنيا *
٣٥٢	٧١٧	٥٨٥	ذرانى من نجد فإن سنينه لعين بنا شيباً وشيينا مردا
٣٥٢	٧١٨	٥٨٦	وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين
٣٥٢	٧١٩	٥٨٧	* غرات الوشح صامته البرين *
٣٥٣	٧٢٠	٥٨٨	وأن لنا أبا حسن علياً أب بر ونحن له بنين
٣٥٣	٧٢١	٥٥٣	* متى كنا لأملك مقتوننا *
٣٥٦	٧٢٢	٥٨٩	* إذا ما بنو نعيش دنوا فتصوبوا *
			جمع المؤنث السالم
٣٦٣	٧٢٣	٥٩٠	أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى فى المفاصل
٣٦٤	٧٢٤	٥٩١	وأهله ود قد تبرت ودهم وأبليتهم فى الحمد جهدي ونانلي
٣٦٤	٧٢٥	٥٩٢	فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا يدعون بالليل كوثرأ
٣٦٥	٧٢٦	٥٩٣	* أخو بيضات رائح متأوب *
٣٦٦	٧٢٧	-	* أمهتى خندف والياس أبى *
			جمع التكسير
٣٧٠	٧٢٨	٥٩٤	لنا الجففات العرّ يلمعن بالضحي وأسيفنا يقطرن من نجدة دما
			المصدر
٣٨٠	٧٢٩	٥٩٥	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٣٨١	٧٣٠	٥٩٦	أَمِنْ رَسْمِ دَارِ مَرِيْعٍ وَمَصِيْفٍ لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّنُونِ وَكَيْفُ
٣٨٣	٧٣١	٥٩٧	ضَعِيفِ التَّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاحِي الْأَجَلَ
٣٨٣	٧٣٢	٥٩٨	لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنْبَى كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا
٣٨٦	٧٣٣	١٢٢	* طَلَبَ الْمَعْقَبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *
٣٨٦	٧٣٤	٥٩٩	أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا
٣٨٧	٧٣٥	٨٣	* دَارَ لَسْعَدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا *
			اسم الفاعل
٣٩٤	٧٣٦	٤٥	* لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ خِصُومَةٍ *
٣٩٦	٧٣٧	٦٠٠	فَبِتُّ وَالْهَمَّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رَحْلَةٍ بَيْنَ الطَّاعِنِينَ غَدَا
٣٩٧	٧٣٨	٦٠١	فِيَا لِرِزَامِ رَشْحَوَابِي مَقْدَمًا عَلَى الْحَرْبِ خَوَاصًا إِلَيْهَا الْكَرَابَا
٣٩٨	٧٣٩	٦٠٢	ضُرُوبٌ بِنِصْلِ السِّيفِ سَوَّقَ سَمَانَهَا إِذَا عَدَمُوا زَادَا فِإِنَّكَ عَاقِرُ
٣٩٨	٧٤٠	٦٠٣	شَمِّ مَهَاوِينِ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مِيصِ الْعَشِيَّاتِ، لَا خُورٍ وَلَا قَرَمِ
٣٩٩	٧٤١	٦٠٤	حَتَّى شَاهَا كَلِيلَ مَوْهِنَا عَمَلٍ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
٤٠٠	٧٤٢	٦٠٥	حَذِرُ أُمُورًا مَا تُخَافُ، وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
٤٠١	٧٤٣	٦٠٦	أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُوْرِقْنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعِ
٤٠٢	٧٤٤	٦٠٧	ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرِ فِخْرِ
٤٠٣	٧٤٥	٦٠٨	مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنِ عَوَاقِدِ حَبْكِ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلِ
٤٠٤	٧٤٦	٢٩٨	الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفِ
٤٠٤	٧٤٧	٤٢٣	أَبْنَى كَلِيبِ إِنْ عَمِيَّ لِلذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَا
٤٠٤	٧٤٨	٤٢٦	وَإِنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلْجِ دِمَاؤِهِمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
٤٠٥	٧٤٩	٦٠٩	وَكَرَّارُ خَلْفِ الْمُجْحَرِينَ جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يَحَامِ دُونَ أَنْتَى حَلِيلِهَا
٤٠٦	٧٥٠	٦١٠	هَلْ أَنْتِ بَاعَتْ دِينَارًا لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقِ
			اسم المفعول
٤٠٨	٧٥١	١١	* ادنـ وفانظـورـ * الصفة المشبهة
٤١٨	٧٥٢	٣٠٠	أَقَامَتْ عَلَيَّ رُبْعِيهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهِمَا
٤١٨	٧٥٣	٥٦٩	* رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتَسْتَطَارَا *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٤١٩	٧٥٤	٦١١	أَنْعَتْهَا، إِتَى مِنْ نِعَاتِهَا كَوْمَ الدَّرَى وَادِقَةَ سُرَاتِهَا.
٤٢١	٧٥٥	٦١٢	الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا
٤٢٣	٧٥٦	٢٩٣	* لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بَرْدُهُ *
٤٢٥	٧٥٧	٣٠١	* رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا *
٤٢٧	٧٥٨	٣٠٠	* جَوْرَتَا مِصْطَلَاهُمَا *
			اسم التفضيل
٤٣٢	٧٥٩	٦١٣	* أَيْبِضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي أَبَاضِ *
٤٣٢	٧٦٠	٦١٤	* لَأَنْتِ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ *
٤٣٦	٧٦١	٦١٥	إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
٤٣٦	٧٦٢	٦١٦	سَتَعَلِّمُنَا أَيْنًا لِلْمَوْتِ أَدْنَى إِذَا دَانَيْتِ لِي الْأَسْلَ الْخِرَارَا
٤٣٧	٧٦٣	٦١٧	وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حِصَاً وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ
٤٣٨	٧٦٤	٦١٨	وَرَثْتُ مَهْلَهْلًا وَآخِرَ مِنْهُ زَهِيرًا، نَعْمَ ذَخِرَ الدَّاحِرِينَا
٤٤٠	٧٦٥	٦١٩	فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصُّورِ مِنْ رِبْطِ مَلَأَ مَسْهَمِ
٤٤٠	٧٦٦	٦٢٠	وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عِقَابِ لُوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى
٤٤٤	٧٦٧	٦٢١	قُبْحَتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفْرًا أُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرَا
٤٤٤	٧٦٨	٦٢٢	* مَلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مَلُوكِ أَعَاظِمِ *
٤٤٧	٧٦٩	٦٢٣	لِعَمْرِكَ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَيَّ أَيْنَا تَغْدُو المِنيَّةُ أَوْلُ
٤٤٧	٧٧٠	٢٧٨	* وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غِرَابِهَا *
٤٤٨	٧٧١	٦٢٤	* فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدِ مَدَّتْ *
٤٤٩	٧٧٢	٦٢٥	وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَيَّ جَلِّي وَمَكْرَمَةَ يَوْمًا سَرَاةَ كَرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا
٤٤٩	٧٧٣	٦٢٦	وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ بَسْوَايَ وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غَلْظِ بَلِينِ
٤٥٠	٧٧٤	٦٢٨	مَرَرْتُ عَلَيَّ وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرِي كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
			أَقْلَبُ بِهِ رَكْبَ أَتَوْهُ تَيْيَةً وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا
٤٥١	٧٧٥	٦٢٧	* وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا *
٤٥٩	٧٧٦	٦٢٨	* كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا *

أ. هـ فهرس شواهد الجزء الرابع بحمد الله تعالى

الجزء الرابع فهرس الموضوعات

٩ - ٣	أسماء الأفعال: بناؤها تعيين أصولها - أنواعها
١١ - ٩	= أسماء الأفعال من حيث التعدى واللزوم
١٢ - ١١	= كاف الخطاب مع أسماء الأفعال
١٤ - ١٢	= التوين فى أسماء الأفعال
٣١ - ١٤	= ها - هات - بله - تبد - رويد - صه - مه - إيه - فداء - هيت - دع - دعا - لعا - دعدعا - هلا - هيا - قدك - بجلك - حى - هلم - هبهات - شتان - سرعان - وشكان - اف - أوّه
٣٣ - ٣١	= الظروف وشبها
٤٢ - ٣٣	= استعمالات فعال
٤٦ - ٤٢	= علة بناء المصدر والصفات
٦٠ - ٤٢	= أقسام الأصوات وأحكامها
٨٢ - ٦١	المركبات
٨٤ - ٨٢	= الكنايات
٨٥ - ٨٤	= بناء كم الخبرية
٨٦ - ٨٥	= بناء كذا
٨٦ - ٨٦	= كآين
٩٠ - ٨٨	= كيف وذيت
٩٥ - ٩٠	= تمييز كم الاستهامية والخبرية
١٠٢ - ٩٥	= إعراب كم
١٠٤ - ١٠٢	= تنكير ميمز كم
١٠٥ - ١٠٤	= كآين
١١٠ - ١٠٦	= الظروف المقطوعة عن الإضافة
١٢٦ - ١١٠	= الظروف المضافة إلى الجمل

١٤٥ - ١٢٦	= معنى إذ وإذا
١٥١ - ١٤٥	= أين - أنى - أيان - متى - كيف
١٦٠ - ١٥١	= استعمالات مذومند
١٦١ - ١٦٠	= أحكام مذومند عند جمهور البصريين
١٦٤ - ١٦١	= المقصود بالعدد في مذومند
١٦٩ - ١٦٤	= استعمالات لذي ولدن
١٧٢ - ١٦٩	= استعمالات قط وعوض
١٨١ - ١٧٣	ظروف تركها ابن العجاج
١٧٧	= أمس
١٧٨	= الآن
١٧٨	= لَمَّا
١٧٩	= قولهم: لهي أبوك
١٨١ - ١٨٠	= مع
٢٣٣ - ١٨٢	المعرفة والنكرة
١٨٩ - ١٨٢	= تعريف المعرفة
١٩٢ - ١٨٩	= المعروف بـ «أل»
١٩٨ - ١٩٢	= العلم تعريفه وأقسامه
٢٠٣ - ١٩٩	= الأمثلة التي يوزن بها في مجال الأعلام
٢٠٤ - ٢٠٣	= الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد كانت أعلاماً
٢٠٥ - ٢٠٤	= العلم بالغلبة
٢٠٨ - ٢٠٦	= تنكير العلم
٢٠٩ - ٢٠٨	= الكناية عن الأعلام بفلان وفلانة
٢١٢ - ٢٠٩	= الكناية عن اسم الجنس غير العلم
٢١٣ - ٢١٢	= العلم المنقول والمرتجل
٢١٦ - ٢١٤	= الاسم - اللقب - الكنية
٢١٩ - ٢١٧	= التسمية بالمشي والمجموع

٢٢٠ - ٢٢٢	= نقل الكلمة المبنية وجعلها علماً
٢٢٧ - ٢٢٢	= حروف المعجم
٢٢٧ - ٣٣٠	= التسمية بفعل مفكوك الإدغام
٢٣٠	= أعراف المعارف
٢٣١ - ٢٣٢	= تعريف النكرة
٢٣٣ - ٢٧٥	ألفاظ العدد
٢٣٣ - ٢٣٤	= تعريف أسماء العدد
٢٣٤	= أصول الأعداد
٢٣٤ - ٢٣٨	= واحد واثنان في التذكير والتأنيث
٢٣٩ - ٢٤٦	= تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعدود
٢٤٧	= الأعداد من أحد عشر واحدى عشرة إلى تسعة عشر
٢٤٧	- كسر شين عشرة عند تميم
٢٤٧ - ٢٤٩	= عشرون وأخواته في التذكير والتأنيث
٢٤٩ - ٢٥١	= حكم الأعداد في التذكير والتأنيث فوق العشرين
٢٥١ - ٢٥٢	= اللغات في ثمانى عشر
٢٥٢ - ٢٦١	= تمييز الأعداد
٢٦٢	= المعدود إذا كان مؤنثاً واللفظ مذكراً أو بالعكس فوجهان
٢٦٣ - ٢٦٤	= عدم تمييز الواحد والاثنان
٢٦٤	= تعريف العدد
٢٦٤ - ٢٦٦	= ظاهرة التغليب في تمييز العدد
٢٦٧ - ٢٦٨	= التأريخ عند العرب
٢٦٩ - ٢٧٤	= اشتقاق الواحد من المعدود باعتبار تصديره
٢٧٦ - ٣٠٧	المذكر والمؤنث
٢٧٦ - ٢٨٠	= تعريف المذكر والمؤنث
٢٨٠ - ٢٨٩	= التاء لها أربعة عشر معنى
٢٨٩ - ٢٩٠	= أوزان يستوى فيها المذكر والمؤنث

٢٩٦ - ٢٩١	= ألف التأنيث المقصورة وأوزانها
٣٠٠ - ٢٩٧	= أوزان الألف الممدودة
٣٠١ - ٣٠٠	= المؤنث الحقيقي واللفظي
٣٠٧ - ٣٠٢	= إحقاق التاء بالفعل المسند إلى المؤنث وجوباً أو جوازاً.
٣٢٩ - ٣٠٨	المتنى
٣١٤ - ٣٠٨	= تعريف المتنى
٣٢١ - ٣١٥	= تشنية المقصور والمدود
٣٢٤ - ٣٢٢	= حذف النون وتاء التأنيث من المتنى
٣٢٧ - ٣٢٥	= حكم المتنى إذا أضيف لفظاً أو معنى
٣٢٩ - ٣٢٧	= وقوع المفرد موقع المتنى والجمع
٣٥٦ - ٣٣٠	المجموع
٣٣٤ - ٣٣٠	= تعريف المجموع
٣٣٧ - ٣٣٥	= الجمع الصحيح والمكسر
٣٤٥ - ٣٣٨	= شرط جمع المذكر
٣٥٦ - ٣٤٦	= الصيغ الشاذة من جمع المذكر
٣٦٨ - ٣٥٧	جمع المؤنث السالم
٣٦٢ - ٣٥٧	= تعريف جمع المؤنث
٣٦٨ - ٣٦٠	= من أحكام المجموع بالألف والتاء
٣٧١ - ٣٦٩	جمع التكسير
٣٨٧ - ٣٧١	المصدر
٣٧٢ - ٣٧١	= المصدر في مجال التعريف
٣٧٣	= المصدر القياسي والسماعي
٣٨٧ - ٣٧٤	= المصدر يعمل عمل فعله
٤٠٦ - ٣٨٨	اسم الفاعل وتنوع صيغه
٣٨٩ - ٣٨٨	= تعريف اسم الفاعل
٣٩٧ - ٣٩٠	= شرط عمل اسم الفاعل

٤٠٣ - ٣٩٧	صيغ المبالغة
٤٠٦ - ٤٠٤	= جواز حذف النون من اسم الفاعل المجموع
٤١٠ - ٤٠٦	اسم المفعول به
٤١٠ - ٤٠٦	= تعريفه - صيغه - عمله
٤٢٧ - ٤١١	الصفة المشبهة
٤١٢ - ٤١١	= تعريف الصفة المشبهة
٤١٤ - ٤١٢	= صيغها وعملها
٤٢٧ - ٤١٤	= تقسيم مسائلها وأحكامها
٤٦٠ - ٤٢٨	اسم التفضيل
٤٢٨	= تعريف اسم التفضيل
٤٣٤ - ٤٢٨	= شروط اسم التفضيل
٤٤٩ - ٤٣٥	= أوجه استعمال اسم التفضيل
٤٦٠ - ٤٥٠	= شروط عمل اسم التفضيل

	انتهى بحمد الله

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

المركز الدولي للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : ☎